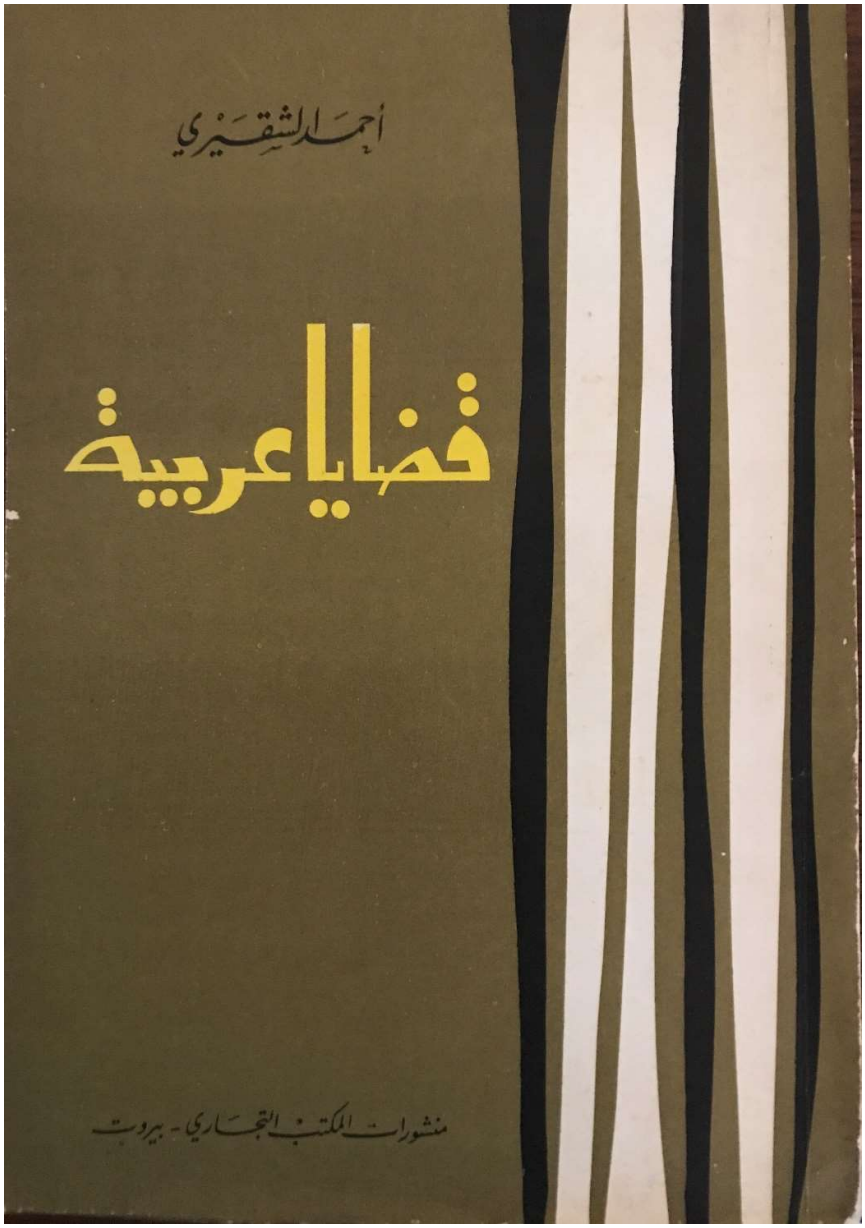
أحمد الشقيري
قضايا عربية
منشورات المكتب التجاري - بيروت

أحمد الشقيري

قضايـا عربيــة..

الطبعة الإلكترونية الأولى
1426 هـ
2005 م

- **قضايا عربية**
- **أحمد الشقيري**
- الطبعة الإلكترونية الأولى 2005 م

التنقيح والتدقيق الفني واللغوي

عبد العزيز السيد أحمد

أ.د. عزمي الصالحي

تدقيق التنضيد والإخراج :-

المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع

هاتف: 5650630-6-962+ فاكس: 5668860-6-962+

ب.إ: arab_book@hotmail.com

صـــــدرت الطبعة الورقية الأولى: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1961 م

جميع الحقوق محفوظة All rights reserved

المحتويات

- مقدمة المعرب..... 7

الباب الأول

اللاجئون. 11

- مقدمة. 13
- مشكلة اللاجئين والأمم المتحدة 15
- بيان عن موضوع التعويضات. 61
- المظاهر العامة لمشكلة اللاجئين. 79
- اللاجئون في صور. 113

الباب الثاني

قضايا عربية وعالمية. 119

- مقدمة. 121
- البيان الاستهلالي في افتتاح الدورة. 123
- نزع السلاح. 151
- قضية قبرص. 179
- الجزائر. 197

الباب الثالث

دفاعا عن فلسطين 229

- مقدمة. 231
- مقتطفات من الخطاب في المناقشة العامة. 233

- دحض بيان الممثل الإسرائيلي..... 243
- في اللجنة السياسية الخاصة. 253
- دفاعا عن فلسطين. 295
- بيان ختامي. 331

مقدمة المعرّب

لم يكن أحب إلي من أداء هذا الواجب الذي عهد إلي به الأستاذ زهير بعلبكي صاحب المكتب التجاري، للطباعة والنشر، من تعريب هذه المجموعة من الخطب والبيانات التي ألقاها الأستاذ الكبير احمد الشقيري، وزير الدولة في العربية السعودية لشؤون الأمم المتحدة، ورئيس وفدها في اجتماعات الجمعية العامة لما تربطني بالأستاذ الشقيري من روابط قديمة، جماعها التقدير، ولحمتها الإعجاب.

وكنت أتمنى لو أوتيت من بلاغة القول، وفصاحته، ما أوتيه الشقيري لأخرج بهذا الكتاب إلى قراء العربية، وقد ضم بياناته التي ألقاها بالإنكليزية في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجانها السياسية، بمثل ما هي عليه من قوة وبالغ تأثير، ومتانة أسلوب، وجزالة لفظ. ومع ذلك فقد قمت بالمحاولة، وكلي أمل، أن أكون قد وفقت فيها بعض التوفيق إن لم يكن كله، وان أكون قد ضمنت هذه الخطب والبيانات روحها القوية، ومنطقها السليم، وحججها الدامغة، بأسلوب عربي صحيح، يستسيغه الذوق، ويتقبله الشعور والإحساس.

وقد سمعت من الكثيرين ممن حضروا جلسات الأمم المتحدة في دوراتها المختلفة، من عرب وأجانب واستمعوا إلى الأستاذ الشقيري، وهو يتدفق في حديثه عن مشكلة فلسطين عامة، في مختلف نواحيها، إعجابهم الجم،

ببياناته، وتقديرهم لما فيها من قوة منطق، وسلامة تعبير، وانطباق على الواقعية، بأسلوب قانوني، رفيع، تساعده عليه ثقافته القانونية الواسعة، وما أوتيه من موهبة في الخطابة والأداء.

وليس من الغريب على الشقيري أن يتدفق كالسيل في الحديث عن فلسطين، وقضيتها، ونكبة أبنائها، بأسلوب عاطفي رائع، يأخذ بالأفئدة، ويأسر القلوب، فهو ابن فلسطين، وقد عاش نضالها ونكبتها، ورافق صراعها مع الحياة لتصل إلى ما تصبو إليه من حرية واستقلال. وإذا كان القدر الغاشم، وتألب قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية، قد شاءا لفلسطين هذا المصير الذي آلت إليه، فإنها لن تعدم من أبنائها من يستطيع رفع صوتها عاليا، في المنتديات الدولية، متحدثا عن الجريمة التي ارتكبت بحقها، ومبكتا ضمير الإنسانية على السكوت والصمت تجاهها.

وليست الخطب والبيانات التي أنقلها في هذا الكتاب، كلها عن فلسطين ومشكلتها، وأن كانت هذه القضية تحتل الجزء الأكبر منها، ففيه عرض رائع لقضية الجزائر، وجهادها المتواصل المستمر لتحقيق حريتها والوصول إلى استقلالها. ويرتفع الأستاذ الشقيري في حديثه عن هذه القصة البطولية المجيدة إلى الذروة في البلاغة، والقوة، وحسن العرض، وهذا ليس بالمستغرب، لان في أسطورة الجزائر الخالدة، من الروعة والمجد، ما يستفز المشاعر، ويلهب الأحاسيس.

وفي الكتاب أيضا قضايا، كقضية قبرص، ومشكلة نزع السلاح، وهي من المشاكل العالمية، التي بحثت وتبحث في ندوة الأمم المتحدة، وكان حريا

بالأستاذ الشقيري أن يوفيها حقها من الدرس والاهتمام بوصفه الناطق الرسمي باسم الحكومة السعودية في المجتمع الدولي.

وكلي أمل، بعد هذا الاستهلال القصير، أن أكون قد وفقت في أداء هذه المهمة، وأن يجد القارئ الكريم في هذا الكتاب كل ما يشبع عقله وقلبه وعواطفه.

1960-11-17 **خيري حماد**

الباب الأول

الـلاجئـون

دورة عام 1957-1958

الخطب التي ألقاها ســـيادة أحمد الشقيري وزير الدولة السعودي لشؤون الأمم المتحدة عن موضـــوع اللاجئين الفلســـطينيين في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثانية عشرة، بوصفه رئيس الوفد السعودي إلى الدورة المذكورة.

مقدمة

تعتبر مأساة فلسطين فريدة في نوعها في أساطير التاريخ المعاصر. ولم يلق شعب في العالم. في الحاضر أو في الماضي ما لقيه سكان البلاد المقدسة العرب من أهوال جسام. وسيسجل التاريخ، بكل تأكيد شهادة قاطعة، على ما ألحقه الإنسان بأخيه الإنسان من ظلم فادح، وما أنزله به من كوارث، تتجاوز حدود الإنسانية. ولا ريب في ان أوضاع اللاجئين الذين يعيشون في الخيام، ويمدون في وجودهم، في مناطق قريبة من بيوتهم وممتلكاتهم، هي نقد لاذع، بل تهكم ساخر، بكل القيم السامية، ومثل الحق والنبل.

وقد عرض الأستاذ أحمد الشقيري، وزير الدولة السعودي لشؤون الأمم المتحدة، ورئيس وفد المملكة العربية السعودية إلى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، في خطاب ألقاه في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1958، وجهة النظر العربية على اللجنة السياسية الخاصة التابعة للجمعية. وقد ألقي هذا الخطاب في اللجنة بمناسبة مناقشتها للتقرير الذي قدمه إليها المدير العام لوكالة إغاثة اللاجئين وتشغيلهم، التابعة للأمم المتحدة. وها قد انتهت حقبة من الزمن، وبدأت الحقبة الثانية، والنتيجة الماثلة التي لا تطاق، توضح أن المشكلة، لم تصبح اقرب إلى الحل، من أي وقت مضى.وقد عرض الأستاذ الشقيري بخطابه أصول المشكلة ومقدماتها، والتطورات التي

وقعت في السنوات العشر الماضية، مؤكدا إصرار إسرائيل على رفض تنفيذ توصيات الجمعية العامة. وساردا المبادئ الرئيسة الخمسة، التي يجب أن يستند إليها حل المشكلة.

مشكلة اللاجئين والأمم المتحدة

ثناء وتقدير لمدير وكالة الإغاثة :

أرى من الضـــروري، عند عرضـــنا للتقرير الذي قدمته وكالة الأمم المتحدة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، أن الفت الانتباه، إلى جزء متواضع كل التواضــع من هذا التقرير، الذي ينقل إلينا أنباء غير ســارة، عندما يتحدث في عبارة مقتضــبة عن اســتقالة المســتر لابويس من منصــبه كمدير لهذه الوكالة. ويجدر بنا أن لا نمر بقرار المســـتر لابويس، مرور الكرام، دون أي تعليق. وإني لأرى في هذه الاستقالة الباعثة على الأسى، ما يصلح ليكون خير مقدمة لخطابي هذا، فقد خدم المســتر لابويس قضــية اللاجئين من صــميم فؤاده. ولا ريب في أن عدم التمهل قليلا، للإعراب عن كلمة تقدير وإطراء، يعتبر نكرانا صـــرخا للجميل، إذ على الرغم من خلافنا في الرأي مع المســـتر لابويس، أحيانا، حول بعض النقاط، التي ترد في تقاريره، فقد كنا دائما، نرقب أعماله، بكثير من التقدير والاحترام. وســـنذكر دائما والى أمد طويل، إخلاصـــه، وصدقه، واهتمامه العميق، بأوضاع اللاجئين وأحوالهم، ونحن جد واثقين من أن اســتقالته، لم تصــدر، عن افتقار إلى الاهتمام بقضــيتهم، بل إنها على

العكس ناشـئة، عن قلب كسـير، محطم، وعن جهود اسـتنزفت إلى أقصـى حدود الطاقة. إنها وليدة الصـبر الذي فرغ، والآمال التي انهارت. ولا ريب في أن الاصـطراع مع مشـكلة اللاجئين، ورؤية شـقائهم في مخيماتهم، ومشـاهدة، مـا يحملـه حنينهم إلى أوطـانهم من لوعـة، كلهـا أمور تتعدى حـدود الطـاقـة البشـرية. وليس من السـهل، على الإنسـان أن يحاول معالجة هذه المأسـاة الإنسـانية، وان يرى الشـقاء والشـجن، يخيمان على وجوه الألوف والألوف من الأطفال اليافعين والنسـوة البريئات والرجال العاجزين. وكان المسـتر لابويس، طيلة مدة عمله، يعيش هذه المأسـاة المؤلمة، وكان في جميع التقارير التي قدمها سـنة بعد أخرى، يؤكد أن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم يجب أن تكون مفتاح حل المشكلة، والسبيل الموصل إلى تسويتها. ولستم في حاجة إلى تذكر بياناته المتعددة إلى هذه اللجنة، مناشدا بصوته الذي يغمره الحزن، أعضاءها العمل على أسـاس عودة اللاجئين. وكان ينافح بروح المحارب الصـليبي وبكل ما وسـعه الجهد للوصـول إلى هذا الهدف. ولكن المحارب الصـليبي، أذعن أخيرا لغريزة الحنق، التي تسـيطر على البشـر، ونحن إذ نطري مدى احتماله، نفهم تماما الفهم، فروغ صبره، ونفاد طاقته.

ولا ريب في أن لاسـتقالة المسـتر لابويس وجهة نظر أخرى، ليسـت بعديمة الأهمية، إذ أنها حلقة واحدة في سـلسـلة طويلة من اسـتقالات المديرين الذين سـبقوه إلى هذا المنصـب. وقد غدت هذه الاسـتقالات، على الرغم من أنها تجاوب بشـري مع الأوضـاع، نظاما، للنهج والسـلوك، يقضـي، بان لا تكون استقالة المستر لابويس، الأولى من نوعها، أو الأخيرة. فقد غدت الوكالة مسرحا للمديرين الذين يستقيلون. وقد خبرنا قبل المستر لابوس، سلسلة طويلة

من الشخصيات البارزة، التي ساهمت، على اختلاف مدى إمكاناتها، في رفع أوضاع اللاجئين الحياتية. وفي وسعنا أن نذكر بين هذه الشخصيات رجالا كالكونت برنادوت، والدكتور بانش، والسير رافائيل سيللينو، والمستر غريفيس، والمستر كندي والمستر بلاند فورد، وإذا ما استثنينا الكونت برنادوت، الذي اغتاله الإرهابيون اليهود، على مقربة من كنيسة القيامة في القدس، ففي وسعنا أن نقول، أن جميع الموظفين الدوليين الذين ذكرت، أما أن يكونوا قد استقالوا، أو أرغموا على الاستقالة. ولا ريب في أن هذه الظاهرة الطبيعية، من الاستقالات المتعاقبة، ترد بنفسها على العديد من الأسئلة المتعلقة بماذا، ولماذا. أنها في الحقيقة، احتجاج صامت على الظلم. وعلى الاستخذاء، وعلى تلك الحياة المستمرة من النفي والتشريد.

إجلال لموقف اللاجئين:

ومع ذلك، فهناك إلى جانب هؤلاء الموظفين الدوليين المستسلمين، واحدا بعد آخر، رغم ما في استسلامهم من مبرر، يقف شعب من اللاجئين، صمم على أن لا يستسلم أبدا، واقسم على ان لا يخضع. وها هم اللاجئون يدخلون الآن الحقبة الثانية، منذ أن ابعدوا عن أوطانهم التي كانوا يعيشون فيها وادعين آمنين، يعتزون بشرفهم القومي وكرامتهم الإنسانية. وها قد مضى أحد عشر عاما، منذ أن أخرجت هذه الكارثة الإنسانية شعبا عن بكرة أبيه من وطنه الأصلي العريق. فقد نزح اللاجئون عن مدنهم المكشوفة، وقراهم المفتقرة إلى وسائل الدفاع، وقد سيطر عليهم الفزع والرعب ؛ ينتشرون في كل اتجاه، باحثين عن الملجأ، في البلاد المجاورة. وقد خلفوا وراءهم كل شيء، متاعهم، وثرواتهم، وكل ما هو عزيز عليهم، حتى الكنائس التي كانوا يقيمون فيها

صلواتهم ؛ والمساجد، التي كانوا يتعبدون فيها، والأضرحة التي كانوا يحبونها ويسكبون عليها الدموع، ويسمعونها التأوهات.

وأخذ ذلك الشـــعب، منذ بدء رحلته، التي تقطع نياط القلوب. يعيش حياة النفي والتشــريد، متعرضــا للتدهور الخلقي، وللحرمان المادي، والمحنة الروحية. وقد يكون من السهل علينا أن نفكر بحياة النفي والتشريد. وقد يكون أسـهل علينا أن نفكر بنفي يدوم عشـر سـنوات، أما أن يكون المرء لاجئا، وان يكون لاجئا سنوات وسنوات، فمحنة تهد الحيل، وتجربة، تتجاوز حدود الطاقة والاحتمال. وإذا أراد الواحد منكم، أن يأخذ لمحة، أجل مجرد لمحة، عن آلام اللاجئين، فعليه أن يراهم يعيشـــون في مخيماتهم، وان يعيش بين ظهرانيهم بعض الوقت , يحســـن بي أن أعيد على مســـامعكم فقرة وردت في تقرير مدير الوكالة إلى الاجتماع الخامس للجمعية العامة عندما قال (من الضروري، لكي يقدر المرء، تمام التقدير، الوضـــع اليائس، الذي وجد فيه هؤلاء التعســـاء، المســـاكين، أنفســـهم، أن يزور مخيمات اللاجئين، والأماكن المؤقتة التي يقيمون فيها كالمســـاجد القديمة والمدارس والثكنات المهجورة وغيرها من الأبنية القديمة. وفي وســـعنا القول بصـــورة عامة، أن الملابس، التي تمكنوا من إخراجها معهم، قد وصلت نهاية حياتها الطبيعية، وتجاوزت مدى الاستعمال. فالوضع الذي كان من المتوقع استمراره بضعة اشهر، يدخل الآن سنته الثالثة. (

وها هو الوضـــع يســـتمر الآن ســـنوات، لا اشـــهر معدودات. وها هم اللاجئون يدخلون الآن، لا ســـنتهم الثالثة بل الحادية عشـــرة من الألم والقلق، وهم طيلة هذه المدة لم ينجوا من أية من المشاق العديدة، التي يعانيها المنفيون

عادة. لقد كانت حياتهم سلسلة متصلة من الألم، النابع من الألم. فقد عاشوا في الخيام والمنازل المهدمة، ويحرقهم الحر، و تنقعهم الرطوبة، ويعضهم القر بنابه. وكم من مرة أطاحت الزوابع بخيامهم، وأغرقت الفيضـــانات مخيماتهم. وحياتهم هي الحد الأقصـــى من المشـــاق، في ظروف هي الحد الأدنى مما تتطلبه الكرامة الإنسانية، وتفتقر إلى جميع مقومات الحياة الأساسية. وسأسرد على مســـامعكم فقرة جاءت في تقرير مدير الوكالة، عام 1951لتدركوا خطورة هذا الوضـع اليائس، جاء فيها انه لسبب ما يعانيه اللاجئون من إملاق، وعزلة (اضـطروا إلى بيع أبواب بيوتهم، وحتى درفات نوافذهم، ليحصـلوا على بعض المال). ومع ذلك، فان الناحية غير المادية من حياة اللاجئين، هي التي تقطع نياط أشـــد القلوب قســـوة. فحنينهم للعودة إلى الوطن، هو الأمل العذب الذي يعيشـــون عليه، والذي هم على اســـتعداد للموت من أجله. فالعودة هي أنشـودتهم، وهي حلمهم، وهي صـلاتهم في كل يوم، ودعاؤهم في كل حين، وهي الرؤيا المقدسة، التي يتطلعون إليها مستمدين منها الوحي والعزاء والهداية.

وإن مما يمزق قلوب اللاجئين، أن يروا، عبر خطوط الهدنة، بيوتهم ومزارعهم، وأن يكونوا عـاجزين عن التنعم بهـذه المزارع، والعودة إلى هـذه البيوت. إنهم يرون أمامهم، مدنهم وقراهم، ولكنهم لا يستطيعون الوصـول إلى هذه المدن والقرى. فإذا عادوا إلى حقولهم، فهم من المتسللين، وجزاؤهم القتل، والنار .إنهم يقتلون على الأراضـــي نفســـها التي عملوا فيها بدموعهم وعرقهم. يا لها من سـخرية الأقدار، ومن مفارقات المآسـي. فالمتسـللون يسـلبون الأرض من أصـحابها، و أصـحابها يصـبحون من المتسـللين. ومع ذلك، رغم جميع

هذه المشاق والمصاعب، فان اللاجئين لم يستكينوا ولم يخضعوا، على الرغم من جميع هذه العوامل التي تؤدي إلى إضعاف المعنويات، صمدت روحهم المعنوية قوية ثابتة. وستظل هذه الروح عالية لتسمو على آلام الحاضر. ويشرفني، أن اعرض عليهم هذه الناحية من الموضوع، لافتا نظركم ونظر العالم إليها.

روحهم المعنوية العالية :

قد يكون من الصحيح أن اللاجئين كانوا مرغمين، تحت وطأة الإرهاب والفزع، على هجر بيوتهم. ولكنهم، شانهم في ذلك أي شعب باسل، لم يستكينوا لأي إرغام بالتخلي عن آمالهم. وقد يبدو هذا لكم غريبا. فقد شعر مدير وكالة الإغاثة نفسه بالدهشة من ذلك، فكتب في عام 1951 في تقريره إلى الجمعية العامة يقول :

(ومن الغريب أن تكون الروح المعنوية عند اللاجئين بصورة عامة أعلى مما كان متوقعا، بالنسبة إلى تشردهم، وأوضاعهم، المضنية للغاية).

وان مما يثير العجب حقا، بل قد يبلغ الإعجاز، أن تكون روح اللاجئين المعنوية في عام 1958، على ما هي عليه من علو وعظمة. فما زالت الأوضاع المضنية على حالها حتى اليوم، وما زالت المعنويات على ما كانت عليه ولكن لا داعي للدهشة والاستغراب. فمن طبيعة شعبنا الاحتمال، والصمود، والتمسك بالتصميم. وكما أطريت المدير على استقالته، فإنني اسمح لنفسي الآن بالوقوف إجلالا للاجئين، على تصميمهم.

لكن اعظم إجلال يمكن لمنظمتنا تقديمه إلى اللاجئين هو تفهم مشكلتهم تفهما أصـــيلا وكاملا.ولعل إدراككم لحنينهم إلى إعادة بناء حياتهم الســـياســـية، واســـــتعادة مجتمعهم القومي في مقره القديم الأول، أهم بكثير، من هذا الغوث الذي تقدمونـه إليهم عن طريق وكـالتكم. فمن حقهم، أن يحملوكم على الفهم، ومن واجبكم إذا ســـــمحتم لي بالقول، أن تفهموا. أما حقهم فينبع من الميثاق، الذي خاطب جميع الشـــعوب كبيرها وصـــغيرها ,وليس الشـــعب الفلســـطيني إلا واحدا منهـا. وأمـا واجبكم، فيبرز من طبيعـة المشـــــكلـة. ومن علاقتهـا بـالأمم المتحدة، ومن تأثيرها على السـلام والأمن في الشـرق الأوسـط خاصـة، والعالم عامة. ولن أضـع أمامكم مجلدا ضـخما من الوثائق والبراهين، لتأييد هذا التقدير الذي أعرضـــــه عليكم. وقد يكفيني أن أعيد إلى ذاكرتكم ما جاء في تقرير مدير الوكالة إلى الجمعية العامة عام 1951 عندما قال :

(ونود أن نؤكد مرة أخرى، إن ضـــخامة مشـــكلة اللاجئين في الشـــرق الأوســـــط، والأخطار التي تنطوي عليها، تتطلب، التفهم الكامل من جميع شعوب العالم، وعونها).

وهكذا فان المدير، الموظف الذي اخترتموه، قد حثكم، لا على أن تتفهموا المشكلة تفهماً كاملا فحسب، بل على أن تبذلوا الجهود العملية للمعاونة على حلها. وهذا يشرح حق اللاجئين في أن تتفهموا مشكلتهم. وواجبكم، في أن تؤيدوا قضيتهم.

حقيقة المشكلة :

وهنا قد يتوارد إلى الأذهان. السؤال عن حقيقة مشكلة اللاجئين ولماذا استعصت على الحل. طيلة أحد عشر عاما، من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وكيف يمكن، لهذه المشكلة، أن تظل خطرا يهدد السلام العالمي.

وعلى الرغم من جميع ما قيل. أو نشر، أو أذيع على شاشة التلفزيون عن موضوع مشكلة فلسطين، فان هذه الأسئلة تظل على حالة من السداد والرشد بحيث تستحق الرد والجواب. ولا زالت إثارة هذه الأسئلة، والرد عليها، أمرا لا مندوحة عنه. وما زالت الحاجة ملحة، إلى المعلومات والمزيد من هذه المعلومات.

والدوافع إلى ذلك جمة وكثيرة. والدافع الأول، أن ثمة عددا من الدول الأعضاء اشتركت في هذه المنظمة مؤخرا. ولم تسهم في مناقشة القضية الفلسطينية عندما عرضت على الأمم المتحدة لأول مرة. وقد يكون، مما يريح ضمير هذه الدول، إلى حد كبير، أنها لم تكن ذات ضلع في هذه المأساة الإنسانية. ولعل من سوء حظ شعب فلسطين، أنها لم تشترك، في مناقشة هذه القضية، إذ كان من المتوقع منها، وهي الخارجة من حروب تحررها، وكفاحها في سبيل الاستقلال، أن لا تقف ضد حق شعب في وطنه.

وأما الدافع الثاني، فهو ما تبذله الصهيونية من جهود متواصلة، لتسوية القضية، وإذا كانت الصهيونية لا تكل ولا تمل، من حملاتها وأضاليلها، فهناك كل ما يبرر لنا، أن لا نكل من سرد الحقيقة وتكرارها.

والدافع الثالث، هو ما يدور الآن في الجو من تكهنات واسعة النطاق، عن حلول توضع لمشكلة اللاجئين. فقد سمعنا عن لجان، وجماعات ومنظمات وما أشبه ذلك، تقترح حلولا للمشكلة، كلها تقوم إما على الجهل، أو المصلحة أو الحقد والضغينة، أو على جميع هذه الدوافع، بصورة مشتركة.

أما الدافع الأخير، لأثارتنا هذه الأسئلة، والرد عليها، فهو أن تقرير الوكالة المعروض عليكم الآن، يستلفت انتباهكم، إلى أن المدة المقررة لأعمال الوكالة ستنتهي في حزيران عام 1960.

وهكذا، فإننا إذا استعرضنا الموضوع من جميع زواياه، فسيظل السؤال الرئيس قائما، وبارزا، ينشد جوابا صادقاً وشريفا، وهذا السؤال، هو :ما هي حقيقة مشكلة اللاجئين ؟.

لكن الرد على هذا السؤال، يتطلب، دروسا لجذور المشكلة، وأسسها. أما واجهتها، ونواحيها الظاهرية، فهي تبدو لنا، من تقرير الوكالة الحالي، المعروض عليكم. فأمامنا عرض لأوضاع اللاجئين، وأحوالهم الصحية والتعليمية، والمساكن التي يقيمون فيها، وحصص المواد الغذائية التي يعيشون عليها. لكن مشكلة اللاجئين، من الناحية الرئيسة، ليست موضوع إغاثة. إنها ليست قضية ما يعطى لهم من الخبز أو البصل. ذلك لأنها قضية حقوق أساسية، بل حقوق إنسانية. وإني لاجتزئ من تقرير مدير الوكالة، المقدم إلى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة، هذه الفقرة، وأعرضها عليكم. قال المدير :

(من الواجب أن ندرس عمل الوكالة، بالنسبة إلى طبيعة الأمور الصحيحة، على ضوء الأسس السياسية للقضية الفلسطينية، التي ترتبط معها مشكلة اللاجئين ارتباطا وثيقا لا تفصم عراه ...).

وقال المدير أيضا في تقريره المقدم إلى الدورة الثانية عشرة، والذي عرض على هذه اللجنة، مفصلا، هذه النظرية التي سبق له أن أوردها في تقريره السابق ما يلي : (كانت الوكالة، منظمة إنسانية، غير سياسية، ولكن عملها يجب أن يدرس ويقرر على ضوء الأسس السياسية للقضية الفلسطينية ....).

فما هي هذه الأسس السياسية، التي أكدها مدير الوكالة اكثر من مرة، عند بحثه للمشكلة وتقديره لها.

سأمتنع، في هذه المرحلة من المناقشة، امتناعا مقصودا، عن الإشارة إلى مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين، كما سأمتنع أيضا عن الإفاضة في الحديث عن مسؤولية إسرائيل عن حرب عام 1948. فلدينا براهين مطولة، تثبت أن الصراع المسلح كان من خلق إسرائيل، من بدايته حتى نهايته. ولكننا نرغب في عدم الخوض في بحث هذا الموضوع لسببين أولهما: اعتقادنا، بأن هذا الموضوع خارج عن نطاق صلاحيات هذه اللجنة، وعن نطاق جدول أعمالها الحالي. وثانيهما: أن مسؤولية حرب عام 1948، ومن كان فيها، في موقف المدافع، أو المهاجم، لا تمت بصلة مطلقا إلى موضوع اللاجئين. فمشكلة اللاجئين قائمة وموجودة، وهم قائمون وموجودون، ولا يهمنا من هو المذنب ومن هو البريء. ومن الواضح أن مشاكل اللاجئين لا توجد، إلا

عندما توجد الحرب أو النزاع. وحقهم في العودة لا يتأثر مطلقا، ولا بشـــكل من الأشكال، بتحديد مسؤولية الخطأ والصواب، على هذا الفريق أو ذاك. فاللاجئ لاجئ، سواء أكان مصيبا أو مخطئا، مذنبا أو بريئا. وسواء أكان هذا الجانب هو الذي أثار الحرب أو ذاك. فلا يمكن حرمان اللاجئ من حقه في العودة، ولا يمكن اغتصـــاب ما يملكه منه، إلا لأولئك الذين يريدون حرمان اللاجئ من حقه في وطنه والذين يحاولون إغراق المشـــكلة الحقيقية في محيط لجب، من المناقشـــات غير المجدية، التي تتناول من هجم أولا، ومن كان الســـابق إلى إطلاق النار، ومن هو الذي زحف.

وإذا ما أبعدنا هذه المواضيع التي لا تمت إلى المشكلة الرئيسة بصلة، ففي وسعنا أن نبدأ في دراسة أسس المشكلة، التي هي، في الوقت نفسه، أسس التقرير، المعروض علينا الآن لبحثه ودراسته.

تقويم المأساة :

لمشـــكلة اللاجئين الفلســـطينيين، يا ســـيدي الرئيس، كما لغيرها من مآسي المشاكل، تقويم ينطوي على المأساة، ويحمل شهر تشرين الثاني تاريخ بدايته. ولم اختر هذا الشهر، شهر تشرين الثاني، لان الصدفة تشاء أن تكون مناقشـــاتنا الدائمة عن هذا الموضـــوع دائرة فيه. ولكن الاختيار، ينبع عن تاريخيين، قدريين، يبرزان بروزا كبيرا، في شهر تشرين الثاني. وكان السبب في خلق مشـــكلة اللاجئين، بل في هذا الغليان الكلي الذي يجتاح الشـــرق الأوسط بأسره.

اليوم الثاني من تشرين الثاني عام 1917 :

وكان التاريخ الأول، هو اليوم الثاني من تشـرين الثاني لعام 1917. ولن أطيل الحديث عن هذا الموضـوع، بل سـأكتفي بإشـارة عابرة إليه. ففي الثاني من تشـرين عام 1917، أصـدرت الحكومة البريطانية، وعد بلفور المشـؤوم، متعهدة، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسـطين. ومنذ اللحظة التي بدأت فيها الحكومة البريطانية بتشـجيع هجرة اليهود الجماعية إلى فلسطين، بدأت مشكلة اللاجئين في فلسـطين، في التجمع، والاختزان للمسـتقبل. وقد صـدر الوعد لليهود بإقامة وطنهم القومي، بينما لم يكن عددهم ليربو على الخمسـة في المائة، من مجموعة عدد سـكان البلاد، ولم يكن ما يملكونه من أراض فيها ليتجاوز الاثنين في المائة، ولم تال حكومة الانتداب البريطاني جهدا، طيلة ثلاثين عاما، في تسهيل أمر الهجرة اليهودية، وانتزاع ملكية العرب لبلادهم.

وكان من طبيعة هذه السياسة أن تحيل عرب فلسطين، حتما، إلى شعب لاجئ. فهذه هي النتيجة البديهية، لإسـكان اليهود وهجرتهم في ظل حماية الحراب البريطانية. ويصـح هذا القول اكثر فاكثر، إذا ما تذكرنا أن الصـهيونية في مبناها ومعناها، وسـيرها وسـلوكها، وأهدافها ومقاصـدها، واسـتراتيجيتها وتكتيكها، الخفي منه والظاهر، لا يمكن لها أن تصل إلى أغراضـها، إلا عن طريق اجتثاث أهل البلاد من جذورهم. ويقتضـي إفسـاح المجال، لإقامة الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية أو ما شئتم إطلاقه من أسماء، القذف عمليا بشـعب فلسـطين، إلى خارجها. فإسـكان اليهود، يتطلب انتزاع المسـاكن من العرب. وهذه معادلة، لا تحتاج إلى بيان أو شـرح طويلين. ومع ذلك، فهذه فرصـة، لتذكير من يقتضـي تذكيرهم، بإنذار تاريخي تجاهلوه غير آبهين، فتم

الوصـول إلى هذه الكارثة. وقد جاء هذا الإنذار، على شكل إعلان صـدر عن لجنة كينغ كرين الأمريكية، بعد أن أتمت طوافها في الشرق الأوسط، في بداية الحقبة التي تلت عام 1920، أعربت فيه عما يخالج ضميرها وعقول أعضـائها في العبارات الطنانة التالية: (لقد تبين للجنة بصـورة متكررة، أثناء مشـاوراتها مع الممثلين اليهود، أن الصـهيونيين يتطلعون عمليا إلى انتزاع ملكية فلسـطين من سكانها الحاليين من غير اليهود).

فالصـهيونية وتشريد سكان فلسطين هما اسمان مترادفان لمسمى واحد. إذا أن الصـهيونية، نظريا، لا تعني إلا قيام مشكلة اللاجئين العرب، وهي مشكلة كـانـت في حيز الاحتمـال، تنتظر الانتقال إلى مرحلـة التنفيذ. وقد بـدأ هذا الخطر يتخذ صورة عملية، عندما أخذت الصـهيونية تتسلل إلى البلاد المقدسة. وهذا التسلل يرمز إلى المرحلة الأولى من مشكلة اللاجئين.

التاسع والعشرون من تشرين الثاني 1947 :

أما التاريخ الثاني، في المأساة، فهو التاسـع والعشرون من تشـرين الثاني عام 1947. ومن المؤسـف أن يكون هذا اليوم، ويا له من يوم كارثة، من أيام الأمم المتحدة. ففي ذلك اليوم، وبعد ثلاثين عاما من الموجات المتعاقبة من الهجرة اليهودية، والحملات المتواصـلة لشـراء الأراضـي، كان اليهود، لا يزالون أقلية في البلاد من حيث تعدادهم، ولم يتجاوز ما يملكونه من الأراضـي السـتة في المائة من مسـاحة البلاد. ومع ذلك فقد قررت الأمم المتحدة مجافاة منها للحكمة، ودون أي مبرر سـياسـي أو قانوني أو دولي، تقسـيم البلاد المقدسـة، وإقامة دولة يهودية، دولة تتحكم في مصـير شـعب غريب عنها،

وتسيطر على ارض لا تملكها. لقد كان هذا القرار ظلما صارخا، لا مثيل له في التاريخ، استخلص من الأمم المتحدة، تحت ضغط هائل لا داعي له ولا مبرر. ويرمز قرار الجمعية العمومية هذا، إلى بداية المرحلة الثانية في مشكلة اللاجئين. ولا داعي هنا أيضا إلى الكثير من العبقرية، ليرى الإنسان العلاقة بين إقامة إسرائيل وبين خلق مشكلة اللاجئين. إنها علاقة السبب بالنتيجة، بل أنها معادلة يكون الطرف الواحد فيها مساويا للأخر.

فالطرف الأول يؤدي بصورة آلية رتيبة، وبشكل حتمي، إلى الطرف الثاني. فإذا أردت إقامة دولة يهودية، الأغلبية فيها للعرب، ولا يملك اليهود فيها إلا النزر اليسير، تحتم عليك لتتمكن من خلقها، إرغام أهلها الشرعيين على الجلاء عن وطنهم، باختلاس مساكنهم منهم، وتوطيد إقدام جماهير اليهود على أشلائهم. وقد قامت إسرائيل بجميع هذه الشرور في الحقبة الأخيرة. وتاريخ هذه الحقبة، هو أساس مشكلة اللاجئين.

أما وقد انتهينا من بحث مشكلة الأساس، ففي وسعنا أن ننتقل الآن إلى بحث الناحية الظاهرية، وان نرى كيف عالجت الأمم المتحدة قضية اللاجئين. ولا ريب في أن هذه المأساة الإنسانية معروفة ومشهورة، بحيث لا تتطلب أي قصص تاريخي. ولكن كلمة مقتضبة عنها أمر تحتمه الضرورة. فقد هرع الألوف والألوف من عرب فلسطين في عام 1947، وقد سيطر عليهم الرعب والفزع، يبحثون عن الملجأ الأمين في البلاد المجاورة. واخذ هذا العدد يزداد يوما بعد آخر، من جراء العذاب الذي حاق بهم في صراع 1948. وليس في وسعنا أن نسرد تفاصيل هذا القرار، لما تنطوي عليه من خوف وفزع. كانت

قوافل من الأبرياء الذين حاقت بهم المصـــائب، يطوفون في كل اتجاه، بحثا عن المأوى. وكان الكونت برنادوت، قد وصـل إلى الشـرق الأوسـط، كوسـيط للأمم المتحدة ليعمل على إيجاد تسوية سلمية لمشكلة فلسطين، وقد شن وسيط الأمم المتحدة بعد أن تأثر تأثرا عميقا بما في قرار هؤلاء الألوف من المواطنين الأبرياء من مأساة، ما اسماه بحملة تستهدف إيجاد برنامج للإغاثة من النازلة، ليضـــمن للاجئين المأوى، ويســـاعدهم، على البقاء والحياة. ولا أود الآن أن اســـرد بالتفصـــيل، أوضـــاع اللاجئين المرعبة والباعثة على الأســـى. فان اصطلاح (برنامج الإغاثة من النازلة)، الذي ابتدعه برنادوت يحمل الإيضـاح الكافي. وقد قال الوســـيط في تقريره الذي قدمه إلى الجمعية العمومية والذي شرح فيه أوضاع اللاجئين، ما نصه :

(على أن أؤكد ثانية، ما في المشـــكلة، من إلحاف يائس. وعلينا أن نختار الآن بين أحد أمرين، إما أن ننقذ الآن أرواح الألوف الكثيرة من الناس، أو نسمح لهم بالموت).

حقا لقد كان الخيار بين الموت والحياة. ولكن من المؤسف جدا أن الوسيط في محاولاته النبيلة لإنقاذ أرواح الألوف من اللاجئين قد أضـاع هو حياته، في مؤامرة خسـيسـة، تتصـف بالجبن والانحطاط. ولعل بعض التعزية تقوم في أن اغتيال، الوسـيط، لم يسـتطع الحيلولة، دون وصـول التقرير، الذي كان قد كتبه، والمتعلق بمشكلة اللاجئين.

برنادوت يحمل علم الدفاع عن قضية اللاجئين :

يظهر تقرير الكونت برنادوت، أن الوســـيط الدولي، قد جعل من حالة اللاجئين الموضـــوع الرئيس، الذي تلتف حوله، قضـــايا الســـلام والأمن في الشرق الأوسط كافة. . وكانت هذه الفكرة تسيطر على الكونت عندما أبرق إلى السلطات الإسرائيلية، حاثا إياها على إعادة اللاجئين إلى بيوتهم. ولكن إسرائيل أطلقت ردها. دون تأخير أو تردد. فقالت، ومن المهم لكم ان تذكروا قولها، على اعتبار أنه حجة إســـرائيلية (إنه بالنســـبة إلى عوامل الأمن والاســـتقرار الاقتصادي، فليس في وسعها ان تقبل بهذه العودة). وقد أوضح وسيط الأمم المتحدة موقفه من هذه النقطة على الشكل التالي الذي أنقل نصه :

(عندما تســـلمت الرد اليهودي، رفعت تقريري إلى مجلس الأمن عن الموضـــوع مؤكدا فيه، أنه على الرغم من وجهات النظر التي أعربت عنها حكومة إسرائيل المؤقتة، فإنني أجزم بوجوب تأكيد حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم).

وقد أوردت هذا الجزء من تقرير الوسـيط، لأظهر لكم أن هذه الذريعة، ذريعة الأمن والاستقرار الاقتصادي، قد جاءت على لسان إسرائيل، لأول مرة في عام 1948. ولم يستطيع وسيط الأمم المتحدة، أن يقبل بهذه الذرائع، رغم الحاف تلك الآونة، ولذا رفضها ورفض مسبباتها.وقد رأينا إسرائيل، طيلة حقبة كاملة، تثير الذريعة نفسها، بمناسبة أو بغير مناسبة، فلا تلقى في كل مرة إلا الهزيمة والرفض. والمهم، مع ذلك، هو أن الكونت برنادوت، في تقريره، الذي يستثير الإعجاب، قد وضع عددا من التوصيات والنتائج التي توصل إليها، والتي تنقض قضية إسرائيل، من جذورها، وتبطل مسبباتها، إذا أمكننا

أن ندعوها بالمســـببات. ولا تزال بيانات الوســـيط الدولي، تحتفظ بجدتها، وحيويتها حتى اليوم، وكأنها، قد أعدت لهذا الوقت بالذات الذي تجري فيه مناقشاتنا. فقد قال متحدثا عن طبيعة المشكلة ما نصه :

(لقد نجم خروج العرب الجماعي من فلســطين، عن الفزع الذي خلقه القتال. . لأســباب تتعلق بأعمال من الإرهاب والطرد، قد تكون صــحيحة وقد تكون مزعومة).

إن هذا القرار يوضح المسؤولية في قرار اللاجئين. أما عن تدمير إسرائيل لممتلكات العرب، فقد قال الوسيط ما نصه :

(لقد تكاثرت التقارير من المصــادر الموثوقة، عن وجود ســلب واســع النطاق، ونهب وســرقات، وأعمال تخريب للقرى دون أية ضــرورة عســكرية ظاهرة. وإن مســؤولية إســرائيل في إعادة الممتلكات الخاصــة إلى أصــحابها العرب، والتعويض على من لحقت بممتلكاته الأضـرار بصـورة تنم عن إشـباع الرغبات، أمر واضح كل الوضوح).

إن هذا القول، يلصـق بإسـرائيل، بوضـوح، جريمة التخريب، ويمضـي التقرير فيتحدث عن عدودة اللاجئين قائلا :

(ستكون جريمة في حق مبادئ العدالة البدهية، ان يحال بين ضـحايا النزاع الأبرياء وبين حقهم في العودة إلى بيوتهم، بينما يستمر المهاجرون اليهود في التدفق على فلسطين....)

ويصور هذا القول، تصويرا صادقا، ما هي الأوضاع الآن، من إبعاد لأهل البلاد عن وطنهم، ليحل محلهم فيه جماهير المهاجرين اليهود، الذين لم يعرفوا قط في حياتهم هذا الوطن.

ويتحدث التقرير عن دور الأمم المتحدة فيقول :

(على الهيئة أن تؤكد حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وأن تنفذ هذا الحق، مع إعطاء الضمانات الكافية لتقديم التعويضات المناسبة عن ممتلكات أولئك الذين يؤثرون أن لا يعودوا).

وكان هذا القول العمود الفقري لجميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في موضوع اللاجئين. ويقول الوسيط عن مسؤولية الأمم المتحدة ما نصه :

(لا ريب في أن من حق اللاجئين العرب، بوصفهم من سكان فلسطين، التي كانت أرضا منتدبة، تتحمل الهيئة الدولية المسؤولية تجاهها إلى ان يصبح في الإمكان الوصول إلى حل نهائي لقضيتها، أن يتطلعوا إلى الأمم المتحدة آملين في عونها الفعال).

ولا شك في أن هذا القول، كان أساسا في برامج الإغاثة التي أقرتها الأمم المتحدة، والتي تمدد العمل بها من وقت إلى آخر.

لقد سردت، يا سيدي الرئيس، هذه الفقرات لأظهر لكم، أنه منذ عام 1948 لم يترك سؤال يتعلق بقضية اللاجئين، دون رد أو جواب. ولا شيء

يوجد الآن، موضعا للجدل والخصام. فقد درست جميع النواحي دراسة وافية واتخذت القرارات اللازمة بصددها. ولما كان هذا الإصلاح ينطبق على الوضع القانوني، فان المشكلة قد أضحت مقررة حتى حدودها النهائية. فقد حشدت إسرائيل جميع ألوان الحجج وأشكالها، ولكن الوسيط الدولي رفضها واحدة اثر أخرى، مفندا إياها. وقد قال الكونت برنادوت القول الفصل، فيما يتعلق بطبيعة المشكلة، وفي حق اللاجئين في العودة والتعويض، وفي مسؤولية الأمم المتحدة ودحض جميع حجج إسرائيل وذرائعها وهذا ما فعلته الأمم المتحدة نفسها بالنسبة إلى جميع قراراتها المتعلقة بالقضية. وكان ما فعلته الأمم المتحدة نفسها، وكان في وسعنا، أن نقدم إيضاحات أوفى عن الموضوع، ولكنني آثرت أن أعطى الكلمة لشهيد الأمم المتحدة (برنادوت)، وكانت كلمته من الوضوح، بحيث لم تترك شيئا يحتاج إلى إيضاح أو شرح.

الجلسات المتعلقة بتحدي إسرائيل للقوات الثلاثة عشر :

لم تظل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين محصورة في حدود تقرير الوسيط الدولي، بل غدت من مشاكل الأمم المتحدة منذ بدايتها. فقد كانت تظهر في جدول أعمالنا، في كل دورة من دورات الجمعية العمومية. وكانت دائما موضع اهتمام العديد من لجان الجمعية و فروعها. وقد نوقشت هذه القضية بكل تفصيل وإسهاب، وجزئت إلى كل ذرة من الذرات.

ظهرت مشكلة اللاجئين، لأول مرة، أمام الدورة الثالثة للأمم المتحدة. وقد نوقشت، في تلك الدورة، النواحي المتعددة من المشكلة. كأسباب الفرار ومسؤولية الحرب، وسلامة إسرائيل واقتصادها، وعودة اللاجئين، والتعويض

عليهم، وإغاثتهم، أجل لقد نوقشت جميع هذه المواضيع، ومجموعة أخرى من القضـــايا الثانية، في بحث دقيق تناول كل شـــيء. وقد أثارت إســرائيل جميع الاعتراضات القائمة تحت الشمس، وهي عين الاعتراضات التي تثيرها في كل سـنة. ولكن الجمعية العامة رفضـت كل هذه الاعتراضـات، جماعا، وفرادى. واتخذت الجمعية في تلك الدورة، بعد إنهاء مناقشـــاتها، قرارين هامين، ظلا طيلة هذه الســـنوات الطويلة الهدي الذي تهتدي به الأمم المتحدة في موضـــوع اللاجئين. وقد خولت الجمعية العامة في قرارها الأول رقم 212 (3)، الأمين العام، إنشـــاء، صـــندوق خاص، وناشـــدت جميع الدول، ســـواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أو لم تكن، الإسهام في غوث اللاجئين، والمساعدة على خلق وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين.

وعلى الرغم من ان القرار الثاني رقم 194 (3) كان ذا طابع عام، إلا انه أوضـــح قضـــايا معينة، أولها انه قرر أن من الواجب الســـماح للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، بهذه العودة، في اقرب موعد عملي وأن من الواجب دفع التعويضات لأولئك الذين يؤثرون عدم العودة.

وثاني هذه القضـــايا أن القرار، قد نص على القيام بعمل معين لتدويل مدينة القدس ونزع الصـبغة العسـكرية عنها، وتامين سـلامة الأماكن المقدسـة. وعلى الرغم من رفض إســـرائيل تنفيذ هذه الإجراءات، فإنني لن أتثير هذا الموضوع لأنه يخرج عن مدار بحثنا الحالي.

وثالث هذه القضـايا أن القرار عين لجنة للتوفيق خولها صـلاحيات معينة، لتســـهل أمر عودة اللاجئين والتعويض عليهم ,وهكذا كان ســـجل الدورة الثالثة مثاليا وحافلا، إذ أن الجمعية العامة قررت قيام الأمم المتحدة بغوث اللاجئين كمـا قررت عودتهم والتعويض عليهم، و إقـامـة جهـاز خـاص للأمم المتحـدة يتولى الإسراع بتنفيذ موضـوعي العودة والتعويض. وعلينا ان نتذكر، أن إسـراع تلك الدورة نفسـها، قد شـهدت مولد الإعلان العالمي عن حقوق الإنسـان الذي نصـت مادته الثالثة عشـرة على (أن من حق كل إنسـان أن يترك كل بلاد يقيم فيهـا، حتى بلاده، وأن من حقه أن يعود إلى بلاده، بينمـا نصـــــت المـادة السابعة عشرة من الصك نفسه على (عدم جواز حرمان أي إنسان من ممتلكاته بالقوة). ومن الغريب جدا، أن إعلان حقوق الإنسـان قد أقرته الجمعية العامة في العاشـر من كانون الأول عام 1948، أي قبل يوم واحد، من قرار العودة. يا لها من مصادفة. لقد جاء الصكان في وقت واحد تقريبا، بينما ظلت إسرائيل تتجاهلهما معا طيلة الوقت.

وتمســـكت الجمعية العامة في دورتها الرابعة بالتقارير التي قدمتها لجنة التوفيق الدولية، والتي تظهر رفض إســـرائيل إعادة اللاجئين، وتســـليمهم ممتلكاتهم وريعها، واتخذت القرار رقم 302(4)، الذي اســـتعادت فيه ذكر قراراتها الســـابقة، و أكدت بصـــورة خاصـــة حق العودة والتعويض، و أقامت، دون أي إجحاف بهذه الحقوق، وكالة جديدة تدعى وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأوسـط ,وتشـغيلهم. وقد امتازت تلك الدورة

بتأكيد الأمم المتحدة لموقفها، مع الأمل الصادق، في أن تتمكن لجنة التوفيق، من إقناع إسرائيل، بتنفيذ قرارات الجمعية العامة.

وواجهت الدورة الخامسة للجمعية العامة من جديد رفض إسرائيل، عودة اللاجئين، وتسليمهم ممتلكاتهم وريعها. ودارت مناقشة طويلة، عادت إسرائيل إبانها إلى تكرار حججها المعهودة عن السلامة والاستقرار الاقتصادي. ورفضت الجمعية العامة دفاع إسرائيل، الذي لا يستحق مطلقا هذه التسمية، واتخذت هذه المرة قرارين جديدين :

يقول القرار الأول، رقم 512 (4)، إن الجمعية العامة تقرر استمرار أعمال الغوث دون مساس بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض، كما تقرر امتداد عمل الوكالة حتى حزيران عام 1952.

وأشار القرار الثاني، رقم 394 (5) إلى أن الجمعية العامة تلاحظ بقلق زائد أن (قرار العودة) ودفع التعويضات لم ينفذ بعد، والى أن (مصلحة السلم، تقضي معالجة هذا الموضوع، بمنتهى الإلحاف والسرعة). ولم تقتصر الجمعية العامة هذه المرة في محاولاتها، على إصدار قرار، ذي طابع بياني، بل تجاوزته إلى أبعد من ذلك فقد نصت الفقرة الثانية من القرار نفسه، على أن الجمعية العامة تتولى إنشاء مكتب يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لأعمال التعويض والعودة، وحماية حقوق اللاجئين وممتلكاتهم ومصالحهم. وكانت فكرة التنفيذ عميقة في تفكير الجمعية العامة وعزمها، حتى أن القرار في فقرته الثالثة، حث على اتخاذ إجراءات (تضمن أن يعامل

اللاجئون العائدون دون أي تمييز قانوني أو واقعي). وهكذا تضـــمنت ثمرة أعمال الدورة الخامســـة الإغاثة، وتنفيذ الخطوات اللازمة للوقاية من أي تمييز بعد العودة. وكانت هذه هي التوصـــيات التي اتخذتها الجمعية العامة ووجهتها بصورة خاصة إلى إسرائيل، لوضع حد لتحديها.

وواجهت الدورة السـادسـة، من جديد، اسـتمرار تحدي إسـرائيل لقرارات الأمم المتحدة، واتخذت قرارين جديدين، أعلن أولهما وهو القرار رقم 513 (6)، عن عزم الأمم المتحدة على استمرار أعمال الغوث دون المساس بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض.

ودحض القرار الثاني، مرة والى الأبد، كل نقط من نقطة الخلاف والجدال. إذ رفض للمرة الأخيرة والنهائية حجج إســـرائيل التقليدية عن الأمن وغيره وإني أصـــفها بالتقليدية، على الرغم من افتقارها إلى كل ما يجعلها قريبة من نبل التقاليد وســـموها. وهكذا فقد اســـتعادت الجمعية العامة ذكر (جميع القرارات التي اتخذتها في الدورات السابقة عن مشكلة فلسطين). وحثت القرارات في أجزائها الإجرائية، على وجوب (الوصـــول إلى تســـوية تتفق مع قرارات الجمعية العامة حول قضية فلسطين). ونصت القرارات أيضا على (أن تواصـــل لجنة التوفيق محاولاتها لضـــمان تنفيذ مقررات الجمعية حول فضـــية فلســـطين). والمهم في تلك الدورة أن الجمعية العامة قررت تنفيذ مقرراتها، المتعلقة بالقضية الفلسطينية جميعها، لا بموضوع اللاجئين وحدهم، وكان هذا القرار شاملا محيطا بحيث لم يترك أية ناحية في القضية الفلسطينية دون حل. لقد كانت تلك الدورة دورة تنفيذ شامل، ولا شيء دونه أو اقل منه.

أجل، واجهت الدورة السادسة للجمعية العامة مرة أخرى موقف العصيان الذي اتخذته إسرائيل، تجاه جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية بصدد القضية الفلسطينية بصورة عامة، وموضوع اللاجئين بشكل خاص، وانتقلت الجمعية بعد ذلك إلى اتخاذ القرار رقم 513 (6)، الذي تبنى ميزانية وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، والذي تضمن التعبير عن شرط إضافي يؤكد العودة والتعويض.

وعندما التأمت الدورة السابعة للجمعية العامة، أخذت من جديد بالحقيقة السافرة، وهي أن إسرائيل، لم تسمح بعودة اللاجئين، كما لم تعوض عليهم. ولذا فقد اتخذت الجمعية قرارها رقم 614(7)، الذي دعا إلى تأكيد قرار العودة، ووافق على ميزانية الوكالة، دون المساس من جديد بالعودة أو التعويض.

وظهرت إسرائيل في الدورة الثامنة من جديد، كمتحدية دائما لقرارات الأمم المتحدة. وقررت الجمعية العامة مرة أخرى في قرارها رقم 720 (7) تأكيد القرارات السابقة، وتمديد أعمال الوكالة حتى حزيران عام 1955.

ووجدت الجمعية في دورتها التاسعة نفسها، تواجه عين الظروف، من تحدي إسرائيل، ورفضها للعودة والتعويض. وأكدت الجمعية في قرارها رقم 818 (9)، موقفها من استمرار أعمال الغوث ؛ فمدوت مهمة الوكالة حتى حزيران عام 1960. وطلبت في غضون ذلك من الوكالة (مواصلة التشاور مع لجنة التوفيق تحقيقا للأهداف المتوخاة منها ومن اللجنة، مع الإشارة بوجه خاص إلى الفقرة الثانية من القرار رقم 149 (المادة الثالثة)، المتعلقة بالعودة

والتعويض)، وهكذا، اســتمرت الجمعية العامة، في وضــع العودة، كهدفها الأول، ومددت عمل الوكالة، كوسيلة للغوث إلى أن تتحقق العودة.

وكانت إســرائيل لا تزال في موقف المتحدي، عندما التأمت الدورة العاشــرة، واتخذت الجمعية العامة قرارها رقم 916(10)، المتضــمن عبارات تتفق تماما مع القرارات السابقة.

وقابلت الجمعية العامة، في دورتها الحادية عشــرة، تحدي إســرائيل، باتخاذ القرار رقم 1013(11)، الذي أشــار إلى أن (العودة أو التعويض على اللاجئين اللذين نص عليهما القرار رقم 194 في فقرته الثانية ومادته الثالثة، لم يوضــعا بعد موضــع التنفيذ). وبعد أن احتفظ القرار بحقوق اللاجئين طلب إلى الوكالة المضي في برنامجها في غوث اللاجئين وإسكانهم، مع مواصلة التشاور مع لجنة التوفيق لتنفيذ العودة والتعويض.

ووجد الوضــع نفســه في الدورة الثانية عشــرة. واتخذت الجمعية العامة قراراها رقم 1191 (12) الذي يتفق في نصه وتعبيره مع القرارات السابقة.

أما في هذه الدورة الحالية، الثالثة عشــرة، فلن أتحدث بنفســي، إذ ان التقرير الراهن الذي قدمه مدير الوكالة، والمعروض عليكم، يتحدث عن نفسه. فقد جاء في مقدمته (انه لم تقع تطورات جديدة، تستحق التسجيل هذا العام). ويمضــي التقرير فيقول : (ولم يبد من حكومة إسرائيل أي عمل إيجابي لتسهيل تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بالعودة والتعويض). وهكذا فإن الوضــع

يبدو أمام الأمم المتحدة هذا العام، دون أي تغيير أو تبدل، مهما كان نوعه. فإسرائيل تستمر في تحديها وليست هناك من عودة أو تعويض.

هذا، يا سيدي الرئيس، عرض لقرارات الأمم المتحدة في السنوات الإحدى عشرة الماضية. وها نحن نأتي مرة أخرى، لمناقشة مشكلة اللاجئين.

وهنا قد يتبادر إلى الذهن، سؤال عن رصيد جميع الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة عن طريق مقرراتها ولجنة توفيقها ووكالة غوثها. وليس الغرض من هذا السؤال، التسجيل أو استكمال القصة، و إنما الغرض منه بالتحديد، علاقته المباشرة بشعب كامل، اقتلع من جذوره في وطنه. إنها ليست مجرد مشكلة بسيطة، وخالصة للاجئين، بل هي مشكلة شعب، قذف به بأسره إلى حياة النفي والتشريد، تحت سمع الأمم المتحدة وبصرها، وفي ظل عبارات ميثاقها الرنانة الطنانة.

وإذا أردنا التعبير بكلمة واحدة. قلنا ان الرد (لا شيء). فلم يعد لاجئ واحد إلى وطنه، ولم يجر التعويض على لاجئ فرد. ومع ذلك فها هي إسرائيل، تأتى إلى الأمم المتحدة، وهي تقف على إقدام ليست أقدامها، وعلى وطن لا تملكه، وتتمتع بثروة لا حق لها فيها. لتعرض قضية لا تستطيع الدفاع عنها.

ستة عشر تقريراً عن أعمال لجنة التوفيق الدولية يؤكد تحدي إسرائيل :

ويدعم هذه القرارات الثلاثة عشر، التي قدمتها إليكم في (برشامة)، اقر واعترف بمرارتها الفائقة، نحو من ستة عشر تقريرا، أخرى، قدمتها لجنة

التوفيق الدولية إلى الجمعية العامة عن تقدم أعمالها. لكن كلمة(التقدم) في معناها اللغوي، لا يمكن ان تتفق مع أعمال اللجنة. فقد قامت لجنة التوفيق عبثا منذ إنشائها في عام 1948، بكل جهد ممكن لتنفيذ قرار العودة، فسبرت كل غور، وارتحلت في كل اتجاه، وتبنت كل أجراء ووضعت كل اقتراح ولكن جهودها ذهبت جميعها أدراج الرياح. وقد لجأت اللجنة، إلى كل سبيل ممكن، لترويض إسرائيل على قبول قرارات الجمعية، وتذليل مقاومتها لرغبات المجموعة الدولية، وتهذيب طباعها لتقبل الفروض الإنسانية التي أملتها مجموعة الشعوب ولكن إسرائيل صمت أذنيها عن الإصغاء للجنة، أو للأمم المتحدة أو للآداب الدولية.

وعقدت لجنة التوفيق الدولية، في مستهل أعمالها، جلساتها في بيروت في شهر آذار عام 1949، في محاولة منها لسبر أغوار الفرقاء المعنيين. واستمعت اللجنة إلى وجهات نظر الوفود العربية، والى ممثلي اللاجئين أنفسهم. وطارت بعد ذلك إلى تل أبيب، حيث اجتمعت إلى السلطات الإسرائيلية. وعلى الرغم من ان المحاولات كانت ذات طابع استطلاعي، فقد اتضح منذ البداية أن إسرائيل قد أخذت تعد دفاعا ضد عودة اللاجئين. ولم تؤد محادثات بيروت إلى أية نتيجة ملموسة.

وطلبت اللجنة على الأثر إلى الفرقاء المعنيين إيفاد ممثليهم إلى (لوزان) للشروع في بداية جديدة، في جو حيادي جديد. وقبلت الدعوة، وامتدت المحادثات أسابيع وأسابيع. وتم التوقيع في 12 أيار عام 1949 على بروتوكول لوزان، بين الفرقاء المعنيين ولجنة التوفيق، متخذا من قرارا التقسيم

لعام 1947، قاعدة للمباحثات. وقد وقع الوفد الإســـرائيلي هذا البروتوكول، الذي أعلن ان الغرض منه (الوصـول في أسـرع وقت ممكن إلى الأهداف التي حددها قرار الجمعية العامة الصادر في 11كانون الأول عام 1948 بالنسبة إلى اللاجئين، واحترام حقوقهم والحفاظ على ممتلكاتهم...) ولكن ما كادت إسـرائيل توقع على هذا البروتوكول حتى رفضـــت قبول عدودة اللاجئين، ومني مؤتمر لوزان يفشل ذريع.

وبـذلـت لجنـة التوفيق محـاولـة أخرى. فـدعـت الفرقـاء المعنيين إلى الاجتماع في نيويورك، للاشــتراك في محادثات أخرى. واســتمرت الاجتماعات طيلة صــيف عام 1949، و تناولت المحادثات كل ناحية من نواحي مشــكلة اللاجئين. وطلبت الوفود العربية إلى اللجنة استئناف دورها في الوساطة، ولكن إسرائيل استخدمت كل الطرق، التي تخلو من الكياسـة للحيلولة دون الوسـاطة، وانتهت محادثات نيويورك إلى الفشل أيضا.

لكن صــبر اللجنة لم يفرغ قط، فدعت الفرقاء من جديد إلى اجتماعات في جنيف هذه المرة. وطافت المباحثات بكل ميدان ومجال، واســـتمرت طيلة الشـتاء والربيع، ومعظم صـيف عام 1950. لكن محاولات التوفيق مع إسـرائيل لم تؤت أية ثمرة من ثمار هذه الفصـــول المتلاحقة، فلم تزهر المحادثات ولم تثمر. ولم تكن ثمة إلا الأشواك، وفشلت محادثات جنيف من جديدة.

وبـذلـت لجنـة التوفيق محـاولـة جـديـدة، على الرغم من هـذه الظروف المضـنية، فدعت الفرقاء إلى اجتماع يعقد في ليك سكسس، في تشرين الأول

من عام 1950. وبدأت المحادثات كالمعتاد، فرفضت إسرائيل عودة اللاجئين على عادتها، وفشل الاجتماع.

ولم تستكن اللجنة إلى هذا الفشل المتواصل المستمر، فدعت إلى مؤتمر جديد يعقد هذه المرة في باريس. وبدأت الاجتماعات في أواسط أيلول عام 1951، واستمرت حتى نهاية تشرين الثاني. ولم يشهد فندق دي غريون الزاهر في غضون الأشهر الثلاثة، التي استغرقتها المباحثات، أي ازدهار في الآمال، إذ ظلت إسرائيل صامدة كالصخر في موقفها من العودة والتعويض، وتفرق المؤتمر إثر هذا الفشل الذريع.

وكان مؤتمر باريس آخر حلقة في سلسلة هذه الاجتماعات التي رتبت لها لجنة التوفيق الدولية، منذ قررت الجمعية العامة قيامها في عام 1948.فقد فرغ صبر اللجنة من إسرائيل، بعد ان وصل حده، ولم تعقد أية اجتماعات منذ ذلك اليوم حتى تاريخنا هذا.

لنعد بالساعة إلى الوراء :

ولكن اللجنة، رغبة منها في معالجة الأهون والأسهل، انتقلت إلى موضوع التعويضات، وحصرت عملها، في السنوات الأخيرة، بعد ان حددت إقامتها في مقر الأمم المتحدة، في موضوع ممتلكات العرب، وكان أمامها حشد كبير من الأعمال الكتابية، والأوراق، كتحديد ممتلكات العرب، ووضع الأسس لتقييم أثمانها، والعناوين وسندات الملكية (الطابو)، وغير ذلك من الأمور المماثلة. ولكن عملها في التعويضات، مني بالفشل أيضا. وهكذا لم

يجر التعويض على لاجئ واحد، على الرغم من مضي عشرة أعوام من التوفيق المستمر، وتكررت القصة السابقة نفسها، لا سيما وأن إسرائيل شغوفة بمثل هذه القصص فخلقت ألوف المبررات والذرائع لفشل اللجنة لكن السبب الحقيقي، هو عدم رغبة إسرائيل في دفع التعويضات. وهكذا فقد قادت إسرائيل لجنة التوفيق الدولية مرة أخرى إلى الفشل في هذا الموضوع أيضا.

ومع ذلك، فان لهذه الاتهامات التي أوجهها، بل اجرؤ فاسميها بالإدانات لإسرائيل، ما يبررها. وإني لأؤكد أنها لم تنبع عن الكراهية أو الغرض. فالكراهية ليست من شيمنا ولا من تقاليدنا. وقد صدرت هذه الأحكام و الإدانات على إسرائيل من لجنة التوفيق الدولية ووكالة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من صياغة تقارير هاتين الهيئتين الدوليتين، في عبارة ناعمة، ورقيقة، إلا أنها تدين إسرائيل بالتنكر الفاضح لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين.

فقد أعلنت لجنة التوفيق في تقريها الثالث عن تقديم أعمالها في حزيران عام 1949، في عبارة جلية واضحة ما أنقله بالحرف الواحد وهذا نصه (لم تنجح اللجنة في حمل حكومة إسرائيل على قبول هذا المبدأ المتعلق بالعودة أو التعويض). و أنا لا أريد ان أكون مدينا في حكمي. ولكني، لا أرى اكثر إدانة لإسرائيل، من رفضها قبول مبدأ العودة، ان لم نقل العودة نفسها. ولم يكن إعلان اللجنة هذا، في الحقيقة، قائما علي الاستنتاج أو الفرض، و إنما على بيانات إسرائيل، الشفوي منها والكتابي. ان إسرائيل هي التي أدانت نفسها بنفسها. ففي تموز عام 1949، قدمت إسرائيل إلى لجنة التوفيق الدولية مذكرة رسمية تقول فيها (إن عقارب الساعة لا يمكن ان تعود إلى الوراء ... فالعودة

الفردية بالنسبة للاجئين العرب، إلى أماكن إقامتهم السابقة أمر مستحيل). ولا ريب في أن هذا البيان يكشف عن عصيان إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، في عبارات صارخة واضحة. فالعودة بالنسبة إلى إسرائيل، هي إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. والمنطق في هذه الحجة يقوم على استحالة إصلاح أي عدوان أو خرق للمبادئ. لان هذا الإصلاح يعني العودة بعقارب الساعة إلى الوراء. وإذا ما استخدمت هذه الحجة في مناقشات الأمم المتحدة كقاعدة، أمكن لكل موضوع أن يمنى بالهزيمة والفشل. وفي وسع أي عضو من الأعضاء أن يكتفي بالجلوس في مقعده، وأن يستخدم التعبير الإسرائيلي، فيقول إن عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء، وهذا هو القول الفصل في كل شيء، وموقف إسرائيل هذا لا يعتبر مجرد خرق لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل مغالطة غير معقولة، وإلحادا سياسيا. إذ ان من واجبنا في الأمم المتحدة أن نعود بالساعة إلى الوراء. عندما نرى هناك اعتداء أو إجحافا. وما تدخل الأمم المتحدة، إلا للعودة بالساعة إلى الوراء، وإعادة الأوضاع، إلى ما كانت عليه، قبل قيام الوضع الراهن.

أما عندما يكون الموضوع متعلقا بالتوسع الإقليمي، فإننا نرى أن في وسع إسرائيل تقديم عقارب الساعة إلى الأمام بشكل سريع، حتى ولو كان ذلك على حساب شقاء اللاجئين أنفسهم، فإسرائيل مثلا، تستطيع قبول العودة عندما يكون الموضوع مرتبطا بتوسع إقليمي. فقد جاء في تقرير لجنة التوفيق الدولية، ما أنقله بالحرف الواحد (لقد أعلن وفد إسرائيل، أنه في حالة ضم غزة إلى دولة إسرائيل، فان حكومتها على استعداد لقبول جميع سكان المنطقة

العرب من أصـليين ولاجئين كمواطنين في إسـرائيل ليسـت ولا ريب في أن هذا العرض ينطوي على السخاء والشعور الإنساني فإسرائيل مستعدة لقبول اللاجئين إلى منطقة غزة فحســـب، بل لقبول أهلها أيضـــا ! وقد يكون من الطريف أن نلاحظ، أن إسـرائيل في اقتراحها هذا، بدت غير مكترثة بموضـوع سـلامتها، إذ أنها لم تشر إلى هذه السلامة. وما دام ان الموضوع يتعلق بضم أراض جديدة إلى دولة إسـرائيل، ففي وسـعها أن تقلب موضـوع سـلامتها بأسـره، رأسـا على عقب. ولا ريـب في أن هـذا المثـال، يظهر بجلاء، دون أن يكون ثمـة أيـة ومضـــة من الشـــك، حقيقة ســـياســـة إســـرائيل. فهي بعد أن طردت العرب من وطنهم، وبعد أن ســـلبت منهم أملاكهم، اســـتهدفت تجميد مشـــكلة اللاجئين، لتحيل الوضع القائم إلى وضع مشروع، ولتحقق توسعات جديدة. ولكن إسرائيل، أعجز من ان تحقق أباً من هذه الأهداف، وعلينا ان ننتظر لنرى.

وإذا ما عدنا من جديد إلى تقارير لجنة التوفيق الدولية، فإننا نجد في تقريرها الذي قدمته على إثر انتهاء مؤتمر باريس عام 1951 العبارة التالية: (ليسـت حكومة إسـرائيل، على اسـتعداد بصـورة خاصـة، لتنفيذ ذلك الجزء من الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة الذي ينص على الســـماح لمن يود العودة من اللاجئين بالعودة).

ولم تكتف إســـرائيل، يا ســـيدي الرئيس، برفض تنفيذ القرارات، بل خطت كل خطوة ممكنة لسد الطريق على لجنة التوفيق ومنعها من أداء مهمتها. فقد أبلغت اللجنة إسـرائيل في رسـالة بعثت إليها بها في الخامس عشـر من أيار عام 1951، إنشـاءها مكتب اللاجئين، وطلبت من إسـرائيل تأكيدات، بان لا

تقوم بأية خطوات، تعيق المكتب عن أداء المهمة التي أوكلت إليه. ولا ريب في ان كلاً منا يتوقع أن تكون رسالة اللجنة، مجرد عمل من أعمال الكياسة. ولكن إسرائيل تنكرت للكياسة أيضا. وها نحن نرى لجنة التوفيق، تبلغ الجمعية العامة في تقريرها هذا الحادث، بعبارات بسيطة وموجزة، مستخدمة أقصى ما يمكن من التحفظ، والكرامة، إذ تقول (ولم نتلق ردا على هذا الإبلاغ). وسأترك هذه القصة تمر دون تعليق، إذ عندما يصل سلوك إسرائيل تجاه اللجنة إلى هذا المستوى، فان أي تعليق يكون مجرد هدر للكرامة.

هذا هو مجمل موقف إسرائيل من قضية اللاجئين. لقد كان تنكرا مستمرا ومتواصلا لشرعة الأمم المتحدة، وتحديا سافرا لجميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، وإحباطا كليا لجميع جهود لجنة التوفيق، وكان بكلمة أدق، تنكرا متعمدا للكرامة الإنسانية، والحقوق البشرية الأساسية.

وإذا أردنا تحديد موقف إسرائيل من وكالة الأمم المتحدة، فمن الكفاية أن نصفه بأنه (موقف إسرائيلي). واعتقد أن هذا الوصف كاف لتفهم اللجنة الحقيقة. فقد أبلغ جميع مديري الوكالة، الأمم المتحدة، أن إسرائيل لا تنفذ قراراتها. وقد وردت في جميع هذه التقارير عبارة واحدة لم تتغير وهذا نصها : (ولم يشعر المدير بأي تبدل في موقف حكومة إسرائيل السلبي، من موضوع العودة، كما لم يتلق أية معلومات عن أي عمل إيجابي قامت به تلك الحكومة لتسوية مشكلة التعويضات ...).

وقد صـــورت التقارير العشـــرة التي قدمها مديرو الوكالة، في عبارات كهذه أو ما يشـــبهها، موقف إســـرائيل من هذه القضـــية. وقد كرر التقرير المعروض عليكم في الوقت الحاضر، هذه العبارات نفسها.

وأود أن اذكر اللجنة، في هذا الصدد، بأن إسرائيل قد رفضت أيضا، الاقتراح الذي قدمه المســـتر لابويس مدير الوكالة، والذي ينص على إعطاء اللاجئين حرية الاختيار بين التعويض والعودة. ولقد قال المندوب الإسرائيلي في بـيـانـــه أمـــام هـــذه الـلـجـنـــة فـي تشـــريـن الـثـانـي عـام 1955 أن (حكومتي لا تستطيع تبني اقتراح السفير لابويس الذي يقضي بإعطاء الخيار للاجئين بين العودة والتعويض أو قبوله. ونحن نرى، بل إن ضـــميرنا لا يرتاح إلى بعث أي أمل لا يمكن تحقيقه، إذ أن ذلك مجاف للرحمة. . ولا يجوز مطلقا أن يبحث موضوع السماح لهؤلاء الناس بدخول إسرائيل أو عدم السماح لهم بذلك، خارج نطاق موافقة إسرائيل السيادية).

ومن حق المندوب الإســرائيلي، يا ســيدي الرئيس، أن يدلي بأي بيان يختار الأداء به. ولكن في هذا الموضـوع بالذات، يعتبر الحديث عن الضـمير تنكراً للضـمير نفسـه، بل لكل ضـمير إنسـاني، يضـاف إلى هذا أن الربط بين عودة هؤلاء الناس وبين موافقة إســرائيل الســيادية، أمر مفزع. إذ ان اللاجئين الذين تصـــفهم إســـرائيل، (بهؤلاء الناس)، كانت لهم جذور في هذه البلاد أعمق بكثير من سيادة إسرائيل المزعومة.

إسرائيل ترفض دفع التعويضات :

أما والحالة هذه، فان سيادة إسرائيل، قد تم التعبير عنها أخيرا بصورة استفزازية عنيفة. ولا ريب في أنكم تدركون أن موضوع التعويضات قد أثار الكثير من الأقاويل والأحاديث .فقد كان كل إنسان يقول، إن هذا الموضوع بسيط وسهل، ويجب أن لا يثير الكثير من الجدل والنقاش. وقد أعلنت إسرائيل في أكثر من مناسبة، عن استعداها لدفع التعويضات. وكنت أستمع إلى جميع هذه الأقوال، و أقابلها بالابتسام. فأنا اعرف ما تفكر به إسرائيل في موضوع التعويضات، وأعرف كيف تعد حساباتها وأرقامها، فتصل بالرصيد إلى (لا شيء). وقد يكون من حسن حظ اللاجئين أن حسابات إسرائيل لم تجعلهم مدينين لها في النهاية. وقد يكون من الصعب عليكم ان تصدقوا ذلك، ولكن جميع هذه الاستنتاجات تقوم على أسس سليمة. ولن أشير إلى اقتراح إسرائيل بأن جهة ما يجب أن تتولى دفع التعويضات، قد تكون الأمم المتحدة، أو الولايات، أو أية جهة أخرى، باستثناء إسرائيل. ولكنني أود أن الفت انتباهكم إلى الفقرات

(12، 13، 14، 16) من التقرير الخامس عشر عن تقدم أعمال لجنة التوفيق الدولية، فقد بينت إسرائيل، في معرض الرد على سؤال من اللجنة، في الحادي عشر من شهر آذار عام 1956، عدم رغبتها (في التقدم بأي برنامج للتعويضات). و أبلغت اللجنة الجمعية العامة بأنها (ترى في رد إسرائيل لسوء الحظ، ردا سلبياً). و أوضحت اللجنة أيضا أنها (نقلت إلى حكومة إسرائيل خيبة أملها واسفها من هذا الموقف الجديد). ولكي توضح اللجنة موقفها بصراحة، وجهت في أيلول عام 1956، رسالة حول هذا

الموضـــوع إلى إســـرائيل، اقتطف لكم منها ما يلي : (يبدو. . . أن حكومة إسرائيل قد بدلت موقفها السابق من موضوع التعويض على ممتلكات اللاجئين العرب. .).

ومضـــت اللجنة تقول (وان مما تأســـف له اللجنة، هذا الموقف الذي اتخذته حكومتكم، والذين يتناقض في رأيها، مع بيانات إسرائيل السالفة بصدد التعويض على اللاجئين العرب الـذي يختـارون عـدم العـودة إلـى ... إسرائيل). وقالت اللجنة في الرسالة نفسها عن موضع عائدات الممتلكات العربية ما نصه : (وقد قام ممثل اللجنة، ببعض الإستيضاحات من حكومتكم عن الطريقة التي تدار بها ممتلكات اللاجئين العرب، ولكنه لم يتلق رداً عليها. .).

وقد يكون هذا الموقف من إسرائيل جديدا بالنسبة للجنة ولبعض الناس الآخرين، ولكنه بالنسبة إلى أولئك الذين يعرفون إسرائيل، ويعرفون أساليبها، واســـتراتيجيتها، فانه لا يبدو جديداً ولا غريباً. فإســـرائيل، في تركيبتها، وفي الطريقة التي أنشـئت فيها، هي تحقيق لاغتصـاب وطن، مصـحوبا بتشـريد شـــعب وســـلب أفراده بيوتهم وأراضـــيهم وثرواتهم. ولا ريب في أن هذه الحقيقة توضح اكثر من أي تقرير سياسة إسرائيل تجاه هذه القضية، ودوافعها وأهدافها وأساليبها ووسائلها.

المبادئ الخمسة :

ولما كنت قد صورت لكم مشكلة اللاجئين على ضوء أسسها المطولة، من إجراءات الأمم المتحدة، و أعمال لجنة التوفيق ووكالة الغوث، فإننا نصل الآن إلى السؤال الدقيق التالي :ما هي الخطوة التالية، بل ما هو الحل ؟

وإني لأرى بكل تواضع، أن هذا الموضوع، هو الذي يجب أن يسترعي اهتمامنا وأن يستفزنا للعمل. وسأحاول الرد على هذا السؤال، بصورة تخلو من كل زخرف واصطناع. إذ عندما يكون مصير شعب بأسره، موضوع البحث، وعندما تكون الحقوق الإنسانية الأساسية مدار التساؤل، و أخيرا عندما يكون سلام العالم بأسره مهدداً بالخطر، يجدر بنا أن لا نضع في بحثنا أي تزويق أو زخرف. والضرورة تقضي بأن يكون حديثنا مبسطا طابعه الصراحة، والصراحة الصارخة.

ولهذه الأسباب كلها يجدر بنا، بل إن من واجبنا، أن يكون ردنا على هذا السؤال، بكل ما تحت تصرفنا من صراحة وصدق. وبهذه الروح، اقترح يا سيدي الرئيس، أن أعالج ثلاث قضايا :أولاها حل المشكلة، وثانيتها المبادئ الرئيسة لهذا الحل، وثالثتها الإجراءات والعقوبات التي يجب أن ترافق تنفيذ الحل.

ولأبدأ أولا بالمبدأ الأساسي للحل. أود قبل كل شيء، أن أؤكد، حتى وإن اتهمت بالترداد والتكرار، أن هذه المبادئ الأساسية تؤلف القاعدة الوحيدة لحل مشكلة اللاجئين. ومهما تكن الطريقة التي نتطلع بها إلى المشكلة، فان أي

حل لا يمكن أن يتيح الفرصة لإيجاد تسوية سلمية، إلا إذا راعى مراعاة كاملة المبادئ الخمسة التالية :

أولا : لا يمكن قبول الأمر الواقع الذي خلقته إسرائيل، بأية صورة من الصور قاعدة لحل مشكلة فلسطين بصورة عامة، ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة. فهذا الأمر الواقع الذي فرضته الأعمال العسكرية، لا يمكن له ان يضفي حقوقا غير قائمة، أو ينتزع حقوقا قائمة منذ أمد بعيد.

ثانيا : إن حقوق اللاجئين في وطنهم وفي بيوتهم، لا تتعلق ولا تعتمد بأية صورة من الصور على موافقة إسرائيل أو امتناعها. فهذه الحقوق، طبيعية، وفطرية، وقائمة بذاتها. وليس من حق الأمم المتحدة نفسها أن تمنحها، فكيف يكون ذلك من حق إسرائيل ! إنها حقوق راسخة عند اللاجئين، بل إنها جزء من كيانها. وسواء أ وافقت إسرائيل أو لم توافق، فان هذه الحقوق، ملك للاجئين، لا يلحق به وهن، ولا يقف أمامه حائل، ولا يحتمل أية تجزئة.

ثالثا : إن إعادة الإسكان أو الإدماج، أو رد الاعتبار أو ما شابهها من مشاريع مماثلة، مهما اختلفت مفاهيمها أو معانيها، لا يمكن أن تعتبر بأية حالة من الأحوال، حلولاً قائمة بنفسها. ويجب أن لا يكون التخطيط لهذه المشاريع أو تنفيذها، هدفا من الأهداف بل مجرد وسيلة، لتحقيق أهداف اللاجئين المشروعة. وأن تكون في مدى تنفيذ حقهم الفطري في العودة إلى وطنهم.

رابعا : ان مشـــاريع الغوث لا تعتبر حلا للمشـــكلة، ولا بديلا عن هذا الحل، مهما طال أمد العمل بها. إنها إجراء إنســـاني لا يحمل أية تفســـيرات سياسية.

خامســا : ان مشـــاريع التشـــغيل، وبرامج تحقيق اتكال اللاجئين على أنفســـهم، لا تعتبر حلاً، ولا وســـيلة لتجنب الحل. وســـواء أكان اللاجئ معيلا لنفســه أم معتمداً على الوكالة، فسيظل لاجئا، وسيظل وضـعه مشكلة دولية، إلى ان تحل حلا نهائيا ومرضيا.

وقد شـعرت بضـرورة سـرد هذه الأسـس بعد أن اسـتمعنا بالأمس إلى البيان الذي ألقاه مندوب الولايات المتحدة الأمريكية. فقد حاول المندوب المعتبر، في تحديده لأســس مشــكلة اللاجئين، أن يحذف حقائق معينة حذفا كليا، وان يسـرد أنصـاف الحقائق المتعلقة بنواح معينة، فتوصـل أخيرا إلى نتائج خاطئة تتعلق بمادة المشكلة وجوهرها.

أما بالنســـبة إلى اقتراح المندوب الأمريكي، إنهاء أعمال الوكالة، والاسـتعاضـة عنها بجهاز أحسـن، فإننا نرى فيه ما يثير الريب والشـكوك. و أود ان أؤكد لممثل الولايات المتحدة المحترم، أن ليسـت هناك من دولة عربية، ولا من لاجئ واحد، تشـعر، أو يشـعر – إذا اسـتعملنا عبارة الممثل الأمريكي المحترم – (بان من الخير أن تمضـى الأمور على الشكل الذي سارت فيه في الماضـي). فاسـتمرار الإغاثة بالنسـبة للاجئين مصـدر عظيم من مصـادر الإذلال. أما بالنســبة إلى الدول العربية فان هذا الاســتمرار مصــدر للشــقاء

والأسى. و إذا كان هناك (من أناس) يشعرون بخلاف هذا الشعور، فأود ان أؤكد للمثل الأمريكي المحترم، أنهم من غير العرب بأية حالة من الأحوال. فهؤلاء اللاجئون الذين يكلف الواحد منهم سبعة سنتات في اليوم الواحد، يملكون عقارات وواردات، وثروات في وطنهم، وهم في اللحظة الأولى التي يضعون فيها أيديهم على ممتلكاتهم، سيكونون أول من يفكر بتوجيه الشكر إليكم، والطلب منكم، أن تقطعوا غوثكم. وفي هذا اللحظة بالذات، يجوز أن تتوقف مسؤولية الأمم المتحدة، لا قبلها.

وعلي، تبعا لذلك، ان أوضح للجنة بصورة عامة، ولممثل الولايات المتحدة المحترم، بصورة خاصة، أننا سنقاوم كل محاولة، ستؤدي إلى إضعاف حق اللاجئين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في العودة. وسأبين في مرحلة متأخرة من المناقشة، الخطأ في التفكير، الذي سيستند إليه موقف الولايات المتحدة من الموضوع. و أود ان أقول هنا الآن، إننا سنقاوم في اللجنة وفي العالم العربي، كل إجراء قد يتجه حتى إلى المس بحق اللاجئين في العودة، أو تحلل الأمم المتحدة من التزاماتها.

أما إذا وضعنا هذه المبادئ الخمسة نصب أعيننا، ففي وسعي الآن، أن اتجه إلى الطريقة التي تحل بها المشكلة. وأود أن أقول هنا، إننا لسنا في حاجة إلى البحث عن حل، فالحل موجود وقائم. انه العودة، ولا شيء غير العودة فهو الحل الوحيد الذي لا يحط من قدر شرعة الأمم المتحدة، بل يضفي عليها شرفا، وكرما. إنها الحل الوحيد، الذي لا يخذل قرارات الأمم المتحدة، بل يؤكدها، ويتبناها ؛ وهو الحل الوحيد الذي لا يلحق العار بإعلان حقوق

الإنسـان بل يضـفي عليه شـهرة قيمة. و أخيرا، إنه الحل الوحيد، الذي يشـكل استثماراً للسلام، وراس مال للثقة في هذه المنظمة.

وأخيرا فان العودة، هي أحد المبادئ التي لا يمكن للأمم المتحدة مناقشتها. فهي لا تعتمد في وجودها على قبولنا، ولا يؤدي رفضـنا لها، إلى زوالها. وأود هنا أن استعير اصطلاحا قانونيا، فأقول إن العودة حق جماعي، يمكن تطبيقه رغم إرادة العالم بأسره، إذا اقتضت الضرورة ذلك.إنه ينبع من الحق في الوطن، وهو حق لا يخضع للتنازل، أو التسليم أو التعويض. فالتعويض علاج يستخدم لحقوق الملكية الفردية، أما حقوق الملكية في الوطن، فلا تخضـــع للتعويض حتى ولو قدمنا ثمنا لها كل ما في الكرة الأرضـية من ممتلكات ثمينة، وكل ما في الكون من ثروات خرافية. إنني لا أبالغ في قولي هذا، إلا إذا كنت أبالغ في مشاعركم الخاصة تجاه أوطانكم.

المغالطات ضد العودة :

ومع ذلك، فقد أفهمونا أن ثمة اعتراضـات، قد أثيرت ضـد موضـوع العودة. ولا ريب في أن هذه الاعتراضـات مغالطات، أيا كان مصـدرها. إنها مجموعة من السخافات.

يقال لنا، ان المسـاحة التي تسـيطر عليها إسـرائيل لا تتسـع الآن للاجئين. لكن هذا القول لا يصمد أمام المنطق، حتى أمام منطقه هو. فعندما نعرف أن إسـرائيل تتلقى الألوف المؤلفة من اليهود، تنفيذاً للخطة الرامية إلى حشد مليوني يهودي في غضون بضع سنوات، فان هذه الحجة القائلة (بعدم وجود متسـع) تتهاوى من نفسـها. وفي الحق فان نظرية (عدم وجود فراغ)،

يجب أن لا يكون لها محل في أي مجتمع دولي محترم. فلهؤلاء اللاجئين مدنهم وقراهم وبيوتهم ومزارعهم. انهم أصحاب الأرض. وبالطبع فان لهم حق الأولوية في ممتلكاتهم. وهل في وسع أي متطفل، أن يقول لصاحب الملك، ان ليس له مكان في ملكه. . وهل هذا هو مفهومنا للعدالة، والمساواة والكرامة الإنسانية ؟ ان الرد قائم في السؤال نفسه، ولا أريد جواباً عنه.

ويقولون لنا أيضا إن العودة تهدد سلامة إسرائيل واستقرارها الاقتصادي. ولكن هذه الحجة أيضا واهية، ولا تصمد للمنطق. فأهل فلسطين قد نبتوا في تربتها قبل مئات السنين من انتقال إسرائيل إليها من الخارج. وإذا كانت سلامة إسرائيل مهددة، وإذا كانت إسرائيل نفسها، غير قادرة على الحياة، فان اللوم في ذلك لا يقع إلا على إسرائيل نفسها دون غيرها. فلم يدع أحد إسرائيل للمجيء إلى المنطقة، وقد شاءت هي، ان تدق نفسها كإسفين في منطقة تعادي وجودها. ومن الواضح ان كل دولة، أية دولة، تعتمد في حفاظها على سلامتها، على تهجير أهل البلاد، لا يمكن ان يطلق عليها تعبير الدولة، وليست جديرة بعضوية مجموعة الأمم.

ويقال لنا أيضا، إن الظروف قد تبدلت، وإن اللاجئين لن يسعدوا بالعودة، وإن الأوضاع في إسرائيل، ليست الآن، كما كانت عليه، عندما غادروا منازلهم. ولا ريب في ان هذا القول مضحك للغاية. فالمبادئ والحقوق الأساسية لا تتبدل بتبدل الظروف، إذ ان لها طابعا سرمدياً خالداً. وعندما يتعدى على الحقوق الإنسانية، لا تكون الذريعة بان يقال :إن الأوضاع قد تبدلت. وعندما تنحرف أهداف شرعة الأمم المتحدة، فليس دفاعا أن نقول، بان

الأوضـاع قد تبدلت. فقد يؤثر تبدل الأوضـاع على السـياسـات، ولكنه لا يؤثر قط على المبادئ الأسـاسـية والحقوق الجوهرية. وعلينا تبعا لذلك، أن لا نحاول تحت سـتار هذه الحجة الواهية من تبدل الأوضـاع، تبديل ما لا يمكن تبدليه قط. وعلينا أن لا نتولى حق الاختيار بالنيابة عن اللاجئين. فهذا الاختيار من حقهم، كما هو من حقكم.

العقوبات وإجراءات التنفيذ :

وإذا ما انتقلنا الآن، إلى الإجراءات اللازمة لتنفيذ العودة، فان علي أن أسارع بالوصول إلى النتائج، دون البحث في أية مقدمات.

ولا ريب في ان الحقيقة المرتجة التي تدعو إلى الأسـف، هي أن الأمم المتحدة مع الوضع الدولي السائد لم تتمكن من التصرف بمشكلة اللاجئين. ولا ريب أيضـا في ان العرض الذي تقدمت به إليكم، والذي رسـمت فيه خطوط العمل الذي قامت به الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، يقيم الدليل على عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ مقرراتها، ويبدو أن الأمم المتحدة، عند مواجهتها للمشـاكل الدولية، تتخذ موقف المراقب السـلبي الذي لا يعمل شـيئا، إلا إذا تعرض السـلام للخطر. وبدأت الدول الصـغرى في العالم ترى، أن العالم لا ينظر أليها نظرة جدية، إلا إذا أقدمت على تنفيذ القانون بيدها. فالأمم المتحدة لا تتحرك، لتعمل، إلا إذا وجد خطر الحرب. وهذا هو الانطباع العام الذي تركته الأمم المتحدة رغم ما فيه من خطورة، في الرأي العام العالمي، بسـبب تقاعسها عن العمل وسلبيتها.

وهكذا بدأنا نصل إلى الاستنتاج، بأنه مادامت الظروف الراهنة سائدة، فان حل مشكلة اللاجئين، يجب أن يتم البحث عنه خارج نطاق إجراءات الأمم المتحدة المألوفة. فقد استنفدت الأمم المتحدة، جميع إجراءاتها والتسهيلات المتيسرة لها، بما في ضمنها الوساطة والتوفيق. ولذا يجب ان تظل الأمم المتحدة منبراً، بينما تتخذ إجراءات التنفيذ في الوقت نفسه خارج نطاقها. ولما كانت الأمم المتحدة، عاجزة عن اتخاذ إجراءات جماعية، لضمان التنفيذ، فان المشكلة تتوقف على اتخاذ عقوبات من جانب واحد ضد إسرائيل، ولا يتعارض هذا الإجراء مع شرعة الأمم المتحدة. فمن مقومات السيادة للدول ان تفرض أية عقوبات مشروعة من جانب واحد لمواجهة أي موقف دولي. وقد يكون هذا اكثر انطباقا، على قضية اللاجئين خاصة، إذ ان إجراءات التنفيذ، بصدد القضية، تختلف باختلاف الدول. فقد تلجأ دولة معينة إلى تطبيق إجراء ما، لكن طبيعة هذا الإجراء قد لا تصلح للتطبيق في دولة أخرى. وهكذا فان هذا الافتقار إلى الانسجام، وتنوع العقوبات يتطلبان أعمالا من جانب واحد. وبالطبع فان هذه الطريقة حديثة عهد، بالنسبة إلى الأمم المتحدة، ولكن لها كل ما يبررها، وفي وسعنا أن نجعل منها سابقة لإجراءات مماثلة في المستقبل، لمعالجة المشاكل ذات الصيغة الخاصة، لا سيما وان هذا الإجراء لا يتعارض مع نصوص شرعة الأمم المتحدة وروحها.

ولهذه الأسباب، فإنني أتقدم الآن باقتراح، يتضمن العقوبات التي أرى تطبيقها، بالنسبة إلى قضية اللاجئين. ولا يقصد من هذا الاقتراح إجراء

التصـــويت عليه، بل نقله عن طريق الممثلين المحترمين في هذه اللجنة إلى حكوماتهم، لدرسه وتنفيذه. والإجراءات التي نقترحها هي كما يلي : -

1- لما كانت الصـــهيونية، في مفهومها وســياســتها وإجراءاتها، حركة توســـعية وعدوانية، فمن الواجب اعتبارها حركة غير مشـــروعة، وحل جميع منظماتها، وتحويل أموالها إلى المؤسسات الخيرية اليهودية.

2- ولما كانت الهجرة اليهودية الجماعية، هي راس رمح الصـــهيونية، لتحقيق خططها في العدوان والتوسـع، فمن الواجب منعها، لإزالة سـبب رئيس من أسباب تهديد السلام والأمن.

3- يجب وقف المعونة الاقتصـــادية إلى إســـرائيل، من فنية ومالية، وكذلك وقف الحملات لجمع الأموال لها , ســواء أكانت على شــكل قروض أم إعانات. فهذا الفيض، من القروض والمنح والإعانات لإســـرائيل، لا يخدم قضـية السـلام. وليسـت الغاية منه أيضـا، وبصـورة رئيسـة، تنفيذ المشـاريع الإنســـانية أو الاقتصـــادية. انه يرمي فقط إلى تغذية العدوان، ومد التوســـع بالوقود، وتشجيع التحدي لحقوق اللاجئين الشرعية.

هذه هي الإجراءات التي نعتقد حقا، أنها الحل لموضـــوع التنفيذ. وإذا قبلت هذه الاقتراحات، فان الإجراءات، ستحمل إسرائيل على الركوع على عتبة الأمم المتحدة، وإظهـار الطـاعـة العميـاء لإرادة الهيئـة الـدوليـة. واقتراحنـا هذا

المتعلق بإجراءات التنفيذ، نوجهه إلى جميع دول العالم، ما كان منها عضـــواً في الأمم المتحدة أو لم يكن.

العودة :

ويجب علي أن أوضـــح تماما، في الختام، يا ســـيدي الرئيس، بان الامتناع عن تنفيذ هذه الإجراءات، لســـبب أو لآخر لا يترك قضـــية اللاجئين معلقة في الهواء. وبالطبع، سنشـعر بفضـل كل دولة، تتقبل هذه الإجراءات، جميعها أو بعضها. ولا ريب في أن قبولها، سيكون خدمة جلى لقضية السلام، و أساسا متيناً للصداقة الوثيقة مع الدول العربية وحكوماتها وشعبها. أما إذا لم نحصل على مثل هذا التأييد، فان مشكلة اللاجئين، ستظل سائرة في طريقها نحو الحل الطبيعي.

ان القومية العربية، هي القوة المطلقة، التي ســـتحقق أهدافها، ونحن عازمون، كل العزم، على تطهير الوطن العربي من كل اثر للاســـتعمار، مهما يكن، ونحن ما زلنا في الطريق. ولكننا نقترب شيئا فشيئا من أهدافنا. وها هي جميع القلاع، التي خلفتها القوات الاســـتعمارية المنهزمة، تتهاوى واحدة اثر أخرى، والصهيونية ليست مستثناة من ذلك. إنها ستستسلم أيضا، وسيعود اللاجئون إلى وطنهم، كما ان وطنهم سيعود إليهم.

بيان عن موضوع التعويضات

خطاب واحد، ألقي في جلستنا بالأمس، جعل من هذه الجلسة تمرينا دائما لطبيعة مستمرة. فقد اظهر هذا الخطاب، كالمعتاد، التحدي المألوف، مستخدما عين الحجج الدفاعية. إنها القصة نفسها، يعاد سردها في كل عام، وتتكرر تلاوتها في كل دورة. ولا شيء جديد فيها، إلا الدفاع المتكرر عن التحدي المستمر. وقد لا يكون الواحد منكم في حاجة إلى السؤال عن ذلك

الخطاب، وأيها كان، إذ ان في وســـعه التخمين دون ان يخطئ. فالخطاب نفسه يفصح عن هويته، انه خطاب مندوب إسرائيلِ .

وســتتاح لي الفرصــة في مرحلة متأخرة من النقاش، أن أدحض البيان الإســـرائيلي في لبابه، وان أفند مواده، واحدة اثر أخرى، وحججه الواحدة تلو الثانية. فقد اختارت إسرائيل، أن تتحدى الأمم المتحدة، وأن تستنكر شرعتها، وأن تشكك في صــلاحيتها، وتعطل قراراتها، ولن نترك هذا البيان الإسـرائيلي دون رد ودون دحض. وسنظهر أن قواعد المندوب الإسرائيلي الجدلية لا أساس لها، وان حججه تفتقر إلى المنطق، والى الإقناع والقوة، وأن قواعده لا قواعد لها، وأن مقتطفاته من قرارات الأمم المتحدة ليست إلا مغالطات وأضاليل، وان ترديده للبيانات التي ألقاها ممثلو الأمم المتحدة، إنما اختار تجزئتها من أصـــولها، فغدت لا تعدو المغالطات، وأن جماع بيانه، ليس إلا قلبا لمفاهيم القانون، والحقيقة والمبادئ.

وســأحاول أن اعرض عليكم، كل ذلك، في الوقت المناســب، أثناء مناقشـــاتنا. ولكنني أرى، أن أحصـــر نفســـي في هذه المرحلة، في نقطة إيضاحية، أثق تمام الثقة بأنها ستساعد على شرح موقف العرب من موضوع التعويضـــات. وكان في مكنتي طلب الكلمة بالأمس، لأبين موقفنا من هذا الموضـوع، ولكنني آثرت عدم التسـرع، في رد الفعل على البيان الإسـرائيلي، مفســـحا للجنة المجال، للتفكير فيه ليلة واحدة. وقد أحس زميلنا المحترم، مندوب بيرو، بالفعل بالحاجة إلى التفكير في الموضوع، بهدوء، وتريث، وله الحق في ذلك كل الحق، وإننا لنفهم موقفه كل الفهم، إذ ان إســـرائيل بعد ان

نامت على قضـــية التعويضـــات أحد عشـــر عاماً، جاءتنا الآن بإعلان عنها، وهذا مما يحمل كل إنسان على التساؤل، والرغبة في الفهم.

وأشـــعر لذا بضـــرورة الكشـــف عن الدعائم، التي يســـتند إليها الإعلان الإســـرائيلي. ولكن علينا قبل الشـــروع في دراســـة هذا الإعلان، ان نتذكر من جديد قرارات الأمم المتحدة، بهذا الصدد، ولن أحاول تحليل البيان الإسرائيلي، على ضـــوء وجهات نظرنا، أو على ضـــوء القواعد التي يقوم عليها موقفنا، أو حتى على ضوء الأسس التي يقوم عليها تاريخ تحدي إسرائيل، طيلة أحد عشر عاما، بل سأقتصـر على دراسـة البيان على ضـوء القواعد التي يقوم عليها قرار الأمم المتحدة نفســـــه. فماذا يقول ذلك القرار؟ وما هو نص فقرته الثانية ؟إنني أســـتميح صـــبركم العذر، وأســـمح لنفســـي بتلاوته من جديد. لقد قرأناه المرة تلو المرة طيلة أحد عشـر عاما، ويبدو لنا ان بيان إسـرائيل يطلب إلينا إعادة قراءته اليوم. وها نحن نلبي هذا الطلب. تقول الفقرة الثانية ما نصه :

(ان الجمعية العمومية ...

(تقرر انـه بـالنســـــبـة إلى اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، والعيش بامان وسلام مع جيرانهم ...).

وها أنا أعيد تلاوة الكلمات الخمس : (والعيش بأمان وسلام مع جيرانهم)، فقد احتجت إسـرائيل في جلسـتنا الأخيرة، بأنني تجاهلت قراءة هذه الكلمات الخمس وكأنها الوصـايا العشـر. حسـناً، لقد أخطأت، وكأي إنسـان كان يقرأ

تلك الفقرة عشرات المرات، طيلة الأحد عشر عاماً المنصرمة من دورات الأمم المتحدة، فان من المنتظر ان يحذف بعض الكلمات. وقد لا يكون من المحزن، ان نحذف بعض الكلمات. ولكن من المحزن حقا، ان لا نطبق تلك الكلمات وأن لا ننفذها وقد احتجت إسرائيل باني حذفت تلك الكلمات، وأنني غالطت في قراءة القرارات، فدعتني بذلك، إلى إعادة تلاوتها كما أقرتها الأمم المتحدة، ووقعت تحت الانطباع، بأنني لو قرأت القرار، بالصورة الصحيحة، فان إسرائيل ستكون آنذاك مستعدة لتنفيذه بعد إدخال هذه الكلمات الخمس فيه. حسناً، فها أنا اقرأ هذه الكلمات الخمس، و أدعو إسرائيل إلى قبول الفقرة الثانية، مع الكلمات الخمس أيضا.

ونحن لم نأت إلى هنا، لنبحث في الكلمات المحذوفة، بل لنبحث في سلوك الدول الأعضاء، وسيرتها وتصرفها تجاه قرارات الأمم المتحدة.

ولنعد الآن إلى القرار، انه ينص على ما يلي :

(وهذا التعويض...)وهذا هو الجزء الأهم من الفقرة....

(وهذا التعويض، يجب ان يدفع، بالنسبة إلى ممتلكات أولئك، الذين يختارون عدم العودة).

أرجوكم أيها السادة، ان تحفظوا هذه الكلمات، وان تذكروها.

هذا هو قول الأمم المتحدة الفصل في موضوع التعويض. ولنر إذا بسطنا هذه الكلمات، ما الذي تعنيه حقيقة. إنها تعني أن من الواجب التعويض على هؤلاء اللاجئين الذين يختارون عدم العودة. وقد جزأت هذه الفقرة اللاجئين إلى مجموعتين أو فئتين أو طبقتين. إحداهما فئة أولئك الراغبين في العيش بأمان ودعة مع جيرانهم، وهؤلاء يجب أن يعودوا. أما الفئة الثانية فهي فئة أولئك الذين لا يرغبون في العودة والعيش بأمان ودعة مع جيرانهم، وهؤلاء يجب أن يعوض عليهم.انهما فئتان منفصلتان، لهما علاجان منفصلان وواضحان وحلان منفصلان وواضحان أيضا. لا يتجاوز أحدهما على الآخر، ولا ينسخه ومن الواجب تطبيق كل من الحلين على حدة، وبصورة منفصلة وواضحة، بالنسبة إلى الطبقة أو المجموعة أو الفئة، التي نشدت حقوقها الخاصة، عن طريق تنفيذ تلك الفقرة من قرار الأمم المتحدة.

وهكذا فان الأمر موكول، بصورة رئيسة، ومبدئية، إلى اختيار اللاجئ نفسه. انه حقه، وان له ان يمارس هذا الحق. فلا تعقيد في القرار، ولا لبس فعندما يختار اللاجئ عدم العودة، فان حقه في التعويض يصبح ساريا على الفور. ومن الواجب تقدير ممتلكاته فوراً، ودفع التعويض إليه. إنها عملية بسيطة، لا ذيول لها، ولا تعتمد على أي شروط مسبقة، أو تحفظات من أي نوع أو صورة، ولا تتأثر بأية ظروف مهما كان وصفها. أما موضوع السلام في الشرق الأوسط، وأود ان أجازف فأقول، بأنه سلام العالم بأسره، فلا مساس له مطلقا، بالنسبة إلى التعويضات، والى حق كل لاجئ فرد، في ممارسة حقه في التعويض. فالعلاقات بين إسرائيل والدول العربية ليست عاملا في هذا

الموضـوع. وحتى نوايا اللاجئين الطيبة، ليسـت بذات صـلة، أو علاقة. ولو اسـتخدمنا عبارات القرار نفسـه لتبين لنا، أن اللاجئ الذي لا يرغب في العودة، ولا يرغب في العيش بأمان ودعة مع جيرانه، والذي لا يملك نوايا سـلمية، بل أسـوأ النوايا و أكثرها شـيطانية، هو الذي منح حق الاختيار، و بموجب قرار الأمم المتحدة، لينال التعويض، أما الغوص، بحثا عن دوافعه، وهذا أمر لا يتيسر إلا للشيطان نفسه، فموضوع ينطبق على فئة اللاجئين الذين يرغبون في العودة. وقد يجوز التسـاؤل عن اللاجئ الراغب في العودة (وعما إذا كانت له نوايا سـلمية تضـمن السـماح له بالعودة)، أما بالنسـبة إلى فئة الراغبين في التعويض، فان من حق كل لاجئ، حتى ولو كانت دوافعه ونواياه من أسـوأ ما يكون، ان يأخذ ممتلكاته. فالمجرمون أنفسـهم ذوو حق في أملاكهم، ولا تنتزع منهم. وهكذا، فسـواء أكانت النوايا طيبة أو سـيئة، فمن حق اللاجئين ممارسـة حقهم في التعويض. انه الاختيار الذي أرادوه. وكل ما يطلب إلى اللاجئ قوله، على الصورة التي يختارها من تعبير

(أنا لا أريد العودة، ولا أريد العيش بسـلام مع جيراني. أريد التعويض). وهذا كل ما يطلب من تلك الفئة من اللاجئين. واعتقد ان في قولي هذا اكثر من الكفاية.

وعلى إسـرائيل إذن، ان تدفع، أو ترغم على الدفع. هذا هو قرار الأمم المتحدة، وليس في وسـع أية بلاغة، مهما كان شـانها، ان تضـيف شـيئا، أو تنقص شيئا، من المبدأ الذي أعلنه قرار الجمعية العامة، وهو عين القرار الذي تأيد طيلة الأحد عشر عاما التالية.

وحتى لو تركنا قرارات الجمعية العامة جانباً، فان من حق كل إنسان ان يحصل على التعويضات على ممتلكاته، ولا يمكن بأية حالة من الأحوال، ان تنزع ملكيتها منه دون تعويض. وحتى قرارات نزع الملكية، التي تلجأ إليها الدول أحيانا، والتي تعتبر جزءاً من سيادتها، لا يمكن ان تتخذ إلا بعد التعويض اللائق والمناسب على أصحاب الأملاك المنتزعة، ولا يمكن أبدا أن تتم هذه العملية دون أية تعويضات.

ولنبدأ الآن، برؤية ما احتواه البيان الإسرائيلي أمس من عروض للتعويض.

وأود ان أتلو عليكم البيان الإسرائيلي وهذا نصه :

(ان الحل الأساسي لمشكلة اللاجئين يقوم في إدماجهم في البلاد التي كانوا يعيشون فيها خلال الحقبة الأخيرة، حيث يحيون جنباً إلى جنب مع أبناء عمومتهم).

هذا هو المخطط العام لحل مشكلة اللاجئين، كما يضعه البيان الإسرائيلي، وهو يقضي بإدماج اللاجئين كلياً مع أبناء عمومتهم في البلاد التي يقيمون فيها. ويمضي البيان فيقول :

(وإذا نفذ فعلا هذا الحل عن طريق الإدماج. وإذا ...) وهنا يردد البيان كلمة إذا. وهي كلمة صغيرة رقيقة تتألف من حروف قليلة، ولكنها تنطوي على أهمية خطيرة. (وإذا توافرت المساعدة الدولية التي عرضت في عام 1955،

فان إسـرائيل تكون مسـتعدة لدفع التعويضـات، حتى قبل الوصـول إلى تسـوية سلمية نهائية، أو قبل حل أي من المشاكل البارزة الأخرى).

وثمـة شـــرط آخر، وهنـا نســـرد فقرة أخرى، إذ يمضـــي البيـان فيقول ....

(ونحن على اسـتعداد الآن، لتصـور تسـوية لتعهدنا بالتعويض، حتى قبل تسـوية أية قضـية بارزة أخرى شـريطة أن. . .) والكلمة المسـتعملة هنا لم تكن (إذا) وإنما اسـتعيض عنها بكلمة أخرى اكثر حروفا وهي(شـريطة أن)... (يتم تنفيذ حل جذري لمشكلة اللاجئين بصورة فعالة).

وهناك شرط ثالث في البيان، فقد جاء فيه ما نصه :

(وعند تحديد مسـتوى التعويضـات التي يطلب إلى إسـرائيل دفعها، يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار، مطالب مواطني إســـرائيل، الذين يحق لهم التعويض على الممتلكات التي تركوها في البلاد العربية).

ونحن مدينون لإسرائيل بالفضل، لأنها لم تجعل التعويضات مشروطة بدفع ما للإسرائيليين من مطالب عند العهد النازي، بل حصرت إشتراطها، في ادعاءاتهم، بالنسبة إلى ممتلكاتهم في البلاد العربية.

ومن السـهل قراءة هذا البيان الإسـرائيلي، كما ان من السـهل تفهمه. فكل ما فيه واضـح كل الوضـوح، سـواء ما ظهر منه أو بطن. فإسـرائيل على

استعداد لدفع التعويضات شريطة ان يتم إدماج جميع اللاجئين في البلاد التي يقيمون فيها. وإسرائيل على استعداد لدفع التعويضات، إذا توافرت لديها المساعدات الدولية التي عرضت عليها في عام 1955. وإسرائيل على أهبة لدفع التعويضات إذا جرى التعويض على المواطنين الإسرائيليين الذين هاجروا من البلاد العربية. وهكذا فقد وضعت إسرائيل ثلاثة شروط لدفع التعويضات، وهي شروط لم ينطو عليها قرار عام 1948، أو أي قرار آخر تلاه، اتخذته هذه الجمعية العامة. فمن الواجب التعويض على اللاجئ سواء اندمج في حياة البلاد التي يقيم فيها أو لم يندمج. وإذا ما تسلم اللاجئ تعويضه، فهو حر في ان يفعل به ما يشاء. انه سيد نفسه. وليس من شان إنسان ان يتدخل في شؤونه. وعلينا ان لا نربط بين اللاجئين الذين يختارون العودة، وبين أولئك الذين لا يختارونها. أنهما فئتان مختلفتان، ومجموعتان متباينتان، وطبقتان متغايرتان. ومن الواجب معاملة كل فئة منهما بطريق تغاير الطريقة التي تعامل بها الأخرى. فالفئة التي تختار العودة يجب ان تعود، والفئة التي تختار التعويض، يجب ان يعوض عليها.

ولكن إسرائيل غير مستعدة لدفع التعويضات، إلا إذا تم إدماج جميع اللاجئين، وبموجب هذا البيان، يتضح ان ليست هناك من عودة لأي لاجئ. فمن الواجب أولا دمج جميع اللاجئين، وبعد أن يتم هذا الدمج، فقط، سيجري التعويض عليهم. وهذا يعني إرغامهم على الاندماج، أي ان الإذعان للاندماج شرط للحصول على التعويض. وعليهم ان يتخلوا عن حقهم في العودة كي يحصلوا على التعويض وهكذا فإن إسرائيل قد تنكرت للعودة، وجعلت من

التعويض العلاج الوحيد المتيســـر للاجئ، دون ان تترك له خياراً آخر، على الرغم من أن قرار الأمم المتحدة، قد أعطى للاجئ الخيار، فمن حقه أن يختار، وهو وحده صاحب هذا الحق.

وثم، وهذا أمرا بالغ الأهمية، اعتبرت إســرائيل قضــية التعويض أمرا جماعيا، لا فردياً، وعاملت اللاجئين لا على أســاس انهم أشــخاص و أفراد، بل على أساس انهم حشد كبير. إنها صفقة بالجملة : اسكنوا حيث انتم، جميعا ! ومثل هذه الصــفقة لا تســتحق منا، هنا في الأمم المتحدة، الدرس والعناية. ان مكانها اللائق بها عالم الغاب، المليء بقطعان الحيوانات، وجماعات الوحوش. التي يمكن ان تعامل على أساس أنها جماعات بالجملة. ولا موضع لمثل هذه الاقتراحات المعوجة في مكان كالندوة الدولية.

وليست هذه هي النهاية. فإسرائيل تضع شرطا آخر، لدفع التعويض، وهو أن تتوافر لها المســـاعدات الدولية التي عرضـــت عليها في عام 1955. ولقد كانت إسرائيل حقا متواضعة وخجولة للغاية، في وضع هذا الشرط، فهي لم تذكر اللجنة بتلك المســـاعدة الدولية. وإني أترك للمندوب الإســـرائيلي، بان يتخلى عن حياء إســـرائيل، وأن يوضـــح للجنة ذلك الاقتراح. فما هي تلك المساعدة الدولية، ومن سيقدمها، وما هي الطريقة في دفعها، والى من ستدفع ؟ هذه جميعها أســـئلة، لا أريد إزعاجكم بالرد عليها. إنها مجرد أســـلوب من أساليب إسرائيل، بل هي مناورة نموذجية من مناوراتها. فقد سارت إسرائيل، منذ قيامها، بصورة دائمة ومستمرة، على مثل هذا الإجراء، وهو ان تأخذ ما تســـتطيع أخذه، وان تعمل ما تريد عمله، وان تحمل الآخرين على الدفع. لقد

أرادت إسرائيل ان تقوم، وكان على الأمم المتحدة ان تنشئها. ان إسرائيل غير قابلة للحياة، وعلى المجتمع الدول أن يساعدها على العيش. وإسرائيل إسفين، دق في عالم معاد لها، وعلى العالم ان يدافع عنها. وإسرائيل تطرد اللاجئين من بيوتهم، وعلى العالم بأسره ان يتولى إطعامهم. وتغتصب إسرائيل أملاك اللاجئين، وها نحن نسمع الآن بوجوب توافر المساعدة الدولية لمساعدة إسرائيل على دفع التعويضات. هذا هو الأسلوب الذي خبرناه منذ عام 1948. يجب ان يعمل كل شيء لإسرائيل، فهي تريد ان تفعل كل شيء لتحصل على كل شيء وتغتصب كل شيء. وعلى المجتمع الدولي، وفقا لأهواء إسرائيل ورغباتها، أن يصلح الأمور، وأن يعوض عن الأضرار. هذه هي طبيعة إسرائيل، ولا شيء آخر غير إسرائيل.

ومع ذلك. فثمة شرط ثالث في الإعلان الإسرائيلي، انه ما وصفه البيان الإسرائيلي، مستخدما كلماته وعباراته نفسها بمطالب الرعايا الإسرائيليين، في التعويض على ممتلكاتهم في البلاد العربية.

ولا أود الخوض في أهلية هذا الموضوع مطلقا، لأنه يتناول عدداً من المواضيع. ولكن هل هؤلاء الإسرائيليون، لاجئون حقاً ؟

هذا هو السؤال الأول. هل أخرج هؤلاء الإسرائيليون من بيوتهم ؟ هذا هو السؤال الثاني. وكيف نزعت من هؤلاء الناس ممتلكاتهم ؟ وما هي هذه الممتلكات ؟ إنها مجموعة من الأسئلة يمكن أن تثار. وليس في نيتي أن أجيب عليها بأية صورة من الصور. ان الموضوع، وهذا هو المهم، ليس من

المشـاكل المعروضـة على الأمم المتحدة. فهو لم يدرج قط على جدول أعمالنا، ولم يدر حوله أي بحث في أية هيئة من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، كما لم يتخذ بصـدده أي قرار أو أي جزء من قرار. انه ادعاء فقط ورد في بيان ممثل إسرائيل.

ولندرس الناحية الأخرى، من الجانب الثاني. فالتعويض على اللاجئين من المشـاكل التي تواجهها الأمم المتحدة، وقد جرى درسـها والنقاش حولها، والبحث فيها، واتخاذ القرارات بشأنها. لقد اجتازت جميع مراحل الجدال والنقاش والإقرار. لقد أصبحت كما يسمونه، قراراً ملزماً، وإسرائيل هي المدينة بموجب هذا القرار، وفقا للعرف القانوني المعتاد، في قضـايا الديون الفردية. فهو قرار بإيفاء الدين المستحق للاجئين، وإسرائيل هي المدين الذي أدانه القرار.

والآن، يجيء هذا المدين، وهو إسرائيل، فيحاول التستر وراء شروط، لم تقرها الأمم المتحدة مطلقا، والاختفاء وراء ادعاءات، لم تسـمع بها الأمم المتحدة من قبل. وهكذا تقف إسـرائيل في بيانها، معارضـة لقرار الأمم المتحدة في نصـه وروحه. فهو لا يعرض أي تعويض، وأود ان أؤكد من جديد، بان بيان التعويضات هذا لا يعرض أية تعويضات، بل انه إعلان قصد منه طمس موضـوع التعويضـات، وإدراج قائمة طويلة من الشـروط، التي تقضـي على التعويضـات في مفهومها ومبادئها، وهي بالتالي وسـيلة مقصـودة للتخلص من دفع التعويضات.

ومن هذا يتضح أن الإعلان الإسرائيلي لا يعرض أية تعويضات. وهو لا يعرض في الحقيقة أي شيء يستحق من اللجنة الدراسة أو البحث، إذ ان إسرائيل ما زالت صامدة كالجلمود، ضد أية عودة وأية تعويضات.

ومع ذلك، علي ان لا اترك اللجنة دون ان أحدد لها طريق الخلاص من هذا العناد والصمود. فقد قيل في هذه اللجنة، إن من الواجب اتخاذ إجراء لمصلحة اللاجئين هذا العام.وقد استخدمت البلاغة في منتهاها، عند تقديم الاقتراح بوجوب عمل شيء للاجئين هذا العام. فإغاثة اللاجئين يجب ان تنتهي في أسرع وقت ممكن. وكان هذا هو الاقتراح الرئيس الذي تقدمت به وفود معينة. ونحن بدورنا، لا نرى شيئا أكرم على اللاجئين، وأشرف، بل وأدعى إلى السرور من ان تتخلص الهيئة الدولية من هذا العبء. ولكنكم تدفعون، يا سادتي، ثمن عصيان إسرائيل وتكاليفه. وإذا أوقفتم أعمال وكالة الأمم المتحدة، فأنكم تفرضون بذلك العقوبة على اللاجئين لا على المسيئين، وهذه هي النتيجة، إذا توطدت أقدام تلك الفكرة وسمح لجذورها بالتأصل في الأمم المتحدة. وإذا كنتم ستقررون وقف أعمال الوكالة فأنكم بذلك تفرضون العقوبة على الأبرياء، وأعني بهم اللاجئين. بينما يجب أن تحل العقوبة بالمسيء، قبل غيره. وإذا كانت إحدى الدول الأعضاء، تتذمر من استمرار إسهامها في التبرع للوكالة، فان شكواها يجب ان تتجه ضد موقف العصيان الذي اتخذته إسرائيل، وهو السبب الرئيس في استمرار أعمال الغوث التي تتطلب إسهام الدول المتبرعة.

ولا ريب عندي في أن اللاجئين أنفسهم سيكونون أول من يرحب بذلك اليوم الذي يتخلصون فيه – وأقول يتخلصون فيه مع احترامي للدول المسهمة – من الاستجداء الخلقي، الذي تنطوي عليه الإغاثة. ومن هذا يبدو أننا نفهم تماما لماذا أعربت بعض الوفود عن رغبتها في عمل شيء. أجل إننا نريد بدرونا عمل شيء. ونريد أن نساعدكم، على أن تعملوا شيئا. ولكننا واثقون من شيء واحد فقط. فالدراسة، التي يقوم بها فرد أو جماعة، قد لا تقودنا إلى أي مكان، بل أنها قد تكون خطرة، وخطرة جدا، إذ سنقاومها. فليس هناك في المشكلة ما يتطلب الدرس. ولنكن صريحين جداً، وجديين في معالجتنا للأمور. هل ثمة شيء يجب أن يدرس في هذه المشكلة ؟ لقد تم درس كل شيء، ولم يبق هناك ما يتطلب التمحيص والدراسة. وقد قلب كل حجر، للبحث عما تحته، كما سبر غور كل طريق. فأية دراسة نتحدث عنها الآن ؟ لقد مضى أحد عشر عاماً من المعلومات والتقارير والمناقشات في الأمم المتحدة ولجانها مع وجود تقارير الوكالة المستمرة. ومع ذلك، نأتي الآن، وبعد مضى هذه السنوات الإحدى عشرة، ونقول إننا بحاجة إلى الدرس، لمشكلة قد درست في عهد الانتداب، من قبل الدولة المنتدبة، عن طريق ما يربو على العشرين لجنة من برلمانية وغير برلمانية ,ولا ريب في ان زميلي ممثل المملكة المتحدة، الذي، أراه أمامي الآن سيشهد إلى جانبي في هذه النقطة بالذات، فقد كانت المشكلة دائما موضع الدراسة المستمرة والمتواصلة، الدراسة الدقيقة المستفيضة، التي لا تترك شيئا دون بحث أو تمحيص، فأي شيء نريد ان ندرسه الآن ؟وما الذي بقي علينا أن ندرسه ؟

إن المشكلة لا تشكو نقصا في الدراسة. فلماذا نلجأ إلى مثل هذه الذرائع والمبررات ؟ إننا لا نشـــكو من افتقار، إلى المعلومات، فهناك فيض منها، يغوص فيه هذا الموضــوع المدرج على جدول الأعمال كل عام. لكن المشــكلة تشكو، ولنكن صريحين وجريئين في مواجهة الحقيقة، من الافتقار إلى العمل، بل من الجمود والسلبية، والحاجة إلى الشجاعة. ومع ذلك، فنحن على استعداد لتقديم عوننا، لعمل أي شــيء، حتى ولو كان هذا الشــيء في حدود الأقل مما يمكن عمله. إنكم تريدون من اللاجئين أن يصـبحوا متكلين على أنفسـهم. ونحن نريد ذلك بالطبع أيضا. إنكم تريدون إحراز بعض التقدم في هذا الاتجاه. ونحن نريده أيضـــا. وانتم تريدون تخفيض عدد اللاجئين الذين يعتمدون على الغوث، وهذا ما نريده نحن أيضـــا. إنكم تريدون تخفيض ميزانية الإغاثة بأســـرع وقت ممكن، ونحن نريد ذلك أيضا بكل تأكيد.

وللوصـــول إلى هذه الأهداف، لدينا اقتراح واحد نقدمه، مجرد اقتراح واحد. انه الاقتراح الوحيد الذي يمكن له أن يخلص الدول المتبرعة من مسؤولية اسـتمرار الإغاثة. أما هذا الاقتراح، فعلى الرغم من أنني أعرضـه الآن بصـورة غير رسـمية، يمكن تلخيصـه بالعبارات المقتضـبة التالية :

ليس لدينا من شـك في أن المسـتر لابويس، مدير الوكالة المسـتقيل، رجل يتمتع بالكثير من الكفاءة والنيل، وقد أعترف بذلك معظم أعضـاء الوفود، الذين تحدثوا في اجتماعات اللجنة، وأكاد افترض، أن الآخرين الذين لم يلقوا كلماتهم بعد، سيؤيدون ذلك، إذ انه قد استحق تقدير جميع الجالسين حول هذه

المائدة واحترامهم، بجدارة وكفاءة، وفي وسعنا أن نعهد إليه بمهمة بسيطة، لا سيما ان تجاربه الواسعة، ومعرفته بدقائق المشكلة، تخولانه دون تحفظ، القيام بهذا الواجب.

ولا شـــان لهذه المهمة بالدراســـة، إذا أنها لا علاقة لها بالدرس مطلقا، بل بشـــــيء آخر اكثر من الدرس. إنها مهمة تتعلق بالعمل، وهو عمل رغم ضآلته، ذو أهمية كبيرة.

إنني اقترح أن تقوم الأمم المتحدة بتعيين المســـتر لابويس، أمينا على ممتلكات اللاجئين. إنها خطوة، وإجراء عملي، ولا شان لها بالدرس مطلقا، إذ ستكون له الصلاحيات الكافية، لتسلم ممتلكات اللاجئين، وإدارتها، والعناية بها، وأخيرا وليس آخراً، تلقي عائداتها وأجورها، ودفعها إلى اللاجئين أنفسهم.

فما هي النتيجة النهائية المتوخاة من هذا التعيين ؟. إن في وســـعنا رؤية هذه النتيجة بقليل من التأكيد والإيجابية. فهناك ألوف من اللاجئين المدونة أسماؤهم الآن في سجلات الوكالة، سيصبحون قادرين على إعالة أنفسهم. وقد يكون في وســع المســتر كارفر، في هذه اللحظة بالذات، أن يؤيدني في قولي هذا. وقد تذكرت الآن أحد هؤلاء اللاجئين، فهو صاحب أملاك في بلاده، تبلغ قيمتها المليون جنيه، ومع ذلك، فهو يعمل الآن مع المســتر كارفر، في مقر رئاسة الوكالة كسائق سيارة، أجل سائق سيارة، ليعيل زوجته وأطفاله، ووالدته، وعائلته. هذا الشـــاب، الذي يملك ثروة تقدر بمليون جنيه في وطنه، قبل الآن الإذلال ليصبح سائقا، هناك في مقر رئاسة الوكالة مع المستر كارفر. وهناك

الألوف من اللاجئين، الذين لو دفعت إليهم أجور ممتلكاتهم وعائداتها، فانهم يصـــبحون قادرين على إعالة أنفســـهم وإعالة إخوانهم وإعالة الكثيرين من رفاقهم اللاجئين. ولو تم هذا، لمحيت أســـماء الألوف، من بطاقات الحصـــص، ومخصـــصـــات الإغاثة، ولوفرنا على الممثل الإســـرائيلي، الحديث عن زيادة أعداد اللاجئين ســـنة بعد أخرى.أجل، هذه وســـيلة لتخفيض عدد اللاجئين في ســـجلات الإغاثة وجداولها. اعطوهم وارداتهم، وايجاراتهم، ودخل ممتلكاتهم، عن طريق الأمين الذين تختاره الأمم المتحدة، وهو المســتر لابويس. وإذا ما تم ذلك، فســـيتوفر الألوف من المنتجين ؛ لا لأنفســـهم فحســـب، بل لزملائهم اللاجئين الآخرين أيضا.

وإذا ما دفعت العائدات، أمكن البدء بالعديد من المشـــاريع، وها نحن نكاد نموت تعطشا لإيجاد مشاريع، ونستخدم كل ما في الكون من عبقرية لنرى أيا من المشاريع يمكن له ان يؤدي إلى تشغيل اللاجئين. ها هو مشروع أضعه أمامكم، يؤدي إلى خلق مشاريع أخرى، يمولها اللاجئون أنفسهم، ويديرونها، لمنفعة اللاجئين ليس إلا. فهل ثمة أمر اكثر بعثا للأمل، ومدعاة للاقناع، وأكثر إنســـانية وتواضـــعا وعدالة، من أن نطلب إلى الأمم المتحدة، الســـماح للاجئين بالحصول على عائداتهم وإيجارات ممتلكاتهم، ليعيشوا عليها، وليعيلوا غيرهم من فوائدها ؟هذا اقتراح بناء، إذا كنا حقا جادين في الحديث عن الواقعية والاقتراحات البناءة.

لماذا نحلق في سماوات وأجواء من الخيال ؟ انه اقتراح بناء، نستطيع أن نبدأ به، وان نمضي فيه، لنخفف من غلواء هذه المشكلة العظيمة، ونهون

من آلام الناس، لا عن طريق الإحسان، بل عن طريق ما يملكونه، وعلى ما يملكونه.

وإذا كان المستر لابويس يعتذر عن قبول هذه المهمة، فقد تكون له دوافعه الخاصة، أو إذا كان ثمة من يعترض عليه، ولكل إنسان الحق في الاعتراض، فسنكون على استعداد دائم لقبول أي شخص – أجل أي شخص – يختاره الأمين العام للأمم المتحدة ليكون أمينا على ممتلكات اللاجئين ومتسلما لها. هذا اقل ما يمكن لنا ان نطلبه من هذه المنظمة. وأنا أضع هذا الاقتراح أمامكم، دون أية اشتراطات، أو ارتباطات سياسية. وأنا لا اطلب أية اعترافات، أو أي تغيير في المواقف والأوضاع. فلنترك كل موقف على حاله، وعلى ما هو عليه من عناد وصلابة. وقد قيل إن موضوع العودة مسالة معقدة شائكة. ومع أني لا اعترف بصحة هذا القول، فلنفترض صحته. وقد يقال إن مسالة التعويضات، قضية ضخمة، تنطوي على تعقيدات وذات شعب وفروع مختلفة، فلنفترض صحة هذا القول أيضا. ولكن ما قولنا في ذهاب المستر لابويس الى المنطقة، ليتسلم ممتلكات اللاجئين، ويشرف على حساباتها، ويدفع إليهم، رصيد عائداتها، ليبدأوا بهذا الرصيد، حياة مشرفة، حياة كريمة، بل حياة إنسانية. . إننا جميعا قد مللنا هذه الإعانات واستمرار أعمال الإغاثة. حسنا، هذا سبيل للخلاص منها. وهو سبيل أضعه أمام أولئك الذين يعتقدون حقا بهذه الشعارات التي ينطقون بها من الإنشائية والواقعية.

ولهذا السبب، فسأترك أمامكم هذا الاقتراح لتدرسوه، أجل لتدرسه اللجنة، ولهذا السبب نفسه، أرى من المناسب ان أتوقف عند هذه النقطة، مترقبا ملاحظاتكم وانطباعاتكم.

ودعونا الآن، نسمع شيئا من هؤلاء التواقين لرؤية شيء يعمل للاجئين في هذا العام، وقد أعطيتكم وسيلة متواضعة وإنسانية ومقبولة،

لعمل شيء للاجئين. دعونا نرتفع هذا العام إلى مستوى هذه البيانات الطنانة، التي ندلي بها في هذه اللجنة. والى أن يتم ذلك، فسننتظر، وسأنتظر، وسنكون على أتم الاهبة للاستماع.

المظاهر العامة لمشكلة اللاجئين

إسرائيل هي البادئة بالحرب :

أشـــعر بواجبي في مســـتهل كلمتي هذه، ان أعرب عن اعتذاري إليكم بمنتهى الجدية والوقار. فأنا أتدخل في هذه المناقشـــة للمرة الثالثة بحافز الضـــرورة، لا بدافع الرغبة في التســـلية. إذ كيف يمكن للإنســـان أن يتســـلى بالحديث عن مشكلة تنضح بالأسى، وتنطق بالألم، وتنزف الشقاء. ولكنني

طلبت الكلمة، لأسجل الحقائق، أجل الحقائق الصارخة. نعم لقد طلبت الكلمة، لأدحض مغالطات إسـرائيل، التي تسـتفز المشـاعر. وكنت في كلمتي الثانية، قد تحديت إسـرائيل تحديا واضـحا معينا، إذ أكدت أن موقف إسـرائيل يخلو من القواعد ويفتقر إلى الأسس.فالحقائق، التي أوردتها إسـرائيل، ما هي إلا تشـويه وتضـليل، والقرارات التي اقتطفت منها ما هي إلا مغالطة مفضـوحة، والبيانات التي تلت فقرات منها، ما هي إلا تزوير في التصـوير، والمبادئ التي أثارتها، ما هي أخيرا إلا إسـاءة في التفسـير. وقد تكون هذه الاتهامات، يا سـيدي، خطيرة حقا، ولكنني أشعر بواجبي في استرعاء انتباه أعضاء اللجنة إليها. لكن الأمر الذي يفوقها خطورة، أن توقع المظالم الصـارخة وأن ترتكب أبشـع الآثام الدولية، وأن تأتي بعد ذلك، فتبكي على ضـحاياك، وتقذف بالملامة عن جريمتك على أبواب الآخرين. هذا في الحق هو دور إسـرائيل في هذه المأسـاة الإنسانية في غضون الأحد عشر عاماً الأخيرة.

وما أقوله، يا سـيدي، ليس بالبدعة أو الأسـطورة، إنها تمثيلية حية، قوامها الشـقاء وقصـائدها التعاسـة، وأغانيها أنات الأطفال والعجزة من الرجال والنساء، من أهل الحضر وأبناء المدر.

وأخشـى، يا سـيدي الرئيس، أنني إذا أردت الكشـف عن تضـليل إسـرائيل، فان الحقائق التي أتناولها، سـتربو على كل إمكانية. ولو أردت استعراض السلسلة كلها من الأضاليل، لأخذت من وقت اللجنة الزمن الطويل، وأضـنيتها بالإسـهاب. فقد كفاكم مضـايقة ما اسـتمعتم إليه من مزاعم، تدفق بها المندوب الإسرائيلي. ولذا فسأقتصر في حديثي على صورة واحدة تمثل الصور

كلها. ولا ريب في أننا نحتاج لتحطيمها كلها إلى معالجة أكثرها تناقضـــا مع العقل، ويقيني أن أكثرها تناقضـــا مع العقل هي المســؤولية في خلق مشــكلة اللاجئين.

لا ريب في أن اللجنة تذكر جيدا أنني تجنبت في البداية الخوض في موضـــوع المســؤولية. لقد أكدت آنذاك أن هذه النقطة خارجة عن نطاق جدول الأعمال ولا تمت بصلة إلى الموضوع، وليس لهذه اللجنة شان بها. وقد توسع مندوب نيوزيلندة المحترم، في بحث هذه النظرية، بكل مقدرة ومهارة. لكن المندوب الإســـرائيلي، عمل جاهداً في الجولة الثانية، على أن يرفع الجريمة عن إسرائيل، وأن يلصق مسؤولية الحرب بالدول العربية. ولم تكن هذه المحاولة من جانبه إلا تضليلا في تضليل. فالحرب لم تكن إلا من صنع إسرائيل، كما أن إسرائيل لم تكن إلا من صنع الحرب. فلم يكن في وسع إسرائيل أن تقوم إلا بعد حرب، إذ لو اتبعت الوســائل الســلمية، لما ظهرت إســرائيل إلى حيز الوجود. لقد كانت الحرب ضـرورة لإسـرائيل، أجل ضـرورة معنية. فالتوصـية بخلق إسرائيل قد أعطيت على الرغم من مشيئة أغلبية السكان. وهكذا كان من الضـروري أن تلجأ إسـرائيل إلى الحرب لتقهر إرادة الشـعب. وقد أوصـي بخلق إسـرائيل في أرض لا تملكها. وكان من المحتوم أن تمضـي إلى الحرب لتحتل هذه الأرض. وكانت الحرب ضـــرورة بالنســـبة للصـــهيونية، فقد حان أخيرا، الوقت المناسب، لتحقيق حلم الدولة اليهودية. وكانت الصهيونية تنتظر فرصة، بل كانت تكاد تموت جوعاً وتذبل حنيناً في ســـبيل الحصـــول على فرصـــة، تختصـــر فيها الطريق، إلى تحقيق حلمها. وإني لاســـتخدم كلمة (اختصـــار

الطريق) لان الصـــهيونية قد فشـــلت حتى عام 1947، في إقامة دولة، على الرغم من جهودها طيلة ثلاثين عاما في شـراء الأراضـــي وتشـــجيع الهجرة. وقد انتهى الانتداب في عام 1948، وكانت البلاد لا تزال عربية في غالبيتها من ناحية عدد السكان وملكية الأراضي. وهكذا وجد الصهاينة أنفسهم أمام معضلة، وكان السؤال الذي واجههم : كيف يمكن لهم أن يقيموا الدولة اليهودية. والبديهية هنا حكمية ومبدئية. فعن طريق الســـلام لا يمكن إقامة الدولة اليهودية، وكانت الحرب والحرب وحدها، هي الطريق الوحيد لإقامة الدولة اليهودية، فقرار الجمعية العامة بخلق إسـرائيل، لا يمكن له وحده ان يخلق إسـرائيل. وعليك أن تسحق أولاً مقاومة شعب فلسطين، وأن تجتث أفراده من جذورهم، وأن ترهبهم وتلقي في قلوبهم الرعب. وهكذا غدت العملية العســـكرية أمرا لازما. وقد قامت إسـرائيل، بشـن هذه الحملة العسـكرة. وليس من الغريب أن نسـمع من الكونت برنادوت، في تقريره إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تقدم مهمته ما يلي بالحرف الواحد : (لم تخلق الدولة اليهودية، في جو من السلام، كما كان من المأمول في قرار التاسع والعشرين من تشرين الثاني، بل خلقت في جو من العنف وســـفك الدماء).ولم يكن هذا التقدير من جانب الكونت برنادوت، أمراً صـــعب المنال، ذلك لأنه ينبع من الطبيعة الحقيقية للمشـــكلة. فإذا اعتزمت الأقلية، أية أقلية، إقامة دولة، فعليها أولا أن تزيح من طريقها الأغلبية بقوة الحراب. وقد يرى البعض في هذا القول اسـتنتاجا، أو فرضـاً، أو تسـلسـلاً منطقيا، وقد يكون في هذا الاعتبار بعض الحق، ولكن اســتراتيجية إســرائيل وسـياسـاتها، لم تعد بعد في ملكوت الفرضـيات، بل تقف عارية، في وضـح النهار، بحيث يستطيع كل إنسان أن يراها، وان يحكم عليها. وقد قال المستر

بن غوريون، في خطاب وجه إلى اللجنة المركزية لحزب العمال الإســـرائيلي، ما نصه بالحرف الواحد :

(إن قوة السلاح، لا القرارات الشكلية هي التي ستقرر المصير). ولا ريب في أن هذا الإعلان من جانب المستر بن غوريون هام للغاية. انه يكشف عن سـياسـة، بل يزيح السـتار عن وجهة نظر وتفكير. وإذا أردنا تفسـير عبارة المســـتر بن غوريون، تبين لنا، أنها لا تعني إلا أن خلق إســـرائيل لا يقرر بالقرارات الشكلية، وإنما بقوة السـلاح. ولعل التاريخ الذي قيلت فيه هذه العبارة، على جانب كبير من الأهمية أيضـــا. وليس في نيتي أن احذف تاريخها، بل على العكس، إنني اعتزم لفت نظركم إليه :لقد قيلت هذه العبارة في الثامن من كانون الثاني عام 1948. وهذا التاريخ نفســـه يقوم دليلا لا على اعتزام الحرب فحســـب بل على العمل الحربي أيضـــا. ويقع هذا التاريخ بعد التقســـيم، وقبل ظهور إسـرائيل، بل قبل دخول الجيوش العربية بأربعة أشـهر. وهكذا يبدي هذا الاعتراف بقوة، أن الحرب قد صـنعت إسـرائيل، وأن إسـرائيل هي التي خلقت الحرب.

ومع ذلك، يجب يا سـيدي الرئيس أن نعري ادعاءً إسـرائيليا مزمناً، مرة والى الأبد. فقد تحدث الممثل الإســـرائيلي حديثا مســـهباً عن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عام 1948. ولقد عزف هذا المندوب، اللحن نفسه، برتابة لا تنقطع حقبة كاملة، دون أن يدخل عليه أي تحسـن. ولم يمتنع عن إثارة هذه النقطة في أية دورة من دورات الأمم المتحدة.

وقد يكون هذا أمرا مفهوما من ناحية، إذ بدونها لا يبقى أمام المندوب الإسرائيلي ما يقوله. فكيف يمكن له أن يتحدى قضية اللاجئين ؟ لا مناص له، إلا بمحاولة بعث نقطة التدخل العربي عام 1948. هذه هي الفكرة المسيطرة عليه منذ ذلك الحين، حتى يومنا هذا. إن إسرائيل تحاول المتاجرة بهذه النظرية. وفي هذه الدورة بالذات، عاد المندوب الإسرائيلي من جديد، فابرز دليله. وليبرهن على التهمة التي وجهها عن التدخل العربي، أخذ يقرأ قصاصات مهلهلة، وتقارير ممزقة، ومقتطفات تالفة. لماذا هذا التعب كله؟ ان في وسعنا تجنيبه كل هذه المشقة. فالتدخل العسكري العربي في الخامس عشر من أيار عام 1948، حقيقة ثابتة. وليست لك من حاجة لعرض أدلتك. فالتدخل المسلح، حقيقة نعترف بها ونقر,وهي حقيقة ظاهرة، وليست بالخفية. يضاف إلى هذا، أن تدخلنا العسكري، قد ابلغ إلى مجلس الأمن، في اللحظة نفسها التي بدأت فيها الجيوش العربية بدخول فلسطين.

ولكن لماذا أقدمنا على هذه المغامرة العسكرية ؟ وما هي الدوافع لها، وما هي أهدافها، وما هي أسسها. . فالحرب، على كل حال، لا يمكن أن تفهم إلا في محتواها. والنتيجة ليست في الصراع المسلح، إذ يجب ان يكون في الحرب، أية حرب، فريقان على الأقل. والشيء المهم، بل الشيء الحقيقي، هو خلفية هذه الحرب، أجل خلفيتها الحقيقية. فالدافع والهدف، هما اللذان يقرران طبيعة الحرب. فالحرب في معناها المطلق، لعنة، مقيتة، ولكنها في حالة الدفاع حق، بل حق مشروع ومقدس. إنها واجب، وواجب مقدس.

ولنتوقف هنيهة هنا، لنقرر طبيعة هذا التدخل المسلح الذي أقدمت علين الجيوش العربية.

إن الحقيقية الواقعة، يا سيدي الرئيس، أن الحرب كانت قائمة في فلسطين قبل سنوات عدة من دخول الجيوش العربية إلى أرضها. لقد كانت فلسطين ميدانا لحرب، أطلق الصهاينة عليها اسم حرب التحرير.وسواء أكان هناك تحرير أو لم يكن، فقد كانت ثمة حرب شنتها الجيوش الصهيونية على الجيش البريطاني في فلسطين. وكانت هذه الحرب موجهة أيضا ضد مدن العرب وقراهم. وكان عنصر التحرير الوحيد في هذه الحرب، أنها كانت متحررة من قوانين الحرب وشجاعتها.

وقد بدأت الحرب، يا سيدي الرئيس، عام 1939، عندما أعلن الكتاب الأبيض البريطاني سياسة بريطانية ترمي إلى إقامة حكومة فلسطينية، لا هي باليهودية ولا بالعربية. وكان هذا الكتاب بمثابة شرارة البلقان التي أدت إلى الحرب. فقد أعلن الصهيونيون في فلسطين، وخارجها، الحرب على هذه السياسة ؛ وكانت تلك الحرب، أكثر من مجرد حرب سياسية. إذ شنت القوى الصهيونية، بين عامي 1939 و1948، الحرب في جميع الجبهات، وتمثلت في فلسطين في شكل حملة من عصيان القوانين والإرهاب وإطلاق النار والدمار، وكانت في خارجها ممثلة في حملة للتسلل الجماعي غير المشروع والهجرة. وكانت في العالم الغربي، هجوما سياسيا لا مثيل له في العنف، والشدة. وقد بدأت جميع هذه العمليات، في السنوات المرهقة من الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من هذه الحرب، فقد أطلق بن غوريون صيحة

القتال عندما قال (سنحارب الكتاب الأبيض، وكأن الحرب ليست دائرة) وهنا في نيويورك، وفي برنامج بلتيمور لعام 1942 نسبة إلى فندق بلتيمور، حيث عقد المؤتمر الصهيوني العالمي، تقرر أن تكون فلسطين بأسرها، دولة يهودية لها جيشها وعلمها. وقد تم إعداد العمل، وتنظيم الجيش، وظلت الدولة اليهودية تنتظر. وأخذت الهاغانا والارغون واشتيرن، تؤلف القوة الرئيسة في الجيش الصهيوني في فلسطين ,وأود أن الفت انتباهكم، إلى أن هذا الجيش غير النظامي، قد تم إعداده وتدريبه وتجهيزه، في وقت كانت البلاد فيه لا تزال، تحت إدارة الدولة البريطانية المنتدبة. وقد تكون هذه الحقائق مدعاة للاستغراب، ولكن أرجو أن لا تشكوا في صحتها. ولكي أبدد دهشتكم فإنني أدعوكم لتلاوة ما جاء في التقرير الرسمي الذي قدمته لجنة التحقيق التي أوفدتها إلى فلسطين عام 1946 كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وها أنا أضع أمام أعينكم، الأحداث الهامة التي تناولتها تقارير اللجنة. قالت اللجنة :

(إن فلسطين ثكنة مسلحة) (لقد انتعشت من جديد حركة الهجرة غير المشروعة، بعد انتهاء الحرب)، (من الظواهر المشؤومة في السنوات الأخيرة، تطور قوات عسكرية غير مشروعة على نطاق كبير). . (تسمى المنظمة العامة بالهاغانا، وهي قوة منظمة تمام التنظيم تحت إشراف مركزي موحد، ولها قيادات إقليمية فرعية ... وكانت تأتي بالسلاح طيلة سنوات طويلة). ووصف جزء آخر من التقرير الهاغانا بأنها (منظمة عسكرية يربو عدد أفرادها على الستين ألفاً. . وهي حسنة التسلح، وجيدة التنظيم، وتشرف على جهاز اذاعتها السري الخاص بها) وليست هذه الجمل التي أوردتها أنباء

صـــحفية، بل حقائق عثرت عليها اللجنة وأعلنتها بعد تحقيق وافر قامت به في المنطقة بنفسها.

ويتحدث التقرير عمن موضـــوع الأمن العام فيقول : (جاءت التهديدات المباشـرة للأمن العام منذ عام 1946 من اليهود، احتاجا منهم على سـياسـة الكتاب الأبيض) ويفيض التقرير في الحديث بإســـهاب عن حملة الإرهاب والمذابح التي شـــنتها القوات اليهودية في الفترة الواقعة بين عامي 1934 و 1946. انه ســـجل طويل من ســـفك الدماء والدمار، فقد هوجمت مدن وقرى عربية. وكانت حربا لا تتبع فيها قواعد الحرب وأصـــولها، كما كانت حملة من الإرهاب تفجرت ضـــد الإنســـانية والأخلاق. وقد امتدت هذه الحرب بجزرها ومدها، سـنوات طويلة، قبل ان يتدخل العرب ,وأعتقد أن الوقت غير مناسـب وغير كـاف لمتـابعـة مجرى الأحـداث. وقـد لخص تقرير اللجنـة الانكلو – أمـريـكـيـة، الـحـرب الصـــهـيـونـيـة مـن عـام 1939 حـتـى عـام 1946. وسأقتصر هنا على ذكر عناوين بعض هذه الأحداث : سرقات ضخمة تقوم بها الهاغانا للأســلحة والمتفجرات، تدمير وكالة المواصـــلات، التحرش بكاتدرائية القديس جورج في محاولة لاغتيال المندوب الســـامي، مهاجمة دائرة المهاجرة، قصـف مقر قيادة الشرطة، تدمير مكاتب دائرة ضـريبة الدخل، قتل شـــرطـة بريطـانيين، الهجوم على دار الإذاعـة، إطلاق القنـابل على دوائر الحكومـة وبيوتهـا، محـاولـة قتل المندوب الســـامي وعقيلته، مهاجمـة بنـاية للشـــرطة، غزو دائرة الصـــناعات الخفيفة، اغتيال اللورد موين وزير الدولة البريطاني في الشـرق الأوسـط، مهاجمة سـكك حديد فلسـطين، مداهمة مراكز

الشرطة، قتل الجنود البريطانيين وذبحهم، خطف الضباط، نسف فندق الملك داود ومصرع تسعين شخصا وإصابة عشرات بجراح، نسف عربة قطار لرجال الشـــرطة، قتل بالجملة في حيفا بواســـطة المتفجرات، خطف قاضـــي من المحكمة، نسف نادي البوليس، الهجوم على مصافي البترول ,نسف عيادات الصليب الأحمر , إخراج القطارات عن الخطوط الحديدية , مهاجمة مدن العرب وقراهم , رسائل تحوي المتفجرات إلى المستر تشرشل و المستر اتلي و المستر بيفن و المستر هربرت موريسون و غيرهم من الزعماء البريطان , نسف سيارة إسعاف , إحراق دار عربية للسينما , إشعال النار في مصفاة البترول , إطلاق القنابل على الأحياء العربية , نسف مركز الشؤون الاجتماعية في يافا , تدمير فندق ســميراميس في القدس , مهاجمة القرى العربية , نســف البيوت العربية , دحرجة براميل المتفجرات على الأحياء العربية , قتل المرضـــى البريطانيين في المســتشــفيات , قصــف مســتشــفى الولادة , الهجوم على دار الحاكم , خطف القنصــل البولندي وأحد رجال الصــحافة، وقتلهما , نســف منشــآت الســكك الحديدية.

هذه مجرد عناوين , يا ســـيدي الرئيس , و هي كثيرة الإثارة , لكن أحداثها تبعث الرعب و الفزع , و تقطع الأنفاس , و كان الضـــحايا فيها من مشــوهين وقتلى , و جرحى يعدون بالألوف من الرجال و النســاء الأبرياء. و كانت الصــورة في ظلالها و تفاصــيلها قصــة لا مثيل لها من الوحشــية التي لا توصف , والبربرية التي لم يعرف التاريخ لها شبيها. و الفظاعة التي تفوق حدود التصــور. و قد يكون من الكفاية , أن تســتمعوا إلى الســكرتير العام لحكومة

فلسطين ,وهو يندب مصرع مائة موظف في فندق الملك داود , و لتعرفوا لماذا دخلت الجيوش العربية إلى فلسطين , أرجو أن تصغوا قليلا إليه و هو يقول : (كرئيس لدائرة السكرتارية , فان غالبية القتلى و الجرحى , كانوا من موظفيَّ , و قد عرفت الكثيرين منهم حق المعرفة , طيلة الأحد عشر عاما الماضية. انهم اكثر من زملاء في الوظيفة. أن بينهم البريطانيين والعرب واليهود واليونان والأرمن، وبعضهم من كبار الموظفين، وبعضهم من واضعي السياسة، وبينهم خادمي وسائق سيارتي، وآذنة دائرتي وحراسي. وبينهم الرجال والنساء، والشيوخ والشبان، لقد كانوا جميعا من أصدقائي). هذا طراز من الحرب التي شنها الصهيونيون في فلسطين. وقد استمرت هذه الحرب، التي لا تعرف الشرائع، ضد الجميع طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية، دون أن أي اكتراث بجراحة الظروف. وقد ذكر القائد البريطاني العام في الشرق الأوسط، في بلاغ رسمي أصدره في العاشر من تشرين الأول عام 1944، أن (الإرهابيين اليهود ومن يؤيدهم تأييدا فعالاً أو سلبياً، يعرقلون بصورة مباشرة مجهود بريطانيا الحربي، ويساعدون أعداءها). ومضى البلاغ يدين هذه الأعمال فيصفها بأنها (لا تأتي إلى الشعب اليهودي إلا بالعار، والخجل).

لكن هذا التحذير، مضى دون أي يأبه به أحد. واستمرت الحرب الصهيونية عنيفة قوية. وجاءت نهاية الحرب العالمية الثانية، ببداية جديدة للحرب الصهيونية في فلسطين. وقد ذكرت اللجنة الانكلو– أمريكية في تقريرها، ان الجيش الصهيوني أعلن (بان يوم النصر للعالم، سيكون يوم الغزو بالنسبة لنا).

وهكذا وسع الصهيونيون حربهم الهجومية. وأعلنت عملية نسف القطارات والسكك الحديدية بدء عمليات التسلل الصهيوني من أوروبا إلى فلسطين، وحملت القوات الصهيونية في غضون السنوات الأربع المتوالية حربها التي أعلنتها إلى كل زاوية في فلسطين.

ولم تكن هذه العمليات العسكرية مجرد أعمال إرهابية. وقد اظهر الكتاب الأبيض الذي أصدرته حكومة المملكة المتحدة عام 1946، أن البرقيات التي التقطت بين الوكالة اليهودية وقواتها المسلحة تبدي أن العملية كلها، كانت خطة منظمة، دبرت على مستوى الزعامة اليهودية العالية. وقدمت الحكومة البريطانية المنتدبة في تموز عام 1947 مذكرة إلى الأمم المتحدة، ألقت فيها مسؤولية الحرب في فلسطين، مباشرة على عاتق السكان اليهود في البلاد. وقد جاء في هذه المذكرة ما يلي : (منذ مطلع عام 1945، ادعت الجماعة اليهودية لنفسها بصورة واضحة هذا الحق (وهو حق الإرهاب السياسي)، وكان يؤيدها في ذلك، حملة منظمة من عصيان القوانين والقتل والتدمير، وحجتها في ذلك، أنه مهما كانت الأهداف التي قد تخدمها هذه الحملة، فمن الواجب أن لا يسمح قط، لأي شيء، بان يقف حجر عثرة في طريق الدولة اليهودية، والهجرة اليهودية إلى فلسطين).

ومن الجدير بالملاحظة، يا سيدي الرئيس، أن هذه الحرب الصهيونية، التي تستهدف إقامة الدولة اليهودية، في جميع إرجاء فلسطين قد استمرت، حتى اتخذت الأمم المتحدة قرارها في تشرين الثاني عام 1947. وهنا تطلب الوضع أو الاستراتيجية، توسيع نطاق هذه الحرب. فقيام الدولة اليهودية يتطلب

تدمير الجماعات العربية فيها. ومن الواجب عمل شـــيء لتحقيق ما أســـماه الدكتور وايزمن (تبسـيط مهمة إسـرائيل) فالتبسـيط يقتضـي من الصـهيونيين التوسيع، وهكذا اتسع نطاق الحرب التي يشنونها. وكانت العملية لا تخرج عن نطاق مذبحة، وهكذا، قامت المذابح على نطاق واسع.

ولكي تعرفوا لماذا تدخلت الجيوش العربية، إليكم ما قاله المؤرخ الكبير توينبي في وصـــف هذه المذابح (إن الأعمال الشـــريرة التي اقترفها اليهود الصـهيونيون ضـد عرب فلسـطين، والتي يمكن مقارنتها مع الجرائم التي اقترفها النازيون ضد اليهود، يمكن تصويرها في ذبح النساء والرجال والأطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان عام 1948، مما أسفر عن هروب السكان العرب في أعداد كبيرة من المناطق التي تقع ضـــمن نطاق أعمال القوات اليهودية المسـلحة). وكانت هذه المذبحة، يا سـيدي الرئيس، في شـهر نيسـان، أي قبل دخول الجيوش العربية، وهي مذبحة واحدة من مذابح كثر.

ولكي تعرفوا يا ســـيدي الرئيس، لماذا تدخلت الجيوش العربية، إليكم مرة أخرى مـا قـالـه المؤرخ الكبير توينبي (لم تكن لليهود مبررات في عـام 1948، لتشـريد عرب فلسـطين من بيوتهم، بقدر ما لم تكن هناك من مبررات عند نبوخذ نصـــر وتيتوس وهادريان ومحاكم التفتيش الأســـبانية والبرتغالية. . وكان اليهود في عام 1948 يعرفون من تجاربهم الخاصة، ماذا يعملون. ولعلها مأسـاتهم الكبيرة. إن الدرس الذي تعلموه من اختباراتهم مع السـادة الألمان، لم يجنبهم الوقوع في ذلك، بل دعاهم إلى تقليد بعض الأعمال الشـريرة التي اقترفها النازيون ضـــد اليهود). ولا ريب في أن ذبح النازيين لليهود، رغم ما أضـــفاه

عليه الصهيونيون من مبالغة، كان عاراً صارخاً، لكن ذبح الصهيونيين للعرب العزل، لا يمكن وصفه بأية عبارات مستمدة من معاجم الإنسانية كلها.

وقد اظهر لكم، زميلي مندوب لبنان، بوضـــوح، كيف أن القوات اليهودية قبل أيار عام 1948، تمكنت عن طريق المذابح، وأعمال القتل بالجملة، من احتلال مناطق عربية، لم تكن ضــمن نطاق إســرائيل، ولا أرى داعياً يحملني على التوسع في هذه النقطة بالذات.

وهكذا، دعونا نرى كيف كان الوضـــع في الرابع عشـــر من أيار عام 1948، عندما اجتازت الجيوش العربية حدود فلسطين، وكيف بدت فلسطين في ذلك اليوم.

كان هناك أولا، وقبل كل شيء، فراغ في البلاد، فقد انسحبت الإدارة البريطانية من مدنية وعسكرية من فلسطين، دون أن تترك في البلاد سلطة من أي نوع. ولم تكن لعرب فلســـطين حكومة أو جيش أو أســـلحة.وكانت مدنهم مكشوفة، وقراهم خالية من كل وسائل الدفاع.

وكان الجانب الآخر من الصورة مختلفا عن ذلك تمام الاختلاف. فهناك الوكالة اليهودية التي وصـــفتها اللجنة الانكلو – أمريكية، بأنها دولة ضـــمن دولة. وكانت ثمة الجيوش اليهودية، الحســـنة النظام، والكاملة التجهيز. وكان هناك زحف عســـكري واســـع النطاق لاحتلال المناطق العربية وســـلبها ونهبها، وطرد اللاجئين في حالة من الفزع والرعب.

وكانت هناك على الصـــعيد الدولي، لجنة لفلســـطين، أوفدتها الأمم المتحدة، ولا تملك من المقومات ما يمكنها من ملء الفراغ الذي خلفه انســحاب البريطانيين.

وكان الســؤال الذي فرض نفســه على العالم العربي خطيرا للغاية. فما العمل ؟

الخطر ماثل، وعرب فلســـطين يذبحون كالنعاج، والأماكن المقدســـة تدمر، والقوات اليهودية تزحف للاستيلاء على فلسطين كلها، لإقامة دولتها اليهودية.

ولم يكن ثمة إلا ســـبيل واحد، يجب اتباعه دون ســـواه. فالحراجة الصـاعقة، والنداء الإنسـاني، والدعوة إلى السـلام. كلها تتطلب قرارا يتخذ على الفور.

وكان اللجوء إلى مجلس الأمن أمرا عقيما. فقبل أن يكون في الإمكان دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد، تكون الكارثـة قد كملت، وانتهت. وتحتم اتخاذ قرار تاريخي وقومي وإنساني ودولي. وقد اتخذ هذا القرار بالفعل.

ودخلت الجيوش العربية إلى فلســـطين، لتدافع عما يمكن الدفاع عنه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وحقق التدخل العربي، اكثر ما يمكنه من أهدافه، فقد أنقذ الألوف من اللاجئين، كما انقد ما أمكن إنقاذه من الأراضـــي العربية وأهم من ذلك كله، احتفظ إلى أقصـى حد ممكن، بالأماكن المقدسـة، والأضـرحة

التي يجلها جميع المؤمنين في العالم. هذه هي قصـة التدخل العربي كاملة. هذه هي القصة الكاملة التي حاولت إسرائيل المتاجرة بها طيلة حقبة كاملة.

ومن المؤكد يا سـيدي الرئيس أنه لولا تدخل الجيوش العربية في الرابع عشـر من أيار عام 1948، فان الألوف من اللاجئين، كانوا سـيلقون حتفهم، ولا يتاح لهم العيش حتى في المخيمات، ولكانت عشرات الأماكن المقدسة، قد دمرت، ولما سـمع صـوت المؤذن، يدعو المؤمنين إلى الصـلاة من مآذن المسجد الأقصى، أو سمعت أجراس كنيسة القيامة تدق للمصلين. أجل , لو لم يكن هذا التدخل , لكانت فلسطين فريسة هينة لإسرائيل.

وعلى ضوء ما قلته , و تحت تأثير هذه الأحداث التي سردتها , و على أساس هذه القواعد , أرجو منكم, أن تقرأوا , في الوقت الذي تستسيغونه, الرسالة البرقيـة التي بعث بهـا الأمين العـام للجـامعـة العربيـة إلى الأمين العـام للأمم المتحدة (رقم 1س /745) , و التي يعلن فيها التدخل العربي. إنها وثيقة مطولة ذات أهمية تاريخية بارزة. واني أسـتميحكم العذر في تلاوة هذا الجزء منها فقط :

(لقد أعلنت حكومة الانتداب , أنها عند انتهائه , لن تكون مسؤولة عن الحفاظ على الأمن والنظام في فلسـطين ... و هذا القرار يترك فلسـطين , دون أية سلطة إدارية مخولة و قادرة على الاحتفاظ بجهاز إدارة للبلاد يستطيع تامين الحماية اللازمة للأرواح و الممتلكات...).

و تمضـــي الرســـالة البرقية فتقول : (ان الاضـــطرابات الأخيرة في فلسـطين , تؤلف تهديدا مباشـرا و خطيرا للسـلام والأمن , ضـمن نطاق الدول العربية نفســها. ولهذه الأسـباب , وتقديرا من الحكومات العربية لواجبها المقدس في ضمان سلامة فلسطين التي تعتبرها وديعة في أيديها , ورغبة منها في وقف أي تدهور جديد في الأوضـاع السـائدة وفي الحيلولة دون اتسـاع نطاق الفوضـى , وانعدام القانون إلى الأراضـي العربية المجاورة , وسـعيا منها وراء الفراغ الذي خلقه إنهاء الانتداب , و الفشـل في الاسـتعاضـة عنه بسـلطة تقام بصـورة مشـروعة. فأنها تجد نفسـها مضـطرة للتدخل , لهدف واحد , وهو إعادة السـلام والطمأنينة و إقامة القانون والنظام في فلسطين ...)

وهكذا فان هدف التدخل العربي الوحيد، كما أكدته الجامعة العربية، كان إعادة السـلام والطمأنينة وإقامة القانون والنظام في فلسـطين ,وكان الواجب بالنسـبة إلى الجامعة العربية، بوصـفها منظمة إقليمية، واجبا قوميا ودوليا في آن واحد. إذا لم يكن لدى مجلس الأمن، وليســـت لدية حتى الآن، القوات اللازمة، الموجودة تحت تصرفه، لإعادة السلام، وحماية القانون والنظام.

واني لواثق، من أنكم ســـتزنون هذا الوضـــع، بكل جد واتزان. ولو واجهت أية دولة من الدول الممثلة في هذه اللجنة هذا الوضـــع عينه، لا تبعت حتما السـبيل نفسـه. والى ان تتوافر للأمم المتحدة القوة العسـكرية اللازمة، فان مثل هذا السبيل، الذي سارت فيه الدول العربية يكون محتوما قطعا.

وعندما اغتيل اللورد موين، وزير الدولة البريطاني في القاهرة، أثناء الحرب العالمية الثانية، وجه المستر تشرشل إلى مجلس العموم، الكلمات التالية :(إذا قدر لأحلامنا في الصهيونية أن تنتهي في دخان بنادق القتلة، وإذا قدر لجهودنا لمستقبلها أن تسفر عن خلق زمرة جديدة من قطاع الطرق، الذين يليقون بألمانيا النازية، فان الكثيرين من أمثالي، سيجدون أنفسهم مضطرين، إلى إعادة النظر في الموقف الذي اتخذوه منذ مدة طويلة، وتبنوه باستمرار. وإذا كان ثمة من أمل في مستقبل مزدهر وسلمي للصهيونية، فيجب ان تتوقف هذه الأعمال الشريرة فورا، ويجب القضاء على المسؤولين عنها جميعا، أصلا وفرعا). هذه كلمات موزونة ينطق بها رجل مسؤول. وإذا كان اغتيال شخص بريطاني قد حدا بالمستر تشرشل، لا إلى مهاجمة الحركة التي تبناها مدة طويلة فحسب، بل إلى الدعوة للقضاء على المسؤولين عنها أصلا وفرعا. فماذا ينتظر من العرب أن يعملوا عندما يرون الألوف من اخوتهم وأقربائهم، يذبحون ذبح النعاج ؟ لا ريب في أن التدخل العربي كان أقل عنفا بكثير، من الموقف الذي أعلنه أعظم ساسة عصره.

ومع ذلك، فعندما أشار الأمين للجامعة العربية إلى احتمال امتداد الاضطراب خارج فلسطين، لم يكن يعدو الحقيقة في قوله. فالإرهاب الصهيوني كان نشيطا، في كل مكان يستطيع العمل فيه. ومن واجبنا أن نذكر أن الصهيونية قد شنت حربا اقتصادية ونفسية، على عرب فلسطين، في كل مكان.

فهنا في الولايات المتحدة مثلا، كان للصـــهيونية ميدان رئيس.ويكفيكم ان تقرأوا الإعلان الذي ظهر في صـحيفة النيويورك بوسـت في الرابع عشـر من أيار عام 1948، بتوقيع (صـندوق المقاومة الفلسـطينية)، إذ جاء فيه على لسـان هذه المنظمة ما نصـه : (في كل مرة تدمرون فيها سـجنا بريطانيا، أو تنسـفون قطارا بريطانيا، فتبعثون به عاليا إلى السـماء، أو تسـلبون مصـرفا بريطـانيـا، أو تطلقون نيرانكم وقنـابلكم على البريطـانيين، فـان يهود أمريكـا، يقيمون عيدا صـــغيرا في قلوبهم). هذا نموذج واحد من المجهود الحربي الذي وجهته الصهيونية ضد عرب فلسطين.

وهكذا، عندما كان الصـــهيونيون يقومون بحربهم في فلســطين، كان إخوانهم في الولايات المتحدة، يشتغلون في أعمال صندوق المقاومة الفلسطينية، ويقيمون الأعياد الصـغيرة في قلوبهم، ويطربون للفظائع المسَـرة التي تقترف في البلاد المقدسة.

ومن هذا يتبين لكم يا ســـيدي الرئيس، دون أية ريبة أو شـــك، أن الحرب في فلسطين كانت من إعداد إسرائيل، وإسرائيل وحدها، ومن تنظيمها، ومن تنفيذها وتصـــميمها. لقد كانت لإســـرائيل، مصـــالح تريد اســـتثمارها في الحرب. إنها مصلحة الوجود والكيان، وليس في وسع أي تشويه للحقائق، أو تمديد للحجج، ان يغير هذا الواقع السرمدي.

تضليل إسرائيل :

وهذا، يوصـلنا، يا سـيدي الرئيس، إلى تشـويه إسـرائيل لبيانات الأمم المتحدة، وقد احتج الممثل الإســـرائيلي، بلهجة واهية، على هذه التهمة التي

اوجهها , واني لاعتقد أنها جديرة بالاحتجاج، كما أجرؤ فأقول، ان من القسوة االبالغة، الإقدام على توجيه مثل هذه التهمة، قبل تعزيزها بالأدلة. لقد نقل المندوب الإسرائيلي إلى اللجنة، مجموعة كبيرة من المقتطفات، التي تبدو في ظاهرها وكأنها تؤيد قضية.

وفي وسعنا أن نقول، على صعيد الإنتاج الجماعي الواسع النطاق، إن الممثل الإسرائيلي قد قدم كمية هائلة من المقتطفات، التي احسن قصها وتشذيبها ثم جمعها وترتيبها. ولكنه لم يكترث، بصلاحيتها وتطبيقها، ومحتوياتها. فمن منكم يهتم بمراجعة هذه المقتطفات العديدة في السجلات القديمة ؟ ومن منكم، يكترث بالتنقيب في المحفوظات القديمة للوصول إلى الحقيقة ؟ وهذا هو الذي حدا بممثل إسرائيل، إلى إغراق اللجنة بهذا السيل العرم من المقتطفات. ولكنني عدت إلى مراجعة هذه المقتطفات في أصولها، بدقة وعناية، وأود أن أقول لكم، بكل جزم وتأكيد، إن المندوب الإسرائيلي كان جريئا للغاية، وان بيانه، كان بعيدا عن الحقيقة والدقة. إن الجزء الغالب من بيانه أيها السادة، ولا أريد أن أقول كله، إذ إنني اشعر بواجبي في أن أكون دقيقا في تعبيري، مغالطات وتشويه. وقد يكون من العسير عليكم، أن تدرسوا وتقارنوا. فالتناقضات والتشويهات، وأود أن أضيف الاختراعات، أكثر من أن تعد وتحصى. ولكن يجب على أن أسرد حالة واحدة، وواحدة فقط، إذ أنها تتعلق بشخص الدكتور بانش الشاهد الحي بيننا، والرجل الذي يتمتع بالكثير من الموهبة والكرامة. ولنر الآن أيها السادة، كيف اقدم ممثل إسرائيل، على الاقتباس من أقوال الدكتور بانش.

قال الممثل الإســرائيلي في بيانه أمام اللجنة ما نصــه (ســجل القائم بأعمال الوســـاطة الدولية في عام 1948، حكما تاريخيا خطيرا فقد قال :(لقد قاومت الدول العربية بالقوة وجود الدولة اليهودية في فلسـطين، معارضــة بذلك مباشـــرة رغبات ثلثي أعضـــاء الجمعية العمومية. ومع ذلك، فقد أثبت تدخلها، عن عدم جدواه وفائدته. وكان تقرير الوســـيط مرتكزاً فقط على الحقيقة، بان الدول العربية لم يكن لها حق في اللجوء إلى القوة، وأن علي الأمم المتحدة أن تفرض سلطتها لمنع مثل هذا الاستخدام للقوة).

هذه الفقرة يا سـيدي الرئيس، تشـويه متعمد لأقوال الدكتور بانش الذي كان يقوم آنذاك بأعمال الوسيط الدولي.

فأولا، وقبل كل شـــيء، أعلن الدكتور بانش في بيان أدلى به أمام اللجنة الأولى في الخامس عشـر من تشـرين الأول عام 1948، انه يتفق اتفاقا تاما مع وجهات نظر الكونت برنادوت بالنسـبة إلى قرار اللاجئين العرب وحقهم في التعويض والعودة.

وعندما تحدث عن المقاومة العربية قال الدكتور بانش أيضـــا : (ومن الناحية الأخرى، كانت المقاومة العربية للدولة اليهودية الجديدة من القوة بحيث أقنعت الدول العربيـة بوجوب اللجوء إلى إجراءات عنيفـة. وقد بـدأت الحرب العلنية بين الدولة اليهودية المعلنة حديثا وبين الدول الأعضـــاء في الجامعة العربيـة في الوقت نفس الـذي انتهى فيـه الانتداب، واعلن عن قيـام الـدولـة اليهودية. وبالطبع، لم يكن هذا ما توقعه قرار التاســع والعشــرين من تشــرين

الثاني.. وكانت الحرب، ناتجة عن الحقيقة الواقعة وهي ان اليهود شـــنوا هجومهم السياسي عند انتهاء الانتداب، وأعلنوا عن قيام دولتهم، بينما لجأت الدول العربية، كتدبير تأثرى إلى الهجوم العســـكري، وتحركت بقوتها إلى فلسطين، مستهدفة، كما أعلنت، حماية سكان فلسطين العرب عن طريق سحق الدولة اليهودية الرضيعة. ولم يقم عرب فلسطين بهذا المجهود الحربي، بل قامت به بصورة رئيسية جيوش الدول العربية مستهدفة حماية عرب فلسطين من الخطر المزعوم، للســـيطرة اليهودية. ولا يمكن ان يقال إن العرب، لم يواجهوا إنذاراً واضحا عن نواياهم الصحيحة في هذا الصدد. وكانت رغبتهم في اللجوء إلى هذا العمل العنيف، مقياسا دقيقا، لقوة المشاعر العربية بالنسبة إلى الحيف الذي لحق بهم من جراء قيام دولة يهودية في فلسطين).

وهكذا، لم يحدث قط، ان نطق الوســـيط الدولي، أو القائم بأعماله، بأي حكم دولي، ضد التدخل العربي، ولم يقل الرجلان إنه لم يكن للعرب حق في عمل هذا أو ذاك. وحتى مجلس الأمن نفســـه، لم يصـــدر قرارا في هذا الموضوع بالذات. فقد دام القتال بضعة أسابيع كان مجلس الأمن في غضونها دائم الانعقاد.

ومع ذلك، لم يحدث قط، أثناء هذه الجلســـات أن أدان مجلس الأمن التدخل العربي، حتى ولم يصفه بصفة الخطأ. فقد كانت تلك الحرب في كلمات الدكتور بانش، (مقياســا دقيقا لقوة المشــاعر العربية بالنســبة إلى الحيف الذي لحق بهم من جراء قيام دولة يهودية في فلسطين).

وأعتقد أن في هذا الشـرح، الكفاية يا سـيدي الرئيس، لتحقيق الغرض. انه يظهر المدى، الذي تستطيع إسرائيل وممثلوها، المضـي فيه، لدعم قضية خاسرة. وإذا كان الممثل الإسرائيلي يجد في نفسه الجرأة لتشويه قول للدكتور بانش، تحت سمعه وبصره. فما أحرى بقية الاقتباسات، التي ضمنها بيانه، بان تكون مشوهة وزائفة.

أما بالنسـبة إلى البيانات التي يلقيها ممثلو الدول في الأمم المتحدة، فان المندوب الإسرائيلي لم يترك وفدا واحدا، دون ان يقتبس أقواله بصورة مشوهة أم ممزقة. وإذا قدر لكم أن تحاولوا تمييز ما في هذه البيانات من تشـويه، فان العمل سيكون شاقا ولا اعتقد بان أحدا من الأعضاء الثمانية الموجودين هنا، يستحقه , ولكنني أود أن أقول لكم، كيف يتم هذا الأسلوب في التشويه. لا ريب في أنكم تذكرون أن المندوب الإسـرائيلي، في بيانه أمام اللجنة، كان يحاول بتلاوة سلسلة طويلة من الاقتباسات، أن يظهر أن بعض الوفود كانت تفضل إسكان اللاجئين على أعادتهم. ولنر الآن كيف استخدم المندوب مقصه، في هذه البيانات. وأقترح ان آخذ بيان الممثل البلجيكي المحترم كمثال على ذلك، فلقد قال الممثل المذكور في بيانه أمام اللجنة ما نصه (لم تكن مشكلة اللاجئين الفلسـطينيين فريدة في نوعها. فلقد كان في غرب أوروبا وما زال الملايين من اللاجئين. وقد قامت بلادي وغيرها من البلاد الغربية، بجهود عظيمة لمساعدة اللاجئين وتمكنت من حل المشكلة إلى حد بعيد عن طريق سياسة الإسكان). وقد اقتطع الممثل الإسرائيلي هذا الجزء من البيان وتوقف عنده، بينما مضى البيان البلجيكي يقول (ولم تنطو هذه السياسة في أي وقت

من الأوقات، على القبول بأي إجحاف قد وقع، كما لم يكن من المفروض قط أن اللاجئين في قبولهم للحلول المؤقتة، كانوا يتخلون عن مطالبهم). ومن هذا يمكنكم أن تروا بوضوح أن المندوب الإسرائيلي قد انتزع مفهوم (الإسكان) من المحتوى الذي أورده فيه المندوب البلجيكي. وفي الحقيقة، فان المندوب البلجيكي، مضى في بيانه يقول : (وان هذا المفهوم عما يجب أن يفعل، لا يبرر مطلقا أي تراخ في جهود الأمم المتحدة، لضمان تنفيذ قراراتها، بالنسبة إلى النواحي السياسية من المشكلة، فلا نية هناك قطعا للتخلي عن هذه القرارات ...) وهكذا فان لباب البيان البلجيكي يقوم على تنفيذ قرارات الجمعية العامة، ويتخذ من الإسكان إجراء مؤقتا. ولكن المندوب الإسرائيلي يكره قرارات الجمعية العامة، وهو لا يرغب في تنفيذها، ولذا فهو يكره هذا الجزء من البيان البلجيكي. هذا هو أسلوب إسرائيل، وإذا ما وضعتم هذا الشرح نصب أعينكم، أمكنكم أن تحكموا بأنفسكم على طبيعة بيانات إسرائيل وحقيقتها. ومن هذا يتضح لكم أيضا، أن عبارات (التشويه) و (التزيف) و(التزوير) بالنسبة إلى هذه البيانات لها ما يبررها، إذا أنها تستحقها كل استحقاق.

ولم يقتصر دور إسرائيل، مع ذلك، على تشويه المواقف المختلفة إلى تتخذها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فقد عمدت، عن سابق إصرار وتصميم إلى استخدام كل طرق التزوير، بالنسبة إلى الوقت التي تنطوي عليها قضية اللاجئين. ولم تتردد في محاولاتها هذه، في الهزؤ بمبدأ العودة، والمساومة على قضية التعويضات وتشويه القرارات الثلاثة عشر التي أقرتها

الجمعية العمومية في موضـــوع اللاجئين. وقد أثارت إســـرائيل عددا من النقاط التي تتعلق بفقه القانون، وهي في حد ذاتها، ليســـت فقها ولا قانونا.ولم يتردد المندوب الإســـرائيلي في أن يحشـــد عددا من الحجج ضـــد العودة والتعويض، وهما حقان بديهيان للاجئين. ولم تكن حججه هذه إلا أســـاطير دولية أود أن أصفها بالبشاعة لأنها تفتقر إلى ما في الأساطير من جمال وروعة.

لا سيادة لإسرائيل على الموضوع :

وقد أبرز الممثل الإسـرائيلي في حججه قبل كل شـيء موضـوع سـيادة الدول، وزعم أن لإسرائيل، الحق، كعمل من أعمال السيادة، في رفض دخول اللاجئين إلى إسرائيل، وفي التصرف بأملاكهم، وفق ما تشاء وتهوى. ويكون لهذه الحجة من الســـيادة لأول وهلة تأثير مقنع، ولا ســـيما عندما تثار في المجتمعات الدولية، وتشـعر كل دولة فيها بالغيرة على سيادتها، حتى أنها تقع فريسة لعصاب السيادة، أو ندائها المتواصل. لكن هذه الحجة الإسرائيلية تفتقر إلى كل دليل ودعم. ولا أود تجزئة الذرة التي تؤلف مفهوم سيادة الدولة. فليس هناك من موضـــوع، في القانون الدولي، ثار حوله الجدل والنقاش، بالنســـبة إلى معاييره، وإجراءاته، وفقهه، اكثر من موضـــوع الســـيادة للدولة. فما هي حقوق الدولة تجاه أفرادها ومواطنيها أو غيرهم، وما هي واجباتها نحوهم ؟ إنها موضـــوع لا يزال قيد الحوار والجدال ولم يصـــل فيه رجال القانون الدولي إلى قرار. ولكن ثمة ناحية واحدة واضـحة على الأقل، على ضـوء التطور الحالي للقانون الدولي، وهي أن ليس من حق أية دولة أن تضـــطهد رعاياها، وليس من حقها أن تحول بينهم وبين الخروج من بلادهم والدخول إليها، وأن ليس في

وسـع أية دولة، أن تصـبح المالكة لأملاكهم. والدولة، التي تعتدي على هذه الأمور ذات الحصانة، لا تستحق السيادة، بل الكيان الدولي في كليته.

ولموضوع السيادة بالنسبة لإسرائيل، استثناء أساسي، وهو فريد في نوعه. فقد أعرب المندوب الإسرائيلي أمام اللجنة في بيانه عن دهشته، من أن لا تتمكن إسرائيل من ممارسة حقوقها السيادية، التي تمارسها الدول الأخرى، وان تكون إسرائيل فريدة في نوعها، في هذا الصدد.

والرد على هذا التساؤل، يا سيدي الرئيس، واضح كل الوضوح فإسرائيل فريدة في نوعها، وسيادتها المزعومة فريدة أيضا، فلجميع الدول الممثلة هنا في اللجنة باستثناء إسرائيل الخصائص الطبيعية والمألوفة للسيادة. أما سيادة إسرائيل فمقيدة ومحدودة. فهي لا تستطيع ممارسة ما تستطيعون ممارسته. فالقيود المفروضة على سيادة إسرائيل تقوم في الوسيلة التي أدت إلى خلق إسرائيل. والأمم المتحدة عندما خلقت إسرائيل لم تعطها كافة الحقوق، بل منحتها حقوقا محدودة. وفرضت عليها التزامات معينة. فهناك مجموعة من الأمور التي لا تستطيع إسرائيل القيام بها، بل هي محظورة عليها. فقرار الأمم المتحدة في عام 1947 تضمن إعلانا ذا أربعة فصول، عدد فيها حقوق العرب داخل إسرائيل، وحددها تمام التحديد. ولم تهمل الأمم المتحدة ترك هذه الحقوق دون عقوبات ترافقها، فهي لم تدعها تحت رحمة إسرائيل. ولم تكلها إلى سيادة إسرائيل. فقد نص القسم (6) من القرار، على أن الأمم المتحدة تقرر بان(الالتزامات، التي يشتمل عليها الإعلان، يعترف بها كقوانين أساسية للدولة، ولا يجوز لأي قانون أو مرسوم أو إجراء رسمي أن يتعارض، أو يختلف مع

هذه الالتزامات، كما لا يجوز لأي قانون أو مرسوم أو إجراء رسمي أن يتجاوز عليها).

وعلى هذا الأساس من الإعلان الدولي، تم تحديد سيادة إسرائيل. انها سيادة فريدة في نوعها، ذات طابع فريد أيضا. فالأمم المتحدة لم تفرض على أية من الدول الأعضاء الممثلة في هذه اللجنة، حتى تلك التي قبلت في عضوية الأمم المتحدة مؤخرا، أو تلك التي ساعدت المنظمة الدولية في خلقها، أية شروط، ينص عليها في دساتيرها. فإسرائيل وحدها، هي الدولة الفريدة، التي يجب أن لا يتعارض دستورها وقوانينها، وإجراءاتها الرسمية وأنظمتها، وان لا تتجاوز أو تتدخل في مجموعة من الحقوق، التي أعلن عنها أنها ملك للسكان. وهكذا فليست لإسرائيل أية حقوق سيادية من أي نوع في موضوع اللاجئين وممتلكاتهم، وغير ذلك من الشؤون.

ثم يأتي موضوع الإدماج، الذي أثارته إسرائيل كبديل عن العودة. ولدعم هذه النظرية الواهية، قدمت مجموعة من الحجج الواهية. وبزعم ممثل إسرائيل أن العودة طبقا للفقرة الثانية من القرار رقم 194 لعام 1948، مشروطة، بالإمكانية. وليس هناك من مغالطة أشد من هذه المغالطة. فالفقرة الثانية لم تتحدث قط عن إمكانية العودة او عمليتها، بل تحدثت عن العودة في (أسرع وقت عملي) فالعملية، مرتبطة بالتوقيت المبكر للعودة، لا بالعودة نفسها. وهذا هو الأسلوب الذي تتبعه إسرائيل في تزييف الحقائق وتشويهها. فقد وجد المندوب الإسرائيلي في الفقرة الثانية عبارة (في أسرع وقت عملي)، وعلى هذا الأساس ابتدع فكرة العملية، كشرط سابق للعودة. وكل ما تقوله

الفقرة، هو وجوب السـماح للاجئين بالعودة في (أبكر وقت عملي) وهو ما يعني فعلا بأسرع وقت ممكن. ولكن حتى ضمن هذا المفهوم من الواقعية الذي صـكته إسـرائيل، فان للاجئين الحق في العودة إلى بيوتهم. وإذا كان من الممكن لإسـرائيل أن تسـتقبل الألوف من اليهود الذين لا يعرفون البلاد، والذين لا يملكون شـيئا من أراضـيها، والذين لا جذور لهم في حياتهم، فمن المؤكد يا سـيدي الرئيس أن في إمكان اللاجئين دون ريب، أن يعودا إلى بيوتهم وحقولهم ووطنهم، التي عاشوا فيها هم وأسلافهم، منذ وعت ذاكرة الإنسان تاريخاً.

ومع ذلك فان المندوب الإسرائيلي قد تهكم من هذه الذكريات. وفي بيانه إلى اللجنة تحدث عن أطفال اللاجئين، قائلا : ان ليسـت لهم ذكريات واعية عن فلسـطين. وقد صـفع أخي، مندوب لبنان، هذا الادعاء، في وجهه، ولا أريد أن أمضـى في ذلك بعيدا، ولكن عندما يتحدث مندوب إسـرائيل عن الذكريات كقواعد، فإني أود أن اذكره بان ثمانين في المائة من سكان إسـرائيل، ليس لهم ذكريات في فلسـطين، لا واعية ولا باطنة. ففي إسـرائيل، ليسـت لرئاسـة الجمهورية ولا للوزارة أو البرلمان أو الحكومة أو الرعية أية ذكريات في فلسطين من أي نوع كان. فالمستر بن زفي ولد في بولتافا من أعمال روسيا، والمسـتر بن غوريون ولد في بولنسـك من أعمال بولندا، وولدت السـيدة غولدا مئير في كييف في روسيا، بينما ولد المستر ايبان في مدينة الرأس، في جنوب أفريقيا، هذا نموذج يا سـيدي الرئيس أو عينة، فالألوف والألوف من مواطني إسرائيل، ولدوا في كل مكان في العالم، باستثناء فلسطين.

وحتى لو صـــح انتســـابهم إلى العبرانيين الأقاقين القدماء، فان ذكريات اليهود، لا تعدو ان تكون رؤى مرتبكة تمت إلى ما قبل عشـــرين قرنا من الزمن. ومع ذلك، فعندما نتحدث عن الذكريات الواعية، علينا أن لا ننســـى ما يفرضـــه الضمير الواعي، وهو ما لا يمكن لأي حجة أن تهزمه أو تسكته.

إسرائيل ثمرة الانعزالية :

وأود في هذه المرحلة أن الفت انتباهكم إلى أن المندوب الإســـرائيلي، عند مرافعته، عن نظريته القائلة بالاســـتعاضـــة عن العودة بالإدماج، قد زعم بان اللاجئين أنفسـهم، سـواء أكانوا في قطاع غزة أو في سـوريا أو في الأردن، قد قبلوا بالإدماج. وادعى أن الكثيرين منهم قد اصبحوا مواطنين في البلاد التي يقيمون فيها، وان الأمر ينتهي عند هذا الحد. ولا ريب في أن هذا الادعاء تشـويه واضـح للحقيقة. فلا الدول العربية ولا اللاجئون أنفســهم قد تخلوا عن حقوق اللاجئين كشـــعب وأفراد. وقد دحض أخي مندوب الأردن هذا الادعاء. وارى من واجبي أن أوضـــح أن اللاجئين، مع قبولهم للرعويـة والوظـائف، والأعمـال من أي نوع، يظلون لاجئين، يتمتعون بجميع حقوقهم، مع فـارق واحد ليس إلا، وهوانهم لا يتلقون الغوث والمعونـة. أما حقوقهم بالنســـبة إلى ديارهم ووطنهم، فتظل قائمة لا تقبل التحدي. وقد أوضـــحت جميع الحكومات العربية، بصـــورة رســـمية، أنها تتخذ هذه الإجراءات دون المســـاس بقضـــية فلسـطين بصـورة عامة، وحقوق اللاجئين خاصـة. فقد ادرج في القانون الذي أعلن ضـم فلسـطين العربية إلى الأردن، بند واضـح، للوقاية من أي مسـاس بالقضية الفلسطينية عامة، أو بحقوق أهل فلسطين. وليثق الممثل الإسرائيلي، كل الثقـة، انـه لم يتم أي عمـل ولن يتم، يكون فيـه القضـــاء على حقوق

اللاجئين. وعلى النقيض من ذلك، فقد علمنا كل شيء، وسنعمل كل شيء، للحفاظ على هذه الحقوق، وضمان تنفيذها.

ولكن ما يدهشنا أن تثير إسرائيل هذه الحجة عن الإدماج. ففي وسع كل دولة، باستثناء إسرائيل، إذا مارست حق حرية الكلام أن تثير هذه النقطة، ذلك لان إسرائيل هي ثمرة عدم الإدماج. إنها ذروة معارضة الإدماج. فالصهيونية، وإسرائيل تعبيرها، حركة تقوم لا على معارضة الإدماج فحسب. بل على تجزئة ما تم إدماجه. فالصهيونية، عقيدة وتطبيقا، تدعو جميع اليهود إلى فصل أنفسهم عن البلاد التي نشأوا فيها، حيث، يعيشون، وحيث لهم ذكريات وأملاك وجذور. إنها تحثهم على عزل أنفسهم، وعلى الإقامة في بلاد لا يملكون فيها شيئا. وقد دعت إسرائيل في إعلان استقلالها في أيار عام 1948، وفي قانون العودة الذي سنته، جميع اليهود في العالم، إلى الانفصال عن الجنسيات التي يمتون إليها، والولاء الذي يدينون به، وان يستعيروا جنسية إسرائيل والولاء لها. وتناشد إسرائيل، جميع الجنود الذين يدينون باليهودية، في أي مكان في العالم، إلى ترك جيوشهم، وإلقاء الرايات التي يحملونها، والمسارعة إلى إسرائيل للتطوع في جيشها، وحمل علمها ,يقول المستر بن غوريون نفسه، ان معظم مواطني إسرائيل ما زالوا في خارجها، وان الملايين من اليهود المقيمين في بلادهم هم في المنفي، بل في الأسر. فاليهود في الولايات المتحدة، وفي المملكة المتحدة، أو في أية بلاد أخرى، هم في المنفي، بل في الأسر. وكل مندوب في الأمم المتحدة، يدين باليهودية، تعتبره إسرائيل، عائشاً في المنفى أو في الأسر، وان ولاءه يجب ان يكون لإسرائيل دون غيرها. ولكن لا تدهشوا يا سادة، وتذكروا أن هذا المنفى أو

الأسر يرجع إلى ألفي عام. ولا ادري كم من الزمن يجب أن يمضى حتى ينال الإنسان الرعوية أو الإقامة، ويخلص من حياة المنفى أو الأسر، إذا كان ألفا عام من الزمن، لا يكسبانه هذا الحق، ولا، ينزعان عنه صفة المنفى أو الأسر. حقا يا سادة ان هذا الوضع أسطورة خرافية ضخمة. ولكن في وسع الأساطير أيضا أن تكون شديدة الخطورة، إذا وجدت تعبيرا عن نفسها في الحياة الإنسانية.

كراهية إسرائيل :

ولا ريب، يا سيدي الرئيس، في أن سياسة الصهيونية القائمة على الانعزالية، هي التي أدت إلى الكراهية التي يشكو منها الممثل الإسرائيلي. ففي محاولته الحط من قيمة العودة، تحدث بإسهاب، عن الكراهية والعداء اللذين يشعر بها العرب نحو إسرائيل. وعلي هنا، أن أجنب الممثل الإسرائيلي عناء تقديم أي دليل. واني لاعتقد اعتقادا مخلصا. بأن واجبنا الأول والاهم، هنا في الأمم المتحدة، أن نكشف الغطاء عن الأوضاع الدولية، لا أن نحاول إخفاءها. فما يقوله المندوب الإسرائيلي عن كراهية العرب لإسرائيل حق وصدق. أجل أنها الحقيقة. العرب يكرهون إسرائيل، ولن نكون نخدم قضية السلام، كما لن نجل ذكاءكم وتقديركم، إذا زعمنا لكم، أن عواطفنا تجاه إسرائيل هي جماع من الحب والعشق أو الاتساقية. ولكن ما هو السبب في هذه الكراهية وذلك العداء ؟ أود أن أقول، إنه شعور طبيعي وإنساني وله كل ما يبرره. فكلكم تعرفون، أن الكراهية، ليست من خصائصنا القومية. وبالطبع، فإننا كغيرنا لنا عيوبنا، ولكنني أجد الفرصة مواتية تماما لاعتز بما في طباعنا من ود وكرم وتسامح. فحتى اشتداد عود الصهيونية، أو بالأصح حتى خلق

إســـرائيل، كنا دائما على أحســـن العلاقات مع اليهود. وقد كنا نحبهم، عندما كان الجميع يكرهونهم. وقد آويناهم، عندما طردهم الجميع في كل مكان. وقد أقاموا حياتهم معنا، في الوقت الذي تحطمت حياتهم في كل مكان. وعاملناهم بمساواة وكرامة وإخاء عندما كانوا يضطهدون في كل مكان، وقد اشتركوا معنا في حياتنا القومية بينما كانوا محرومين من ذلك في كل ارض. وقد اصبح منهم في الوطن العربي، الوزراء وأعضـــاء البرلمان والموظفون ورجال الصـــناعة والتجار، وزاولوا نشاطهم في جميع مجالات الحياة. أجل كنا نغني معا ونبكي معا. ولكن هذا البناء الإنساني، انهار، بعد قيام الصهيونية وإسرائيل، تحت وطأة أقسى ما يمكن من نكران الجميل. فقد أدت حوادث الأربعين عاما الأخيرة، إلى اصطدام الصهيونية وجها لوجه بالعالم العربي.

ففلســـطين بلدنا وبلد أهلها، قد أغرقها الغرباء، واســـتباحها الإرهاب، وتعرضـــت للغزو والاحتلال وقتل الألوف من رجالها ونســـائها، ثم أخرج أخيرا أكثر من مليون من أهلها، من وطنهم، وتأتي بعد ذلك إســـرائيل فتشـــكو من الكراهية العربية. وثمة كل ما يبرر كراهية اليهود للعهد النازي، وكراهية العرب لإســـرائيل، يجب أن تنبع من الينبوع نفســـه. ولكن قبل أن يتحدث المندوب الإســـرائيلي عن الكراهية العربية أرى أن الواجب يدعوه إلى فحص ســـجلاته ودراستها، وقد يكون من المناسب أن نسأله عن مشاعر إسرائيل نحو العرب ومستقبلهم وبلادهم، ووجودهم القومي. هل باستطاعته أن يقدم إلينا ردا شريفا وصريحا، كما قدمنا نحن. بالطبع لا، وكل رد يصدر عنه تكذبه السجلات

والوقائع. فأنا لا أريد أن أشغلكم بقراءة مجلد ضخم من الأدب الذي يتحدث عن الدولة اليهودية التي تمتد من النيل إلى الفرات.

ولن أسرد عليكم بيانات إسرائيل الرسمية، التي تقول بقبول سياسة التقسيم على أساس انها مرحلة انتقالية، ونقطة وثوب. ويكفي أن نلاحظ أن الإسرائيليين الرسميين قد وصفوا دائما المنطقة التي تحتلها إسرائيل، بأنها اقل ما يمكن قبوله، وما لا يمكن التنازل عن شبر منه.

وإذا كان هذا هو الأقل، فما هو الأكثر يا ترى ؟ ويشير الكتاب السنوي اليهودي إلى المنطقة التي تحتلها إسرائيل على اعتبار أنها جزء من وطن إسرائيل. وإذا كان هذا هو الجزء، فما هي حدود الكل يا ترى ؟ وقد قال المستر بن غوريون في خطاب ألقاه في الكنيست في الثامن من تشرين الثاني عام 1956، عن الحرب ضد مصر ما نصه : (لقد كان بين الأهداف الثلاثة لحملة إسرائيل على سيناء تحرر جزء من الوطن لا يزال في أرض أجنبية فلنسأل ممثل إسرائيل، ما هي حدود هذا الوطن ؟ ومن هم الأجانب الذين يحتلونه وما هي الأجزاء التي يجب تحريرها ؟.

هذا، يا سيدي الرئيس، مثل على الكراهية التي تحملها إسرائيل لنا، بينما تحمل لبلادنا ووطننا كل الحب. ومع ذلك فان الممثل الإسرائيلي رجل شريف. انه يتحدث عن كراهيتنا، وينسى الحديث عن كراهيتهم. ان إسرائيل نفسها، والصهيونية هي طبقتها الرئيسة، هي الأوج في الكراهية، وهي التعبير عن الحقد، والإيحاء بالتوسع. وحتى الأطفال في إسرائيل ينشئون على الكراهية،

لا كراهية العرب فحسب، أو اللاجئين العرب بل كراهية العرب البؤساء، الذين يقيمون الآن في إسـرائيل. وقد تحدث محررو الصـحيفة العبرية الأسـبوعية (هاعوليم ها آزيه) التي تصـدر في تل أبيب إلى مئات الأطفال اليهود، من فتيان وفتيات، يمتون إلى مختلف الطبقات الاجتماعية، وتتراوح أعمارهم بين السـادسـة والثالثة عشـرة، عن العرب في إسـرائيل، وماذا يجب ان يفعلوا بهم. وقد رد نحو من خمسة وتسعين بالمائة من هؤلاء الأطفال بأن من الواجب قتلهم !

هذه هي الكراهية التي تغرق إسـرائيل في الحديث عنها من ناحية، ولا تشـير إليها إلا بالقليل من الناحية الأخرى. ولكن على أولئك الذين يتحدثون عن الكراهية العربية ان يدرسـوا اولا سـجلهم، فذلك خير للرصـانة، ان نقل للشـرف والنبل.

وحتى على صعيد الكراهية والعداء، ليس لإسرائيل من مكان تقف فيه، فليس في وسـعها أن ترفض العودة متذرعة بمثل هذه الادعاءات والحجج، فإسرائيل هي التي خلقت الكراهية، وها هي تجعل من الشيء الذي خلقته ذريعة لرفض العودة. أما بالنسـبة إلى العرب، فلم يكن العداء عملا أصـيلا عندهم، وإنما كان نتيجة طبيعة ؛وليس في وسع إسرائيل أن تشكو من الشر الذي خلقته هي. وإذا وضـعنا الموضـوع في شـكل حوار، يقول فيه المتطفل : لا أسـتطيع أن سـمح لك بالعودة إلى بيتك، لأنك تكرهني؛ فيرد صـاحب البيت، وله كل الحق في رده (ولكنني أكرهك، لأنك أخذت مني بيتي). وهذا هو المنطق، فهو ببساطته، أقوى من جميع قوى الأرض.

القضية الراهنة :

ولن أمضي طويلا في دحض بيانات الممثل الإسرائيلي، فما عرضته عليكم يكفي ليظهر لكم أن حق اللاجئين في بيوتهم وممتلكاتهم، ووطنهم، لا يخضع لموافقة إسرائيل او رفضها، وليست هناك من قوة في الأرض تستطيع إخماد حق شعب في بلاده.

وقد اشتط الممثل الإسرائيلي، في نقل النقاش، إلى آفاق بعيدة لا تمت إلى الموضوع بصلة. فالموضوع المطروح علينا هو تمديد عمل الوكالة، وليس لدى إسرائيل ما تقوله في هذا الموضوع. فإسرائيل لا تمثل اللاجئين، وقد تهتم كل دولة بغوثهم باستثناء إسرائيل. ويبدو لنا، تبعا لذلك، أن من واجبنا عدم التفكير، بان وجهات نظر إسرائيل , أو انطباعاتها في هذه القضية، قد تكون عنصرا في مداولاتنا، سواء أقررتم مضي الوكالة في عملها، أم أنهيتموه، أم بحثتم عن طريقة أخرى، أفضل وأجدى.

لقد أوضحنا موقفنا المرة تلو المرة. ونحن لا نتوسل إليكم أن تعملوا شيئا، فمسؤولية اللاجئين تقع على عاتق الأمم المتحدة، ومشكلتهم هي مشكلة الأمم المتحدة ,وليس في وسع الأمم المتحدة أن تتخلى عن هذه المسؤولية أو تتخلص منها إلا عندما يعود اللاجئون إلى وطنهم. وإذا كانت النية متجهة القضاء على حقوقهم، وتصفية قضية فلسطين، وإنهاء فصل فلسطين بكامله، على من يحملون هذه النية ان يمضوا في طريقهم، وليغسلوا أيديهم من القضية، وليتركوا اللاجئين إلى مصيرهم، وعلينا ان نرقب الأحداث القادمة.

وإذا كانت بعض الدول الكبرى تقود الأمم المتحدة إلى هذه الهاوية، فإنني أود أن أؤكد لكم، بان الذين سيتألمون، ويعانون من النتائج، هم أناس غير اللاجئين.

فالذي تألم وعانى في البداية قد ينجو ويتعافى، أما الذي سيتألم في النهاية فلين يتعافى، ولن يستطيع العثور على سبيل للشفاء. إنها ستكون النهاية في نهايته.

اللاجئــون في صــور

إن حنينهم للعودة إلى الوطن ، هو الأمل العذب الذي يعيشون عليه، والذين هم على استعداد للموت في سبيله.

فالعودة أغنيتهم، وهي صـــــلاتهم اليومية وإنجيلهم المقدس الذي يتطلعون إليه، بحثاً عن الإلهام والعزاء والهداية.

لكي تروا لمحة من آلام اللاجئين، عليكم أن تروهم في مخيماتهم، وأن تعيشوا معهم فترة من الوقت

لقد تركوا كل شـــيء وراءهم، أموالهم وممتلكاتهم ، وما هو أغلى من ذلك ، كنائســـهم التي كانوا يصـــلون فيها ، ومساجدهم التي كانوا يتعبدون فيها ، والأضرحة التي سقوها بتقيداتهم ودموعهم.

العودة.. العودة إلى فلسطين هي أمنية هذا الشيخ المهدّم...

الباب الثاني

قضايا عربية وعالمية

دورة عام 1958 –1959

البيانات التي ألقاها الأستاذ احمد الشقيري، وزير الدولة السعودية لشؤون الأمم المتحدة، عن مواضيع نزع السلاح والجزائر وقبرص، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الدورة الثالثة عشرة، بوصفه رئيس الوفد السعودي إلى الدورة المذكورة.

مقدمة

رأس سيادة الأستاذ أحمد الشقيري، وزير الدولة لشؤون الأمم المتحدة الوفد العربي السعودي إلى الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة. وقد لعب دورا فعالا وبناء في المناقشات العامة، وفي أعمال اللجنة السياسية الأولى واللجنة الخاصة التابعتين للأمم المتحدة. وقد اشترك رئيس الوفد العربي السعودي في المناقشات والمشاورات التي دارت حول مختلف البنود المدرجة على جدول أعمال الدورة، وألقى أربع خطب رئيسة استعرضت تطور المشاكل الحادة في عام 1958.

وقد ألقى الأستاذ الشقيري خطابه الرئيس في اليوم الأول من تشرين الأول عام 1958 في الجمعية العامة، أثناء مناقشتها العامة، وتناول في خطابه عددا من المواضيع المتصلة بالتوتر بين الشرق والغرب وقانون البحار، والاعتراف بالجامعة العربية كمنظمة إقليمية، ومشكلة فلسطين وغيرها من نواحي المشاكل الأخرى المتعقلة بالعالم.

وعاد وزير الدولة في خطابه الثاني، الذي ألقاه في اللجنة السياسية الأولى، إلى موضوع الجزائر الدائم، وذلك في اليوم العاشر من تشرين الأول عام 1958.

أما خطابه الثالث، فقد خصصه لموضوع نزع السلاح. واشترك الأستاذ الشقيري أخيرا، في مناقشة موضوع قبرص.

وقد تلقى الوفد العربي السعودي، رسائل عدة للحصول على نصوص هذه الخطب الأربع، مصحوبة بالاستعلام عن موقف الحكومة السعودية من القضايا السياسية، في عام 1958. وعلى ضوء هذه الطلبات رأى الوفد ضرورة طبع هذه الخطب في كتيب وتوزيعها على جميع الفرقاء المعنيين.

البيان الاستهلالي..

في افتتاح الدورة

(عرض عام للمشـــاكل التي واجهت الدورة الثالثة عشـــرة للجمعية العمومية للأمم المتحدة، وقد ضـــمن الأســـتاذ الشـــقيري هذا العرض خطابه الاستهلالي الذي ألقاه في اليوم الأول من تشرين الأول عام 1958، وهذا نصه :)

يرمز اجتماعنا هذا إلى الدورة العادية الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة. فبهذا الوصـــف، افتتحت هذه الدورة، وبه جرى الإعلان عنها. فالاســم، والطريقة التي اتبعت في الانعقاد، والمراســم التي جرت، كلها تمت إلى فئة الدورات العادية المألوفة. ولا ريب في أن هذه التســـمية، تنطبق حقا، في الظاهر، عليها. وقد يكون من نافلة القول، أن نتســـاءل، عن مطابقة

التســـمية للواقع. وهكذا، فهذه هي الدورة الثالثة عشـــرة، للجمعية العامة، ولا مجال للشك في ذلك.

ومع ذلك، فإنني اعتقد أيها الزملاء، أننا إذا تغاضـينا عن تقويم الأمم المتحدة، فان هذه الدورة، في جوهرها، وطبيعتها، ليســـت بالدورة العادية، الثالثة عشـرة. وإنني أقول هذا بمنتهى الجدية، وبعد الكثير من التفكير العميق. ولســت أقصـــد من قولي التلاعب بالألفاظ أو الأرقام، ولا الخوض في الألغاز والأحاجي.

لأننا إذا درســنا دراســة عميقة حقيقة الأوضـــاع التي تســود العالم الآن، وتحســـســـنا مخاوف الجنس البشـــري، ونفذنا تماما إلى قلب الأحداث الراهنة، وأخيرا إذا قرأنا بفطنة وذكاء مضغط الأجواء الدولية (آلة قيام الضغط الجوي) فان هذه الدورة، لا تغدو الثالثة عشرة، وتخرج عن نطاق الدورات العادية للأمم المتحدة. إنها تصـــبح دورة طارئة من الطراز الرفيع، وتغدو إذا رغبت في دقة التعبير، الدورة الطارئة الرابعة التي تعقد في أعقاب دورة طارئة ســـبقتها، ولم يفصـل بينهما، مع الأسـف، إلا فترة لا تتعدى حدود الأسـابيع الثلاثة، كانت تتأجج، بالاضطراب، والهياج.

وقد تكون هذه الصـورة قاتمة للغاية، وباعثة على الأســى والرعب. هذا إذا أقررنا بها. وقد يدين التفاؤل، تقييمنا، بأنه مجرد تشـــاؤم كلي. وقد تبدو طريقتنا في معالجة الموضوع، كمحاولة لاصطناع المأساة في الوضع الدولي.

لا يا سادتي، إنها ليست شيئا من هذا، فهي ليست تشاؤما ولا اصطناعا للمأساة، بل إنها ثمرة تفكير عميق، وحديث صريح، وحساب دقيق. وهذا هو واجبنا الأساسي، الذي يتحتم علينا أن نقوم به تجاه الأمم المتحدة. وليس القصد من اجتماعنا هنا إخفاء الحقائق أو تشويه الأحداث. فالأمم المتحدة، هي منبر الجنس البشري الذي يعرب من فوقه عما يختلج في فكره ويساور ضميره، ، بل إنها الرجاء الأخير لآمال البشرية، عندما تضطرب هذه الآمال، وهي الملجأ النهائي للسلام الدولي عندما تهدد الأخطار هذا السلام.وأخيرا، فإنها الندوة الرفيعة للتفكير الصافي، والعثور على الحقائق، وإصدار الأحكام العادلة.

ولسنا بحاجة في هذه الأيام إلى مسرحة الأحداث الراهنة، لان مسرحية حية تعيش في خضم الأحداث. فالمأساة موجودة هناك، ولا يجدينا نفعا أن نتعامى أو أن نغلق أبصارنا الباطنة عن حقائق الحاضر، البراقة ,ولا يتطلب تقدير الموقف الراهن في الحقيقة، الكثير من العبقرية. ففي وسع كل إنسان عادي أن يسبر أغواره، بيسر وذكاء. فنحن نعيش في عصر من المعلومات تشع إلى زوايا المعمورة الأربع. فقد عمل الوعي العام، والصحافة، والإذاعة وظهور الرأي العام العالمي، وأخيرا وليس آخرا، وسط معلومات الأمم المتحدة، على تثقيف شعوب العالم، دانيها وقاصيها، وتعريفها بالمشاكل الحادة، التي تؤثر على السلام الدولي والسلامة. وهكذا ففي ظل هذا الوضوح من الأعلام، يستطيع رجل الشارع، الذي لا يكثر الحديث عن شرعة الأمم المتحدة،

وأســاليبها الإجرائية، أن يرى بســهولة، شــعور الخطورة الذي يســيطر على مشاوراتنا في هذه الدورة.

وهكذا افترض أن الموقف واضــح تمام الوضــوح، بالنسـبة إلينا جميعا. واني لأجرؤ بالفعل وأقول، بان الموقف واضـــح تمام الوضـــوح، لأننا جميعا، نقف في وسط الجدول، أو النهر. ونحن في هذه المسرحية الإنسانية العظيمة، لســـنا بالممثلين الهواة. أو النظارة، بل نحن نقف على مســـرحها فعلاً. ومن الحق أن يقال، إن الأبطال العظام، هم الذي يمثلون الأدوار الرئيســـة، ومع ذلك فالرواية روايتنا، ونحن جميعا ممثلوها.

ولهذا لا أرى داعياً، لأية مقدمة عن الموقف الدولي الراهن، فهذه المقدمة البليغة قائمة في هذا الفيض من القلق العام، الذي أصـاب الجنس البشـري في مجموعه، بوبائه. وتشــق أحداث اليوم طريقها إلى رأس جدول أعمالنا، ســواء أردنا أو لم نرد. وســواء أكان ذلك عرضــا، أم دون عرض، فنحن نواجه الآن الأزمة، وكأنها كانت على موعد مع الدورة الحالية. ويبدو وكأننا نشــهد ســباقا عنيفا، بين الأمم المتحدة من ناحية، والانفجارات الدولية من الناحية الأخرى. ولمتابعة هذا السباق، عليكم أن تتابعوا آثار المستر همرشولد. فهو ليس بأميننا العام المحترم فحسب بل مدير أعمالنا، وخادم الميثاق الأمين. ولم يكد المستر همرشولد، يباشر مهمته في الشرق الأوسط، حتى كان الوضـع قد التهب في الشــرق الأقصـــى. إنه ســباق عنيف مع الأحداث، يجب أن نواجهه بصــورة مســتقيمة. وعلينا أن نوقف هذا الســباق، مهما كان الثمن، أي ثمن، إلا ما كان على حساب السلام والعدالة؛ ذلك لان هذا السباق، لا يأتي بالنصر لأي

فريق، بل بالهزيمة إلى الجميع، بالإضـــافة إلى ما يرافقه من شـــقاء لا يمكن وصفه، ودمار لا يمكن الحديث عنه، وفناء لا يمكن تصوره.

هذا ليس بالخوف الذي لا مبرر له، أيها الزملاء. فالحقيقة البشـــعة، ولا شـــيء أبشـــع منها، أننا نعيش الآن في حالة حرب. وعلى الرغم من شـــكلها الشـــظوي المتناثر هنا وهناك، إلا أنها حرب حقيقية. تصـــحبها آلام إنســـانية، ودمار مادي. فهي حرب تشن في اكثر من منطقة واحدة من عالمنا.

ففي أفريقيا ثمة حملة مقدســة، في طريق التحرر، وتقف ثورة بالجزائر في مقدمتها، كراس رمح لها. إنها حرب اســتقلالية، نقلت ميادين القتال، إلى كل مكان، في كل بلدة ,قرية، وعلى كل رابية وفي كل واد، بل في كل كهف ومرج.

وفي الشــرق الأقصـــى، هناك كوريا وما شـــابهها من البلاد، لا تزال تعاني من التقســـيم والتجزئة، وهما أخطر الأوبئة في عصـــرنا هذا.والشـــرق الأقصى، فوق هذا كله، مسرح آني للحرب، ومستنبت للحرب الكونية.

وهكذا، لا نقف يا سيداتي وسادتي، على قمة التوتر، ولا على شفير الحرب فحسب، وإنما نقف على شفير الشفير.

هذه لمحة جانبية للوضـــع الراهن، وإذا ما تطلعنا إليها عبر البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أو من خلال تقرير الأمين العام، تبين لنا، إن الموقف ليس اقل مدعاة للفزع.

نزع السلاح :

كلنا يعرف، أن موضـــوع نزع الســـلاح، قد أحرز تقدما في كل اتجاه، باســتثناء نزع الســـلاح نفســـه، فقد أقيمت اللجان، واللجان الفرعية، وعقدت المؤتمرات والاجتماعات :السـرية منها والعلنية، واتخذت المقررات، وصـدرت البيانات وتكومت أكداس السـجلات والوقائع. لكن جميع هذه الجهود لم تؤد إلى نزع الســـلاح، ولا حتى إلى وقف التســـلح.إنها لم تســـفر عن تخفيض متزن للسلاح، بل أسفرت عن زيادة غير متزنة في الإنفاق على التسلح. إنها لم تؤد إلى إزالة خطر الأســـلحة الذرية، بل أدت إلى تكديس الأســـلحة الهيدروجينية وغيرها من أدوات التدمير الجماعي. وهي لم تؤد إلى وقف التجارب النووية، بل إلى استمرارها، في مختلف الصور والأشكال.

وقد عانى موضـــوع نزع الســـلاح، هذا العام، نكســـة جديدة. فقد كان ثمة توقف، بسـبب التغيب، إذ لم تعقد اجتماعات، ولم تدر مشـاورات. وقد حل هذا المأزق، بعد سنوات طويلة من فشل الأمم المتحدة، سبقته خيبة طويلة في عصبة الأمم.

لقد كانت هذه الطريق، يا ســيدي الرئيس، طويلة وشــاقة. ولكن الكارثة فيها، أننا لا نرى نهاية لها، والأنكى من هذا أنها تبدو وكأنها تســـير بنا إلى هاوية من اليأس، لا إلى رابية من الأمل. وقد غدا نزع الســـلاح الموضـــوع، الذي يســيطر حوله النتاج الأدبي للأمم المتحدة، ولا شـــيء غير هذا. ونحن نقر مع ذلك، أن نزع الســـلاح يتم الآن، عن طريق اســـتبدال الأســـلحة. فقد تمكن علماء الكيمياء والطبيعة والسـلاح، من تخفيض عدد الجنود. وقد اختفت

الأســـلحة التقليدية أمام الأســـلحة الذرية، وأخذت هذه بدورها، تنســـحب من الميدان، أمام الأســلحة النووية والصــواريخ النووية الحرارية. وبدخولنا عصــر الفضــاء، أخذت أسـلحة الكون الداخلي تنسـحب تدريجيا أمام أسـلحة الفضـاء الخارجي.

هذا هو نزع الســـلاح الذي كنا نرقبه في حياة الأمم المتحدة، هو يتلخص في نزع السلاح القديم، ليستعاض عنه بالسلاح الحديث، والتخلي عن الأسلحة القليلة التدمير، لتحل محلها الأسـلحة المدمرة. وبكلمة أخرى، هجر الأسـلحة البربرية الرحيمة، لنسـتعيض عنها بالأسـلحة البربرية المرعبة. هذا هو رصـيد موضوع نزع السلاح، وهو رصيد يقوم على الفوران والقلق وحبوط الآمال.

اجتماعات العلماء في جنيف :

ولا نستطيع مع ذلك، أن نتغاضى عن بعض المكاسب الهامشية، التي تسـتطيع أضـواؤها أن تنفذ عبر السـحب المدلهمة التي تحلق فوقنا. فهناك أولا اجتماعات وارشـو، التي تناولت الوضـع في الشـرق الأقصـى. ولا ريب في أن العالم بأسـره، يرقب مشـاورات وارشـو، وهو يتضـرع، بحرارة، أن تنتهي إلى تسـوية كريمة وعادلة وسـلمية، والخدمة المثلى، التي نسـتطيع تقديمها هنا في الأمم المتحدة، لهذه القضـــية، هي الإبقاء عليها خارج مجالات نقاشـــنا. ففي بعض الأحايين، وبالنسبة إلى بعض المشاكل المعينة، يكون أعظم إسهام للأمم المتحدة، في صـمتها وسـكوتها. وقد يكون في قولي هذا بعض المفارقة، ولكن مشكلة الشرق الأقصـى، في هذه اللحظة، هي خير إيضـاح كلاسيكي لقولي. ولذا، فلنسكت على هذا الموضوع بعض الوقت.

ومن الناحية الثانية، أرى أن اجتماعات علماء الدول التي تملك الطاقة الذرية في جنيف، في الشهر الماضي، ليست بدون أهمية. وعلى الرغم من أن نتائج هذه الاجتماعات قد تكون ذات طبيعة علمية مجردة، لا علاقة لها البتة بالاعتبارات السياسية، إلا أن ثمارها ناجحة دون ريب. وعلينا أن نتذكر، أن احتمال الكشف عن التجارب النووية، بواسطة شبكة من المراقبة، هي نتيجة عظيمة في حد ذاتها. ولا أبالغ إن قلت، إن هذا العمل نتيجة مثيرة، توجها الاتفاق الإجماعي. وإذا كان هذا الموضوع ممكنا من الناحية الفنية، وفي الوسع تحقيقه، فإن رفض وقف إجراء التجارب النووية، أو التسويف في الإتفاق على ذلك، يغدو أمرا خطيرا للغاية. ولما كان العلماء، قد اتفقوا الآن أمام هيكل العلم. فعلى الساسة أن يقفوا الآن أمام محكمة التاريخ. وهم يقفون ليختاروا بين أحد أمرين : إما السلام ولا سلام، والحرب أو لا حرب.

قانون البحار :

وتذكرنا اجتماعات جنيف، يا سيدي، باجتماع دولي آخر، عقد في ربيع هذا العام وأعني به المؤتمر الذي عقد لسن قانون للبحار. وقد وضع هذا المؤتمر صيغة أربعة مواثيق، مع ملحق اختياري، لتسوية المنازعات، بصورة إلزامية. ومع ذلك فشل المؤتمر، في نواح معينة هامة تتعلق بقانون البحار. وإذا أردنا ذكر هذه النواحي بالتحديد قلنا إن عرض المياه الإقليمية وحكم المياه التاريخية، ظلت بين المواضيع التي لم يتم بحثها وإقرارها. وإذا ما اعتبرنا هذه النتيجة أمكن لنا القول، بان المؤتمر لم ينجز شيئا حقيقيا. فاتساع المياه الإقليمية، هو قاعدة الهرم، لهذا الفرع من القانون الدولي. فما لم يتم تحديد عرض المياه الإقليمية فان قانون البحاريظل قائما على فراغ، ولا يمكن للطبيعة

ولا للقانون أن يعيشا في فراغ.وعندما نحدد المياه الإقليمية، نستطيع أن نعرف أين نقف، وأين توجد المياه الداخلية والمياه المتاخمة، والبحار البعيدة ؛ وهو تحديد على غاية الأهمية في كل من أيام السلم والحرب على حد سواء.

إنني لا أتحدث عن الأمور المطلقة. فأمامنا مثال واضح، حديث، لا يزال ماثلا في أذهاننا.فكلنا قد وصل إلى علمه النزاع الذي نشب بين إيسلندة وبريطانيا العظمى، حول قضايا تتعلق بتحديد المياه، فقد دافعت إيسلندة في مؤتمر جنيف عن نظرية الإثنى عشر ميلاً للمياه الإقليمية، بينما دافعت بريطانيا عن نظرية الأميال الثلاثة، وهي نظرية غدت قطعة أثرية في محفوظات القانون الدولي. وشنت بريطانيا العظمى، بعد انتهاء المؤتمر، هجوماً، قام به أسطول ضخم من سفن صيد الأسماك على مياه ايسلندة، متجاهلة كل التجاهل، حقوق ايسلندة ومنتهكة حرمة الاتجاهات الحديثة المقررة في القانون الدولي. وكانت المعركة، بيضاء، لم تسفك فيها دماء. كما كانت مصدر متعة للصحافة البريطانية. إذ ماذا يسع ايسلندة أن تعمل أمام الأسطول البريطاني المصمم على تنفيذ القانون نفسه، وإن شئنا الدقة في التعبير، على تنفيذ الصورة التي تشتهيها بريطانيا من القانون ؟ إنها قصة محزنة بين عضوين من أعضاء الأمم المتحدة، بل بين شريكين من الشركاء في حلف منظمة شمال الأطلنطي، وبين دولة عظمى، ودولة لا حول لها ولا طول. ونحن نتساءل، هل كان في وسع الحكومة البريطانية أن تقدم على مغامرة كهذه، مع دولة ذات وزن مختلف؟ ومن الضروري أن يبعث عمل المملكة المتحدة في نفوسنا جميعاً، القلق، لأسباب شتى. فالمسلك البريطاني، وأصفه بسوء التصرف، على حد التعبير القانوني، يعكس اعتداء على بلاد

مســـالمة مثل ايســـلندة لا حول لها ولا طول.وهو يكشـــف أيضـــا، من جانب بريطانيا، عن تجاهل صارخ للأمم المتحدة، التي هي الجهاز الرفيع في تسوية المنازعات الدولية. وأخيراً فهو يفضـــح عناد بريطانيا وإصـــرارها على الدفاع عن نظرية الأميال الثلاثة، التي كانت في يوم ما، قاعدة في القانون الدولي. وأني لأؤكد من جديد تعبير (في يوم ما) إذ أن نظرية الأميال الثلاثة لم تعد اليوم إلا صـنماً منهاراً، على حد التعبير الرائع، الذي أطلقه الأسـتاذ جيديل، عالم فقه القانون الفرنسـي البارز. حقاً إنه لصـنم منهار، وليس في وسـع المملكة المتحدة أن تمخر عباب البحار، وقد حملت مثل هذا الصـــنم على ظهر أســـطولها المجيد.

الاعتراف بالجامعة العربية كمنظمة إقليمية :

هذه هي وجهة نظرنا في النواحي الرئيســـة من الوضـــع الدولي. وعلى الرغم من اختلاف تقييمنا للأمور، فان حقيقة جوهرية واحدة، تظل مائلة في أذهاننا، دون أن يتطرق إليها شـك، وهي اثر منطقتنا على السـلام والسـلامة العالميين.

فـالوطن العربي الـذي يمتـد من المحيط إلى الخليج، قـد أثـار مؤخرا المزيد من الاهتمام والاستشارة. فهذا الوطن بفضل مركزه الاستراتيجي، وثرواته الاقتصادية العظيمة، وبفضل ما هو أهم من ذلك، واعني به أهله الذين يبلغون الثمانين مليون يحفزهم الحماس و التصـــميم على العيش أحراراً متحدين، قد أضحى مرة ثانية منطقة من أهم المناطق في العالم. ولعل الدليل على ذلك، إذا

كان ثمة حاجة إلى دليل، يقوم في مطالعة جداول أعمال هذه المنطقة منذ خلقت إلى حيز الوجود.

فقد أقيمت في هذه المنطقة، وقبل بضعة اشهر من قيام الأمم المتحدة، جامعة للدول العربية لها ميثاقها الذي يشبه شرعتنا هنا، في أهدافه وأغراضه، باستثناء هدف رئيس واحد، وهو ان الميثاق يرمي إلى إنشاء علاقة أوثق من الوحدة والتضامن. ولم تكن جامعة الدول العربية في مختلف مجالات نشاطها غريبة على هذه المنظمة ولا سيما على وكالاتها ذات الاختصاص. وقد اتخذت الجمعية العامة في عام 1950 قرارها رقم 488 (5) بتوجيه دعوة دائمة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لحضور دورات الجمعية العامة، بوصفه مراقبا. واتخذت الجمعية مؤخرا في دورتها الطارئة الأخيرة، قراراً بالإجماع، ينص على ملاحظة إحدى المواد الهامة في ميثاق الجامعة العربية، وهو أمر يدل على الأهمية البالغة.

فالجامعة العربية، يا سيدي الرئيس، منظمة إقليمية، ولا ريب، تنطبق عليها بنود شرعة الأمم المتحدة نصا وروحا. ولذا فقد حان الوقت للاعتراف بها كمنظمة إقليمية، لها جميع الحقوق وعليها جميع الواجبات المعترف بها لأية منظمة إقليمية تستطيع ممارستها وتنفيذها. والدول الأعضاء، في الجامعة العربية، هي أعضاء في الأمم المتحدة، وإضفاء مثل هذه الصفة على الجامعة لا يعدو أن يكون مجرد اعتراف بواقع قائم مشروع. ونحن نأمل بان يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، وهو الرجل الواسع الاطلاع والشديد الاهتمام، باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ مثل هذا الاعتراف. ولا أحتاج إلى

تأكيد الفوائد التي تنجم عن ذلك. ففي وسع الأمم المتحدة أن تجد، في الجامعة العربية، أداة فعالة ومؤثرة، لتوطيد دعائم السلام والسلامة والإنماء الاقتصادي والتقدم الثقافي والفني، والنهضة الاجتماعية، في هذه المنطقة.

وإذا ما تحقق هذا، فان النتيجة لا تكون مجرد باعث لرضا الأمم المتحدة وقناعتها، بل تكون إسهاما في قضية السلام والتقدم الإنساني.

وأسمح لنفسي يا سيدي الرئيس، بأن أنقل إليكم في هذا الصدد أنباء سارة فمما يسرنا حقا أن ننقل إلى الجمعية العامة أن المغرب وتونس قد قررتا الانضمام إلى الجامعة العربية. وهذا الانضمام في الحقيقية ليس إلا مجرد أمر شكلي. فقد كانت تونس والمغرب معنا طول الوقت، وكنا معها على مدى الزمن. فقد اشتركنا مع بعضنا في ذرف الدموع ونزف الدماء، واشتركنا معا أيضا في أيام النهوض وأيام التأخر. وقد حان الوقت بالنسبة إلينا جميعا، لنوحد جهودنا لتحقيق الوحدة الكاملة، ولنحرر حيوياتنا للحصول على الحرية التامة.

ومع ذلك، فللمغرب وتونس، ولكل دولة عربية أخرى، قضية ملتهبة نعرضها عليكم، قضية عزيزة على أفئدتنا جميعا، وهي قضية الجزائر. فالقضية دون أدنى ريب او شك، وفي عين الحقيقة وجماعها، وهي قضيتنا، ونحن كلنا لها. ولا حاجة بنا، في مثل هذا الموضوع إلى التردد او الخجل، فالمشكلة هي قضية استقلال، وهي جديرة لا بعون الشعب العربي وحده، بل بعون شعوب العالم المتحضر كلها.

قضية الجزائر :

ولا أرى نفسي عند الحديث عن قضية الجزائر، في حاجة إلى ترديد الحجج الكثيرة التي تدعم هذه القضية وتؤيدها. فقد تقرر، منذ أمد طويل، صلاحية الأمم المتحدة لبحث هذا الموضوع، وحق شعب الجزائر في الاستقلال. وقد غدا هذان الأمران بالنسبة إلى الأمم المتحدة، من شؤون التاريخ الماضي، وعلينا أن نركز اهتمامنا على الحاضر والمستقبل.

وقد غدت الصورة، بالنسبة إلى الحاضر، خالية من كل غموض او إبهام. وقد أقيمت حكومة مؤقتة لجزائر مستقلة ذات سيادة كاملة، قبل بضعة أيام، واعترف عدد من الدول بهذه الحكومة ,وستتلو ذلك اعترافات أخرى. وكان قيام الحكومة الجزائرية، بالإضافة إلى ضرورته القومية، خطوة طبيعة في الاتجاه الصحيح، وفي اللحظة المناسبة. ولعلكم تذكرون، ان مشكلة الجزائر قد أدرجت على جدول أعمالنا منذ الدورة العاشرة. ولم يحمل ضغط الحرب، منذ ذلك التاريخ، ولا حمل قرار الأمم المتحدة، فرنسا على التخلي عن عنادها، والاعتراف بحق الشعب الجزائري الطبيعي في حريته واستقلاله. وقد تجاهلت فرنسا تجاهلا متعمدا القرار الذي اتخذتموه في العام الماضي، والذي دعوتم فيه إلى إجراء محادثات للوصول إلى حل يتفق مع أهداف شرعة الأمم المتحدة.

وعوضا عن المحادثات، وهو تعبير فرنسي، استعملناه كياسة منا لفرنسا ترجمت القوات الفرنسية كلمة المحادثات إلى أعمال عدوانية جديدة، لم تقتصر في توجيهها هذه المرة على الجزائر، بل وسعتها إلى تونس أيضا. ولعل خير مثال واضح على ذلك، هو ما يبحثه مجلس الأمن الآن، من قصف الطائرات الفرنسية الجبان لساقية سيدي بن يوسف.

وارتكبت فرنسا من الناحية السياسية أيضا انتهاكا أخر لقراركم، فبدلا من محاولة الوصول إلى حل يتفق مع شرعة الأمم المتحدة، تحاول فرنسا الآن إيجاد حل يتفق مع مشروع دستور فرنسي جديد. ومن الواجب ان تكون شرعتنا، لا دستور فرنسا، هي الأساس في حل المشكلة الجزائرية. هذا هو ما نص عليه قراركم، الذي اتخذتموه في العام الماضي بما يشبه الإجماع، وهو أيضا روح ذلك القرار.

ولا ريب في أن هذا الاستفتاء المزعوم الذي مثلت الحكومة الفرنسية مسرحيته قبل بضعة أيام، هو الذي عقد الوضع، ودهوره. وليس بي من حاجة إلى القول ان أي استفتاء تقوم به فرنسا، في فرنسا، ولأمر يتعلق بها، لا يهمنا في قليل او كثير، ولا يمكن له ان يهمنا. ولكل ما نعمله، هو ان نعرب عن أحسن تمنياتنا. أما أن تقوم فرنسا بإجراء استفتاء لشعب الجزائر، وتحت إشراف الإدارة الفرنسية، فأمر لا يمكن ان نقبله، بل نحن نمجه ونرفضه تمام الرفض.

فشعب الجزائر وحده، هو صاحب الحق في سن دستور الجزائر، على أن يتم ذلك في ظروف من الحرية والاستقلال.

ومن الواضح أن هذا الاستفتاء المبستر، الذي تقوم به فرنسا، لا يملك المقومات الطبيعية لأي استفتاء قانوني مشروع. إذ ان الغاية منه طبخ حل لمشكلة الجزائر، يحمل مظاهر الديمقراطية. وهو يستهدف فرض شيء واقع على هذه الجمعية العامة. لكنني واثق من ان الأمم المتحدة والرأي العام العالمي سيرفضان كل الرفض هذه المهزلة الدولية.

وإذا كانت فرنسا تؤمن جزءا من الإيمان بهذا الدستور غير الدستوري الذي تضعه للجزائر، فإنني على استعداد لان أتحداها، لتقول ذلك. ولتخرج فرنسا من البلاد، ونحن على استعداد لقبول أي استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة. إننا نقبل الاستفتاء إذا أجراه المستر هامرشولد، ولكننا نرفضه إذا أجراه الجنرال ديغول. فمثل ذلك الاستفتاء يكون أصيلا وواقعيا، لا عملية تجري تحت التهديد بأفواه البنادق، بالإضافة إلى مختلف صور الضغط والإغراء وما شاكلهما.

يبحث هذا الشعب عن استقلاله عن فرنسا أو عن تبعيته لها وأخيرا، هل يقترع لفرحات عباس رئيس الحكومة دعونا نرى هل يقترع الشعب الجزائري إلى جانب فرنسا او إلى جانب الجزائر، وهل الجزائرية او للجنرال ديغول، رئيس الحكومة الفرنسية. وإذا كان لفرنسا الإيمان والشجاعة والثقة فهذا هو الميدان الصحيح. إنني أتحداها، وهو تحد نقبله هنا وفي التو اللحظة، ونتحدى فرنسا أن تقبله هنا وفي التو واللحظة أيضا.

يكفينا هذا أيها الزملاء عن الماضي والحاضر. أما بالنسبة إلى المستقبل، فستكون الآمال اكثر إشراقا، لو أن فرنسا تخلت عن عنادها.

فالفرص للسلام عديدة ومتوافرة، وحقا فان الفرص في إقامة علاقات سلمية وصديقة ومتعاونة بين فرنسا والجزائر ليس في حيز الإمكان فحسب، بل في موضع الأمل والرجاء أيضا.ولا ريب في أن تسوية تتم عن طريق التفاوض، لجميع أوجه النزاع بين جمهورية فرنسا وجمهورية الجزائر، ستكون عاملا

أساسيا في الحفاظ على السلام والدعة في جميع ربوع أفريقيا الشمالية. وقد غدا هذا الأمر هينا بعد ظهور حكومة الجزائر المؤقتة. وغدا الفريقان مؤلفين بصور مشروعة، ولم يبق شيء إلا قيام وسيط محترم، يقبله الفريقان. ونحن من جانبنا، نقترح أن يقوم المستر هامرشولد بدور الوساطة، ونوافق عليه، أما بوصفه أمينا عاما للأمم المتحدة، أو بوصفه رجلا من رجال العصر البارزين، أو بأية صفة أخرى.

وقد لا تكون هذه المهمة هينة، ولكن في وسع رجل كالمستر هاموشولد، أن يرقى إلى مسؤوليات هذا الانتداب. ففي وسعه أن يؤمن الوصول إلى قرار لوقف إطلاق النار بين الفريقين، يعتمد على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال. وفي وسعه أيضا، أن يعد لعقد مؤتمر مائدة مستديرة، في الأمم المتحدة، للممثلين المفوضين لكل من الجزائر وفرنسا.

هذا هو الطريق الموصل إلى السلام يا سيدي الرئيس، وهذا هو السبيل المفتوح أمام فرنسا لضمان ما تدعيه من مصالح مشروعة لها في الجزائر. انه الحل الوحيد، الذي تستطيع في ظله أن تعيش الجالية الفرنسية في الجزائر، وأن تنتعش وتزدهر. وهذا الحل سيرمز بكلمة أخرى إلى قيام علاقات من الصداقة والود، لا مع الجزائر وحدها، بل مع بقية الدول العربية أيضا.

وقد يكون هذا هو العرض الأخير، الذي يمكن تقديمه لفرنسا يا سيدي الرئيس، وقد يكون آخر فرصة لها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. إذ ماذا يمكن ان تكون النتيجة النهائية إذا لم تذعن فرنسا لصوت العقل والحكمة ؟ إن النتيجة

واضـحة تمام الوضـوح يا سـيدي الرئيس. فهي الحرب ولا شـيء غير الحرب، لان الشـعب الجزائري مصـمم على المضـي في الحرب، لا على أرض الجزائر وحدها فحسـب، بل في كل مكان أيضـا. وقد فتحت حتى الآن جبهة ثانية في فرنسـا نفسـها، والحرب هي الحرب. إنها حرب تحرر، بل حرب مقدسـة، وللشـعب الجزائري حق طبيعي في هذه الحرب، وفي المضـي بها حتى النصـر النهائي.

وعلينا أن نضـع، نصـب أعيننا، أن الجزائر لن تكون وحدها في هذه الحرب. إذ أن الكثيرين سيهبون لنصرة الجزائر، في مختلف الصور والأشكال. وهذا أمر معقول ومقبول أيضا. فالمساعدات العسكرية والاقتصادية هي (موضة) العصـر. وهي تقدم تحت سـمع الأمم المتحدة وبصـرها، من الجميع. وقد أصـبحت مثل هذه المسـاعدة ممكنة الآن للجزائر، لان حكومة قد أقيمت فيها أولاً، ولان هذه الحكومة قد أعلنت عن قيام حالة حرب بينها وبين فرنسا ثانيا.

وليسـت لدينا من شـكوك مطلقا في النتيجة النهائية. فالنهاية هي حتما انتصـار الجزائر. انه منطق التاريخ، بل انه التاج الذي كلل هامات جميع الحركات التحررية في مختلف ربوع العالم. ولا أرى من داع لسـرد الأمثلة والحوادث، إذ ان الدليل الذي لا يدحض يقوم في هذه الهيئة الموقرة. فالكثيرات من الدول الأعضـاء، أجل الكثيرات منها، قد وصـلت إلى هذه الجمعية لا من باب القبول الرئيس، بل عبر ميادين الحرية والاستقلال.

وليس هناك اجدر من فرنســـا، يا ســـيدي الرئيس، بادراك هذا الواقع التاريخي، ذلك لان تاريخ فرنسا الحديث نفسه يقدم إلينا أقيم الدروس. ويا لها من دروس تبعث على الأسـى، بالنسـبة إلى هؤلاء الذين يعنون بالاسـتفادة من دروسهم الخاصة.

الحزام البريطاني حول شبه الجزيرة العربية :

وما زالت ثمة مواضيع على جانب كبير من الأهمية تستحق أن تعرض على أنظار هذه المنظمة الموقرة. واســـمحوا لي أن ابدأ اولا بما أســـميه بالحزام البريطاني حول شبه الجزيرة العربية.

أنها مشـــكلة كبيرة، تنطوي في حقيقتها على عدد من المشـــاكل. ولن أشير إلى التواريخ أو الأسباب والأحداث. فكل من يدرس تاريخ القضايا الدولية مطلع تمام الاطلاع على حقائقها.

لقد فرضـت المملكة المتحدة – أو على الأصـح الإمبراطورية البريطانية – بالاختصار، سيطرتها، في أوقات مختلفة، على السواحل الشرقية والجنوبية لشـــبه الجزيرة العربية. فقد أقامت بريطانيا من الكويت شـــمالا إلى عدن جنوبا حزاما من حكمها وســـيطرتها ونفوذها، اعد بشـــكل يتفق مع مصـــالحها الاســـتعمارية، وكانت الذرائع تختلف باختلاف أســـلوب العصـــر، فكانت في بعض الأوقات تتســـتر بالرغبة في كبح جماح القرصـــان، وكانت في أوقات أخرى بحجة الدفاع عن قناة الســـويس، بينما كانت، في أوقات ثالثة، بحجة حماية المواصلات الإمبراطورية مع الهند، وهي أغلى درة في التاج البريطاني.

هذه هي الأساليب التي اتبعت في اختطاف هذا الحزام من شبه الجزيرة العربية. ولم يظهر هذا الحزام أخيرا، في شكل دولة واحدة، إذ نحن نشهد فيه الآن نحوا من خمس وأربعين وحدة في هذه المنطقة. تصورا يا سادة، خمسة وأربعين كيانا، في ارض واحدة، بل في الأرض نفسها، ولشعب واحد، بل الشعب نفسه.

ولا يقتصر الموضوع على التجزئة فحسب فلا يكاد يمر يوم واحد، دون عدوان بريطاني جديد، على الأجزاء القريبة من شبه الجزيرة العربية. ففي يوم يقع العدوان على عُمان، وفي يوم ثان على لحج، وفي ثالث على البريمي أو عدن، في حلقة دائرة من العدوان المتناوب.

وقد أثرت هذا الموضوع، لأهمس في أذن المملكة المتحدة من فوق هذه المنصة، أن عهد القرصنة لم يعد له وجود، وأن الهند، لم تعد درة تاج الإمبراطورية، وان الدفاع عن قناة السويس لم يعد موكلاً إلى مسؤولية الحكومة البريطانية. وسير التاريخ يدعو، عالياً، المملكة المتحدة، لان تترك البلاد إلى أهلها، وأن تترك الشعب لبلاده.

أما إذا كانت هواية بريطانيا في تفصيل الأحزمة هنا وهناك، فعليها أن تمارس هذه الهواية في بلادها. ومن الخير لها أن تقيم مثل هذا الحزام حول جزرها، لا حول شبه جزيرتنا.

طريقة جديدة لمعالجة مشكلة فلسطين :

وأخيرا نصل يا سيدي الرئيس، إلى قضية فلسطين. وقد تعمدت تأخير الحديث عنها إلى النهاية، لا لأنها تقع في ترتيب الأهمية، في هذه المرتبة ؛ بل، إذا شـــئتم الدقة، لأنني رغبت في أن أترككم، تحت انطباعات مشـــكلة، تقف في المرتبة الأولى من مشاكلنا أهمية.

ولن أضنيكم بالحديث عن تاريخ هذه المشكلة في الأمم المتحدة، وعما دار حولها من جدل، وما سرد من حجج وحجج مقابلة، وعن المجلدات العديدة من القرارات المتعلقة بعودة اللاجئين وتدويل القدس. فكلكم تعرفون قصـــة هذه المأســـاة من البداية حتى النهاية، وكلكم يعرف رفض إســـرائيل، تنفيذ هذه القرارات.

ولدي الآن طريقة جديدة أود أن أعرضـــها عليكم، طريقة ذات طابع ثوري، ولكنها كافية لإنقاذ المجتمع الدولي، من مشـــكلة هددت أكثر من مرة سلام العالم وأمنه.

وكلمة المشكلة، بالنسبة إلى قضية فلسطين، يجب أن تكون، أيها الزملاء والأعضاء، الشرارة التي تضرم مشاوراتنا.

فقد غدت فلسطين، في عام 1947، مشكلة الأمم المتحدة. وقد اتخذ قرار التقسيم، وخلق إسرائيل، بعد مناقشات طويلة. وكان المقصود من هذه القرار، كما ذكر المؤيدون له، إعادة الســـلام إلى الأراضـــي المقدســـة ,وكان الهدف من التقسيم، أن ينهي ما في المشكلة من طبيعة المشاكل. وأود أن أتلو

عليكم كلمات ممثل الولايات المتحدة المحترم، التي ســـردها في عام 1947 عندما قال : (أن التقسيم، يؤمن أحسن فرصة عملية، للحصول في مستقبل نراه الآن، على تسوية سلمية في فلسطين) وها نحن قد وصلنا إلى ذلك المستقبل. . .

وها نحن في عام 1958 اليوم، ما زلنا نجد أن المشـــكلة، ما فتئت بارزة بين مشاكل الأمم المتحدة، وقد تعاظمت أبعادها بشكل خطير. وقد تقرر التقسيم، وتم خلق إسرائيل، ولكن السلام لم يخيم بعد على المنطقة، وإنما غدا على النقيض أبعد منالا من أي وقت مضى. والصورة التي نعرضها سهلة ومبسطة. فثمة مليون لاجئ ما انفكوا يعيشون في المنفى، وقد غدت الأرض المقدســـة، بجميع أماكنها الدينية وأضـــرحتها المقدســـة، مســـرحا للدمار والاستباحة.

نعم، يا سيدي الرئيس، ما زالت المشكلة التي حاولتم حلها، المشكلة الملتهبة في الشـــرق الأوســـط. وإذا راجعتم ســـجلات مجلس الأمن في الحقبة الأخيرة تبين لكم أن مشـــكلة فلســـطين ما زالت العقدة عينها التي حاولتم حلها وعلاجها.

ومن هذا يظهر أن المزاعم، التي خلقت إســرائيل على أســاســها، لم تبطل بحادث واحد أو حادثين، بل بسلسلة طويلة من التوتر، وضياع الأمن والاستقرار، طيلة حقبة من الزمن. إذ ما هو الهدف الأساسي في إقامة إسرائيل ؟ وما هي النظرية التي تقرر التقسيم على أساسها ؟ لقد استهدفت الأمم المتحدة

الوصـول إلى تسـوية سـلمية للقضـية الفلسـطينية. والحدود بين إسـرائيل والعرب، التي دافع عنها بقوة ممثل الولايات المتحدة عام 1947 عند تأييده للتقســـيم (يمكن أن تجتاز بسـهولة وحرية، كالحدود التي تفصـل بين الولايات المختلفة في الولايات المتحدة).

هذه هي النظرية التي قامت على أســـاســـها إســـرائيل أيها الزملاء المحترمون. وهنا نحن بعد عشـــر ســـنوات من جهود الأمم المتحدة، ما زلنا نتحدث الكثير عن تسوية سلمية للقضية الفلسطينية. وهذا يثبت أن تسويتكم عام 1947 لم تؤد إلى تســوية. أما وقد وصــلنا إلى هذه النتيجة فلم يبق أمامنا إلا ســبيل واحد وهو أن تفســخ الأمم المتحدة المســلك الذي اتبعته الأمم المتحدة نفسها.

نعم يا سيدي، إن في وسـع سياسـة الإبطال وحدها، أن تقدم الفرصـة الوحيدة للسلام في الشرق الأوسط، وفي العالم عامة. والإبطال سياسة محمودة إذا أدت إلى تجنب مساوئ السياسـة الخاطئة وتنص أنظمتنا الإجرائية في الأمم المتحدة على جواز الفسخ أو الإبطال عند إعادة النظر في القرارات السابقة.

ولا ريب أيها الأعضـــاء الزملاء في أننا قد وصـــلنا إلى المرحلة التي يتوجب فيها على الأمم المتحدة، أن تعيد نظرها، في قراراتها السابقة التي أدت إلى قيام إسـرائيل. ولقد وصـلنا إلى المرحلة التي يتحتم فيها على الأمم المتحدة، أن تبطل ما عملته ؛إذ أن التجربة كلها قد برهنت على أنها فشل ذريع.

أما أن التجربة قد فشلت، فأمر لا يحتاج إلى أي دليل. فعلى الرغم من تلقيها بليوني دولار من المساعدات ما زالت إسرائيل تفتقر إلى مقومات الحياة بالحالة نفسها التي كانت عليها، عندما ظهرت إلى حيز الوجود. وليست لإسرائيل أية حدود، فخطوط حدودها، ما زالت هي عين خطوط الهدنة. ولم يتم اعتراف الدول العربية بإسرائيل، ولن يتم، حتى في مقبل الأيام مهما طالت، هذه إذا قدر لإسرائيل أن تعيش حتى مقبل الأيام.

وهكذا فان عناصر إعادة النظر في خلق إسرائيل، هي أكثر من متوافرة الآن. وقد صيغ شعار جديد قبل مدة، لينتشر في الشرق الأوسط، يقول إن إسرائيل قد وجدت لتبقى. وليس هناك من شيء أكثر سخفا من هذا الشعار السخيف. فإسرائيل لم توجد هناك لتبقى، ولن تبقى. وعلى الرغم من شحنات الأسلحة الأخيرة التي قدمتها بعض الدول الغربية إلى إسرائيل، فإنها لن تبقى والسبب في ذلك بسيط للغاية. وهو ليس من صنع الدول العربية، بل موجود داخل إسرائيل نفسها. فإسرائيل هي التي تقوم بهدم إسرائيل، وهنا يطلب إلى الأمم المتحدة أن تتدخل. ففي وسع المنظمة الدولية أن تساعد في أن يكون هذا الهدم منظما، مخافة أن يتم بصورة لا نظام فيها.

وقد أسال عن الكيفية التي تسير فيها هذه العملية من هدم إسرائيل. وللرد على هذا السؤال المشروع، أرى أن خير ما افعله هو أن أعطى الكلمة إلى مصدر يهودي يتحدث من قلب نيويورك نفسها. فقبيل بضعة أيام، وجهت (رسالة الأنباء اليهودية)كلمة، وكأنه عني بها مخاطبة الجمعية العامة، وقد

كشـفت فيها للعالم العملية التي سـتؤدي إلى تهديم إسـرائيل. وها أنا اقرأ لكم ما جاء في هذه الرسالة :

(لقد أبعدت أزمة الشرق الأوسط، عن الأنظار، مشكلة داخلية مهمة في إسرائيل، كان من المقدر لها أن تحتل الصفحات الأولى من الصحف في الأوقات العادية. ومع ذلك، فان هذه المشكلة من القصص الكبيرة في البلاد، وهي تبعث القلق لدي الزعماء البارزين. وقد كشف اجتماع أخير لدائرة الهجرة التابعة للوكالة اليهودية، حضره رئيس الوزراء بن غوريون، النقاب عن أرقام رسمية، تبين أن الهجرة إلى إسرائيل في النصف الأول من هذا العام، كانت أدنى من أي وقت مضى).

وتمضى الرسالة اليهودية فتقول :

(ولا يقتصر الأمر على رفض الأمريكيين والبريطان والكنديين وغيرهم من اليهود، الذين يملكون بيوتا في الدول الغربية وبلاد ما وراء البحار، الهجرة إلى إسرائيل، بل يتعداه إلى ان أولئك الذين يضعون الخطط لمغادرة بيوتهم، لا يذهبون إلى إسرائيل. وتظهر الأرقام التي نشرتها جمعية مساعدة المهاجرين اليهود المتحدة، والصحافة اليهودية في كندا، وجود هجرة متزايدة وكبيرة من يهود أوروبا إلى أمريكا الجنوبية وكندا والولايات المتحدة، بينما بتجاهل هؤلاء المهاجرون، عمدا، إسرائيل، على الرغم من قربها إليهم ومن مجانية النقل إليها، وغير ذلك من وسائل الإغراء التي تعرضها).

وبعد أن تسرد الرسالة كل هذا، تمضي لتضع الأرقام التالية التي تتحدث عن نفسها فتقول :

(وقد بحث الاجتماع الطارئ الذي ناقش وضـــع الهجرة الخطير إلى إسرائيل في هذه المشكلة بالذات. وقد تبين أن ستة آلاف يهودي سجلوا أنفسهم كمهاجرين قد غادروا إســرائيل هذا العام، وان مائة وعشــرة آلاف شــخص قد غادروها منذ قيام الدولة اليهودية. وغادر البلاد عدد اكبر لا يمكن التثبت منه، من اليهود بوصفهم من السائحين. ويتوقع أن يبلغ عدد الذين سيغادرون إسرائيل في هذا العام، طبقا للأرقام الرسمية، نحواً من ثلاثين ألفا. وقد سجل نحو ستة آلاف وخمسمائة مهاجر أنفسهم في القنصلية البولندية في تل أبيب، للهجرة من البلاد).

وتتحدث الرسالة عن الطلاب الإسرائيليين فتقول :

(والحقيقة المؤلمة للغاية أن الطلاب الإســـرائيليين، الذين توفدهم الحكومة للدراسة في الجامعات الأجنبية، وكذلك المدرسون والمبعوثون، يبذلون كل ما في وســـعهم للبقاء في البلاد الأجنبية، بدلا من العودة إلى الوطن. فلم يعد إلا ســتمائة طالب، من مجموع ثلاثة آلاف، أوفدتهم الحكومة إلى الخارج على نفقتها. وبالاختصـــار، فبينما ســدت جميع مصـــادر الهجرة الجديدة إلى إسرائيل بصورة عملية، فان انسياب الهجرة منها إلى الخارج يتزايد باستمرار).

وتنتهي الرســـالة اليهودية أخيراً، يا ســـيدي الرئيس بالعبارة التالية : (وبالاختصار، فان انهيار الصهيونية في إسرائيل قد بدأ).

هذه هي الطريقة، التي تسير فيها عملية هدم إسرائيل لإسرائيل، وهذا هو السبيل الذي يقودنا إلى الإمساك بالمفتاح الرئيس للمشكلة بأسرها. فالحل يقوم في انهيار الصهيونية في إسرائيل. انه يقوم في العودة إلى الوضع، كما كان عليه في عام 1947، عندما كان السكان اليهود يعيشون كجالية ناجحة، وكمواطنين زملاء مع مسلمي فلسطين ومسيحييها. إنها عودة إلى حقبة إلى الوراء، بدلا من العودة إلى ما قبل ثلاثة آلاف عام من عصور الظلام والتيه.

انه وضع كثير الجلاء والكشف يا سيدي الرئيس. فالخط البياني، الذي كان يرمز إلى الهجرة إلى إسرائيل، قد أخذ في الهبوط. وقد بدأ خط بياني جديد في الظهور، يشير إلى الهجرة من إسرائيل، وهي عملية يجب أن تدعمها الأمم المتحدة لتعين الإسرائيليين على العودة إلى بيوتهم السابقة. وعلى ضوء هذه الخطوط يتحتم على الأمم المتحدة أن تعيد النظر في قرارها لعام 1947، الذي أوصى بخلق إسرائيل. ولأكون اكثر تحديدا، في ضوء التجارب الماضية، أرى من واجب الأمم المتحدة أن تتخذ الخطوات اللازمة التي تؤدي إلى تحقيق المبادئ الرئيسة الخمسة التالية :

1- إعادة فلسطين إلى وحدتها الجغرافية كجزء وقطعة من الوطن العربي.
2- عودة العرب واليهود ؛فيعاد اللاجئون العرب إلى بيوتهم في فلسطين ويعاد القادمون حديثا من اليهود إلى بلادهم السابقة.

3- إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين، يتمتع فيها جميع السكان من مسلمين ومسيحيين ويهود على السواء، بالحقوق والواجبات المتساوية.

4- تسريح جميع القوات العسكرية ونزع السلاح منها، واعتبار جميع البلاد منطقة منزوعة السلاح ومحايدة بضمان من مجلس الأمن.

5- تعيين ممثل للأمم المتحدة، يرفع تقاريره إلى الجمعية العمومية عن المسائل المتعلقة بالوضع الراهن للاماكن المقدسة وحرية الوصول إليها.

ولا تحفزنا إلى التقدم بهذه الخطة يا سيدي الرئيس، لحل قضية فلسطين، أية دوافع عاطفية، أو أحاسيس، مع أن جميع ظواهر الحياة الإنسانية، بما في ضمنها الأمم المتحدة نفسها، تكون جامدة، بلا حياة، إذا خلت من العواطف والأحاسيس. ونحن نسترشد في هذه الخطة، بالسير الطبيعي والمألوف والسليم للتاريخ. ففلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وقد كانت كذلك، منذ ما يعيه الإنسان من أزمنة. والشعب العربي الذي يزحف الآن نحو تحرره النهائي لن يسلم بآي شبر واحد، من أرضه المقدسة. وإني لأرجو أن يتأكد كل إنسان من هذه الحقيقة. فهذا هو الوضع النهائي الذي لن نتراجع عنه قيد أنملة، لا في الحاضر، ولا في المستقبل المطلق , وليس المليون لاجئ عربي هم الذي يصخبون الآن وحدهم، لإنقاذ وطنهم، بل ان كل واحد من الثمانين مليون عربي، الذين يرون في فلسطين وطنهم، يصخب أيضا.

وفي الختام، دعوني أؤكد لكم أيها الزملاء المندوبون، أنه لم يكن للعواطف أو التأثر البالغ أي اثر في هذا العرض الذي قدمناه إلى هذه الهيئة الموقرة ولم يكن رائدنا فيه إلا التفكير الموضوعي المتحرر المستقل.

وقد حاولنا بصورة خاصة إيضاح المشاكل العربية في محتواها الصحيح، مقدمين الاقتراحات أثناء هذا الإيضاح. بشكل جلي وحاسم، بحيث لا نترك مجالا لأية حلول بديلة.

ولا يمكن أن يوصف موقفنا هذا بالاصرار والعناد. بل إنه الواقعية بعينها. إذا أن هناك سبيلا واحدا للوصول إلى السلام. وقد يكون صحيحا انه جميع الطرق تؤدي إلى رومه. أما إلى السلام فهناك طريق واحد ليس إلا انه طريق العدالة ولا شيء غير العدالة. وقد صمدت حقيقة مطلقة رئيسة واحدة في تاريخ التسويات السياسية، للاختبار، في جميع الظروف والأحوال. فالحلول التي ترتكز على العدالة، تخلد وتبقى، أما تلك التي تخلو منها، فعمرها قصير، وكانت نتيجتها المحتومة دائما الفشل والكارثة.

وليس من هدفنا يا سيدي الرئيس، أن نصل إلى الكارثة أو إلى الفشل، فهدفنا، وغايتنا البحث عن السلام القائم على العدالة، والعدالة المرتكزة على مقتضياتها الحقة الواقعية.

هذه هي الغاية التي كرسنا أنفسنا من أجلها، وهي غاية لن نتخلى عنها أو ننحرف أبداً. فليكن الله في عوننا.

نزع السلاح

(نص البيان الذي ألقاه الأســـتاذ الشـــقيري في الرابع والعشــرين من تشــرين الأول عام 1958، في جلســة اللجنة الســـياســـة الأولى، مضـــمناً إياه ملاحظاته واقتراحاته حول موضوع نزع السلاح، وخطورته).

اسمح لي يا سيدي الرئيس، قبل الحديث عن نزع السلاح، أن اجرد حجة جدلية شـــائعة، مما تبدو فيه من صـــور الواقعية الظاهرة ,وإني لأرى ضـــرورة الفراغ من هذه النقطة الأولية، عند اســـتهلالي، إذ ان ســـماحنا لهذا الاتجاه الذائع المعين بالسيطرة على مناقشاتنا، سيؤدي بهذا الموضوع المدرج على جدول أعمالنا إلى مرحلة التصـــفية لا عن طريق الحيازة، بل عن طريق الإفلاس السياسي، لان موضوع نزع السلاح يضحي آنذاك، في جميع صوره ونواحيه، غير ذي صـلة بشـرعتنا ولا بمنظمتنا، وسـتفقد الأمم المتحدة، تبعا لذلك، أبوتها لتلك المشـــكلة، التي أقيمت في الأســـاس من أجلها؛ ويصـــبح السلام، الهدف الغالي للجنس البشري، هيولا، لا يصل الإنسان إليه.

وعندما نحاول، في كل دورة من دورات الأمم المتحدة، تناول مشـكلة نزع السـلاح، نواجه على الفور معضـلة المعضـلات، ويتراءى أمام باصـرتنا سؤال ضـخم يحمل وراءه علامة استفهام كبيرة. وتوجه إلينا، باستمرار، أسئلة كثيرة عما تسـتطيع الأمم المتحدة أن تفعله في موضـوع نزع السـلاح، وما هو الدور الذي يمكن للدول غير المسـلحة، أن تقدمه لوقف هذا التسـابق الجنوني في التسلح. ولا تثار هذه الأسئلة وما شابهها لمجرد التسلية بالبحث الأكاديمي. إنها ليسـت مجرد ترف، بل هي حقيقة المشـكلة وزبدتها. وإذا ما راعينا الحقيقة في قولنا، ذكرنا بان اتجاه المناقشات في هذه اللجنة هو الذي يستشيرها. وحقا فان هذه الأسـئلة تنعكس، في طبيعة الجو، الذي يحاول البعض إدخاله في مناقشـاتنا.,لا أذيع سـرا إن قلت، إننا نواجه في هذا الموضـوع الشـديد الدقة، محاولات ملحة ومتواصلة لتخطي الأمم المتحدة، والتقليل من قدرتها، ولتحويل هذه المنظمة إلى معرض للبضـائع الاسـتهلاكية والمصـنوعة والجاهزة والمعدة للتصدير.

والدلائل، التي تفضـح هذا الاتجاه يا سـيدي الرئيس، أكثر من أن تفصـل في هذه اللحظة. لكن ثمة ظاهرتين بارزتين تشـيران الى النور الأحمر الذي يرمز إلى الخطر، لا يمكن لهما أن تغيبا عن انتباهنا.

ولن نعجز، في الدرجة الأولى، عن ملاحظة أن البند المتعلق بنزع السـلاح قد اختفى أخيرا من الذاكرة. فعندما بلغت الأزمة العالمية قمتها، كان موضوع نزع السلاح يقف على شفير التعطيل والتعليق عن البحث. ولو لم يتول أميننا العام زمام المبادرة، وله الشـكر على ذلك، فان موضـوع نزع السـلاح،

كان سيظل يتيما على جدول الأعمال، لا يتبناه أحد، وينكره كل إنسان. والفضل كل الفضل للامين العام، الذي وضعه على جدول أعمالنا هذا العام. فنحن مدينون للمستر هامرشولد، باجتماعنا الآن في هذه اللجنة لبحث هذا الموضوع. وكانت شرعتنا قد نصت على أن هذه المشكلة هي أعظم المشاكل وأرفعها، وعلى أنها المسؤولية الأولى للأمم المتحدة. وقد أدرج هذا الموضوع على جدول أعمالنا كبند دائم منذ خلق المنظمة الدولية. ومع ذلك، لم تهتم أي دولة هذا العام بطلب إدراجه في جدول أعمال الدورة الحالية. ولا ريب في أن هذه الظاهرة تتحدث بنفسها عن مغزى القصة. أنها تحسر النقاب عن اهتمام الأمين العام، وتفضح إهمال من يجب أن يتهموا بالتقصير والإهمال.

وتواجه الأمم المتحدة من الناحية الثانية في هذه الدورة إنذارا نهائيا. فهناك طريق واحد للعمل أمام اللجنة، ولا طريق سواه.

وقد وصف مندوب المملكة المتحدة المحترم، إثناء النقاش، موقف الوفد السوفيتي، بأنه ينطوي على الإنذار النهائي. وقد رد مندوب الاتحاد السوفيتي المحترم بدوره، فقال: إن موقف الدول الغربية من نزع السلاح، هو الإنذار النهائي يعينه. وليس في ودي، أن أبدي وجهة نظري في هذه الاتهامات. فالحسابات التي من هذا النوع، لا يصفيها إلا الفرقاء المعنيون أنفسهم، ونحن نفتقر إلى الأجهزة الكافية للاشتراك في هذه المبارزة. ومع ذلك، تظل هناك حقيقة رئيسة، تتحدث عن نفسها بوضوح. فالمملكة المتحدة هي التي وجهت الإنذار النهائي إلى الجمعية العامة. ولا نستطيع ان كنا منصفين، أن ننكر على بيان ممثل المملكة المتحدة المحترم ما فيه من وضوح وكفاءة،

على الرغم من افتقاره إلى الثبوت والصحة. لكن مما لا يتطرق إليه الشك، أن الفكرة العامة، في حججه، كانت تنطوي على إنذار نهائي من نوع قاس. فعلى الرغم من العبارات المهذبة جدا التي استعملها المستر نوبل، إلا ان بيانه، يوحي بالإنذار. فقد أكد المستر نوبل عند إيضاحه لقرار الدول السبع عشرة، انه بالنسبة إلى اجتماع جنيف، المقرر عقده في الواحد والثلاثين من تشرين الأول للبحث في التجارب النووية، فان خير ما يمكن للجمعية العامة أن تفعله هو الإعراب عن التشجيع. وقد مضى مندوب المملكة المتحدة المحترم إلى أبعد من ذلك.ففي ختام بيانه، شعر بأنه لم يكن راضيا عن تحديد مهمة الجمعية العامة، بمجرد التشجيع، فاستطرد في طريقه يبين الشكل الذي يجب أن يظهر فيه هذا التشجيع، وقال مختتما خطابه، إن الأجزاء المختلفة من قرار الدول السبع عشرة، يقصد منها ان تبين للجمعية العامة، خير الطرق للتعبير عن هذا التشجيع.

وهذا الموقف، يا سيدي الرئيس، لا يعدو أن يكون إنذارا قذف به في وجه الجمعية العامة للأمم المتحدة. أما الاستهلال الذي بدأ به المستر نوبل، فلا يعدو ان يكون كمن يقول : (أما ان تقبلوا او ترفضوا، فدوركم لا يعدو التشجيع، ولا شيء غير التشجيع). وهذا هو جوهر موقف المملكة المتحدة، وهو موقف لا نستطيع ان نقبل به مراعاة منا لقداسة شرعة الأمم المتحدة وكرامة المنظمة الدولية.

وهذا الموقف، يا سيدي الرئيس، ليس قضية إجراء، او موضوع طريقة للبحث، او حتى صورة للتفكير. فنحن هنا في الأمم المتحدة، نقف على

أهبة لنكون متفتحي الذهن. وعلينا ان نكون على اســتعداد لتقبل مختلف الآراء. أما تلك الآراء التي تسلب الأمم المتحدة مسؤولياتها الرئيسة، فلا يمكن قبولها أبدا. فليس في وسعنا ان نسلم بواجباتنا او نتنازل عن حقوقنا. وليس في وسعنا أيضــا ان نتخلى عن واجباتنا وان نكتفي بالمراقبة والتشــجيع وكأننا جمهور من النظارة في مباراة لكرة القدم. ونحن نرفض الجلوس هادئين، وقد تعانقت أذرعنا، مكتفين بأزجاء بركاتنا، على موضــوع ينطوي على أكبر نكبة للجنس البشــري. أما تشجيعنا لاتفاق يتم الوصول إليه، فهو قائم في كل حين، ولستم في حاجة إلى البحث عنه، او الحث على الحصـول عليه. ولم يتوقف تشـجيع الشـعوب في العالم، لإيجاد حل فعال لمشكلة نزع السـلاح طيلة الحقب التي سـبقت قيام الأمم المتحدة وبعد قيامها، وكان هذا التشجيع مصحوبا بصليل الأسلحة. ولم يتوقف هذا التشــجيع أيضــا، في حياة الأمم المتحدة، على الرغم من تكديس أكوام القنابل الهيدروجينية.إن العالم لم يفتقر قط إلى التشـجيع، وإنما كان يفتقر حقا إلى الاتفاق الحقيقي بين الدول العظمي على خطـة منتجـة وفعـالـة لنزع السلاح.

وتستخدم الحجج يا سيدي الرئيس، بصورة متراصة لإخفاء هذا الفشل، عن طريق تحويل الأمم المتحدة عن مســئوولياتها الأولى. وقد يكون هذا هو الســبب الذي حدا بالأمين العام للأمم المتحدة في مذكرته المؤرخة في الثلاثين من أيلول عام 1958 إلى التأكيد (بان الوصـول إلى نزع سـلاح متوازن، على نطاق عالمي عن طريق الأمم المتحدة، يجب ان يظل الهدف الأول للمنظمة). وأود هنا أن ألفت انتباهم إلى عبارة (عن طريق الأمم المتحدة) ذلك لان

الأمين العام يعني كل كلمة يقولها وكل حرف يستعمله في مذكرته، ولا ريب في ان فكرة (عن طريق الأمم المتحدة) هي شريان التأكيد الذي يجري في جميع أجزاء المذكرة. ومع ذلك، نرى بعض الدول تلجأ، لتغطية الانسحاب من الأمم المتحدة، إلى استعمال وسائل قنابل الدخان. فهم يقولون لنا إن الجمعية العامة لا تستطيع اتخاذ أية قرارات حول الموضوع قبل أن تجري المفاوضات بين الدول العظمي. وقد دافع ممثل المملكة المتحدة المحترم عن هذا الرأي بقوة وإصرار. إذ قال في البيان الذي ألقاه أمام اللجنة دفاعا عن هذا الرأي ما أنقله إليكم بالحرف الواحد.

(يجب ان يكون حل مشاكل نزع السلاح، ثمرة للاتفاق. ويجب ان يكون الاتفاق بدوره ثمرة المفاوضات، والاتصال الحر بين العقول. وقد يكون مما يخالف الواقعية أن نحاول إرغام الدول النووية على اتخاذ عمل معين، قبل أن تكون هذه الدول قد تحققت لها الفرصة الكاملة، للتفاوض في ما بينها).

ونحن لا نختلف مع هذا البيان الذي ينطوي على اقتراح عام، لأنه بيان سليم لا يثير أي جدل أو نقاش، فليس في الإمكان الوصول إلى أي اتفاق، دون مفاوضات سابقة، ولا سيما في موضوع دقيق ومعقد وحيوي كموضوع نزع السلاح. ولا تملك الجمعية العامة أية سلطات قانونية تستطيع بواسطتها ان تفرض على الدول الكبرى اتباع سير معين من العمل. ومع ذلك ففي وسع الجمعية العامة ان تضع مبادئ عامة لنزع السلاح والإشراف على التسلح، والتحقيق فيه وما شاكل ذلك. وفي وسع الجمعية العامة أيضا التوصية للدول المختصة بوقف التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ومنعها.

وفي وسعها أيضا ان توصي بمنع الأسلحة النووية، وحظر الحرب الذرية وتدمير الصواريخ الهيدروجينية.وفي مكنتها أيضا ان تدعو الدول المعنية إلى الاتفاق على خطة منسقة لنزع السلاح. وأخيرا، في وسع الجمعية ان تحث بحكمتها وحسن تبصرها، الدول العظمي على إتباع خطة عملية معينة ، لا سيما وان الخطة التي اتبعتها حتى ألان، لم تسفر عن شيء إلا الفشل الذريع. هذه القضايا، وما شابهها من قضايا، يمكن للجمعية ان تقررها. إنها تقع ضمن نطاق صلاحيات الأمم المتحدة، وليس في وسع أية خطب مهما أوتيت من البلاغة والفصاحة ان تتغلب على هذه الواقعية.

ومع ذلك، قد تكون هذه الذريعة من المفاوضات، بالنسبة إلى أي إنسان عادي، لا يعرف شيئا عن تاريخ قضية نزع السلاح، مقنعة إلى حد كبير. ولا ريب يا سيدي الرئيس، في ان هذه الحجة التي أوردها مندوب المملكة المتحدة المحترم من ان موضوع نزع السلاح لا يمكن ان يحل إلا بعد ان تتاح الفرصة كاملة للتفاوض، هي حجة مغرية.ولكن، يا سيدي الرئيس، إنها قد تكون مغرية لضيف يزور الأمم المتحدة من أحد الكواكب السيارة، إذ ان أي ضيف من كوكبنا الأرضي، لا يمكن ان يقتنع بهذه الحجج !

نزع السلاح في اثني عشرة دورة :

إذ كيف تجرؤ بعد ثلاثة عشر عاما من الجهود المتواصلة والمناقشات الحامية، والحوار الجدلي، على أن نقول بان الدول الكبرى تحتاج إلى فرصة، أجل مجرد فرصة للتفاوض ؟ فلنترك جانباً جهود مؤتمرات الصلح قبل حقبات طويلة، ومحاولات عصبة الأمم السابقة، ولنر ماذا كنا نعمل في الأمم المتحدة

خلال الدورات الإثنتي عشـــرة الماضـــية، وكلها حافلة بالمفاوضـــات والتحضـــيرات.كانت الدول العظمى بين عامي 1946 و1951 تتفاوض على مختلف نواحي نزع التســـلح، في هيئتين :أولاهما لجنة الطاقة الذرية، وثانيتهما لحنة الأسلحة التقليدية.وعندما فشلت الدول العظمى في الوصول إلى اتفاق في عام 1952، حلت هاتان اللجنتان، وأقيمت عوضـــا عنهما لجنة جديدة لنزع السلاح، وهي جهاز موحد، يرمي إلى إيجاد فرص جديدة للتفاوض.

وهنا، دخلت الدول العظمى مرة ثانية، مرحلة جديدة من المفاوضـــات التي لا نهاية لها.ولكن ما ان حل عام 1953، حتى كانت محادثات اللجنة قد توقفت فأوصـــت الجمعية العامة، بإقامة لجنة فرعية، لإعطاء الدول العظمى فرصـة أخرى للتفاوض. وقد عقدت هذه اللجنة الفرعية اجتماعاتها طيلة سـنوات 1954 و1955 و1956 و1957، متنقلـة من نيويورك إلى لنـدن، والعكس بـالعكس. وكـان العمـل الوحيـد للجنـة طيلـة هذه السـنوات الأربع، لا يعدو التفاوض، فلم تترك حجرا دون ان تقلبه رأسا على عقب، ولا جادة إلا سلكتها، ولا أرضـــا إلا قلبت عاليها ســـافلها وقد بلغ حجم وقائع هذه اللجنة من قديمة وحديثه حداً لا يمكن تصـوره، إنه أسـطول ضـخم من السـجلات، في محيط شاسـع من المفاوضـات.ثم نأتي بعد ذلك كله، لنسـمع المملكة المتحدة، تطلب الفرصة لإجراء المفاوضات.

أعتقد أن في ما قاله عن جهاز إدارة دفة المفاوضـــات، الكفاية وأكثر من الكفايـة. ولكن الإجراءات التي اتخـذتهـا الجمعيـة العـامـة، في كـل دورة، والمناقشـات التي دارت في كل سـنة من هذه السـنين الطوال، وأخيرا القرارات

التي توصـــلت إليها في هذه الاجتماعات تكشــف النقاب عن الكثير، وتتحدث عن الكثير ويجدر بنا، أن نتوقف قليلا لنرى ما تكشفه وما تقوله.

فقد ألفت في الدورة الأولى، للجمعية العامة، لجنة للطاقة الذرية، وقد أوصـــت الجمعية العامة هذه اللجنة دون تأخير أو تردد بأشــياء كثيرة منها (أن تشـرع بالسـرعة الممكنة في إعداد التوصـيات التي تضـمن ان تزول من التسـلح القومي أية أســـلحة ذرية او غيرها من الأســـلحة التي يمكن لها ان تؤدى إلى الدمار الجماعي).

وقد اتخذ في الدورة عينها، قرار ثان، أعلنت فيه الجمعية العامة أنها ....

1- توصـــي بأن يقوم مجلس الأمن، بدراســـة دقيقة وحازمة لإيجاد وسـائل عملية ... لتنظيم عام يسـتهدف تخفيض التسـلح، والقوات المسلحة.
2- تحث لجنة الطاقة الذرية أن تنجز بســـرعة فائقة المهام الموكولة إليها.
3- توصـــى مجلس الأمن بان يدرس بســرعة إعداد مشــروع مشــروع ميثاق، لخلق نظام دولي للمراقبة والتفتيش، على ان يضـــم هذا الميثاق تحريم جميع الأسـلحة الذرية وغيرها التي تصـلح الآن وفي المستقبل لأعمال التدمير الجماعي.

4- توصي مجلس الأمن بان يقوم بدراسة حازمة وسريعة للضمانات العملية والفعالة، ذات العلاقة بالإشراف على الطاقة الذرية، وبتحديد الأسلحة وتنظيمها بصورة عامة.

5- توصى مجلس الأمن بان يسارع إلى أقصى حد ممكن، في وضع القوات المسلحة التي نصت عليها المادة 43 من الميثاق تحت تصرفه.

ويبدو من هذا يا سيدي الرئيس، أن عامنا الأول، كان عام اضطراب وعواطف، بل عام آمال عريضة ومثل عليا. وهذا يوضح، لماذا استخدمت الجمعية العامة، جميع ما تضمه اللغة الإنجليزية من مترادفات السرعة. ولهذا فقد استخدم القرار بكل تأكيد، وعلى التوالي، عبارات (الإنجاز السريع) و(الدراسة الحازمة) و (التحقيق العاجل)، وغير ذلك من التعابير الممثالة. انه سلوك طبيعي في الفترة التي تلت الحرب وويلاتها. فقد عقدت الدورة في ذلك العام، في ذيل الأسى الذي جرته جراح الإنسانية، التي كانت لا تزال في ذلك الحين، جديدة تنزف الدماء، وفي ظل الحطام الذي تركته النيران المندلعة، والدمار التي أتت به الحرب. أجل لقد كانت دورة، هتفت قلبا وروحا وعقلاً، للعمل السريع، العاجل.

وقد اختلف الجو في الدورة الثانية، إذ أضحى جوا من التراخي وعدم العمل. كان هذا في عام 1947، ولم تكن تلك السنة متميزة بالكسل، بل بالاتجاه إلى نواح أخرى. وقد بعدت الجمعية العامة في ذلك العام عن ميدان نزع السلاح، لتذعن للضغط الذي يفرضه نوع آخر من نزع السلاح، ونعني به

النوع السياسي. كانت تلك السنة، سنة تقسيم فلسطين المريع. وكانت الجمعية العامة في ذلك الوقت، تتمتم، تحت ضغط ساحق، لإظهار اقتراع للأكثرية ضد شعب البلاد المقدمة. ولم يكن هناك مجال في ذلك العام لبحث مشكلة نزع السلاح، إذ انشغلت الجمعية العامة، بمجهود آخر غير مشرف يستهدف نوعاً مختلفاً من نزع السلاح، وهو تجريد شعب فلسطين من حقه الطبيعي في تقرير مستقبله.

ولم تحقق الدورة الثالثة بقراريها نجاحا يذكر، إذ بينما أيدت "الحقائق العامة والتوصيات والاقتراحات المحددة، لإقامة جهاز فعال للمراقبة عن الطاقة الذرية، ولإزالة الأسلحة الذرية" فان الجمعية العامة أعربت عن "قلقها العميق من المأزق، الذي وصلت إليه اللجنة في عملها، والذي لم تستطع الخروج منه". وواجهت الجمعية العامة الفشل، بأن طلبت إلى مجلس الأمن متابعة دراسته، لتخفيض الأسلحة التقليدية، وحثت اللجنة على المضي في مهمتها، ثم ناشدت أخيرا جميع الدول التعاون على هذه الغاية. وهكذا كان عام 1948، سنة مأزق، لا مخرج منه.

واتخذت الدورة الرابعة أيضا قرارين في الموضوع، يتعلق أولهما بالإشراف الدولي على الطاقة الذرية، وثانيهما بتنظيم الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة، وتخفيضهما. ودعت الجمعية في جوهر قراريها، "الحكومات إلى القيام بكل ما في طاقتها لتمكين المجتمع العالمي من منع الأسلحة الذرية، والقضاء عليها بصورة فعالة، عن طريق قبول الإشراف الدولي الفعال". ووافقت الجمعية أيضا، على اقتراحات اللجنة، بان تقدم الدول الأعضاء المعلومات

الكاملة عن أسـلحتها التقليدية وقواتها المسـلحة مع الطلب إلى الدول الذرية "ان تواصـل مشـاوراتها، لسـبر كافة الأغوار الممكنة، ودراسـة جميع الاقتراحات المحدودة" التي تؤدي إلى اتفاق حول نزع السلاح. والمهم للغاية في هذا الصدد، أن الجمعية العامة قد أوصـت جميع الشـعوب، بان تشـترك في اتفاقية متبادلة، لتحديد ممارسـتها لحقوقها السـيادية، في موضـوع الإشـراف على الطاقة الذرية. وهكذا يمكن لنا أن نصـف دورة عام 1949، بأنها دورة مبدأ المصـارحة بالمعلومات، وتحديد السيادة بالنسبة للطاقة الذرية.

واقترح رئيس الولايـات المتحـدة، في خطـابـه الـذي ألقـاه في الـدورة الخامسـة للجمعية العامة، تنسيق العمل بين لجنة الطاقة الذرية ولجنة الأسلحة التقليدية، وقررت الجمعية بعد مشـاورات طويلة، تأليف لجنة من إثنى عشـر عضـوا تضـم جميع الدول الممثلة في مجلس الأمن بالإضـافة إلى كندا، لدراسـة القضـية. وإذا ما وضـعنا هذه الفكرة نصـب أعيننا، تبين لنا أن عام 1950، يمكن ان يوصف بأنه عام تنسيق.

وتأثرت الدورة السادسـة، بالقلق الذي يسود العالم، وباستمرار التسابق على التسلح، فقامت ببادرة جديدة، واستجابت إلى تقرير اللجنة الإثنى عشرية، فقررت حل لجنتي الطاقة الذرية والأسـلحة التقليدية، وأقامت بدلاً منهما لجنة لنزع السـلاح خولتها صـلاحيات واسـعة النطاق، لإعداد الاقتراحات اللازمة لتخفيض التسـلح والقوات المسـلحة، وللإشـراف الفعال على الطاقة الذرية ومنع الأسـلحة الذرية. وبعد أن أعلنت الجمعية العامة مجموعة من المبادئ الموجهة

مضت تذيع، ان من الواجب عقد مؤتمر لجميع الدول، لدراسة مسودة معاهدة لنزع السلاح، فور سماع أعمال اللجنة، باتخاذ إجراء من هذا القبيل.

وكانت هذه الدورة لعام 1951– 1952 دورة مجهود جديد، وجهاز جديد يتمتع بصـــلاحيات جديدة، مع الدعوة إلى مؤتمر دولي لنزع الســـلاح كهدف فوري.

وكرست الدورة السابعة أعمالها لدراسة تقرير الجهاز الجديد، وهو لجنة نزع الســـلاح. وكان التقرير عرضـــا شـــاملا لبيانات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا واقتراحاتها، دون أية قرارات تم الوصل إليها. ولم تستطع الجمعية العامة، ان تفعل شيئا سوى "اخذ العلم" بمحتويات تقرير اللجنة، وتأكيد قراراتها السابقة، والطلب إلى اللجنة مواصلة أعمالها.وكان عام 1952 سنة تأكيد، وتثبيت.

وتلقت الدورة الثامنة من جديد تقريرا مطولاً، يفصـــل الخلافات التي نشـأت في لجنة نزع الســلاح، فأكدت رغبتها الحارة، في الوصــول إلى خطة شـاملة ومتسـقة، لنزع السـلاح. وبعد ان أخذت الجمعية العامة علما بالتقرير، طلبت إلى اللجنة مواصلة عملها، وحثت الدول الرئيسة على مضاعفة الجهود للوصـــول إلى اتفاق. واختتم قرار الجمعية باقتراح خلق لجنة فرعية، تعقد جلسات سرية بحثاً عن حل مقبول. وهكذا كان عام 1953 سنة أسلوب جديد في الســـرية، قد يكون فيه المنفذ والخلاص من المأزق، وهكذا جربت الأمم المتحدة هذا السبيل أيضا.

وقد عقدت الدورة التاسعة بعد التسعة عشر اجتماعا تاريخيا التي عقدتها اللجنة الفرعية في قصـــر لانكاســـتر، في لندن. ودرســـت اللجنة الفرعية، في غضون هذه الاجتماعات:

(1) الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد الســـوفيتي لتوطيد دعائم الأمن والسلاح وحظر الأسلحة الذرية.
(2) المذكرة التي قدمتها المملكة المتحدة عن الأســـلحة التي يجب أن يشملها ميثاق نزع التسلح.
(3) دراسة أعدتها الولايات المتحدة لتنفيذ برامج نزع السلاح والإشراف عليها.
(4) مذكرة مشـتركة قدمتها المملكة المتحدة وفرنسـا تتضـمن اقتراحات وسطا.

وتوصـلت لجنة السـلاح، أخيرا، إلى عدم اتفاق جماعي، وأعربت كما زعم تقريرها عن "الأمل في دراســة مثمرة لمشـكلة نزع الســلاح". ولم تســتطع الجمعية العمومية في مثل هذه الظروف ان تعمل شـــيئاً إلا تأكيد بياناتها السـابقة، والطلب إلى اللجنة، ولجنتها الفرعية، مواصـلة الجهود والمحاولات، ورفع التقارير المطلوبة. وعلى الرغم من إدراك الجمعية في ذلك الحين، لاقتراح تقدم به رئيس وزراء الهند، يقضـــي باتفاقية تجميد تجارب التفجير، إلا أنها لم تتخذ أي إجراء فعال. وهكذا تميز عام 1954 بالجمود وعدم الاتفاق.

وعقدت الدورة العاشـــرة، كما نعرف جميعاً في ظل مؤتمر الذروة الذي عقد في تموز عام 1955، والذي بعث تلك الروحية التي عرفت بروحية جنيف. وكان أمام الجمعية العامة تقرير اللجنة، ولجنتها الفرعية، التي عقدت ثمانية وعشـــرين اجتماعا في لندن وثمانية عشـــر اجتماعاً في نيويورك. وكان هناك، كوم هائل، من المذكرات، وأوراق الدرس ومشـاريع الاقتراحات؛ ولكن، كما ذكرت الجمعية العامة "لم يتوصـــل إلى اتفاق على حقوق جهاز الإشـــراف وصـلاحياته، والمهام الموكولة إليه، وهو ما يعتبر حجر الزاوية في أية اتفاقية لنزع السلاح". وقد لاحظت الجمعية تقرير اللجنة الذي يحث على إعطاء الأولية لاتفاق مبكر حول مشـروع الرئيس ايزنهاور للتفتيش الجوي، ومشـــروع الرئيس بولغانين لإقامة قواعد للمراقبة في المراكز الاســـتراتيجية. واقترحت الجمعية، على اللجنة أيضـــا، أخذ اقتراحات رئيس وزراء فرنســـا بعين الاعتبار، وهي الاقتراحات القاضـــية بالإبلاغ عن النفقات العســـكرية، واقتراحات رئيس وزراء المملكة المتحدة، المتعلقة بالتفتيش والرقابة، واقتراحات حكومة الهند بتعليق التفجيرات التجريبية، وعقد هدنة في سـباق التسـلح. حقا لقد كانت هذه الدورة مثيرة للغاية، فقد قدمت اقتراحات ضـخمة، جرت المناقشـة عليها، ونقلت بعد ذلك جملة إلى لجنة نزع الســـلاح، وكان ثمة الكثير من الحماس والحيوية المسـتمدين من روح مؤتمر جنيف. وقد تولدت هذه الروحية إلى فترة من الزمن، ولكنها ســـرعان ما تبخرت. وتميز عام 1955، بأنه كان ســـنة الروحية التي فقدت بالتالي حيويتها.

وفي الدورة الحادية عشرة، التي سيطرت عليها روح الاستمرار المستمدة من الدورة السابقة، انشغلت الجمعية العامة بالإضافة إلى تقارير اللجنة ولجنتها الفرعية، بمجموعة مختلفة الأشـــكال من الاقتراحات التي قدمتها كندا واليابان والترويج وفرنســا والمملكة المتحدة والاتحاد الســوفياتي والهند ويوغوســلافيا. ووقعت الجمعية العامة تحت تأثير سحري من هذا السيل العرم من الاقتراحات، فساورها بصيص من الأمل، ودعت لجنة نزع السلاح إلى دراسة موضوع عقد دورة خاصـــة للجمعية العامة او مؤتمر عام لنزع الســـلاح، للفراغ من هذه المشكلة. وهكذا فقد تميز عام 1957، بالاتجاه نحو عقد مؤتمر لنزع السلاح.

وتلقت الدورة الثانية عشـــرة، وهي دورتنا الأخيرة، تقرير لجنة نزع الســلاح، الذي بين تضـييق شـقة الخلاف، نتيجة المفاوضـات الواسـعة بين الدول الرئيسة. وتسلحت الجمعية العامة بهذه البادرة المشجعة، فسارعت إلى تحديد الأولوية بالنسبة إلى مظاهر نزع التسلح المختلفة، مع الإشارة بصورة خاصـــة إلى الوقف الفوري لتجارب الأســـلحة النووية، وتوقيف إنتاج المواد المتفتتة، لأغراض الأســلحة وتخفيض الأســلحة النووية، وإقامة تفتيش علني للوقاية من الهجمات المباغتة، وأخيراً إلى دراســـة مشـــتركة لجهاز التفتيش المقترح الذي يستهدف التأكد من استخدام الفضـاء الخارجي، لأغراض تتعلق فقط، بالأغراض العلمية والسلمية. وقد شملت هذه الأولويات جميع ميادين نزع الســـلاح بحيث فقدت ميزة الأولوية فيها. على أي حال، وقعت مشـــكلة نزع التســـلح، برمتها، في هاوية قرار الجمعية العامة المعروف، الذي قضـــى بتوسيع عضوية لجنة نزع السلاح بإضافة أربعة عشر عضواً. وقررت الجمعية

أيضـــا أن تنقل ســـجلات وقائع دورتها الثانية عشـــرة إلى اللجنة، لكن هذه الســجلات لم تجد من يتسـلمها. ولم تجتمع اللجنة، وانقضـى عام 1958 في فترة من التوقف والجمود. وجاءت في ذروة هذه الأزمة، الجهود الفاشـلة، لعقد اجتماع الذروة، الذي كان العالم بأســـره يتطلع إليه بالأمل العميم، والتوقع الملهب.

هذا هو تاريخ مفاوضـات نزع السـلاح، سـردته مفصـلاً لزميلنا ممثل المملكة المتحدة، لأنشط ذاكرته.

سيدي الرئيس :

هذا عرض للعمل الذي قامت به الجمعية العامة في غضـــون الدورات الإثنتي عشـرة حول موضـوع نزع السـلاح. ولن أقتبس هنا قول شـكسـبير، فأصـفه بأنه "زوبعة في فنجان". حقاً. إنها لزوبعة، ولكنها ليسـت في فنجان، بل زوبعة حقيقية وإن كانت لم تؤد إلى أي شـيء. فبعد هذه السـنوات الطوال من العمل الشاق، نواجه الآن موضوع نزع السلاح، وعلى الرغم من عدم دقته كما كان قبل اثني عشـر عاما، إلا انه تضـاعف عشـرات المرات في الخطورة والشـدة والتعقيد. ويبدو الوضـع وكأننا نسـتهدف أهدافا متعارضـة، وكأن غاية الميثاق لم تكن نزع السـلاح. ولو دعا الميثاق إلى سـباق للتسـلح، لما كانت استجابتنا لهذه الدعوة، أكثر خلاصاً وولاء.

ولا أراني في حاجة لسـرد الأرقام والتفاصـيل، لأن الصـورة جلية كل الجلاء في قتامها وإظلامها. فالإشـراف على الأسـلحة الذرية، قد تحول إلى

إنتاج، غير خاضع للرقابة، للقنابل الهيدروجينية. وقد تبدل تخفيض الأسلحة والموازنات العسكرية إلى رغبة في زيادة الأسلحة، وزيادة الإنفاق على التسلح. ومازالت هذه الزيادة مضطردة. وفي كل عام، نناشد الدول المعنية عقد اتفاق لنزع السلاح، فنصل بدلا من ذلك إلى عدم اتفاق. ويدعو كل قرار نتخذه إلى استمرار الجهود للوصول إلى خطة منسقة لنزع السلاح، فنشهد بدلا من ذلك خطة منسقة للإسراع في التسلح، وبينما كنا نحصر جهودنا لنزع السلاح في الفضاء الداخلي، نجد أنفسنا فجأة، وقد أقحمنا في مخاطر لا حد لها ولا حصر في الفضاء الخارجي. وهذا هو التقدم الذي حققناه حتى الآن. انه تقدم في كل اتجاه، وفي كل ميدان وافق. ولكن في التسلح المنسق والمتضخم إلى آفاق لا حدود لها ولا نهاية.

الإنذار البريطاني:

ولكي تنتهي القصة نهاية محزنة، يصل موضوع نزع السلاح إلى الأمم المتحدة هذه المرة، وقد خلا لأول مرة في تاريخه من أي تقرير، ودون أن يكون مرفقا بأي اقتراح ملموس. فقد انتقل التأكيد إلى مسائل، على الرغم من أهميتها لا تعدو أن تكون في هامش الهوامش. فالنقاش قد تركز حتى الآن حول موضوع التجارب النووية وما شابهها. بينما ظل نزع السلاح، وهو نواة المشكلة وزبدتها، يقبع في مؤخرة الصورة. وقد تجاهلت المملكة المتحدة مثلا موضوع نزع السلاح في جوهره، وركزت اهتمامها على حواشيه وهوامشه. ويبدو أن المملكة المتحدة كانت كثيرة الانشغال إلى الحد الذي منعها من التفكير في نزع السلاح. أجل فالمملكة المتحدة مشغولة للغاية، في بيع الأسلحة والغواصات

والطائرات إلى إسـرائيل، ولا يتوافر لها الوقت الكافي للتفكير في نزع السـلاح. ولكن لنتريث في إصدار أحكامنا ولا نجعلها متسرعة متعجلة، فقد يكون للملكة المتحدة عذرها وحجتها,. وقد تفسـر المملكة المتحدة تقويتها، لبناء إسـرائيل العسـكري، بأنه عمل من أعمال نزع السـلاح. وبالطبع فان مثل هذا التفسـير، لا يصـمد أمام التسـاؤل، على الرغم من اعترافنا بان البريطانيين هم سـادة فن التفسير.

تخفيض الموازنات العسكرية :

وتصادفنا مع موضوع نزع السلاح، يا سيدي الرئيس، قضية تخفيض الموازنات العسكرية للدول الأربع العظمى. وهذان الموضوعان يا سيدي الرئيس موضـوع واحد، فلا فاصـل بينهما من أي نوع. فخفض الأسـلحة والقوات المسلحة يؤدي بصورة طبيعية إلى خفض النفقات العسكرية، وضغط الموازنات الحربية يؤدي إلى خفض التسلح. انه محور صحيح، يثبت نفسه بنفسه.

وكنا، حتى هذه الدورة، نبحث موضـوع خفض النفقات العسـكرية كناحية واحدة من نواحي نزع السـلاح. وقد درسـت الجمعية العامة، والهيئات المتفرعة عنها، المعاني التي تنطوي عليها هذه القضية في مناسبات عدة. ولكن الاتحاد السوفيتي طلب، في هذه الدورة بالذات، إدراج هذه القضية في جدول الأعمال كبند مسـتقل، ومع ذلك فان لهذه المشـكلة تاريخها في قصـص الأمم المتحدة. وقد أعلن الرئيس ايزنهاور، في الخطاب العلني الذي أذاعه في السـادس عشـر من نيسان عام 1953، نقل المخصصات من ميزانية التسلح، لمساعدة البلاد المتخلفة.

واقترح الاتحاد السـوفيتي في اللجنة الفرعية لنزع السـلاح عام 1954، تخفيض الموازنات العسكرية بنسبة الثلث. واقترح السوفيت في عامي 1956 و 1957 هذا التخفيض بنسـبة 15 في المائة. وأثار رئيس وزراء فرنسـا هذا الموضوع عام 1955 في اجتماع رؤساء الدول في جنيف.

وقد أشـارت الجمعية العامة إلى هذا الاقتراح الفرنسـي في قرارها الذي اتخذته في الدورة العشـارة والذي دعت "فيه الدول المعنية، لدراسـة اقتراح رئيس وزراء فرنسا لتخصيص الأموال التي تنتج عن نزع السلاح لرفع مستويات الحياة في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في البلاد المتخلفة.

وأثارت الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة هذا الموضوع من جديد. وبعد نقاش طويل، دعت الجمعية أخيرا "الدول المعنية إلى دراسـة إمكانية تخصيص الأموال التي تتوافر نتيجة نزع السلاح، بعد إحراز تقدم كاف في هذا الموضـوع، كمورد إضـافي لتحسـين ظروف العيش في جميع أرجاء العالم، وبصـورة خاصـة في البلدان المتخلفة ". وإذا ما قارنا بين قرار عام 1955 وقرار عام 1957 تبين لنا ان هذا القرار قد تأخر عامين عن موعده، وان كان قد أدخل ظروفا وأوصـافا لم تكن قائمة في القرار الأول. وقد ربط القرار الثاني الموضوع باشتراط "الزمن والوضع الذي يتم فيه إحراز تقدم كاف". حسنا ؛ هذا شـرط إضـافي باعث على التسـرية. فأنتم تقولون بأنكم سـتخفضـون الموازنات العسكرية عندما يتم إحراز تقدم في موضـوع نزع السـلاح. ولكن أي تقدم، في نزع السـلاح، لا يمكن إحرازه، إلا إذا خفضـتم النفقات على السـلاح. ومثل هذا الاشتراط لا يساعد لا قضية نزع السلاح ولا موضوع الموازنات العسكرية، إذا

ربطنا فيما بينهما، وجعلنا الواحدة تعتمد على الأخرى. إذ أن خفض النفقات العسكرية يؤدي بصورة بديهية إلى خفض التسلح والعكس بالعكس. ومن العبث أن نختلف، عندما يجب أن تنال الأمور الأولى حقوق الأولوية. ولكن هذا الإجراء يعيدنا إلى العضلة الأزلية، وهي : من كانت السابقة، الدجاجة أم البيضة!

ولا أريد يا سيدي الرئيس، مع ذلك، أن أسهب في الحديث عن هذا الموضوع، إذ انه مسألة دقيقة تتناول مشاعر الذين لا يملكون، وردود فعل الذين يملكون. ونريد ان يفهم الجميع ان الذين لا يملكون، لا يطمعون في موارد الذين يملكون. فنحن نتضرع إلى الله ان يحقق ذلك اليوم الذي تخفض فيه الدول الكبرى من نفقاتها العسكرية، حتى دون ان تمد يد العون والمساعدة إلى البلاد المتخلفة. فلتخفض الدول العظمى من موازناتها العسكرية، ولتحتفظ لنفسها بالأموال المتوافرة، فالدول الصغرى تستطيع أن تدبر نفسها بنفسها. فالسلام، لا المساعدات العسكرية، هو الذي يأتي بالرخاء إلى الشعوب المتخلفة، والى العالم بصورة عامة. ويجب أن يسبق تخصيص المساعدات المتوافرة من نزع السلاح، للدول الصغيرة، على أية حال، شرط ضروري. وهو أمر يتعلق بالحق لا بالإحسان، فهناك بلاد صغيرة معينة تعاني من قيود غير مشروعة تحد من نشاط برامجها الإنمائية. فلهذه البلاد أرصدة كبيرة مجمدة في بلاد أجنبية، دون أن يكون ثمة مبرر قانوني لتجميدها. وإذا أردنا التخصيص في الذكر، قلنا أن البلاد المنتجة للزيت في الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية تملك حسابات ضخمة في لندن، هي في حالة تجميد

أيضـــا. ومن الواجب إطلاق مثل هذه الأموال المجمدة أو الحســـابات، لاستثمارها، في وطنها وفي بلاد الشرق الأوسط عامة. ولا ريب في أن وقف مثل هذه الأموال الضـــخمة عن العمل، بينما في وســـعها تمويل المشـــاريع الإنمائية في المنطقة هو عمل، واضح من أعمال قتل الشعوب اقتصادياً.

وقف التجارب النووية

وأعود الآن إلى بحث وقف التجارب النووية. ولا حاجة بي إلى تذكير اللجنة الموقرة بالضجيج المتعالي من الرأي العالم العالمي في جميع أنحاء العالم حول هذه القضية. فقد أعرب الناس الذين يمثلون مختلف سبل الحياة، وشتى الآراء الســـياســـية والعقائد، بقوة وحزم، عن تأييدهم لهذا الموقف. فمنذ أيام مؤتمر باندونغ، والغليان يشتد ويقوى لمنع التجارب النووية، ويكسب في كل يوم أنصـــارا آخرين في كل زاوية من زوايا المعمورة. وقد حذر العلماء الذين يمثلون مختلف الاتجاهات الفكرية، من أخطار اســـتمرار هذه التجارب النووية على الحياة الإنســـانية. ونحن نعتقد جد مخلصـــين، أن من الأفضـــل في هذا الموضـــوع، والأكثر حكمة وتبصـــرا، أن نتقبل أكثر الحقائق تشـــاؤما، إذ ان الشـــيء المعرض للخطر، في هذه القضـية، هو بقاء الجنس البشـري. وعندما يكون وجودنـا في خطر، فليس ثمـة من مجـال للمجـازفـة. فقد تبرهن هـذه التجارب على أنها وســـيلة بطيئة وتدريجية لفناء الجنس البشـــري. واســـتمرار التجارب يصـــبح في حد ذاته حربا، دون أية عمليات عســـكرية، تشـــن ضـــد البشـرية. ومع ذلك، فقد وجدت فرنســـا، ان من المناســـب لها ان ترفض فكرة وقف التجارب، حتى ولو توصـــلت الدول الأخرى إلى حل متفق عليه. ومن الواضـــح، أن من الســـهل على فرنســـا أن تســـتمر في تجاربها، إذ أن الأجواء

الفرنسية ليست هي التي تلوث، وفي وسع فرنسا ان تشبع أجواء القارة الإفريقية بسموم الإشعاع الذري.

ونحن ندرك مع ذلك أيضـــا أن وقف الأســـلحة النووية لا يعتبر إجراء مباشرا لنزع السلاح. وقد أوضح زميلنا المحترم، مندوب الولايات المتحدة، هذه النقطة إيضاحا كافيا. إذ أسهب السفير لودج، بما عرف عنه من كفاءة ووضوح في التفكير، في جلاء هذه الفكرة، إلى أقصـــى حد ممكن من الإقناع واليقين. وقد قال في بيانه، وأرى من الجدير بي، ان أســرد كلماته بالذات، (ان تعليق التجارب للأســلحة الذرية والهيدروجينية لا يعتبر في حد ذاته، عملاً من أعمال نزع السلاح، ولا تحديداً للتسلح). حقا أنه لتحذير حكيم. فوقف التجارب ليس في الحقيقة إلا إجراء يبعث الثقة. وعلينا أن لا نركن إلى الفكرة القائلة بأن وقف التجارب هو نزع للســـلاح، ولا إلى الاتجاه الأخير للتركيز على وقف التجارب على حســاب نزع الســلاح. ومع ذلك فان اســتمرارها ســيؤدي في النهاية إلى كوارث. فبالإضـــافة إلى المعرفة العلمية، تؤدي التجارب حتما إلى التطوير المســتمر للأســلحة الذرية، ولا ريب في أن النتيجة هي إحراز مزيد من التقدم، ولكن التقدم في إحداث أكبر ما يمكن من الدمار، بأقل التكاليف الممكنة. وســتكون النتيجة أيضــا تحقيق القتل والخراب بالجملة، بأرخص ســعر ممكن، وعلى أوســع نطاق عرفه تاريخ الإنســان.يضــاف إلى هذا، يا ســيدي الرئيس، كما كشفت مناقشاتنا في هذه اللجنة، أن استمرار التجارب، سيؤدي إلى نقل هذه الصناعة المقيتة، للأسلحة الذرية إلى أكثر من بلد في أوروبا. وهذا يعني نقل هذا الويل من قارة إلى أخرى. وقد غدا من واجب الأمم المتحدة أن تضـــع ستارا ذريا إذا أردتم هذه التسمية، لمنع دخول هذه الصناعة الحربية إلى أوروبا،

القارة التي كانت مسـرحا لحربين عالميتين. وأعتقد أن في هذا السـبب الكفاية لوقف التجارب الذرية وتعليقها، مما يستحق اهتمامنا وإجراءنا.

الحل المقترح

وأرى أخيرا، أن نعود يا سيدي الرئيس، إلى السؤال الأساسي، عن خير الطرق التي يمكن أن نلجأ إليها، للتخلص من المشـكلة كلها، في هذه الدورة.

فهناك عدد من مشاريع القرارات قد أدرجت كلها، وهي تتعلق بالنواحي المختلفة للمشكلة. فهناك أولا مشروعا القرارين اللذان قدمهما الوفد السوفيتي، ويقضي أولهما بوقف تجارب الأسلحة الذرية والهيدروجينية، وثانيهما بخفض الموازنات العسكرية، مع تخصيص الأموال المتوافرة لتطوير البلاد المختلفة. وهناك أيضا مشروع الدول السبع عشرة، الذي يقضي بوقف التجارب مع اتخاذ الإجراءات للحيلولة دون الهجوم المباغت، والإشارة بصورة عامة إلى موضوع نزع السلاح.

وهناك أيضا مشروع قرار الدول الثلاث عشرة، وهو يقضي بتعليق التجارب الذرية والهيدروجينية ووقفها وقفا تاماً. هذه هي خطوط العمل التي قدمت إلى لجنتنا، بالإضافة إلى عدد من التعديلات والنقاط الإجرائية الأخرى.

وكل هذه القرارات، يا سيدي الرئيس، ممتاز ورائع. فهي تشترك مع بعضها في كثير من النقاط، ولا تختلف إلا في بدرجة القوة والتأكيد. لكن أياً منها لا يحاول معالجة المعضلة التي نواجهها حاليا. فللمرة الأولى منذ إنشاء

لجنة نزع السلاح، لم تقم اللجنة بأي عمل، ولم ترفع أي تقرير، وذلك لسبب بسيط للغاية، وهو أنها لم تجتمع، وهذا في رأينا هو لباب الصعوبة القائمة. فالمشكلة ليست في وضع الاقتراحات المجدية ولا في اتخاذ القرارات اللازمة بصددها.فقد أقرت الجمعية العامة في الاثنتي عشرة سنة الأخيرة خير القرارات، المتضمنة أحسن المبادئ. ولكن الموضوع يتلخص الآن في كيفية عودة لجنة نزع السلاح إلى الانعقاد، وإنهاء هذه الفرقة القائمة. وقد صرح مندوب المملكة المتحدة المحترم، أن ليس في الوسع إقرار نوع السلاح دون موافقة الاتحاد السوفيتي، ونحن نتفق معه في هذا الرأي تمام الاتفاق. ولكن كيف يمكن لنا أن نحقق استئناف المفاوضات ضمن جهاز الأمم المتحدة. هذا هو السؤال الذي يجب أن يشغل تفكيرنا وأن يدعونا إلى بذل الجهود. ونحن نعتقد جد مخلصين أن الاقتراحات الواردة في مشروع القرار المكسيكي تمهد السبيل لتذليل هذه المعضلة، وإني لآمل أن يجد المندوب المكسيكي سهولة في إحداث بعض التعديلات على مشروعه. وليس في نيتي أن أتقدم بأية تعديلات. وإنما أود أن اقدم مجرد اقتراحات أدعو اللجنة للتفكير فيها، وزميلنا المكسيكي لمراجعتها، فنحن نعتقد أولاً بوجوب تكوين المجموعة العاملة التي يقترحها المشروع المكسيكي على أضيق نطاق ممكن. وقد يؤلف ممثلا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي برئاسة رئيس الجمعية العامة واشتراك أمين الأمم المتحدة العام، فريقا طيباً لدراسة موضوع استئناف المفاوضات حول نزع السلاح والمسائل الأخرى المتفرعة عنه. ولما كانت الولايات المتحدة، هي زعيمة الدول الغربية، فنحن نعتقد أن اشتراك ممثلي المملكة المتحدة وفرنسا في هذه

المجموعة العاملة، في هذه المرحلة بالذات على الأقل، لا يساعد على حل العقدة المستعصية، بل قد يعقد وضعاً هو في حالة كاملة التعقيد.

وعلينا ثانيا أن نقرر أفضل الطرق، لمعالجة هذه الاقتراحات والتعديلات السديدة المتعلقة بها. وغني عن القول، أنني أشير هنا إلى اقتراح زميلنا المحترم الممثل الايرلندي، الذي أرى فيه الكثير من الأهمية والقيمة, ومع ذلك، فإننا إذا أردنا التحدث بصراحة، قلنا أننا نعتقد بان القرارات في موضوع كنزع السلاح، مهما كانت قوية، لا تستطيع ان تضمن هذا النزع، إلا إذا تبنتها الدول الكبرى، مرفقة إياها بجهود جماعية، وترجمتها إلى اتفاق حقيقي أصيل. فسيعقد بعد بضعة أيام مؤتمران في جنيف، أحدهما لمعالجة موضوع وقف التجارب، والثاني لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون الهجوم المفاجئ. وقد يبرهن هذان الاجتماعان عن أهمية تاريخية بارزة، فقد يفلحان في فتح الباب، أمام هذا الجمود الذي رافق نزع السلاح مدة جيل كامل. وقد يؤديان إلى تحطيم هذه الدائرة الشريرة والوصول إلى منفذ نبدأ منه بحث مشكلة نزع السلاح. وقد انصب جهدنا حتى الآن على محاولة الربط بين المراحل المختلفة لنزع السلاح. وفي وسعنا القول، إن الحوار كان يدور على الشكل التالي:

(لن نوافق على هذه المرحلة، قبل أن توافقوا انتم على تلك)؛ وتكون النتيجة عدم الاتفاق على أية مرحلة من المراحل. وقد ربط ممثل المملكة المتحدة في هذا العام أيضا، بين وقف إجراء التجارب وبين التقدم في موضوع نزع السلاح. وقد اتبع موضوع نزع السلاح، طيلة هذه الحقبة، هذا السبيل،

على الرغم من ان الجمعية العامة في أول قرار لها اتخذته في دورتها الأولى في عام 1946، أعلنت أن (العمل في نزع الســـلاح، يجب أن يســـير في مراحل متفرقة، يؤدي النجاح في إكمال كل واحدة منها إلى تنمية ثقة العالم اللازمة، قبل الشـــروع في المرحلة التالية) وقد توافرت الفرصـــة الآن في مؤتمر جنيف، وتم الاتفاق على الكثير من الأســـس الفنية. , ولكن أية إمكانية للتقدم لا يمكن ان تقوم، ولا أي أمل في النجاح يمكن ان يوجد، إذا تقدمت الجمعية العامة إلى هذه المؤتمرات برأي منقسم.

ان واجبنا الأول يحتم علينا اتخاذ موقف جماعي، تســـتطيع الجمعية العامة أن تجد فيه إلهامها وتوجيهها لعمل موحد ومجهود مركز.

وأصـــل من حديثي كله إلى اقتراح أتقدم به بصـــفة غير رســـمية، وهو يقضـــــي بإقامة جماعة عاملة، تبذل جهدها في إخراج مشـــــروع قرار واحد، يتضـــــمن جميع العناصـــــر المفيدة الموجودة في مختلف مشـــــاريع القرارات، والتعديلات المقترحة عليها.

هذا هو الســـبيل الوحيد للعمل، إذا قدر لأي عمل، في موضـــوع نزع السلاح، أن يصل إلى نتيجة مثمرة.

تحذير إلى إسرائيل :

وختاما، يا سيدي الرئيس، دعونا نعرب عن أملنا الحار، وعن رجائنا في الوصـول إلى تسـوية عاجلة لهذا الموضـوع المؤلم. ونحن كدول صـغيرة، ليسـت لدينا أسـلحة نقوم بتخفيضـها ولا قنابل نتولى حظرها، ولا تجارب نعمل على وقفها، ولكن في وسـعنا، عن طريق إرادتنا الجماعية، وسـلوكنا، أن نسهم إسهاما عظيما في قضية السلام. وهذا ليس بالموضوع الذي نؤيد فيه هذا الجانب أو ذاك.

ففي وسـع الشـعوب الصـغرى، مهما كانت عقائدها، ان تلعب دوراً قياديا بارزاً في موضـوع نزع السـلاح. والتكتلات الراهنة من غربية او شـرقية، هي أدنى بكثير من أفاق هذه القضـية الهائلة. وعلينا، لنتحمل مسـئوليتنا، ان نسـمو فوق الكتل، وان نرتفع فوق الصـفوف والخنادق. وإذا كنا سـنسـمح في هذا الموضوع بالذات، لأية تكتلات بالظهور، فهذه التكتلات، يجب أن تكون بين الدول الذرية وغير الذرية، وفي وسـع موقفنا كدول غير ذرية ان يكون حاسما وفعالا. والموقف ينحصـر في أحد أمرين، إما قرار جماعي أو لا قرار مطلقاً.

وبهذه الطريقة، نسـتطيع يا سـيدي الرئيس، ان نضـمن بقاء الجنس البشري، وإنقاذ الحضارة، وأغلى ما نملك على الأرض من قيم مادية وروحية.

وأود قبل الانتهاء من كلمتي، يا سـيدي الرئيس، أن اوجه بيانا خطيراً، أرجو من الأمم المتحدة تسجيله وملاحظته، كما أرجو من الممثلين المحترمين،

أن ينقلوه إلى حكوماتهم، فلهذا الموضوع علاقة مباشرة بسلام الشرق الأوسط، وسلام العالم، كهدف مباشر لقضية نزع السلاح.

فقد نقلت النيويورك تايمس، صباح أمس برقية من مراسلها في القاهرة، تشير إلى احتمال قيام إسرائيل بهجوم على شرقي فلسطين، الذي يقع في الأردن.

وهذا النبأ، ليس الأول من نوعه. فقد توافرت الدلائل المتزايدة في الأشهر الماضية، على وجود عدوان إسرائيلي مبيت.

وأنا لا أطلب نفيا من إسرائيل لهذا النبأ، إذ أن العدوان لا يحتاج أبدا إلى تأييد أو نفي رسميين. ولكنني أود ان أوضح إيضاحا جليا لا يتطرق إليه أدنى شك، بأن الدول العربية، ستعتبر أي هجوم إسرائيلي على الأردن، عدوانا مباشرا عليها جميعا، وأنها ستتداعى وفقا لأحكام الميثاق إلى اتخاذ إجراءات جماعية للدفاع عن النفس، وهي الإجراءات التي يلجأ إليها عادة لدفع العدوان والقضاء على المعتدين.

وأود أن أؤكد لكم أن هذا الموقف ليس موقف المملكة العربية السعودية وحدها، بل هو موقف جميع الدول العربية المشترك، حكومات وجيوشاً وشعباً.

ولا أراني في حاجة إلى القول، ان إسرائيل، إذا أقدمت على مثل هذا العدوان، فان سلام العالم بأسره سيصبح مهدداً، وستضطرون جميعاً إلى إغلاق كتبكم وسجلاتكم بصدد موضوع نزع السلاح.

قضيـة قبرص

"أسفرت مناقشات الأمم المتحدة عن خلق جو ودي ساعد أخيرا على حل مشكلة قبرص، والوصول بها إلى نتيجة مرضية. وقد ضـمن الأسـتاذ الشـقيري آراءه في هذا الموضـوع في خطاب ألقاه في اليوم الثاني من كانون الأول عام 1958"

دعيت الأمم المتحدة مرة أخرى، للإعراب عن رأيها في قضـية قبرص، ومسـتقبلها ومصـيرها. ففي غضـون السـنوات الأربع الأخيرة، درسـت الأمم المتحدة النواحي المتعددة المتعلقة بالقضـية في مختلف تشـعباتها، السـياسـية والقانونية والدولية، وقد استمعنا في هذه الدورة إلى بيانات مستفيضة من ممثلي اليونان وتركيا، المملكة المتحدة المحترمين. فاتضح للجنة ما تنطوي عليه هذه القضـية من أمور مستعصـية، ودقيقة. وسـأقصـر حديثي حول نواح عامة من القضية بأوجز طريقة ممكنة.

وعلى أن أوضـــح في مســـتهل حديثي بكل جلاء، ان تدخلنا في هذا النقاش ليس ناجماً من مجرد حقوقنا والتزاماتنا كأعضـــاء في المنظمة الدولية. ومن الحق ان يقال ان قضـية قبرص قد غدت مشـكلة دولية، تثير الكثير من

القلق الدولي. ولكننا كدولة من دول الشرق الأوسط لدينا أكثر من سبب، لنكون قلقين بصورة خاصة من هذه المشكلة، فجزيرة قبرص، بتاريخها وإمكانياتها الستراتيجية، وموقعها في القسم الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، عامل مؤثر، لا يمكن له، أن يغيب عن تفكيرنا. ولا أرى من الضروري أن أذكر اللجنة الموقرة، بأن السواحل الشرقية للبحر المتوسط، هي عربية في مجموعها. وإذا بدأنا بالسواحل الشمالية للجمهورية العربية المتحدة في سوريا ثم هبطنا نازلين عبر سواحل لبنان وفلسطين، مرة ثانية إلى شطآن الجمهورية العربية المتحدة في مصر، فإن هذا الساحل، بكامله وجميع أجزائه، جزء من الوطن العربي. وتؤلف جزيرة قبرص، في هذا التكوين الجغرافي، برجاً قريبا يشرف على شواطئنا وأراضينا. ولهذا فليس باستطاعتنا أن نتخذ موقفا سلبياً أو مجهولاً، من هذا الموضوع، كما ليس في وسعنا أن نرقب تطور المشكلة دون أن نوليها اهتمامنا. ولا نرغب في الخروج عن مدار النقاش الحالي، كما لا أود أن أخرج على النظام، ولكنني أكون ملتزماً لهذا النظام إذا ذكرت الأمم المتحدة بأن عدواناً مسلحاً قد شن من قبرص كقاعدة عسكرية بريطانية على شقيقتنا مصر. ولم تؤد تلك القصة المحزنة إلى تهديد السلام في الشرق الأوسط فحسب، بل قادت العالم بأسره إلى شفير الحرب. وعندما أورد هذه النقطة، يا سيدي الرئيس، لا أقصد مطلقاً التجريم والإدانة مسبقاً، ولكن هذه الحقيقة متصلة بالموضوع في ناحيتين : أولاهما، أنها تحسر النقاب عن أسباب رغبتنا العنيفة في الوصول إلى حل سلمي وعادل للمشكلة، وثانيتهما، أنها تؤمن للأمم المتحدة تقييماً صحيحاً عن سياسة المملكة المتحدة، في هذه القضية كما قدمها إلى اللجنة الكوماندر نوبل.

وعلى الرغم من أننا يا سيدي الرئيس نشترك في هذه المناقشة، كرد فعل طبيعي لمخاوفنا، إلا أن لدينا بعض الأسباب الأخرى التي تستفز اهتمامنا الخاص بهذا الموضوع. فالجزيرة من الناحيتين التاريخية والجغرافية، غير بعيدة جداً ولا معزولة عن حياتنا القومية. والبلدان المعنيان مباشرة بالموضوع وهما تركيا واليونان، ليسا ببعيدين عن بلادنا ولا بغريبين عن تاريخنا. فللعرب فصل متألق في تاريخ الجنس البشري مع بلاد اليونان وحضارة الإغريق. فبفضل علماء العرب، وجهودهم الفريدة في الترجمة والدمج والإضافة و الابتكار، انتقلت علوم الإغريق وفلسفتهم إلى أوربا لتكون القاعدة الثابتة لحضارة النهضة الغربية التي مازال العالم يجني ثمارها حتى يومنا هذا. وارتباطاتنا التاريخية والإنسانية بالأتراك، أوفر وأكثر من أن تعد وتحصى. ويكفي أن نذكر بأن العرب والأتراك قد أقاموا معاً إمبراطورية مزدوجة القومية عاشت قروناً عدة وتميزت بالاخوة في العقيدة والوحدة والثقافة والزمالة في السلاح وقد افترقنا في نهاية الحرب العالمية الأولى، ولكن ما ظل قائماً بين شعبينا، ينتظر البعث، والتعهد. ولا ريب في أن تركيا تعرف، أحسن من غيرها، خير السبل لبعثها وتعهدها.

ولهذه الأسباب كلها، يا سيدي الرئيس، نشعر بأن من حقنا المشروع أن نظهر اهتماماً بهذه القضية، وأن نلعب دوراً في حلها.

مشكلة استعمارية :

وعلينا للبدء في هذا الموضوع، مهما كان نوع استهلال عملنا، أن نعد عقولنا أولاً وقبل كل شيء لتفهم ناحيتين على جانب كبير من الأهمية. فعلينا

أن نقرر بأنفسنا طبيعة المشكلة، والفرقاء فيها. وعندما نتوصل إلى قرار بصددها، فإن الحل، يصبح متوافراً، وسهلاً على أحكامنا وتقديرنا.

أما بالنسبة إلى طبيعة المشكلة، فالصورة جلية كل الجلاء. وعلينا أن لا نتأثر مطلقاً بالغموض المصطنع، والإبهام الزائف، اللذين يحاولون إقحامهما على مناقشتنا. ولو طرحنا جانباً، وللحظة واحدة، موقفي تركيا واليونان المتباينين من ناحية، وآمال الجاليتين التركية واليونانية، في قبرص، المتعارضة بصورة قطرية، من ناحية أخرى، فإن القضية تظل في جوهرها قضية استعمار، وإذا شئنا الدقة في التعبير، قلنا إنها قضية استعمار بريطاني. فالنزاع الحالي بين اليونان وتركيا، رغم خطورته وشدته، في الوقت الحاضر، ليس إلا من مضاعفات الداء، وليس الداء نفسه. أما العلة، فتقوم بصورة مباشرة في وجود الاحتلال البريطاني للجزيرة، وتوجد في جوهر السياسة التي وضعتها المملكة المتحدة وأتبعتها. وعلى ضوء هذه الحقيقة الهامة يجب علينا أن ندرس بيان وفد المملكة المتحدة. وقد توقع الكوماندر نوبل، في عرضه للقضية البريطانية هذا الاتهام، فمضى يدافع عنه مسبقاً. وقد وضع بنفسه الهدف، ولكن محاولاته المتكررة لإصابته منيت بالفشل الذريع. وقد كرر في أكثر من موضع واحد من بيانه، أن المشكلة " ليست مجرد قضية استعمارية ". ولا ريب في أن بيان الكوماندر نوبل، يفضح حالة ذهنية معينة، إذ أنه يحسر النقاب عن رغبة المتهم في دفع التهمة عن نفسه، حتى قبل توجيهها إليه، لأنه يشعر بإدانته. ولكن هذا المتهم، الذي يحاول تحديد مكان وجوده، عند وقوع الجريمة، قبل توجيه التهمة إليه، يكون، في الوقت نفسه، يقيم الدليل

على جريمته. وهكذا عندما يؤكد مندوب المملكة المتحدة أن قضـــية قبرص، (ليســـت مجرد مشـــكلة اســـتعمارية). فإنه يعني بأنها فعلاً(مجرد مشـــكلة استعمارية) وليس في وسع أية بيانات أن تنفي هذه الحقيقة المجردة. فالقضية القبرصـية مشـكلة اسـتعمار في جوهرها، وهذا الجوهر هو الذي نقلها إلى ندوة الأمم المتحدة.

ولم تقتصـر جهود الكوماندر نوبل، على محاولة تشـويه طبيعة المشـكلة الحقيقية، بل مضـــى إلى أكثر من ذلك، فقد أخذ يعدد الأدلة، ليثبت حســـن ســـلوك بلاده، وموقفها الليبرالي المتحرر، وطبيعـة المشـــكلـة البعيدة عن الاستعمار. وقد برهنت هذه الأدلة لحسن الحظ على عكس ما كان يتوخاه، إذ أثبتت أن المشكلة متأصـلة في (وحل الاسـتعمارية). وزعم الكوماندر نوبل أن (التاريخ لن ينكر علينا إيماننا بالحرية لا بالطغيان، وممارســـتنا لليبرالية لا للســيطرة). وإذا أردت، يا ســيدي، أن أكون رقيقاً في تعبيري، قلت إن هذا البيان تشـــويه لروح التبيين، ولا أريد أن أقول إن هذه الحجة، من القائد نوبل، لا تنطوي على معاني القيادة أو النبل التي يشـتمل عليها اسـمه. ولا ريب في أن التاريخ، أي تاريخ، سـيقيم الدليل، على أن سـجل المملكة الاسـتعماري، سـجل قائم على الطغيان لا على الحرية. فلم يحدث قط، أن منح البريطانيون الحرية لشـــعب من الشـــعوب، أو أعطوها، وإنما كانوا دائماً مضـــطرين إلى التســـليم بها لقوات الحرية. ولم يتخل البريطانيون عن أي بلاد، إلا إذا لم تعد هذه البلاد سـوقاً لتجارتهم أو مصـدراً لموادهم الأولية، أو ذات قيمة اسـتراتيجية بالنسـبة إليهم. وقد قال الكوماندر نوبل في بيانه أمام هذه اللجنة " إن الكثيرين

من المندوبين، في هذه القاعة، قد يشهدون شهادة شخصية بسياسة بريطانيا المتحررة ". ويسرنا جداً يا سيدي الرئيس أن نستمع إلى شهادات أولئك الذين أشار إليهم الكوماندر نوبل. فالشعوب المستعمرة، التي حررت نفسها من السيطرة البريطانية، لم تنل استقلالها، دون أن تخوض المعارك لهذا الاستقلال، ولم تصل إلى هذه المنظمة، على طريق ملأى بالورود، وإنما جاءت إثر تاريخ طويل من الكفاح الإنساني.ويكفينا أن نسرد، كمثال واحد، ما جاء في كتاب المستر نهرو (اكتشاف الهند)، وأن نرى ما ألحقه البريطانيون بالملايين من أبناء شبه القارة الهندية من دمار وشقاء وطغيان.

فمشكلة قبرص، إذن، قضية استعمار بريطاني، وسجل بريطانيا الاستعماري، من الشمول، بحيث يبرهن على طبيعة هذه المشكلة الاستعمارية، ولا ينفيها. وأعتقد أن فيما قلته الكفاية، للخلاص من طبيعة المشكلة، وفي وسعي أن التفت الآن، للحديث عن الفرقاء المعنيين بالمشكلة.

ليست للمملكة المتحدة أية سيادة على قبرص :

وقد أثار ممثل المملكة المتحدة المحترم موضوع السيادة، البريطانية على قبرص، فقال ما نصه: (ونحن نحمل بوصفنا الدولة ذات السيادة في الوقت الراهن، المسؤولية العملية والأدبية لرخاء سكان الجزيرة وسعادتهم). ويكشف هذا الموقف عن مغالطتين، هما السيادة والمسؤولية.

فالمفهوم البريطاني، بالنسبة إلى هذه الحجة عن المسؤولية عن سعادة سكان الجزيرة، هو خطل في الرأي، كل الخطل. وإذا اعترفنا بأن المملكة المتحدة هي السيدة، بالنسبة إلى سعادة سكان الجزيرة البريطانية، فإننا نقول

بأن المسؤولية عن سعادة سكان قبرص، ليست من حق المملكة المتحدة ولا من واجبها. ومهما قدمت المملكة المتحدة من أسس لدعم ادعائها، فليس هناك من ينكر أن سعادة أي شعب هي من مسؤولية الشعب نفسه ليس إلا. وقد مضت تلك الأيام الغابرة، منذ عهد بعيد، عندما كان رخاء الشعوب المستبدة، يتخذ ذريعة لفرض السيطرة. أما اليوم وفي عصر الأمم المتحدة بالذات، فقد غدت هذه الذريعة، ولا أساس لها أو قاعدة. وإذا قدر لرخاء أي شعب أن يكون موضوعاً ذا اهتمام خاص، فإن المهمة تلقى على عاتق الأمم المتحدة بصورة جماعية، لا على المملكة المتحدة بصورة فردية. وقد أدى مجرد قيام الأمم المتحدة، وخلق ميثاقها، وظهور وكالاتها الرئيسة المتفرعة عنها، إلى إزالة أنظمة الحماية التي تفرض على الشعوب الأخرى، بصورة آلية. ولم تعد العناية برخاء الشعوب الأخرى، ذريعة اليوم، لفرض السيطرة، بل أصبحت حجة قديمة، لا تليق بروح العصر. وإذا شعر أي من الشعوب بالحاجة الماسة إلى الحماية، أو السعادة، فإن هذه المهمة لا تلقى على عاتق دولة فريدة أو حتى مجموعة من الدول. وليس ثمة من مجال للتطوع غير المنشود، فلأمم المتحدة، وحدها، هي صاحبة الحق في أن تتقدم لتأمين هذه المساعدة أو الحماية. وإذا أردنا أن نقبل المزاعم البريطانية عن سعادة الشعب ورخائه فإننا نكون قد أحيينا النظام الدولي الذي هجر، لا قبل قيام الأمم المتحدة فحسب، بل قبل نشوء عصبة الأمم أيضاً. وهكذا تتهاوى حجة المملكة المتحدة عن رخاء الشعوب، كحجة سخيفة وتافهة، ولا وجود لها.

أما بالنسبة إلى موضوع السيادة، فأود أن أقول، يا سيدي الرئيس، إن المملكة المتحدة لا تملك أية حقوق سيادية مشروعة على قبرص. وإني لأستعمل كلمة (مشروعة) لأن ادعاء بريطانيا السيادة على قبرص سينهار عندما نبحث فيه على ضوء طبيعته القانونية، والأسس القانونية كثيرة ومتوافرة، ولكنني أقترح الاعتماد على واحد منها ليس إلا.

وقد استند القائد نوبل، عند عرضه قضية بريطانيا، في ادعاء السيادة البريطانية على الجزيرة، الى نصوص معاهدة لوزان. ولا أرى ضرورة للخوض في تحليل جدلي تشريعي لنصوص معاهدة لوزان، التي تتناول قبرص. وقد صاغ الممثل البريطاني حجته القانونية على الشكل التالي (تعترف المادة العشرون بالسيادة البريطانية المطلقة على قبرص. وهذا الحق السيادي يضفي على المملكة المتحدة الصلاحية في أن تتخلى عما تراه في أي وقت موافقاً من الصلاحيات، لمصلحة سكان الجزيرة). لا ريب، يا سيدي الرئيس، في أن هذا القول، تفسير مشوه للقانون. وأنا أدرك تماماً أننا لا نترافع أمام محكمة دولية، ولكن في وسع هذه اللجنة الموقرة أيضاً أن تأخذ علماً بالقضية، بقدر علاقتها بموضوع السيادة.

ولا شك في أنها حقيقة يعترف بها الجميع، أن السيادة على قبرص، حتى توقيع معاهدة لوزان، كانت تخص الإمبراطورية العثمانية، وعلينا هنا أن نكون دقيقين في تعبيرنا فالإمبراطورية العثمانية دولة تختلف تماماً عن جهورية تركيا. فتلك دولة، وهذه دولة أخرى، وعلينا أن لا نخلط بين الدولتين. وليست الجمهورية التركية بوارثة للإمبراطورية العثمانية. فالجمهورية التركية دولة حديثة

في أرضـــها وشـــعبها ونظامها، وتختلف تمام الاختلاف عن الإمبراطورية العثمانية، في أرضها وشعبها ونظامها. وليست تركيا الحديثة إلا شطراً واحداً من الإمبراطورية العثمانية، في أرضها وسكانها.

وما حدث في لوزان أمر واضـــح، وبســـيط كل البســـاطة. فقد تخلت جمهوريـة تركيـا عن جزيرة قبرص للمملكـة المتحـدة. ورأينـا هو أن تركيـا لا تســتطيع قانونياً، أن تعطي الســيادة على الجزيرة إلى المملكة المتحدة. فالنقل والاســتثمار والمنح، والإعطاء، يتطلب أن يكون المعطي أو المانح صـــاحب حق كامل، وهذه هي النقطة الدقيقة في الموضـــوع. فليس في وســـع جمهورية تركيا أن تنقل إلى المملكة المتحدة حقوقاً لا تملكها، أو لا تملكها كاملة.

فالإمبراطورية العثمانية هي صـــاحبة الحق في نقل الســـيادة، ولم تكن جمهورية تركيا بالفريق الذي يملك الحق في هذا النقل. وهكذا فإن النقل، الذي تزعمه المملكة المتحدة، باطل من بدايته، وبهذا يغدو موقف المملكة المتحدة، في قبرص، مجرد احتلال عسكري، لا يضفي الشرعية على غير المشروع ولا الصفة القانونية على غير القانوني.

هذه العيوب في الدعوى البريطانية، عن طبيعة المشكلة، من مسؤولية تزعمها المملكة المتحدة، ومن ســـيادة لا قواعد لها ولا أســـس، قد أدت إلى عيوب أخرى، أكثر خطورة، وهذه أسـفرت، بدورها، عن التوتر والقلق. وفي خاطري الآن الدور الاختياري الذي زعمته المملكة المتحدة لنفســـها، لتقرير مصـير قبرص. فقد حاولت الحكومة البريطانية منذ عام 1946، سـن دسـاتير

في ظروف مختلفة كان آخرها الدستور الذي وضعه اللورد رادكليف في عام 1956، ولكن جميع هذه المحاولات منيت بالفشل. ولا أرانا في حاجة لمعرفة أسباب فشلها، إلى دراسة ما فيها من مؤهلات، إذ أن ثمة حقيقة أساسية واضحة، وشديدة الإقناع، وهي أن ليس بوسع دولة مستعمرة أن تضع دستوراً لشعب مستعمر. فكل ما تضعه، لا يخرج عن أن يكون تشريعاً استعمارياً لا يحمل طابع الدستور مطلقاً. ولا يمكن لغير أهل قبرص، من يونانيين وأتراك، أن يضعوا دستوراً للجزيرة. فالإرادة الجماعية للسكان هي التي في وسعها أن تسن الدستور، وليس في وسع المملكة المتحدة أن تعمل بالنيابة عن يونانيي الجزيرة وأتراكها، كما ليس في إمكانها أن تمارس، بالوكالة عنهم حق تقرير المصير. فهذا الحق، مبدأ أساسي، يخص اليونانيين والأتراك بوصفهم المواطنين الشرعيين في الجزيرة، ولا علاقة للمملكة المتحدة به أبداً. ومن حق أهل الجزيرة، وحدهم، أن يمارسوا حقوقهم وواجباتهم دون أن يكون للمملكة المتحدة أية علاقة بهم. فالقول الفصل ملك لأهل قبرص وحدهم دون سواهم.

ولما عجزت المملكة المتحدة، عن إيجاد دساتير مقبولة شرعت تبحث عن حلول أخرى.

حل غير مقبول للملكة المتحدة :

وأعلنت الحكومة البريطانية في التاسع من حزيران محتويات سياسية جديدة، أو ما أسمتها بالسياسة الجديدة. وليس في وسعنا أن نطلق تعبير " السياسة " على هذا الجديد، كما ليس في وسعنا أن نطلق اسم " الحل " على هذه السياسة. إنها في الحق، أمر آخر، غير السياسة وغير الحل. وإذا

استعملنا تعبير القائد نوبل، قلنا إنه " حل مؤقت " يقصد منه أن يستمر مدة سبع سنوات. وهكذا فإن هذا الحل المقترح رغبة منه في تذليل العقدة الراهنة قد أدخل عقدة جديدة. وهو، كما يوحي بذلك اسمه، حل مؤقت، ولكنه ينقلنا إلى طريق معتم. فهو انتقال إلى مصير مجهول. وهو مؤقت، ولكن دون أن نرى نهاية له. وهو مرحلة مداها سبع سنوات، تقودنا إلى مرحلة أخرى من الغموض الذي لا نهاية له، والفوضى والتيه في المجاهل. أجل، هذه، يا سيدي الرئيس، زبدة المشروع الذي أعدته " المملكة المتحدة " والذي أخذت على عاتقها عناء عرض تفاصيله على الجمعية العامة، لتنفيذه في هذه الفترة الانتقالية. وفي وسعنا أن نشترك جميعاً في تقديم الشكر إلى المملكة المتحدة على هذا اللطف وتلك الكياسة، ولكن علينا أن نبلغ زميلنا مندوب المملكة المتحدة أننا هنا أعضاء في جمعية وطنية قبرصية يحق لها أن تسن دستوراً، انتقالياً أو نهائياً لقبرص. إن وضع الدستور أمر من حق سكان قبرص، من يونانيين وأتراك. ولهم أن يختاروا شكله وصيغته. وفي وسع الأمم المتحدة أن توصي بحق تقرير المصير والاستقلال، وما شابه ذلك، ولكن ليس في وسعها، وفقاً لأحكام الميثاق، أن تضع مشاريع الدساتير، أو تذيع التشريعات.

والأغرب من هذا كله أن المملكة المتحدة، لا تنقل إلينا تفاصيل هذا الحل الانتقالي، لمجرد اطلاعنا عليها، وإنما تطلب إلينا، تكريسنا، وبركتنا. ولقد قال القائد نوبل، أمام هذه اللجنة الموقرة ما نصه : " إننا نطلب ثقتكم في نوايانا ". وقال في مكان آخر، " وإن أملنا الحار، في أن تعترف الجمعية العامة بإخلاص الجهود التي نبذلها ... ". وليس في وسعنا عادة، يا سيدي

الرئيس، أن نصـــم آذاننا عن نداء يوجهه أحد الأعضـــاء في الأمم المتحدة، ولكن أليس من الكثير أن يطلب إلى الجمعية العامة الاعتراف بجهود دولة مستعمرة، تقرر تمديد سيطرتها، مدة سبع سنوات أخرى، دون أن تحدد النهاية لها. وأن من الغلو أن تطلب دولة اســـتعمارية ثقتنا في مشـــكلة تتطلب منا، الاقتراع على نزع الثقة منها.

ومع ذلك، فقد رافق هذا النداء، من جانب المملكة المتحدة، وضـــع غريب آخر. فبينما ترجو المملكة المتحدة، من الأمم المتحدة، أن تعترف بهذه الجهود، تمضـــي، فتوجه إنذاراً إلى الجمعية العامة، فقد قال الكوماندر نوبل، في ختام خطابه ما يلي : (ونحن نعتزم مواصـــلة هذه الجهود. وسنمضي قدماً بعزيمة لا يصيبها لا وهن أو كلال، ودون أي استفزاز في تنفيذ الخطوات التدريجية، لخطتنا). وأواد أن أوجه الخطاب إليك الآن يا مســـتر نوبل بصورة مباشرة. فإذا كنت عازماً على المضـــي في تنفيذ خطتك، فلماذا جئت تطلب، إلى الجمعية العامة، الاعتراف بهذه الخطة، ووضع ثقتها فيك. إن عملك هذا أشـــبه بمن يقدم على أمر واقع، ثم يأتي إلى الأمم المتحدة، فيطلب إليها الانحناء أمام هذا الأمر الواقع. وعلى أســـاس هذا الموقف وحده، لا نستطيع أن نتبنى خطتك، ولا أن نضع ثقتنا في المملكة المتحدة.

ومع ذلك فنحن نتفق مع القائد نوبل تمام الاتفاق، في ناحية واحدة على الأقل. فقد نطق ممثل المملكة المتحدة، أمام اللجنة، بعبارات مؤثرة للغاية. إذ قال، يغلبه التأثر، (ونحن نطلب منكم أن تعربوا عن اســـتنكاركم لذلك العنف، الذي خلقت الأمم المتحدة خصـــيصـــاً لكبحه). وقال في مكان

آخر من بيانه، مؤكداً هذه النقطة بالذات، (إن العنف لا يســـتطيع أن يحل شـيئاً. وهو مضـيعة للوقت، وعبث لا طائل منه، ومناقض لكل مبدأ وجدت الأمم المتحدة لرفع لوائه). ونحن نقول إن هذا النداء، الذي صـدر عن القائد نوبل، نبيل وقيادي. وإني أقول هذا بكل إخلاص وتجرد. فعلينا أن نتلاقى معه في هذا النداء، وأن نستنكر أعمال الإرهاب، ولا سيما ما كان موجها منها ضـد المدنيين العزل. ولا يسـعنا، في هذا الصـدد، إلا أن نؤيد، تأييداً قلبياً، النـداء الـذي وجهـه ممثـل المملكـة المتحـدة. ونحن نقوم بـذلـك عن طواعيـة، مخالفين بذلك، ما نعرفه من قواعد عامة من العدالة، كما هي معروفة و مطبقة في المملكة المتحدة، إذ تنص القواعد القانونية الإنكليزية، وهذا أمر يعرفه جميع المحامين في بريطانيا، على أن على كل من يطلب العدالة، أن يكون (نظيف اليدين). وإذا ما طبقنا هذا المبدأ على القضـــية الراهنة تبين لنا أن على من يســـتنكر العنف، أن لا يطبقه هو أبداً. وعلى من يعلن أن ليس في إمكان العنف أن يحل شيئاً، وأنه مضيعة للوقت وعبث، أن يأتي إلى الأمم المتحدة بأيد نظيفة، ولكن من يوجهون مثل هذا النداء يأتون لســـوء الحظ الينا، وأيـديهم ملطخـة حمراء، بحملات من العنف، التي ارتكبـت ضـــــد البلاد المسـتعمرة. ومع ذلك، فإن من واجبنا، أن نسـتجيب للنداء، لأن الاسـتجابة للنداء الإنسـاني أمر ضـروري حتى ولو صـدر عن أولئك الذين يقترفون العنف بالجملة.

الحل :

وإذا ما فرغنا من هذه الأسـس، يا سـيدي الرئيس، كان في وسـعنا أن ننتقل إلى حل القضـــية. ولن أحدد، في هذه المرحلة، موقفنا من مختلف

مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة الموقرة، ولكنني سأضع المبادئ العامة التي يجب أن تسترشد الأمم المتحدة بهديها في محاولتها البحث عن حل.

وأود أن أؤكد، أولاً وقبل كل شيء، أن أي حل يعرض لقضية قبرص، يجب أن يستهدف أولاً وآخراً، تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة وأغراضه. وقد يبدو التأكيد على أهداف الميثاق وأغراضه أمراً غريباً، ولكن في قضية قبرص بالذات فإن مثل هذا التأكيد، أمر شرطي، وله أسبابه ومبرراته. فمصلحة الميثاق هي التي يجب أن تتقدم على كل شيء. ومن الواجب أن لا تكون ثمة مصلحة أخرى. وسواء أجاء الحل على شكل استقلال أو تقرير مصير، أو كانتونات، أو دولة اتحادية، أو إدارة كوميونية مشتركة، فيجب أن ينبع هذا الحل، من الإرادة المنسجمة، لسكان الجزيرة من أتراك ويونانيين. ويجب أن يكون هذا الحل تعبيراً عن إرادتهم العامة، وإنعكاسا لمصالحهم المشتركة. ولأكون أكثر إيضاحاً ودقة، أقول إن إرادة المملكة المتحدة ومصالحها، يجب أن لا يمليا الحل، ولا يؤثرا عليه أو على تنفيذه بأي شكل. وقد ذكر القائد نوبل، في بيانه الثاني أمام اللجنة، أن (المحافظة على الاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط هو أحد أهداف المملكة المتحدة في سياستها لقبرص. ومضى المستر نوبل يقول (وإن مصالح المملكة المتحدة في شرق البحر الأبيض المتوسط، هي عين أهداف أصدقائنا وحلفائنا من استراتيجية، وما شابه ذلك). وقد أوضحت هذه الأهداف خير إيضاح، في مقالين متتابعين في جريدة النيويورك تايمس، يوم السبت الماضي. فقد كتب المستر هانسون بلدوين يقول : (ما زالت قبرص، تحتل مكانة رئيسة مهمة

بالنسبة لبريطانيا و للغرب و لدول حلف شمال الأطلنطي، كقاعدة جوية). ومضى الكاتب يقول (وفي وسع مطارات قبرص، أن تدفع حصة استراتيجية مهمة، فهي تؤمن الإمكانية اللازمة، لاستخدام القوة بسرعة، إذا ما تطلبت أوضاع الشرق الأوسط استخدامها). وينتهي المستر بلدوين إلى القول : (ولا ريب في أن الضرورة الأولى من وجهة النظر الاستراتيجية، لأية تسوية قبرصية، هي استمرار إشراف بريطانيا الكامل على قواعدها الجوية). وقد عبر المستر هاملتون، في اليوم التالي، في العرض الأسبوعي للنيويورك تايمس، عن وجهة النظر نفسها بتعابير مماثلة.

ويتضح من هذا كل الوضوح أن البحث يجري عن حل المشكلة القبرصية ضمن نطاق مصالح بريطانيا ودول حلف شمال الأطلنطي، والعالم الغربي، بصورة عامة. وهذا يوضح أيضاً لماذا كان هذا الموضوع مدار بحث في جلسات حلف الأطلنطي، ولماذا أراد المستر سباك، أن يقوم فيه بدور الوسيط، بوصفه أميناً عاماً للحلف.

وهذه الاعتبارات هي التي حملتني على التأكيد أن الحل يجب أن يكون متفقاً مع أغراض الميثاق وأهدافه، وأن يخدم مصالح جميع سكان قبرص، ولا أحد سواهم.

وعندما نبحث عن حل لقضية قبرص، علينا أن لا نكترث قيد أنملة بالمصالح البريطانية أو مصالح حلف شمال الأطلنطي أو مصالح العالم الغربي نفسه. فنحن لم نجتمع هنا في الأمم المتحدة، لندافع عن مصالح أية دولة،

أو مجموعة من الدول. وقد التأم شـــملنا هنا، لنخدم الأمم المتحدة نفســـها، وميثاقها، ومصـــالح قبرص، وأهلها. ونحن لم نأت إلى هنا، لنؤمن القواعد للبريطـانيين، أو لحلف الأطلنطي. وفي نفس الوقت، لا يســـعنا أن نقبل بمصـالح المملكة المتحدة، في الشـرق الأوسـط، كقاعدة لحل مشـكلة قبرص. فمصـالح المملكة المتحدة في الشـرق الأوسـط، تتعارض تمام المعارضـة مع ميثاق الأمم المتحدة ومع رغبات شـعوب الشرق الأوسط. والمصـالح البريطانية في الشـرق الأوسـط تتعارض مع السـلام والأمن في هذا الجزء من العالم. وإذا ما تحدثت عن وطننا العربي، قلت أن البريطانيين يحاولون كل ما في وسـعهم، للحفاظ على مركزهم الاســـتعماري في أكثر من بقعة من بقاع هذا الوطن، والاعتداءات البريطانية على اليمن وعدن، والأطراف الشـرقية من شـبه الجزيرة العربية، تنفذ من القواعد العسـكرية البريطانية في قبرص أو تتلقى العون منها. فكيف يســـعنا والحالة هذه أن نؤيد حلاً يجعل من قبرص قاعدة للعدوان على ســـيـــادتـــنـــا وكـــرامـــتـــنـــا ووحـــدتـــنـــا الجغرافية ...

أما بالنســبة إلى مصـــالح حلف شـــمال الأطلنطي والعالم الغربي في قبرص، فالقاعدة هنا أيضـاً، غير مقبولة كلياً، ونحن نرفضـها تمام الرفض. فهذا المفهوم ينقل الحرب الباردة إلى قلب منطقة الشـرق الأوسـط، وهي منطقة قررت الابتعـاد عن نطـاق الحرب البـاردة في جميع الأحـايين وفي مختلف الظروف. ولهذا، فإننا في بحثنا للوصـول عن حل، يجب أن نسـتوحي بحثنا من مصـالح الشرق الأوسط الحقيقية لا من مصـالح بريطانيا. ويجب أن تكون

الأمم المتحدة لا حلف الأطلنطي هي الندوة التي تبحث فيها هذه القضـية، وأن يكون المستر هامر شولد أخيرا لا المستر سباك هو الشخص الذي يبرز في أية محاولة للوساطة أو التوفيق.

هذه هي الاعتبارات، يا سـيدي الرئيس، التي يجب أن تسـيطر على مشـاوراتنا ومناقشـاتنا في موضـوع قبرص، وعلى أسـاس هذه الآراء، علينا أن نتقدم إلى بحث كافة مشـاريع القرارات المعروضـة الآن على اللجنة. وليس في وسـع أي قرار، يتحدث عن المملكة المتحدة، ويقبل بسـيادتها، ويرضـى أخيرا باستمرار قواعدها، حتى بصورة ضمنية، أن ينال تأييدنا.

ويظل أمام الأمم المتحدة، يا سـيدي الرئيس، واجب نبيل، على المنظمة الدولية، أن تقوم به بكل إخلاص وشـرف، فقبرص ممزقة ومجزأة، ويحاول الاسـتعمار، أن يزيد الأوضـاع السـيئة تدهوراً، ومن واجبنا، أن نعمد لميثاقنا، وأن نتخذ قراراً كريماً، وأن نبعث لقبرص برسـالة من الحرية والعدالة والإخاء.

الجزائر

"أوصلت بعثة العربية السعودية، إلى ندوة الأمم المتحدة قبل عدة ســـنوات، نداء الجزائر، وصـــرختها الداوية في سبيل الاستقلال. وبذلت جميع المحاولات منذ ذلك التاريخ، عن طريق هذه الندوة، لتحقيق الحرية

لعرب الجزائر، وفي هذا الخطاب، الذي ألقاه الأســـتاذ الشقيري في العاشر من كانون الأول عام 1958، عرض للوضع، مع مشروع مشرف لتحقيق تسوية سلمية"

ليس من وليد الصـــدف، يا ســـيدي الرئيس، أن الأول قد غدا أخيراً. ففي هذه الدورة، وصـــلت إلينا قضـــية الجزائر، وهي البند الأخير في جدول أعمالنا. ولم يكن هذا وليد إهمال، من جانبنا أو تقصـــير، فالمشـــكلة، هي قضية تحرير، وحرب استقلال، والموضوع عزيز على جميع الشعوب المحبة للحرية. ولهذا، فلا يمكن أن تترك دون إعطائها الأولوية التي تتناســـب مع قداســـة القضـــية، وكرامة الهدف، وحراجة الموقف. ولو كنا بالفعل نقرر الأسبقية بالنسبة للأهمية، لكانت قضية الجزائر في الطليعة، إذ ليس هناك في جدول الأعمال، أية قضية تفوقها مركزاً وأهمية بالنسبة لمناقشاتنا. ولا ريب في أن المواضـــيع التي بحثنا فيها من دولية وإقليمية، ما زالت، تحتل أفكارنا، وتسيطر على جزء كبير من اهتمامنا. لكن قضية الجزائر ستظل المفضلة على كل قضية، ليس هناك من موضوع يستطيع ادعاء الأفضلية على قضية سيادة واستقلال.

ومع ذلك، فقد تركنا قضـــية الجزائر إلى النهاية، متعمدين، قاصـــدين. ولم نحاول الضـغط لبحثها في الطليعة، و إعطائها الأولوية، بل نحن سـمحنا بتراجعها إلى نهاية جدول الأعمال. ولا أفشي سراً، إذا شرحت السبب في ذلك. فقد كانت فرنســـا على عتبة تجربة قومية جديدة. وكانت الجمهورية الفرنســـية الخامسة في طريق الظهور، وكان لمشكلة الجزائر الفضل الكبير في ظهورها.

وكان الجنرال ديغول يبدأ في تجربة دستور جديد، ويعد سياسة جديدة. وكانت قضية الجزائر، نواة هذه السياسة. وكان من المقرر إجراء استفتاء، ووضعت الخطط اللازمة للقيام بالانتخابات، وأخذت فكرة المفاوضات تنتشر في الجو. ومع وجود جميع هذه العناصر، كان من الإجحاف لكم، ومن الظلم للمشكلة نفسها، أن نشرع في المناقشة، قبل أن تتضح جميع معالم الصورة، وأن توضع في إطارها الصحيح. وكان من المبتسر حتماً، الفصل في المشكلة، بينما الاستفتاء لا يزال يطبخ، والانتخابات في طريق الاستواء. أما الآن، فقد طبخ الاستفتاء، واستوت الانتخابات، وأصبح كل شيء جاهزاً أمامنا، لا ينقصه أمر. فقد انتهى الاستفتاء، وجرت الانتخابات وأعلنت السياسة. وأصبحت الصورة بكاملها أمامكم، ترونها وتدرسونها وتحكمون عليها. وهكذا شاء القدر العادل، أن يصل بمشكلة الجزائر إليكم، في اللحظة نفسها التي أتمت فيها فرنسا رحلتها كاملة، وأنجزت عمليتها بأسرها، وأصبح في مكنتها أن تصدر بلاغها المعتاد قائلة " لقد نجحت العملية، وتم كل شيء وفق الخطة المرسومة ". ومن حسن الحظ، أن مشكلة الجزائر قد وصلت إليكم، وكأنها على موعد مع الخطة الفرنسية، بعد أن أعدت ونفذت، وبعد أن حملت السياسة الفرنسية ووضعت مولودها، وبعد أن تم إعداد رصيد فرنسا إلى آخر سنت واحد.

وقد أسهبت في هذه النقطة، يا سيدي الرئيس، لأننا إذا تطلعنا حولنا في هذه القاعة، وجدنا مقاعد الوفد الفرنسي خالية، شاغرة، وهذا مما يدعو إلى الأسف. فحتى لو كان موقف فرنسا من الجزائر خالياً، فإن مقعدها في الأمم

المتحدة يجب أن لا يكون خالياً. ولا ريب في أان هذا الموقف من فرنسا أمر لا يمكن احتماله، فهو بالنسبة إلى الأمم المتحدة، نبو عن الذوق والكياسة، وبالنسبة إلى فرنسا نفسها دليل على التقلب وعدم الثبات وبالنسبة إلى المشكلة نفسها إجحاف وأي إجحاف، أما بالنسبة إلى الجنرال ديغول، بطل الحرب الكبير، فهو خروج عن تقاليد العسكريين، الذين لا ينسحبون عادة من الميدان. ومهما كان حكمنا على هذا الموقف، فإن غياب فرنسا من لجنتنا، بداية سيئة للجمهورية الخامسة.

ولعل انسحاب فرنسا من هذه الدورة بالذات، أمر يدعو إلى المزيد من الأسف، أكثر منه في أية دورة أخرى. فقد كان يتوقع منا من هذه الدورة أن نرفع تقريراً إلى الجمعية العمومية عن تطور المشكلة. وكان من المقدر لهذه الدورة أن تكون عرضاً للماضي، ودراسة للحاضر، وتخطيطاً للمستقبل. إنها دورة تصفية حسابات. فقد وعدتنا فرنسا في الدورة السابقة وعوداً كثيرة، وكان واجبها الأولي، أن تبلغنا، هنا في اللجنة، عما تم بشأن هذه الوعود. وقد أطالت فرنسا الحديث في الدورة السابقة عن وقف إطلاق النار والتفاوض. وكان من واجبها أن تبلغ اللجنة اليوم عن الجهود التي بذلتها لتحقيق وقف إطلاق النار. ولكن فرنسا قد امتنعت عن كل ذلك، ورفضت الاشتراك في اجتماعاتنا. وكنا نتوقع من فرنسا، في ظل الجنرال ديغول، أن لا تنسحب من اللجنة، بل من البلاد. وكنا نتوقع من فرنسا أن تأتي إلى هذه الدورة بتقرير يقول أنها تركت الشعب حراً في وطنه، والبلاد حرة لأهلها. ولم يكن مثل هذا

الأمل بالنسبة إلينا مجرد خيال أو تصور، إذ أننا كنا نتوقع تحرير الجزائر، على أيدي الجنرال ديغول، بطل حركة التحرير في بلاده.

هذا ما كنا نأمله، يا سيدي الرئيس، ولكن ديغول رئيس الوزراء، قد خيب آمالنا في ديغول الجنرال، وها نحن نأتي ثانية إلى هنا لنبحث من جديد موضوع الجزائر، والحرب فيها.

وثمة مع ذلك، يا سيدي الرئيس، نواح معينة، لا أريد إضاعة وقت اللجنة فيها، ولا ينبغي أن تصبح هذه النواحي شغلنا الشاغل، فقد أصبحت قضية مقررة من قضايا الفقه القانوني في الأمم المتحدة، ومن حقائقها المقررة الثابتة.

ولا أريد، تبعاً لذلك، أن أشير إلى موضوع التشريعات القانونية الداخلية الصرفة. فقد غدت هذه الحجة، بالنسبة إلى موضوع الجزائر، أسطورة دولية. وقد تأيدت بشكل قاطع صلاحية الأمم المتحدة لمعالجة هذا الموضوع بعد الحجج الضخمة التي قدمتها الوفود المختلفة، في الدورات السابقة. وهكذا فقد انهارت قضية كون المشكلة داخلية ليس إلا. وعلينا أن لا نعود إلى الوراء لنبين ما هو جلي، ولنقرر، ما تقرر المرة تلو المرة.

ولن أسرد، للأسباب عينها، تاريخ الجزائر وكيانها الدولي، وسيادتها، واحتلال فرنسا عسكرياً لها، وكفاحها الطويل للحرية والاستقلال، أو عزمها الذي، لم يلحق به وهن أو ضعف، على تحقيق أهدافها الطبيعية، فقد بحثت

جميع هذه المواضيع بإسهاب وتفصيل في الجلسات السابقة.وقد بينا أن الجزائر ليســـت مكتســـبة لكيانها الدولي. وإنما هذا الكيان حق من حقوقها الطبيعية، وأنها جديرة باستعادته كحقيقة لا تقبل النقض والشك.

ولن أتحدث عن فظائع فرنســـا، وأعمالها الوحشـــية، أثناء تنفيذها لعمليات القمع العســـكرية في قرى الجزائر ومدنها وعشـــائرها. وقد احتشـــدت ســجلات الأمم المتحدة، بالحقائق والأرقام، والاقتباســات والتقارير، التي تدين الســـلطات الفرنســـية في الجزائر، بأعمال الإرهاب، التي تفوق حد التصـــور الإنســـاني. ولا نعتزم في هذه الدورة طرح هذه القضـــية. إذ لا جديد فيها، فالأسلوب الحالي هو عين الأسلوب القديم، والسلوك هو عين السلوك. والشيء الجديد الوحيد فيها هو استمرار الآلام الإنسانية.

أما وقد تعهدنا بعدم الخوض في هذه المسائل، ففي وسعنا أن نمضي إلى مسائل أخرى، يجب أن نقولها، وهي لا تتعلق بالماضي، بقدر ما تتعلق بالحاضر والمستقبل. ولكن أين نبدأ يا ترى ؟ ولماذا كان هذا السؤال صحيحاً، فمن السهل العثور على جواب عليه. فمن العدل والمنطق، أن نبدأ هذا العام، من حيث انتهينا في العام الماضي. وهكذا يغدو من الضروري بالنسبة إلينا أن ندرس ما قررناه، وما حققناه حتى الآن.

فقد اتخذت الجمعية العامة بعد مناقشة شاملة لقضية الجزائر، في دورتها السابقة، قراراً إجماعياً، يتضمن توجيهات معينة، تستحق إشارة خاصة. وقد لاحظت الجمعية عرض الوســـاطة الذي تقدم به ملك المغرب ورئيس جمهورية

تونس. وكانت هذه الملاحظة، هي الفقرة العملية الثانية في القرار. وأعربت الجمعية العامة في الفقرة الثالثة عن رغبتها في (الدخول في محادثات ... تستهدف الوصول إلى حل، يتفق مع مبادئ ميثاق المم المتحدة وأهدافه).

وهكذا فقد حدد القرار هدف الحل، والسبل المؤدية لتحقيق هذا الهدف. فالهدف هو الوصـــول إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، أما السبيل، فهو وساطة رئيسي دولتي مراكش وتونس مع المحادثات التي يجب الدخول فيها. هذه هي زبدة القرار كله. وها قد مضـــى زهاء عام كامل، على اتخاذ هذا القرار بالإجماع، وبموافقة جميع الفرقاء المعنيين مباشرة.

والآن. دعونا نرى، يا ســـيدي الرئيس، ماذا تم بهذا الهدف، وهذه الســـبل التي نص عليها قرار الجمعية العامة، لنرى مدى التقدم الذي تم إحرازه في غضون السنة المنصرمة.

ويؤسفنا أن ننقل إلى الجمعية العامة أنه بالنسبة إلى موضوع الوساطة التي عرضتها تونس ومراكش، فقد رفضت فرنسا، تمام الرفض هذا العرض دون أي مبرر صحيح. ولم تكتف الجمعية العامة عند ملاحظة هذه الوساطة بمجرد دور المسجل فيها، فالصيغة العامة للقرار تتضمن هذه الوساطة التي عرضتها تونس ومراكش. ولكن فرنسا قد رفضت هذه الدعوة، وبوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة ـــ لا تستطيع فرنسا، دون أن تكون لها أسباب قوية، أن ترفض إجراءً نص عليه الميثاق لإيجاد تسوية سلمية للمنازعات الدولية، ولا سيما إذا كانت الجمعية العامة قد بينت سبيل هذا الإجراء.

ولم يكن رفض فرنسا هو النهاية، فقد " نسفت " فرنسا كما يقولون هذه الوساطة من جذورها. ففي الثامن من شباط عام 1958، أي بعد شهرين من قرار الأمم المتحدة، اقترفت فرنسا عدواناً على الأرض التونسية، إذ قامت الطائرات الفرنسية بقصف بلدة ساقية سيدي يوسف، محدثة دماراً شاملاً، وخسارة الكثير من الأرواح، بينها أرواح بعض النساء والأطفال. وقامت القوات الفرنسية بعد ذلك في شهر أيار بعمليات عسكرية أخرى ذات طابع عدواني خطير في ضواحي رامادا. وكانت هذه الاعتداءات الفرنسية، موضوعاً لشكايات قدمت إلى مجلس الأمن. وقد قرر المجلس، بعد مناقشات طويلة، أن يطلب إلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، استخدام وساطتهما الخيرة لتسوية الخلاف بين فرنسا وتونس. وهكذا أصبحت المفارقة صارخة، ففي الوقت الذي كانت تعرض فيه تونس وساطتها في قضية الجزائر، أضحت هي عرضة لوساطة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في نزاعها مع فرنسا. وهكذا غدت المفارقة، وقد انطبق عليها المثل القائل، يرضى القتيل وليس يرضى القاتل.

هذا بالنسبة إلى وساطة تونس ومراكش، فماذا حدث يا ترى للمحادثات التي أوصت الجمعية العامة بالدخول فيها.

أعترف أولاً، يا سيدي الرئيس، بأن كلمة محادثات (بورباراليه)، اصطلاح فرنسي، تسرب إلى أدب الأمم المتحدة وسجلاتها. ومهما كان معناها الحقيقي في الفرنسية فإنها تعني التحدث. وقد أقحم هذا الاصطلاح الفرنسي في القرار، إشباعاً لكبرياء فرنسا، إذ أن لفرنسا، على الرغم من

أمجادها الكثيرة، العديد من مظاهر الكبرياء الفارغة. ولكن مهما حاولت التقليل من معنى الكلمة، فإنها ترمز إلى طرفين يتحدث الواحد منهما إلى الآخر. فمن الواجب أن يكون هناك طرفان، وإن يكون الحديث بين طرفين. إذ أن المجانين وحدهم هم الذين يحدثون أنفسهم. أما العقلاء. فيحدث أحدهما الآخر ويناقشه ويفاوضه. وقد عدت إلى معجم " ويبستر "، لأرى ما تعنيه هذه الكلمة الفرنسية فتبين لي بأنها " اجتماع أولي لبحث قضية كتمهيد لعقد معاهدة ". أما ما في معجم " لاروس " فتعرف بأنها " مؤتمر لدرس قضية ". وهكذا يكون قرار الأمم المتحدة قد دعا فرنسا والجزائر، لعقد مؤتمر بينهما. هذه هي رغبة الأمم المتحدة.

وبالطبع فهناك حالات تكون فيها المفاوضات متعذرة. وليس الوقت صالحاً لتقديم الأمثلة على ذلك، ولكن إذا كان ثمة من فريق يرفض التفاوض، فيجب أن يكون الجزائريون هذا الفريق، لا فرنسا، إذ أن في وسعهم الاعتماد على الشعار المعروف الذي رفعته الكثير من حركات التحرر، ولهم الحق في أن يقولوا (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء).

الجنرال ديغول يرفع العلم الأبيض :

ومع ذلك، فقد عرض الشعب الجزائري دائماً التفاوض مع فرنسا على جميع الخلافات القائمة، رغبة منه في الوصول إلى تسوية سلمية. وقد حاولت جبهة التحرير الجزائرية، قبل قيام الحكومة الجزائرية، عبثاً إقناع فرنسا بقبول مبدأ المفاوضات المباشرة. ولكن فرنسا، أغرقت القضية في حوض ثابت من الحوار العقيم، مصرة على تسلسل غير منطقي : وقف إطلاق النار أولاً،

والانتخابات ثانياً والمفاوضات ثالثاً. هذا هو الشكل الذي أصرت عليه فرنسا، وهو شكل يفتقر إلى جميع مقومات العقل والمنطق والعملية.فهذا الشكل لا يعني إلا استسلاماً مطلقاً، لا يترك شيئاً ليكون محور المفاوضات. فوفقاً للعرض الفرنسي، على الجزائر أن توقف العمليات الحربية أولاً، وأن تقبل بدستور ليس من وضعها، وأن تشترك في انتخابات لم ترسم هي خطتها. وبعد أن يتحقق كل هذا، ففي وسع الجزائر، أن تفاوض على الخواء الذي بقي، وما بقي لا يعدو أن يكون خواء من كل شيء.

ولكن بعد تأسيس حكومة الجزائر، غدت فكرة التفاوض، ذات طابع رسمي محدود. وقد أعلنت الحكومة الجزائرية في أول بيان عن سياستها صدر في السادس والعشرين من أيلول أن " الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على استعداد من ناحيتها، للبدء بالمفاوضات. وهي على استعداد لتحقيق ذلك، للاجتماع في كل وقت مع ممثلي الحكومة الفرنسية ". وهكذا تولت حكومة الجزائر، في موضوع المفاوضات، زمام المبادرة، والقيادة. فقد وجهت دعوة رسمية وصريحة إلى فرنسا للتفاوض معها. ولم تكن هذه المفاوضات، كما أود أن أذكركم، مقرونة بأي شرط، أو مرتبطة بأي شيء، بل كانت مفاوضات حرة، لا تنطوي على أية اشتراطات أو تساهلات مسبقاً. وفي مثل هذه المفاوضات يمكن أن يبحث كل شيء من وقف إطلاق النار إلى آخر بند في جدول الأعمال. وهكذا ترك مصير المحادثات إلى الاتفاق النهائي أو الاختلاف النهائي، وليس ثمة من أمر أكثر بساطة أو عملية من ذلك. وليس ثمة بالفعل أي شيء أكثر اتفاقاً مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية

العامة. ولكن ماذا كان رد فرنسا على هذا العرض ؟ لقد تجاهلته تمام التجاهل، ولم ترد فرنسا على اقتراح الجزائر بالتفاوض، ولم يصدر عن باريس ما ينهي هذا الجمود.

وطال الأمد حتى الثالث والعشرين من تشرين الأول عندما شرعت فرنسا في اختراق حجاب الصمت الذي فرضته، وتساقطت الكلمات من شفتي الجنرال ديغول، ضمن بيان أصدره إلى الصحافة. وأنا أقول " ضمن بيان "، إذ أن إشارة ديغول للمفاوضات لم تكن جزءاً من بيانه، وإنما جاءت رداً على سؤال لأحد الصحافيين. أما هل كان السؤال، والرد، جزءاً من خطة موضوعة، فهذا أمر متروك تقديره للحدس والتخمين والشائعات. وأيا كان الوضع، فإن الجنرال ديغول، قد أوضح وجهات نظره، في موضوع المفاوضات، وهذا ما قاله :

(ليأت سلام الرجل الشجاع، وأنا واثق من أن الكراهيات ستزول. وأنا أتحدث عن سلام الرجل الشجاع، فماذا يعني هذا السلام. إنه يعني هذا، وهو أن يقف أولئك الذين بدأوا إطلاق النار، نيرانهم، وأن يعودوا دون إذلال، إلى عملهم وإلى عائلاتهم. وقيل لي، ماذا في وسعهم أن يعملوا لينهوا الصراع، وأنا أقول : أينما كان هؤلاء، فإن على زعمائهم في الميدان أن يتصلوا بأقرب قيادة فرنسية محلية إليهم) ويمضي الجنرال فيقول : –

(لقد جرت عادة المحاربين منذ القدم، إذا ما رغبوا في إسكات مدافعهم أن يستخدموا أعلاماً بيضاء، دليلاً على رغبتهم في المحادثات. واقول إنه في

مثل هذه الحالة، فسيستقبل المحاربون ويعاملون بشرف وكرامة. أما بالنسبة إلى المنظمة الخارجية التي كنا نتحدث عنها قبيل لحظات، والتي تحاول توجيه القتال من الخارج، فأنا اكرر هنا ما سبق لي إعلانه. وهو أنه إذا رغب الممثلون في المجيء، وتسوية نهاية الحركات العدائية مع السلطة، فعليهم أن يتوجهوا إلى السفارة الفرنسية إما في تونس أو في الرباط. وستتولى أي من هاتين السفارتين نقلهم إلى العاصمة الفرنسية، وفي وسعهم أن يتأكدوا من سلامتهم، كما إنني أضمن لهم حرية العودة من حيث جاؤوا).

وإذا ما قارنا اقتراح الحكومة الجزائرية بعرض الجنرال ديغول لإجراء المفاوضات، تبين لنا أن هذا العرض اختلاط معقد. وليس في وسعنا أن نسميه مطلقاً بالاقتراح الذي يستهدف المفاوضات. إنها مجرد دعوة للاستسلام، وليس في وسع أي جزائري مسؤول أن يقبل بها.

وقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن استعدادها، للتفاوض مع الحكومة الفرنسية، دون أية اشتراطات أو مؤهلات. ويرمي العرض الجزائري إلى عقد مؤتمر حر للمائدة المستديرة، للبحث في كل شيء، تاركاً الخيار النهائي، لكل فريق أو الرفض.ويحدد الجنرال ديغول، من الناحية الأخرى، إجراءً لو استعرنا كلماته نفسها، لما انطبق عليه تعبير " سلم الرجل الشجاع "، بل سلم الرجل الجبان، والجزائريون ليسوا بالجبناء. وسجلهم الحربي، في تحرير فرنسا نفسها، ليس إلا فصلاً واحداً من فصول تاريخهم المجيد. أما سلم الرجل الجبان، فيمكن استنتاجه من التعريف الذي أطلقه الجنرال ديغول نفسه على سلم الرجل الشجاع. فقد سأل الجنرال نفسه : " ماذا يعني السلام "؟ ثم رد قائلاً

بأنه يعني " مجرد شـــيء واحد، وهو أن يوقف أولئك الذين بدأوا إطلاق النار نيرانهم، وأن يعودوا دون إذلال إلى عملهم وإلى عائلاتهم". لكن القضـــية، يا سـيدي الرئيس، ليسـت من البسـاطة، بالشـكل الذي عبر عنه الجنرال ديغول. وهؤلاء الذين أطلقوا النار، في اليوم الأول من تشـــرين الثاني عام 1954، لا يســـتطيعون أن يوقفوا ببســـاطة نيرانهم، وأن يعودوا إلى أعمالهم وعائلاتهم. ويؤكد الجنرال ديغول، أنهم ســـيعودون إلى أعمالهم دون إذلال، ولكن هذا الإذلال، هو في حد ذاته أشـد ما يمكن أن يتعرضـوا له في حياتهم كلها. وقد تكون الهزيمة خيراً منه. وإلى أي عمل، يمكن أن يعودوا، وقد جعلوا عملهم الأول، تحرير وطنهم، ولن تســتقبلهم عائلاتهم إلا إذا أعادوا لوطنهم ســيادته وحريته وكرامته.

من الجور، يا سـيدي الرئيس، أن يعرض جندي عظيم كالجنرال ديغول، مثل هذا السلام. ولا ريب في أن الجنرال ديغول، بطل الحرب، كانت ستثور نفســـه على مثل هذا " الســـلام للرجل الشـــجاع "، لو عرض عليه مثل هذا الاقتراح، عندما كان يقود حرب تحرير بلاده في خضم الحرب العالمية الثانية. وهل كان في وسع الجنرال ديغول، أن يعود إلى عمله وإلى عائلته دون إذلال، لو طلب إليه أن يقبل بمثل هذا " الســـلام للرجل الشـــجاع ". إنه ليس بالعرض الكريم، ولا شك في أن ديغول السياسي قد تنكر حقاً لديغول البطل.

وقد قصرت حديثي حتى الآن على العرض الذي تقدم به الجنرال ديغول لمقاتلي الجزائر، ولكن الجنرال نفسه، قد وجه حديثه أيضاً إلى ممثلي الجزائر، في العبارات الخاطئة نفســـها إذ قال : " أما بالنســـبة إلى المنظمة الخارجية ...

التي تحاول توجيه القتال من الخارج، فأنا أكرر هنا ما سبق لي إعلانه، وهو أنه إذا رغب الممثلون في المجيء، وتسوية نهاية الحركات مع السلطة، فعليهم أن يتوجهوا إلى السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط. هذه هي الطريقة التي اختارها الجنرال ديغول للتحدث إلى الحكومة الجزائرية. فهو يطلب إلى المناضلين أولاً أن يعودوا إلى عائلاتهم، ثم يطلب إلى حكومتهم الذهاب إلى باريس لتسوية نهاية الحركات العدائية مع السلطة. وأود هنا أن أسأل سؤالاً بسيطاً : هل من المعقول، أن يوقف إنسان إطلاق النار، ويسرح قواته، ثم يذهب إلى خصمه السياسي ليبحث معه في إنهاء الحركات العدائية !. أما أن هناك حكومة جزائرية في المنفى، وأن الجنرال ديغول ينعتها بالمنظمة الخارجية، فهذا أمر لا يحط من قدرها أو قيمتها. فقد بدأ الجنرال ديغول في الحرب العالمية الثانية حياته ثائراً، ثم أصبح يمثل الحكومة الفرنسية في المنفى. وليس في هذا أي عار، بل إنه ادعى إلى الاحترام والتمجيد. أما العار كل العار، فهو في قبول شروط الجنرال ديغول. فممثلو الحكومة الجزائرية لن يذهبوا إلى باريس، ليبحثوا مع السلطة فيها موضوع السلام، وماذا تعنيه هذه السلطة لهم. وممثلو الحكومة الجزائرية على استعداد للبحث مع ممثلي الحكومة الفرنسية، لا مع ممثلي السلطة الفرنسية. ولا ريب في أن السذج منتهى السذاجة، هم وحدهم الذين يجهلون الفرق في فرنسا بين السلطة والحكومة. فالشعب الجزائري في حالة حرب مع فرنسا، أي مع الجمهورية الفرنسية التي تمثلها حكومتها. وهو ليس في حالة حرب مع السلطة في باريس. وهم على استعداد للتحدث إلى الحكومة لا إلى السلطة.

وقد أشـــار الجنرال ديغول إلى عادة المحاربين القدماء، في اســـتخدام العلم الأبيض، للمحادثات، عندما يرغبون في إســـكات المدافع. ومن المؤلم حقاً أن يتصـدى مدني مثلي، لإصـلاح خطأ الجنرال في الإجراءات العسكرية. ولكنه رئيس الوزراء ديغول، هو الذي كان يشـير إلى هذه الإجراءات الخاطئة. فليس ثمة من إجراء علم أبيض يمكن أن تنطوي عليه هذه القضـية. فالشـعب الجزائري يقاتل من أجل حريته وسـيادته. وهو على اسـتعداد لإسـكات مدافعه، عندما يعترف الآخرون بحقه الذي اكتسـبه منذ نشـأته. وإجراء المحاربين الذي أشـار إليه الجنرال ديغول، لا يتطلب من حكومة الجزائر أن تذهب إلى باريس، لإجراء محادثات مع الســـلطة فيها، وإنما يتطلب هذا الإجراء على العكس، إجراء محـادثـات بين ممثلي الحكومتين في أرض محـايـدة. هـذا هو إجراء المحاربين. ولكن يبدو أن فرنســـا قد تعرضـــت أمداً طويلاً لمختلف إجراءات المحاربين، وهي الإجراءات التي لا تنطبق إلا على المهزومين والمغلوبين. ولا ريب في أن فرنســـا تتحدث عن هذه الإجراءات، لأنها أرغمت على رفع الراية البيضـــاء، وأجبرت على التقدم إلى الســـلطة المعادية لها. ولكن ليس هناك ما يرغم الجزائر على رفع الراية البيضاء، فرايتها هي الوصول إلى صلح كريم عن طريق التفاوض. وفي وســع الحكومة الجزائرية أن تلتقي مع الحكومة الفرنســية على أي مستوى للتفاوض من أجل صلح عادل شريف. ولا ريب في أن الشعب الجزائري على اســـتعداد للفناء عن بكرة أبيه، وحتى آخر رجل وامرأة من رجاله ونسائه، على أن يستسلم على هذه الطريقة المزرية.

ويصـل بنا هذا، يا سـيدي الرئيس، إلى نهاية السـبل. من وسـاطة ومحادثات، كما حددها قرارنا الأخير. وأعود الآن إلى الهدف الذي أعلنه القرار، وهو الوصول إلى حل يتفق مع الأهداف والمبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

وهنا ينبت السؤال، عن أي مدى وصلت إليه فرنسا في استجابتها إلى القرار، الذي اتخذته الجمعية العامة، وعن أي حل عرضته فرنسا لتسوية قضية الجزائر.

مغالطات الموقف الفرنسي :

وأود أن أقول، بصـراحة يا سـيدي الرئيس، إن فرنسـا، مازالت تدور في نفس الدوامة الشـريرة، التي تطوقها وتحيط بها. وهذه الدوامة هي (أن الجزائر هي فرنسـا) هذه هي الأسـطورة بل المغالطة والهرطقة، التي اجتاحت عقل فرنسا، وشلت إرادتها، وجمدت كل مجهوداتها. وما دامت تحوُم في هذه الدوامة الشـريرة، فسـتظل تائهة في البيداء، لا أمل لها في النجاة. ولا في العيش أيضـاً. ولكن في اللحظة التي تحطم فرنسـا فيها هذه الدوامة، في أية جهة من جهاتها، فستتنفس الصعداء، وتستنشق هواء العصر الطلق، خارج حدود هذه الدوامة، وسـتجد قضـية الجزائر آنذاك حلها الطبيعي، وتدخل العلاقات بين فرنسـا وأفريقيا الشـمالية، ولعل هذا هو الأهم، مرحلة جديدة من التفاهم والاحترام المتبادلين.

وفي وسع الإنسان بعد خمس سنوات من الحرب، بكل ما فيها من آلام ودمار، أن يتوقع من فرنسا، الإصغاء لصوت العقل والحكمة، والاستماع إلى

ما يمليه ميثاق الأمم المتحدة، والإذعان لقرار الجمعية العامة، وأخيراً الانتفاع بالدروس التي تلقنتها فرنسا من معارك الهند الفرنسية.

وكان من المتوقع، يا سيدي الرئيس، أن تأتي فرنسا، إلى هذه الدورة من دورات الأمم المتحدة، لتنقل إليها حلاً وضعته للمشكلة الجزائرية، حلاً يتفق مع الميثاق.

ولكن أي حل يمكن أن تكون فرنسا قد صممته الآن للقضية الفرنسية، وقد استخدمت كلمة (صممته) مع سابق التصميم والإصرار. ففرنسا دائمة التصميم، بل إن التصميم مهنتها الرئيسة، لا في حقل الخياطة والتطريز، والعطور فحسب، بل في حقل السياسة أيضاً. وقد برزت هذه المهنة بصورة رئيسة في موضوع الجزائر، حيث اقتصر دور فرنسا على التصميم دائماً. ومن المؤسف أن يصبح الجنرال ديغول، الزعيم العظيم، في النهاية، مجرد مصمم، يفتقر إلى الابتكار، ويلجأ إلى الكثير من التقليد.

ولنر ما هي المظاهر العامة للحل الذي صممته فرنسا للقضية الجزائرية.

التكامل :

تقوم السياسة الفرنسية، في جوهرها، على فكرة التكامل. وهنا تقف نواة الخطأ والمغالطة. فالتكامل ليس بالمعادلة الكيميائية، التي يمتزج فيها عنصران، ليخلقا مركباً جديداً، بل إنه تطور تاريخي وطبيعي، وإنساني، لا يصنع أبداً، وإنما يخلق من ذاته. وليست هناك في قضية الجزائر وفرنسا، أية قاعدة من قواعد التكامل أبداً. فالشعبان مختلفان كل الاختلاف في كل ناحية، وكل ميدان. فللشعب الجزائري كيانه القومي، وإحساسه القومي، وهما

يختلفان كل الاختلاف عن إحساس الشعب الفرنسي وكيانه. وتتباين كذلك الآمال واللغة، والثقة، وليس في وسع أية قوة في الأرض أن تحقق هذا التكامل. وهكذا حبطت الجهود التي استمرت قرناً كاملاً، استخدمت فيها فرنسا كل إمكانية عسكرية واجتماعية وثقافية، لتحويل الجزائر إلى أرض فرنسية. وقاومت الجزائر جميع هذه المحاولات بعزيمة لا تلين، فأحبطتها، ومنتها بفشل ذريع. وظلت البلاد عربية، كأية أرض عربية أخرى. ولعل هؤلاء الشبان الجزائريين الذين نشأوا على الثقافة الفرنسية هم ألد خصوم التكامل. وتبلغ بلاغتهم حد الإعجاز والروعة، عندما يتحدثون في لهجتهم الفرنسية الجميلة، عن هذه الأضحوكة التي يسمونها التكامل.

وقد أشرت هذه الإشارة الخاصة إلى التكامل، لا كحقيقة تاريخية، بل لأن جميع التصميم الفرنسي، وكل ما وضعه المصممون الفرنسيون، كان يستهدف هذا الأساس من التكامل. وقد تختلف الأسماء أو الطرق، ولكن النسيج والقماش والمادة، ظلت واحدة، ومازالت كذلك. وتسمى هذه العملية في أوقات الدعة والطمأنينة والسلام بالتكامل دون مواربة أو زيف، أما في أوقات الحرب، فإنها تسمى مهادنة. وقد بدأنا أخيراً نسمع الدعوة إليها بأنها أخوة. ولكن جميع هذه الألقاب أسماء لشيء واحد هو الاستعمارية والاستعباد. ولما كانت هذه الألقاب قد أصبحت معينة لدى الرأي العام، فقد صيغت الأسماء الجديدة في عبارات تنكرية يقصد منها تضليل شعوب العالم. ولكن هذه المصطلحات الجديدة، لا يمكن لها أن تخدع أحداً، حتى أبسط الأميين وأكثرهم سذاجة. ففي المبادئ الأساسية كالحرية والاستقلال، لم يعد هناك من

أميين، وقد غدا الأميون متعلمين، حتى في الأصـــقاع النائية من المعمورة. وليس في وسع إنسان أن يقبل بتسمية السياسات الفرنسية في الجزائر، بالأخوة. فالأخوة تنبع عن الحرية لا عن الســيطرة. وقد تعلمنا في الفرنســية أن تجيء كلمتا الحرية والإخاء مترادفتين، وأن لا نرى معهما كلمة الســيطرة أبداً. فالذي يستعبدك ويسيطر عليك، لا يمكن أن يصبح أخاً لك قط. وليست الأخوة بين شعبي الجزائر وفرنسا بالأمر المستحيل، ولا تحتاج فرنسا لبذل الجهود للحصول على هذه الأخوة، إذ يكفي لها أن تتخلى عن الجزائر لأهلها. وفي هذه الحالة يمكن للأخوة الحقيقية، لا للإخاء المفروض، أن تنبع وتظهر.

وهذا يفسر لنا سبب فشل الحلول الفرنسية في الماضي. لقد فشلت جميع هذه الحلول، لأنها ترتكز على التكامل كقاعدة. ولم يتحدث دســـتور الجزائر لعام 1947 عن هذه القاعدة، متجاهلاً قومية الجزائر المنفصـــلة، وجاعلاً من التكامل أمراً مســـلماً به. وفشـــلت التجربة، وبرهنت أكثر من أي وقت مضى على أن سياسة التكامل الفرنسية، قد تهاوت هللاً مزقاً إلى سياسة من التجزئة.

وفي الوقت نفسه، فشلت أيضاً سياسة تشريع القوانين التي طبل لها الناطق الفرنسي وزمر، في الأمم المتحدة، كعمل عظيم. وكانت هذه السياسة مرتكزة أيضاً على التكامل، وبرهنت على أنها، سخرية بالديموقراطية والعدالة والمساواة. وقد اعترفت هذه السياسة بالشخصية الجزائرية، ولكنها أنكرت الكيان الجزائري الجغرافي. وكانت هذه الســـياســـة كريمة للغاية، وتفوق في كرمها أية طاقة إنسانية. فقد أعطت للجزائر كل شـــيء، ولا تســـتغربوا، فقد

أعطتها كل شـــيء باســـتثناء القضـــايا المتعلقة بالجنســـية والأمن العام والدفاع والشـــؤون الخارجية والقوانين المدنية، والانتخابات، والمنظمات الرســـمية، والمـالية والعـدل، والتعليم، والثقافـة، والموارد الطبيعيـة والخـدمـات العـامـة. وليســـت هذه البنود من تعدادي، يا ســـيدي الرئيس، وإنما من تعداد القانون نفســـه، الذي من الإجحاف بالقانون، تســـميته به مطلقاً. إنه ســـخرية بالديموقراطية. وكان في وسع الإنسان أن يتوقع بعد ظهور الجمهورية الخامسة قيام تفهم أوفى، وسـياسـات أكثر حكمة وعقلاً. لكن الدلائل تشـير إلى العكس تماماً. فمفهوم التكامل. بما فيه من تعفن وصـــدأ، قد عاد إلى الظهور من جديد. وما زالت فرنسا تفكر في حدود التكامل، وما زالت الجزائر بالنسبة إليها أرضـاً فرنسـية تقع على الشـاطئ الثاني من البحر. وقد نقلت النيويورك تايمس في الثالث عشـــر من أيار عام 1958، عن المســـتر ســـوســـتيل، وزير الاســـتعلامات قوله. " إن ثمة طرازاً واحداً من الفرنســـيين من دنكيرك حتى تماناراسـيت(في الصـحراء الكبرى)".وإذا كان المسـتر سـوسـتيل، لا يزال يفكر بالشـعب الجزائري، على أنه فرنســي، بعد هذه الحرب التحررية التي أتت إلى المنطقة بأكثر من نصـــف مليون جندي فرنســـي، فإنه يكون من أســـوأ وزراء الاستعلامات، إذ أنه يفتقر إلى الكثير من المعلومات.

وقد يقال إن على الإنســـان، أن لا يبحث أبداً عن المعلومات الحقيقية من أي وزير للاستعلامات. ففي بعض البلاد، تكون وزارة الاستعلامات، أداة حقيقية لنقل المعلومات المشـوهة، ولذا علينا أن ندرس السـياسـة الفرنسـية من

بيانات الجنرال ديغول نفسه، فهو المهندس الأكبر، للجمهورية الجديدة، وكان الفضل للجزائر، في المجيء به إلى الحكم، وفي الإتيان بالجمهورية الجديدة.

ويؤسفنا أن ثمة أكثر من مبرر واحد يحملنا على الاعتقاد بأن الجنرال ديغول، لا يعدو أن يكون فرعاً آخر من فروع سياسة التكامل. وقد أطرى الجنرال الجزائريين بقوله : " وأود أن أقول دون تردد، إن القسم الأعظم من رجال الثورة، قد حاربوا ببسالة وشجاعة ". كان الجنرال، الجندي، هو الذي يتكلم هذه المرة. أما عندما ينطق ديغول السياسي، فهناك، يعود إلى ما في سياسة التكامل البالية من إجحاف وظلم. وقد وقف في خطاب ألقاه في الجزائر في الرابع من تموز إلى جانب التكامل فقال : " في جميع الجزائر ثمة نوع واحد من السكان، إنهم الفرنسيون في كل شيء ". وقد نص دستور ديغول، على منح الخيار لأهل البلاد الواقعة فيما وراء البحار، بين الاتحاد والتكامل والانفصال. أما بالنسبة إلى الجزائر، فلم يرد أي ذكر لهذا الاختيار. وقد جاء في شطر معين من الدستور الفرنسي أن فرنسا تعتبر الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا. وقال الجنرال في خطاب آخر ألقاه في الخامس من حزيران في بلدة بون في الجزائر أنه " يعتمد على اشتراك العشرة ملايين فرنسي من الجزائر " في انتخابات أيلول. وهذا بالطبع ما يعارضه الجزائريون تمام المعارضة. فهم يقاتلون ضد اعتبارهم فرنسيين، ويظلون على قتالهم هذا. ويريد الجنرال ديغول من الجزائريين أن يوقفوا إطلاق النار ليغدوا فرنسيين. وهو يدعو ممثلين عن الحكومة الجزائرية، أو يأمرهم إذا شئتم هذه التسمية، بالتفاوض مع فرنسا ليصبحوا فرنسيين. حسناً،

إذا كان من المفروض أن يقبل الجزائريون بالوجود الفرنسي. فلماذا شنوا حربهم ؟ ... وقد تكون ثمة فكرة، بأن الفرنسي إنسان أسمى، وأن على الجزائري أن يقاتل حتى يرتفع إلى مثل هذه الرتبة السامية.

ولكن مهما كانت فضائل الفرنسيين فإن الجزائريين سعداء، إلى أقصى ما في قلوبهم من سعادة، بأن يظلوا جزائريين، ولا شيء إلا جزائريين.

وهكذا فإن فرنسا كرد على قراركم الذي يدعو إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، قد استجابت إلى حل، يتعارض معارضة هندسية مع الميثاق. وكان الحل الذي وضعه الجنرال ديغول، ينطوي على مشروع لخمس سنوات أسماه هو " ببرنامج البعث الشامل "، ويتضمن الأشغال العامة، وإقامة صناعات جديدة، وتطوير الزراعة على الأساليب الحديثة. وألقى الجنرال ديغول في الرابع من تشرين الأول، خطاباً في الجزائر، ضمنه بياناً عن سياسته، تجاهها. وعندما أخذ يشرح سياسة فرنسا، توقف الجنرال ليسائل نفسه عن " مستقبل هذه البلاد التي تدعوها فرنسا بالجزائر "، وقد رد على هذا السؤال فوراً فقال : " لقد أتيت هنا يا رجال الجزائر ونساءها، لأعلن لكم بنفسي مشروع السنوات الخمس ". ولا ريب في أن هذا القول يذكرنا بشكسبير عندما قال : " أيها الأصدقاء، أيها الرومانيون، أيها المواطنون، أعيروني أسماعكم، لقد أتيت أدفن قيصر، لا لأطريه ". وفي الحق لم يأت ديغول ليعلن مجيء قيصر، بل ليعلن دفنه. ومضى الجنرال ديغول في بيانه يشرح مشروعه للسنوات الخمس، الذي لا يعني إلا مجرد شيء واحد، وهو أن فرنسا ستظل تدفن حرية الجزائر، مدة خمس سنوات أخرى.

هذا هو الحل، الذي تضعه فرنسا أمامكم يا سيدي الرئيس، لقضية الجزائر. وإني لأرى أن هذا الحل، لا يستحق الدرس أو الدفاع عنه، وهذا السبب من الأسباب التي حملت فرنسا على الغياب عن مناقشاتنا. ويجب أن لا يصرف مشروع السنوات الخمس أنظارنا، ويستأثر باهتمامنا عن البحث عن حل، ولا يوهن من عزيمتنا على الدفاع عن قضية الجزائر. ففي وسعنا أن نثق جميعاً، بأن فرنسا لن تظل خمس سنوات أخرى في الجزائر. فقبل انتهاء هذه الفترة، بأمد طويل ستخرج فرنسا من الجزائر، وسيخطط الجزائريون أنفسهم المشاريع لبلادهم وينفذوها. وليس هناك من أمر أجدى، أو أنجح، أو أكثر مجداً، من أن تخدم بلدك، وشعبك وفق آرائك، ومن صميم فؤادك، وبكل ما تضفيه هذه الخدمة على روحك من سرور وبهجة.

الاستفتاء :

وعلينا أن لا ننسى مع ذلك، يا سيدي الرئيس، أن الحل الفرنسي الذي رسم الجنرال ديغول خطوطه، ليس ناقصاً من ناحية مؤهلاته فحسب، بل من ناحية تركيبه أيضاً. فقد تهاوى الاستفتاء والانتخابات، وهما الدعامتان اللتان ترتكز عليهما السياسة الفرنسية، إلى الحضيض. أجل لقد انهارا، وهما في دور البناء. ولن أسهب في الحديث عنهما مفصلاً، إذ أنهما لا يستحقان أكثر من مجرد كلمة عابرة. وهما أكثر ضعفاً، وغرابة، وسخرية من أن يستحقا تحليلاً مفصلاً. وهما لا يصلحان لشيء مطلقاً إلا لأن يكونا صورة كاريكاتورية مسلية. أو إيضاحاً نموذجياً لديموقراطية مائلة التركيب. فالاستفتاء الذي أسفر عن نتيجة بلغت سبعة وتسعين في المائة، كان مزيجاً من التزييف والرشوة. وقد وصفته صحيفة كريستشيان سيانس مونيتور بقولها : " لقد كانت مسرحية،

كانت خاتمتها معروفة لجميع المشـــتركين فيها قبل البدء بها. ولم يكن أحد في الجزائر ولا في فرنسا، ليشك مطلقاً، في أن هذه البلاد الإفريقية الشمالية، قد تقترع إلى جانب كل شـيء، إلا بكلمة نعم ". (عدد الصـحيفة الصـادر في 2 تشـرين الأول عام 1958). وقالت الواشـنطن بوسـت في عددها الصـادر في 30 أيلول عام 1958، ما نصه : " قد يكون من المحزن حقاً أن يفسر المسيو ديغول، كثرة الاقتراع الإيجابي في الجزائر، بأنه تأييد اختياري، لاســـتمرار السـيطرة الفرنسـية ". وقد حمل منديس فرانس رئيس الوزارة الفرنسـية السـابق، على الاستفتاء، ووصفه بأنه " خطر على السلام المدني، وعلى الديموقراطية، ولن تكون له أية قيمة حقيقية ". ووصـــف المســـيو غاســـتون ديفيير، الوزير الفرنسـي السابق لممتلكات ما وراء البحار، العملية كلها بالعبارات التالية : " لن يكون ثمة اختيار أو اســتفتاء، وإنما قرار مفروض. وفي وســعنا منذ الآن أن نتكهن بأن النتائج ستكون ناجحة بمعدل، 99 في المائة ". وقد صدق حدس المستر ديفيير، إذ جاءت النتيجة بنسبة سبعة وتسعين في المائة.

الانتخابات :

أما بالنسـبة إلى الانتخابات، فقد كانت هزيمة كلية للسـياسـة الفرنسـية ونصـراً كاملاً للجزائر وللحكومة الجزائرية. فقد كانت المقاطعة شـاملة. ولست في حاجة إلى تذكيركم بمعنى المقاطعة، إذ بالإضـافة إلى أنها جزء من أعمالنا الإجرائية، فقد غدت أخيراً جزءاً من عاداتنا. وفي وســـعي أن أســـأل، كيف يمكن لكم أن تتصـــوروا قراراً للأمم المتحدة، يلقى الامتناع الإجماعي، عن التصـويت. هل يصـبح قراراً، كلا وألف كلا، إنه ليس بالقرار. والقرار الذي يخذل بامتناع إجماعي، لا يهزم في معرض الرفض فحسب، بل يكون الاقتراع

تعبيراً، عن والزراية والاحتقار. وهكذا كان مصير الانتخابات في الجزائر، فقد قوبلت بالاحتقار والزراية عن طريق المقاطعة. وأية بسالة، وشجاعة، وتصميم بدت كلها من شـعب الجزائر، في هذه المقاطعة على الرغم من ضـغط الإدارة العسكرية الساحق الذي يدعمه نصف مليون جندي ! وحقاً فقد كانت الانتخابات تجربة ومحكاً، بل وتحدياً واضـــحاً، لإظهار حقيقة ما تنطوي عليه قلوب الجزائريين، وأين يتجه ولاؤهم، وما هي آمالهم وأهدافهم. وإذا ما نظرنا إلى الوضـع من زاويته الصـحيحة تبين لنا أن امتناع الشـعب الجزائري عن الاقتراع، في حد ذاته اقتراع أصـيل إلى جانب الحرية والاسـتقلال والسـيادة. لقد كان في الوقت نفسه اقتراعاً ضد السياسة الفرنسية بكاملها، ابتداء من عام 1830 حتى يومنا هذا.

وليس ما أقوله يا ســـيدي الرئيس، بالبيان المطلق، الذي لا يســـتند إلى أسـاس. فقد اسـتنكر جميع المراقبين المحايدين، انتخابات الجزائر، وقد يكون من المجهد المضـني، أن أتلو على مسـامعكم، جميع الأقوال في هذا الصـدد، وأعتقد أن إيراد بعض المقتطفات يفي بالغاية المتوخاة. فقد ذكرت جريدة (ليكسبرس) في عددها الصادر في الثالث عشر من تشرين الثاني ما نصه : (إن الحقيقة تفوق الأسـاطير. والقوائم المقررة، تؤلف صـورة كاريكاتورية عن " الأسلوب الديموقراطي "، الذي أعده ديغول، وطبقه، حتى أن الإنسان لا يكاد يصـدق نفسـه).وقالت الصـحيفة نفسـها في اليوم العشرين من تشرين الثاني ما نصه :

(إن النتيجة الواضحة التي يمكن استخلاصها من تنظيم الانتخابات أنها تؤلف الهزيمة الأولى للجنرال ديغول. وثمة أمر واضح أيضاً، وهو أن سلطة باريس، لا تحكم في الجزائر الآن، كما كان شأنها في الماضي ". وقالت النيويورك تايمس في عددها الصادر بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني " إن قوائم الناخبين الجزائريين تألفت بصورة كلية من جماعة الرجعيين الفرنسيين وأذنابهم من المسلمين).

هذه هي الصورة الحقيقية يا سيدي الرئيس، لانتخابات الجزائر، باستثناء ناحية واحدة وهي عدم وجود أذناب من المسلمين كما روت صحيفة النيويورك تايمس. فليس هناك من ذنب مسلم. فالذنب لا يكون مسلماً، والمسلم لا يكون ذنباً، والإسلام كما يدل اسمه، هو الخضوع لله وحده، دون سواه. والإسلام هو دين الحرية والسلام والعدالة.

وقد عرضنا يا سيدي الرئيس حتى الآن، الحل الفرنسي، والاستفتاء الفرنسي والانتخابات الفرنسية. وأنا أود استخدام صفة (الفرنسي) مع كل اسم من هذه الأسماء. فكل شيء قد صبغ بالصبغة الفرنسية من البداية حتى النهاية. وهنا قد نتساءل : لماذا جئنا إلى هنا إذن ؟ ولماذا أدرج هذا البند على جدول الأعمال، وأخيراَ ما هو الحل الذي نقترحه.

الاستقلال والتفاوض :

لقد جئنا إلى الأمم المتحدة، لأن الحرب مازالت دائرة في الجزائر، وقد دخلت في عامها الخامس. وما زالت الآلام البشرية، متواصلة دون وهن أو ضعف. وسواء أكان الدم المسفوك فرنسياً أم جزائرياً، فهو دم إنساني على كل

حال، يســـفك على أرض الجزائر. وقد قدر الجنرال ديغول في بيانه، الذي أصدره في الثالث والعشرين من تشرين الأول، الخسائر في هذه الحرب بسبعة آلاف ومئتي فرنسي بين ضابط وجندي، وبسبعين ألف جزائري قتلوا في سوح القتال. ولا أدري النسبة التي يستعملها الفرنسيون في إذاعة خسائرهم الحربية، وهل تكون العشــر أو أقل أو أكثر. ولكن ما أعرفه أن الفرنســيين يتســاقطون بالألوف. أما بالنســـبة إلى قتلى الجزائريين فقد يزيدون على هذا الرقم، وعلى أي حال، مهما كان الرقم، الذي لا يعرف حقيقته إلا الله والمقابر، فإن الجزية، التي تقتضيها الحرب من الأرواح البشرية، عالية بصورة مؤلمة عند الفريقين، وما زالت ماضية في الارتفاع. وقد ظلت الحرب، حتى هذه اللحظة، محصورة على الأرض الجزائرية، ولكن لا يعرف إلا الله، إذا كانت ستستمر على هذا الشــكل. فالحرب، أية حرب، تملك الاحتمالات الفطرية للاتســاع والانتشار إلى ميادين أخرى. فقبل بضعة أشهر، وقعت اصطدامات عسكرية بين تونس وفرنسا. وقد شرع الجزائريون أيضاً في فتح جبهة ثانية في فرنسا نفسها.

ووقعت على الصعيد السياسي، تطورات جديدة وكثيرة للغاية، تتطلب حلاً عاجلاً للمشـــكلة الجزائرية، وهي تطورات كافية لأن تقرع جرس الخطر، للأمم المتحدة، لكي تستيقظ، وتتحمل مسؤولياتها.

وعلي أن أذكر أولاً أن مؤتمرات قومية تضـــم دولاً عدة، قد بحثت في المشكلة الجزائرية. فقد عقد المؤتمر الأول للدول الإفريقية المستقلة في أكرا بين الخامس عشر والثاني والعشرين من شهر نيسان. وقد اتخذ هذا المؤتمر قراراً،

اعترف فيه بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ثم حث فرنسا على الاعتراف بهذا الحق، وسحب قواتها من الجزائر، والدخول في مفاوضات فورية مع جبهة التحرير الجزائرية، أملاً في الوصول إلى تسوية نهائية عادلة. ولعل من المهم للغاية، ذلك النداء الذي وجهته الدول الإفريقية إلى أصدقاء فرنسا وحلفائها، للكف عن مساعدة فرنسا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملياتها العسكرية في الجزائر.

وعقد في طنجة بين السابع والعشرين والثلاثين من نيسان مؤتمر شمال أفريقيا، واتخذ قراراً، يعلن حق الشعب الجزائري الذي لا يبطل قط، في السيادة والاستقلال، وتأييده في كفاحه لتحقيق هذا الاستقلال، والتوصية بخلق حكومة جزائرية.

وعقد بين السابع عشر والعشرين من شهر حزيران، المؤتمر الثلاثي في تونس بين ممثلي حكومتي تونس والمغرب وجبهة التحرير الوطني الجزائري، واتخذ المؤتمر قراراً برفض أية سياسة فرنسية تقوم على التكامل، وتأييد حق الشعب الجزائري في الاستقلال.

هذه ثورة يا سيدي الرئيس، تعم القارة الأفريقية بأسرها، تأييداً لقضية الجزائر. وقد تبع هذه الثورة، قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في السادس والعشرين من أيلول عام 1958. ويعتبر هذا اليوم نقطة فاصلة في تاريخ الجزائر، لأنه يرمز إلى مرحلة جديدة، بل إلى فصل جديد في حركة التحرير الجزائرية. ولم تعد القضية مجرد حركة ثورية بل غدت حرباً نظامية،

يشـنها جيش منظم، يتبادل أسـرى الحرب مع الفرنسـيين. وقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن قيام حالة الحرب مع فرنسا، وعن استعدادها للقتال حتى النهاية، واستعدادها أيضاً للتفاوض لعقد صلح كريم. وأعلنت الحكومة الجزائرية إذعانها لمبادئ الأمم المتحدة، وللإعلان العالمي عن حقوق الإنسـان. ولنصـوص مواثيق جنيف. وعلى أساس هذه البيانات والإعلانات كلها، سارعت دول عدة إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية.

وهنا قد يظهر السـؤال الدقيق، ما هو الحل يا ترى ؟ ومن السـهل الرد على هذا السؤال، كما أن من السهل بيان الحل.

ثمة حل واحد، يا سيدي الرئيس للمشكلة، ولا حل سواه. أنه استقلال الشـعب الجزائري وسـيادته، وهذه هي الطريقة الوحيدة لإحلال السـلام في القارة الإفريقية بأسرها. إنه الحل الذي يسمح بقيام اتحاد مغربي يضم تونس والجزائر ومراكش. وبهذه الطريقة، يمكن لعلاقات فرنسـا بشـمال أفريقيا أن تعود إلى وضـعها الطبيعي، وأن ترسـم على خطوط منظمة. وأخيراً، إنه الحل الوحيد، الذي يخلق الأمل المشـرق، في قيام علاقات الصـداقة والود بين فرنسـا وجميع الدول العربية.

وهذا الحل، لاسـتناده إلى الاسـتقلال، يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة نصـاً وروحاً. إنه يسـتجيب إلى آمال الشـعب الجزائري القومية، ويعكس الرغبة العامة للمجتمع الدولي. ولذا فالدعوة موجهة إلى الأمم المتحدة، لتأييد مثل هذا

الحل، بل لتأييد ميثاقها. فالاســـتقلال مع المفاوضـــات لتنظيم العلاقات بين فرنسا والجزائر، هو المفتاح الصحيح الوحيد، لحل القضية بصورة سلمية.

نتائج الحرب :

إنني أصف هذا الحل (بالسلمي). أما استمرار الحرب، فهو البديل الذي لا مناص منه. فالجزائر، حكومة وشــعباً، مصــممة على المضـــي في الحرب، والاستمرار في تقديم التضحيات حتى النهاية، وهذه النهاية ليست إلا النصر.

ولكن ما هي نتائج هذه الحرب، إنها خطيرة، بالنسبة لفرنسا، ولأوروبا بل وللعالم الغربي قاطبة.

أما الحرب، فتعني بالنسبة لفرنسا، تضحيات إنسانية أكثر وأكثر، في أرواح الألوف من الجنود الفرنسيين، الذين يجب توفير أرواحهم، لقضية أعدل، وأكثر حقاً ؛ وتعني الحرب أيضـاً لها، الإفلاس الاقتصـادي والمالي، الذي بدأ في الظهور تحت ضــغط النفقات الحربية الطائلة. وقد اســتنزفت نفقات الحرب الجزائرية الباهظة التكاليف احتياطي فرنسا من النقد الأجنبي. وكانت فرنسا قد استنفدت في نهاية عام 1957، جميع موارد اقتصادها، التي لم تكن تستعمل من قبل أو تمس. وقد اضـــطرت فرنســـا في كانون الثاني من هذا العام إلى اقتراض مـا مجموعـه 655 مليون دولار من اتحـاد المـدفوعـات الأوروبي، وصندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة إلى أوروبا، فبالإضافة إلى ما تؤثره الحرب على السوق الأوروبية المشتركة، فإنها تعني، تجميد أية آمال مشرقة في الزيت الجزائري. وكان غي موليه رئيس وزراء فرنسا الأسبق، قد تنبأ في آذار عام 1957، أنه في غضون عشر سنوات، سيكون زيت الصحراء الجزائرية، كافياً لتأمين نصف ما تحتاجه الدول الأوروبية من النفط. وهذا الزيت هو ثروة الجزائر القومية، ولا يمكن ضخه إلى أوروبا، إلا بموافقة الجزائر المستقلة، ذات السيادة الكاملة. ويجب أن توافق حكومة الجزائر على جميع أعمال التنقيب، والإنتاج والتكرير والشحن المتعلقة بنفط الصحراء. وكل الشركات التي تقدم على عمل، دون الحصول على هذه الموافقة، تخوض مجازفة غير مأمونة العواقب. وكان الجيش الجزائري في الحقيقة وفي أكثر من مرة قد دمر منشآت الزيت في الجزائر، ومع استمرار الحرب، ستظل هذه المنشآت، هدفاً عسكرياً.

أما بالنسبة إلى العالم الغربي فإن الخسارة، ستأتي بردود فعل سيئة وعظيمة. فاستمرار الحرب، يعني خسارة فرنسا، وبالتالي خسارة التوازن الأوروبي. وإذا واصلت فرنسا حربها الخاسرة في الجزائر، فإن فرنسا نفسها ستضيع. فالحرب الجزائرية هي التي جاءت للجمهورية الرابعة بنهايتها. وكانت مشكلة الجزائر، هي السبب في دعوة الجنرال ديغول من عزلته في ضواحي باريس، لإنقاذ فرنسا من ويلات حرب أهلية. وكانت مشكلة الجزائر أخيراً هي العامل في قيام الجمهورية الخامسة.

وإذا قدر للقضية الجزائرية البقاء بلا حل، فماذا ستكون النتيجة، لا شك عندي في أن نتيجتين، حتميتين، ستتلوان. أولاهما، أن حرب الجزائر

الاستقلالية ستصل حتماً إلى نهايتها في تحقيق الاستقلال و السيادة للجزائر. وثانيتهما، أن هزيمة فرنسا الكاملة، أمر لا مناص منه ولا مفر من قضائه. وبالطبع ستنهار الجمهورية الخامسة، وسيعود الجنرال ديغول إلى عزلته من جديد ليكتب الفصل الأخير من مذكراته. والله وحده فقط، يعلم، ما يلي ذلك من أحداث.

هذه هي الصورة التي نراها : النصر للجزائر، والهزيمة لفرنسا.

ولكن الطريق، يا سيدي الرئيس، ما زال مفتوحاً، للوصول إلى حل كريم، سلم يقوم على أساس التفاوض بين الجزائر وفرنسا. وليس للجزائر أي هدف في أن تهزم أحداً أو تغلبه. إن ما تجاهد الجزائر للوصول إليه، هو الحرية، والاستقلال، وقد أعلنت عن استعدادها للسلام.

وكل ما يبقى على الأمم المتحدة أن تعمله، هو أن تتخذ قراراً بتأييد السلام على الحرب، ونصرة الاستقلال على السيطرة، وعون الكرامة الإنسانية على الإذلال والعبودية. وإننا لنتضرع إلى الله، أن تسمع فرنسا صوت السلام والعدالة والكرامة.

الباب الثالث

دفاعاً عن فلسطين

دورة عام 1959 – 1960

البيانات التي ألقاها الأســـتاذ أحمد الشـــقيري وزير الدولة الســـعودي لشـــؤون الأمم المتحدة دفاعا عن فلســـطين وعن مختلف القضـــايا العربية والعالمية، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشـــرة، بوصـــفه رئيس الوفد الســـعودي إلى الدورة المذكورة

مقدمة

تحدث الأستاذ أحمد الشقيري، خمس مرات أثناء الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن قضية فلسطين. وقد أشار إليها للمرة الأولى، في بيانه الاستهلالي، عندما ألقى خطابه الرئيس، أثناء المناقشة العامة في الجمعية. وتحدث رئيس الوفد العربي السعودي للمرة الثانية في الموضوع نفسه في الجمعية العامة، عندما دحض مزاعم المندوب الإسرائيلي، وأشار إلى أن إسرائيل، ما زالت ممعنة في إصرارها على رفض تنفيذ ما أوصت به الأمم المتحدة.

وعرض الأستاذ الشقيري أحوال اللاجئين الفلسطينيين عندما بدأت اللجنة السياسية الخاصة في مناقشة تقرير المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين وتشغيلهم، وأورد الحقائق والأرقام التي تؤيد النظرية القائلة بأن تحدي إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ورفضها تنفيذها، هما السبب في تدهور أوضاع اللاجئين.وحلل الأستاذ الشقيري تقرير المستر داغ همرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة، حول الموضوع، وقدم اقتراحات محددة لحل هذه المشكلة المهمة.

واضطر رئيس الوفد السعودي مرة ثانية للتدخل في الموضوع. ليدحض مزاعم الوفد الإسرائيلي، ووجه في النهاية خطابا أخيراً إلى اللجنة السياسية الخاصة، اختتم فيه مرافعته عن قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقد نال عرض الأستاذ الشقيري الشامل، للوجوه المتعددة لمشكلة فلسطين، وبسطه لوجهة النظر العربية تأييد جميع زعماء العالم العربي. وبالنسبة إلى هذه الحقائق، يضاف إليها، ما نشعر به من حاجة للكشف عن المغالطات التي تعرضها إسرائيل ومؤيدوها في الولايات المتحدة، رأى الوفد السعودي ضرورة طباعة هذه الخطب عن قضية فلسطين وتوزيعها في كتيب واحد.

مقتطفات من الخطاب في المناقشة العامة

(خصص الأستاذ الشقيري قسماً من خطابه العام في الاجتماعات الأولى للدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة، أثناء المناقشة العامة لقضية اللاجئين الفلسطينيين. وفيما يلي جزء من هذا الخطاب الذي ألقاه في الخامس والعشرين من أيلول عام 1959)

أصل الآن، يا سيدي الرئيس، إلى الحديث في موضوع استمرار وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين في أعمالها. وقد عرض هذا الموضوع على جدوى الأعمال، مرفقاً بتقرير من الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الموضوع لا يتناول إلا جزءاً من مشكلة فلسطين، وناحية من نواحي قضية اللاجئين، إلا أن المستر هيرتر، وزير خارجية الولايات المتحدة، كان موفقاً في القول عنه بأنه في منتهى الأهمية.

وليس من قصدي في هذه المرحلة من المناقشة، أن أسرد بصورة متسلسلة تاريخ القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، وكيف أتخذ القرار بتقسيم

البلاد المقدسة، وكيف أقيمت إسرائيل، وأخرج اللاجئون من بلادهم وديارهم. ففي سجلات الأمم المتحدة البرهان على هذا الظلم الصارخ، الذي لم تر قصص التاريخ له مثيلاً من قبل. وإذا أردنا الإيجاز، قلنا أن الديار المقدسة، قد جزئت على الرغم من إرادة أهلها، وأقيمت فيها حكومة غريبة، لها شعبها الغريب أيضاً، بقوة السلاح ليس إلا. هذا هو أساس مشكلة اللاجئين.

وقد غدت مشكلة اللاجئين، المسؤولية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة منذ بدايتها أي منذ اغتيال الكونت برنادوت وكانت سياسة الأمم المتحدة تقوم منذ البداية على أساس مبدأ العودة. وأكدت الأمم المتحدة منذ عام 1948، في جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، موقفها المؤيد لعودة اللاجئين إلى بيوتهم. ولضمان تنفيذ هذه القرارات، أقامت الأمم المتحدة وكالتين : أولاهما، لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، ومهمتها المحدودة تسهيل سبل العودة للاجئين، وثانيتها وكالة الغوث الدولية، ومهمتها تقديم المعونة إلى اللاجئين إلى أن تتاح لهم العودة. وقد جمدت إسرائيل جهود لجنة التوفيق ورفضت أي اقتراح يقضي بتنفيذ العودة، مما أدى إلى استمرار وكالة الإغاثة في أعمالها لغوث اللاجئين حتى يومنا هذا. وينتهي عمل الوكالة في حزيران عام 1960. وبالنسبة إلى إصرار إسرائيل المستمر على رفض السماح للاجئين بالعودة إلى أوطانهم، فإن القضية، تعرض في هذه الدورة على الجمعية العامة لتدرس إمكان تمديد أعمال وكالة الغوث الدولية. هذا هو الموقف الذي تواجهه الأمم المتحدة في الوقت الراهن، وهو موقف ينبع من تحدي إسرائيل، وإسرائيل وحدها.

وقد توصـــل الأمين العام في تقريره عن المشـــكلة إلى النتيجة، التي تقول، بأن من الواجب الاستمرار في أعمال وكالة الأمم المتحدة حتى تتم إعادة اللاجئين أو إسكانهم وفقا لإختيارهم. وسيقوم أعضاء الوفود العربية في الوقت المناسب بتوزيع تحليل مطول، عن التقرير، على جميع الأعضاء. وسيكون في وسعنا أن نناقش التقرير بالتفصيل في اللجنة الخاصة، عندما نصل إلى ذلك البند في جدول أعمالها. وفي وســـعنا أن نقول الآن دون تورط، ودون أن نقبل الكثير من الحجج الواردة في تقرير الأمين العام، إننا نرضـــى بتوصـــيته الخاصـــة باســـتمرار أعمال الوكالة. وتجنبا من أن تتأصـــل بعض المفاهيم المغلوطة، في عقول أعضـــاء الجمعية العامة، نرى لزاما علينا، أن نســـرد خمسة مبادئ أساسية، لا يمكن لشعب فلسطين، ولا للدول العربية التخلي عنها، مهما كانت التضحيات، وتحت أية ظروف مهما كانت خطيرة ومؤلمة.

وأبدأ فأقول بكل جد، وكل رزانة وكل إصرار، أن البلاد المقدسة على الرغم من كل ما وقع فيها في غضون الحقبة الأخيرة، ستظل معتبرة، جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي. فأهلها من مسلمين ومسيحيين ويهود، دون سواهم من الغرباء، هم وحدهم أصحاب الحق الشرعي في تقرير مصيرها. وستظل وحدة فلسطين الجغرافية، وحق أهلها في إستعادة وطنهم، حجر الزاوية في السياسية العربية في مستقبل الأيام.

ومن الناحية الثانية، دعوني أوضح لكم بجلاء أن المسؤولية في مشكلة اللاجئين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وأن هذه المسـؤولية، يجب أن تسـتمر حتى يعود اللاجئون إلى بيوتهم.

ويجب أن لا يشك أي منكم، من الناحية الثالثة، في أن إستمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين، واستمرار العبء على الدول المساهمة في موازنتها، ناجمان بصورة مباشرة وأولية، عن رفض إسرائيل المستمر، لهؤلاء اللاجئين العودة إلى بيوتهم.

ومن الناحية الرابعة، على أي منكم، أن لا يخطئ، أو يشك في إصرار اللاجئين على العودة إلى بيوتهم. وهذا حقهم الفطري الذي لا تستطيع أية قوة في العالم أن تنكره، أو تفتئت عليه. فاللاجئون على الرغم من إنقضاء حقبة كاملة على حياتهم في المنفى ما زالوا، وسيظلون، مصممين على ممارسة حقهم في العودة، والرجوع إلى وطنهم.

ويقاوم اللاجئون من الناحية الخامسة، يا سيدي الرئيس، مقاومة إجماعية كل مشروع يرمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى استيعابهم في أية مناطق خارج بلادهم. ومهما شئتم أن تطلقوا عليهم من أسماء، فأطلقوها، ولكنهم يرفضون كل الرفض، وبإصرار، مبدأ وتفصيلاً أي مشروع يرمي إلى إدماجهم أو إعادة إسكانهم، خارج بيوتهم في مدنهم وقراهم الأصلية.

هذه، يا سيدي الرئيس، هي المبادئ الخمسة التي تتحكم في سياستنا تجاه قضية اللاجئين. وهذا هو موقف أهل فلسطين، ويؤيدهم في ذلك جميع الدول العربية بلا تحفظ ولا إستثناء.

وإذا أردنا أن ننتهي بالموضوع إلى نهاية سريعة، فلن نقيد أنفسنا بسرد هذه المبادئ ليس إلا، بل علينا أن نتقدم بخطة جديدة. فنحن أشـــوق ما نكون إلى رفع هذا العبء عن عاتق الدول المســـاهمة في موازنة الوكالة. واللاجئون أنفسهم، هم أشوق ما يكونون إلى رؤية هذا الإحسان يتوقف. فهم أفراد شعب له كبرياؤه الوطنية وكرامته. وكانوا في الماضي، يسهمون بدورهم، في صناديق الإحســـان الدولية. وقد قيل أكثر من مرة، إن الأمم المتحدة لا تســـتطيع أن تمضـي إلى ما لا نهاية له، في تقديم الغذاء والمأوى للاجئين. فهناك صـيحة عامة تدعو إلى وجوب قيام اللاجئين بإعالة أنفســـهم، لرفع هذا العبء عن عاتق المجتمع الدولي. وأشـــار الأمين العام في تقريره، إلى ضـــرورة حمل اللاجئين، على أن يحيوا حياة منتجة. ومع مقت اللاجئين لحياة البطالة، إلا أنهم يعارضـون بصـورة عامة أية خطة قد تؤثر بأية صـورة من الصـور على حقهم في العودة. وقد وجه إلينا الســـؤال أخيراً، عن الإقتراحات البناءة التي يمكن لنا نحن العرب، أن نقدمها، لمواجهة الموقف. وقد شـــاعت أكذوبة صـهيونية تزعم، بأن ليس لدى العرب ما يقولونه إلا (لا)، وانهم لا يعرضـون أية خطة واقعية أو بناءة.

وبالطبع ليس هذا القول إلا مجرد سـخافة ومادة دعائية رخيصـة. ونحن ننتهز هذه الفرصـة، لنقترح خطة أو مشـروعاً، لا للمشـكلة الفلسـطينية برمتها، ولا لمشـــكلة اللاجئين بكاملها، بل لتخفيف العبء عن المجتمع الدولي من الناحية المالية، وإنقاذه من دفع مسـاعدات أخرى. إنها خطة يا سـيدي الرئيس

لمدة ثلاث سنوات، وسيؤدي تنفيذها، إلى إنهاء أعمال وكالة الأمم المتحدة بعد انتهاء هذه المدة.

وتتألف الخطة من ثلاث مراحل، للعناية بأحوال مليون من اللاجئين. والفكرة الأساسية منها، هي أن ننقل اللاجئين في غضون ثلاث سنوات إلى مرحلة الحياة الإنتاجية. وتقوم هذه الخطة على أساس إعادة التكامل الاقتصادي الحقيقي، وتتمتع بجميع المزايا التي تضمن لها النجاح.

وتتناول المرحلة الأولى إعادة دمج أربعمائة ألف لاجئ في نهاية عام 1960 في الجليل الغربي ويافا واللد والرملة والمثلث والمناطق الوسطى والجنوبية من فلسطين. وكانت هذه المناطق قد خصصت بكاملها إلى العرب بموجب مشروع التقسيم لعام 1947. ولا نود أن ندخل في موضوع عدالة ذلك القرار أو إجحافه، ولكننا نقول إن هذه المناطق قد خصصت للعرب ويجب أن لا تقوم أية صعوبة في طريق إعادة دمج اللاجئين في إقتصاد هذه المناطق، التي تتوافر فيها الأراضي المنتجة، وتستطيع تقبل العديد من المشاريع الإقتصادية اللازمة لإستيعاب اللاجئين.

وتتعلق المرحلة الثانية لعام 1961 بمائة ألف لاجئ، وهذه هي السنة الثانية من سنوات المشروع، وتجري فيها إعادة الدمج الاقتصادي في منطقة القدس، التي تقرر أن تكون قطاعا دولياً بموجب قرار الأمم المتحدة، على أن لا يكون لأحد الفريقين حق سيادي عليها. وفي وسع وكالة الأمم المتحدة هنا

أيضـــا أن تشـــرع في إقامة مشـــاريع، لإدماج اللاجئين في حياة هذه المنطقة الاقتصادية.

وتتعلق المرحلة الثالثة لعام 1961 بنحو نصف مليون شخص هم البقية الباقية من اللاجئين ويجب أن تتم إعادة دمج هؤلاء في المناطق التي تســـيطر عليها إســـرائيل في الوقت الحاضـــر. والمشـــاريع المتعلقة بالإدماج في هذه المنطقة، عملية وممكنة، إذ أن العرب يملكون معظم الأراضـــي فيها بينما لا يتجاوز ما يملكه اليهود نسبة 6.1 في المائة من المنطقة كلها.

ولهذه الخطة التي تنفذ في ثلاث ســنوات يا ســيدي الرئيس فوائد ومزايا جمة، فهي أولاً تتفق مع جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصـــدد قضـــية فلســـطين، وهي ثانياً، تنســـجم مع رغبات اللاجئين كما أكدها الأمين العام للأمم المتحدة. وهي ثالثاً، تنهي مســـؤولية الأمم المتحدة المالية في نهاية عام 1960. وهي رابعا، توفر كثيراً، من نفقات إدماج اللاجئين الإقتصادية.وإذا ما نفذت هذه الخطة فلن يطلب إلى الأمم المتحدة، أن تؤمن لكل لاجئ مسـكناً يقيم فيه وأرضـاً يعمل فيها. ففي فلسـطين بيته وأرضـه. وفوق كل هذا، فهناك وطنه، الذي عاش فيه والذي هو على إستعداد للموت في سبيله.

سيدي الرئيس،

ليس ثمة خطة أكثر عملية، من هذه الخطة. فإعادة دمج اللاجئين خارج فلســطين، أمر مرفوض كل الرفض بقدر ما في القضـــاء من قوة، وفي

القدر من حســـم. وقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة بطريقته الخاصـــة من تجاهل رغبات اللاجئين، فقد تناول النواحي النفسـية وأكد إسـتحالة إعادة إدماج اللاجئين، دون موافقتهم وقبولهم. ويؤيـد الأمين العـام عنـد تحليلـه للنـاحيـة السـياسـية، حق اللاجئين في العودة، تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة. وقال في ختام تقريره التمهيدي، إن (تقديره للأوضـاع الاقتصـادية. . لا يقلل مطلقاً، أو يغير أبداً من جوهر قرارات الجمعية العامة، أو قيمتها القانونية) إننا لا نختلف معه هنا، ولكننا سنوضـح في اللحظة المناسبة، النقاط التي نختلف معه فيها. وما نود تأكيده في الوقت الحاضـر، أنه حتى مع قوة تقرير الأمين العام، فإن حق الإختيار للاجئين الذي هو حقهم المطلق، يجب أن يكون العامل الأساسي في أي مشـــروع لإعادة الإدماج. وإذا كانت هذه هي الحالة، وهي حتماً قائمة، فإنه تتبين إســـتحالة أي إعادة للإدماج خارج فلســـطين. ولقد أعرب اللاجئون مقدماً عن إرادتهم. فهم يرفضون أي داماج خارج أراضيهم. وهذا الرفض يضع حداً نهائياً للمشـــكلة. وإذا كان لأحد أي شـــك في نوايا اللاجئين، فإن المحك الحقيقي، يكون في إستفتاء، ونحن نقبل هذا الإستفتاء ونرضى بنتائجه، الآن وفي هذه اللحظة.

لقد حان الوقت يا ســيدي الرئيس، لحل مشــكلة اللاجئين، وقضــية فلسطين بكاملها، حلاً يتفق مع العدالة، ولا شـيء غير العدالة. فقد قذفت هذه المشـكلة الشـرق الأوسـط بكامله في جحيم من الكوارث طيلة الحقبة الماضـية، وقد أدت إلى تدمير العلاقات بين الدول العربية والكثيرات من الدول الصـــديقة. وقد قدر لهذه المشكلة، أن توصـل العالم بأسره إلى شـفير الحرب في أكثر من

مناسبة، وقد توصله إليه أيضاً في كل لحظة. وبينما يتركز إهتمام العالم وقلقه على برلين المجزأة كمستودع البارود، الذي قد يفجر الحرب، فإن شررها، قد يندلع أيضاً من القدس المجزأة. ونحن نقف إلى جانب السلام بطبيعتنا، ونتيجة لسياستنا. والبلاد بلادنا، والشعب شعبنا، ولذلك فإننا نقف إلى جانب السلام بدافع الحاجة أيضاً.

وإننا لنتضرع إلى الله، وكلنا أمل، بأن تستهل هذه الحقبة الثانية من قضية فلسطين، بعهد من السلام، لا يقوم على أساس المصلحة أو الانتهاز، بل على أساس العدالة، ولا شيء غيرها.

وللوصول إلى هذا الهدف الاسمى، يا سيدي الرئيس، نضع أنفسنا في خدمة هذه القضية، بجميع أفكارنا وأفئدتنا وأرواحنا.

دحض بيان الممثل الإسرائيلي

(ألقى الأستاذ الشقيري في السادس من تشرين الأول عام 1959، هذا البيان المفاجئ المرتجل، يدحض فيه بياناً ألقاه الممثل الإسرائيلي في الجلسة العامة حول موضوع اللاجئين الفلسطينيين).

لم يكن في خاطري، أن أتحدث للمرة الثانية في هذه المناقشة، لو لم نستمع يوم أمس إلى بيان ألقاه أمام الجمعية العامة، الناطق بلسان الوفد الإسرائيلي. وهكذا فقد شعرنا من واجبنا تجاه هذه الهيئة الموقرة، أن نشرح موقف العرب من نقطة أو نقطتين.

فقد أدعى المندوب الإسرائيلي، أن الوفود العربية تتحدث عن الحق في تقرير المصير، ولكنها في الوقت نفسه تتجاهل هذا الحق، لشعب واحد في العالم، وهو الشعب اليهودي. وإنني لأقول فوراً وبصراحة، إننا نقبل هذا

الاتهام فهو حقيقة واقعة. فنحن ننكر على الشعب اليهودي حق تقرير المصير، لمجرد أن اليهود لا يؤلفون شعباً في العالم. وليس ثمة من شيء يدعى بالشعب اليهودي، فهناك اليهودية، أي الدين اليهودي، وهناك المواطنون اليهود الذين يمتون إلى دول مختلفة في جميع أنحاء العالم. أما العنصر اليهودي، والشعب اليهودي، والأمة اليهودية، فهي إصطلاحات لا وجود لها تماماً كالشعب المسيحي أو العنصر المسيحي أو الأمة المسيحية، وكلها تعابير لا وجود لها. ولو قبلنا بهذا المفهوم عن القومية اليهودية، فماذا تصير إليه حالة اليهود في كل زاوية من زوايا المعمورة. فهل هم جزء من الشعب اليهودي ؟ وهل يصبح يهود الولايات المتحدة، والأعضاء اليهود في الكونغرس، جزءاً من الشعب اليهودي؟ وهل يصبح اليهود في بريطانيا وفرنسا وأمريكا اللاتينية والإتحاد السوفياتي والهند، جزءاً من الشعب اليهودي ؟. وهل يضحي الممثلون اليهود بيننا، والموظفون اليهود في الأمانة العامة للأمم المتحدة، جزءاً من الشعب اليهودي ؟ وهل يضحي الجنود اليهود في أي مكان وفي كل مكان جزءاً من الشعب اليهودي ؟ أن إسرائيل، ترد على جميع هذه الأسئلة بالإيجاب. وهذه هي قضيتها، بل هذا هو سبب وجودها ودعامة كيانها. وإذا إفترضنا أن الرد بالإيجاب، يتضح تماما والحالة هذه أن للموقف العربي، كل ما يبرره من المبررات. ويصبح من الجلي البين تبعاً لذلك أن جوهر المشكلة يقوم في إسرائيل، وأن إسرائيل هي المشكلة.

يضاف إلى هذا، أنه لو حق لكل إنسان أن يتكلم عن تقرير المصير، فإن على إسرائيل، أن تلتزم الصمت، إذ ليس لديها ما تقوله في هذا الشأن.

فالكارثة التي حلت بالقضـــية الفلســـطينية برمتها، هي ثمرة التنكر لحق تقرير المصـــير. وكان العرب يدافعون عن قضـــية فلســـطين عام 1947، على أنها قضـية واحدة من قضـايا تقرير المصـير. وفي وسـع كل واحد منا أن يرجع إلى سجلات الأمم المتحدة ليرى بنفسه ما أقوله. وقد أعلنا أن ليس في وسعكم تقسيم فلســطين على الرغم من مشــيئة أهلها، إذ أن لهؤلاء الحق في ممارســة تقرير المصــير. كان هذا موقفنا، ولكن الصــهيونية يؤيدها الإســتعمار، نجحت في تنحية حق تقرير المصير جانباً.

ووجود إسرائيل الآن مدين لعامل واحد ليس إلا، وهو أن شعب فلسطين لم يتمكن من ممارسة حقه في تقرير مصيره. ولو طبق هذا الحق في حينه، لما حلت الكارثة كلها، ولما ظهرت مشكلة اللاجئين، ولما وجدت إسرائيل. ووجود إســـرائيل اليوم ليس ثمرة تنفيذ حق تقرير المصـــير. وإنما هو ثمرة التنكر له، بالنســبة إلى شــعب عميق الجذور في وطنه، وترجع في تاريخها إلى اقدر ما تعيه ذاكرة الإنســـان. وتحتل إســـرائيل اليوم مقعدها على حطام مبدأ تقرير المصير، وعلى أشلائه وبقاياه، بعد أن حطمتها، وقذفت بها في مهب الرياح والأعاصــير.ولو قدر لهذا الحق أن يحترم لما اقتعدت إســرائيل هنا مقعدها في الأمم المتحدة، لتتحدث بمثل هذه الطلاقة والصـــلافة، عن مبادئ تقرير المصــير، ولكان هؤلاء الســادة الإســرائيليون، يجلســون في مقاعد النظارة والزائرين لا في مقاعد الأعضـــاء المحترمين، ولكان يحتل هذا المقعد، ممثل عن جميع فلسـطين، يتحدث باسـم جميع أهلها الشـرعيين من يهود ومسـيحيين ومسـلمين على السـواء. هذه هي قضـية مبدأ تقرير المصـير، الذي حطمته

إسرائيل، ثم جاءت اليوم تندبه وتبكيه بدموع لا أدري من. .. إنني افضل أن لا أذكر الصفة ولا اسميها.

أما قصـــة الحرب الفلســـطينية فأمرها طويل، وأوثر أن لا أذكرها. فبالاختصـار، كانت القوات الصـهيونية هي التي شـنت حرباً إجرامية من الغدر والـدمـار والحرائق. وكـانـت تـدخلنـا وحـده، هو الـذي أنقذ اللاجئين والأمـاكن المقدسة من مصير محتوم في فلسطين. وقد قال المستر تشرشل في تلك الأيام متحدثاً عن الإرهاب الصـهيوني ما نصـه (يبدو أن جميع أحلامنا في الصـهيونية سـتتبدد مع دخان مسـدسـات القتلة.. ومع هذا النتاج الجديد من القتلة، الذي لا يليق إلا بألمانيا النازية، ولذا فان الكثيرين من أمثالي ســـيجبرون على إعادة النظر في المواقف التي حافظوا عليها طويلاً في الماضي. ومن الواجب تحطيم هؤلاء المسـؤولين أصـلا وفرعاً). وها هو الناطق الإسـرائيلي، يدعو الإجراءات العربية التي اتخذت في عام 1948، بالنسبة إلى هذا الأصل، وذلك الفرع في الإرهاب اليهودي، عدواناً عربياً. وليس من العســير على إســرائيل أن تســمي الإجراء الدفاعي، بالعمل الهجومي. وليسـت القضـية بالنسـبة إلى إسـرائيل إلا تغييراً في بعض الحروف. فيصـــبح الدفاع هجوماً. وقد اختارت إســرائيل بهذه الصورة نفسها بالأمس وصف هجومها الغادر على مصر عام 1956، بالعمل الدفاعي البريء، ولكن أية براءة... لينقذ الله الحمل الوديع.

ولا أعتقد أن بيـان النـاطق الإســـرائيلي عن الســـلام، من الجدية، والأصـالة، والحقيقة، بحيث يتطلب مني أي تعليق. وقد سـمعنا الدكتور فوزي في عام 1951، يوجه إلى مجلس الأمن العبارة التالية:

يتحدث البيان الأول، الذي استمعنا إليه هذا الصباح، والذي ألقاه المندوب الإسرائيلي، عن السلام. وقد سبق لي أن علقت على مثل هذا البيان من مندوب إسرائيل. وقلت (إن السلام، ليس مجرد أقوال، وإنما هو أفعال لا أقوال. والسلام لا يكون في مطاردة مليون إنسان وإخراجهم من بلادهم، وحرمانهم من بيوتهم وأسباب عيشهم، وإنكار أبسط الحقوق الإنسانية عليهم).

هذه هي التجربة الحقيقية للسلام. ففي الحياة التي يعيشها المليون من اللاجئين أكثر من مليون دليل، يظهر بطلان الزعم الذي تدعيه إسرائيل عن السلام.

ونصل أخيراً يا سيدي الرئيس إلى موضوع المفاوضات. فقد عرض الناطق بلسان إسرائيل، إجراء مفاوضات مباشرة مع القادة العرب لتسوية ما أسماه (بالمشاكل العربية الإسرائيلية). ولكن هذا العرض مغالطة صريحة. فليس ثمة ما يسمى بالمشكلة العربية الإسرائيلية. وإنما هناك مشكلة فلسطين، التي تعود أولاً وقبل كل شيء إلى شعب فلسطين، وليس ثمة من مشكلة أخرى سواها. وقد ناقش الناطق الإسرائيلي، الدكتور فوزي فزعم أن ليس ثمة مشكلة تدعى بمشكلة فلسطين إذن على ماذا يطلب إلينا أن نتفاوض، إذا كان وجود مشكلة فلسطين موضع الشك والتجاهل من إسرائيل.

دعونا نتحدث حديثاً معقولاً، ولا ننطق بكلمات جوفاء نذروها في الهواء. ما هي المسائل التي يطلب إلينا التفاوض عليها ؟ تقع القضية الفلسطينية في ثلاث مشاكل رئيسة، سبق للأمم المتحدة أن اتخذت القرارات

بشأنها وهذه المشاكل هي موضوع اللاجئين وتدويل القدس، والنواحي الإقليمية. وليست إسرائيل بمستعدة لإعادة لاجئ واحد إلى بيته وهي أيضا تقاوم تدويل القدس وتعارضه، كما أنها ليست على للتنازل عن شبر واحد من الأراضي التي تحتلها. إذن ما الذي سنتفاوض عليه، إذا كانت إسرائيل ترفض سلفاً، ومسبقاً تنفيذ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة. وهذه الأمور ليست شروطاً نضعها، وإنما هي قرارات دولية. وإذا لم تكن إسرائيل مستعدة لقبول هذه القرارات، فلماذا الاجتماع، وعلام التفاوض. فليس ثمة أمر يبقى للتفاوض عليه. إذ أننا في هذه الحالة، لا نجتمع في مجرد خواء، وإنما على أساس من السلبية. وتعربون عن استعدادكم للتفاوض دون أية شروط مسبقة، ولكنكم وضعتم هذه الشروط، قبل هذا الإعراب، فأنتم لستم على إستعداد لإعادة اللاجئين، ولا لقبول تدويل القدس، ولا لإرجاع الأراضي المخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم. إن هذا إنكار لأبسط مفاهيم المفاوضات، بل إنه سخرية بالمفاوضات وهزؤ بها. وهذه المواقف من جانب إسرائيل قد أعلنتها بيانات إسرائيلية رسمية، غدت الآن جزءاً من سجلات الأمم المتحدة.

وقد نقلت إسرائيل إلى مجلس الوصاية، بصدد قضية، القدس وثيقة رقمها (ت 431)، وتشتمل على بيان أصدره المستر بن غوريون عن مدينة القدس جاء فيه ما يلي:

(لقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، وضع القدس في ظل نظام دولي كوحدة منفصلة. وهذا القرار، لا يمكن تنفيذه بأية صورة من الصور، إذا أخذنا بعين الإعتبار، معارضة أهل القدس نفسها، القوية والمصممة له. أما

بالنسبة لدولة إسرائيل، فقد كان لها وسيظل لها دائما عاصمة واحدة وهي مدينة القدس الخالدة. لقد كانت القدس عاصمتها قبل ثلاثة آلاف سنة، وستظل كذلك في إعتقادنا إلى أبد الآبدين).

وإذا كان يعلن أن القدس ستظل العاصمة اليهودية إلى أبد الآبدين، فما الذي سنتفاوض عليه إذن؟

وصـرح المسـتر بن غوريون في الخامس عشـر من كانون الأول عام 1951 لصحيفة النيويورك تايمس بما نصه:

(إن القدس عاصـمتنا. فالقدس لنا هي لندن أو واشـنطن. وليس ثمة من مجال للتفاوض على قضية القدس).

وإذا أخذنا هذا التصـريح بعين الإعتبار، يا سـيدي الرئيس، فهل يظل ثمة ما نتفاوض عليه في موضوع القدس، إذا كان المستر بن غوريون يعلن أنه لا يرى فيه ما يدعو إلى التفاوض.

أما بالنسبة إلى قضية اللاجئين فقد ذكرت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين في الفقرة الثالثة عشرة من تقريرها لعام 1950، ما نصه:

(أخفت اللجنة في الحصـول على موافقة حكومة إسـرائيل على مبدأ العودة).

وإذا أخذنا هذا البيان بعين الإعتبار، هل يظل هناك، يا سيدي الرئيس، ما يدعو إلى التفاوض، في موضوع اللاجئين، إذا كانت إسرائيل ترفض حتى مبدأ العودة.

وأما بالنسبة إلى قضية النواحي الإقليمية، فقد جاء على لسان الممثل الإسرائيلي الدائم، في رسالة بعث بها إلى لجنة التوفيق في السابع والعشرين من تشرين الأول عام 1949، ما نصه:

(تؤكد حكومة إسرائيل الآن حقوقها في الأراضي التي تباشر فيها سلطتها بصورة فعلية في الوقت الحاضر. وليس في إمكاننا أن نتخلى عن أية منطقة من المناطق التي جرى القتال حولها، والتي غدت الآن جزءاً من إسرائيل).

وهل يظل بعد هذا البيان، يا سيدي الرئيس ما يدعو إلى التفاوض في موضوع النواحي الإقليمية، عندما ترفض إرجاع المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة للعرب.

هذا هو موقف إسرائيل المتعنت من القضية الفلسطينية برمتها.

وقد خيل للبعض، بعد العرض الإسرائيلي بالأمس أن إسرائيل قد بدلت من موقفها تجاه قرارات الأمم المتحدة. فهل هذا صحيح ؟ وهل بدلت إسرائيل موقفها ؟ لقد وجه المندوب الإسرائيلي السؤال إلى العرب، عما إذا كانوا مستعدين للتفاوض على الفور. ولكن ثمة سؤالاً، يجب أن يسبق هذا، وأن

يوجه إلى إســرائيل. وهو : هل أنت مســتعدة لقبول قرارات الجمعية العامة عن مشكلة فلسطين برمتها؟

أما بالنســـبة إلينا، فنحن نعلن أننا على إســـتعداد لقبول قرارات الأمم المتحدة. فهل تكون إسرائيل على استعداد لقبولها أيضا ؟

هذا هو الســؤال الصـــحيح. هذا هو التحدي الحقيقي، وعلى إســرائيل أن ترد عليه.

أنني أترك الكلمة لإسرائيل لترد، إذا كان في وسعها أن ترد !!

في اللجنة السياسية الخاصة

(عرض رئيس الوفد العربي السعودي وجهة النظر العربية في المشـــاكل المتعلقة باللاجئين الفلسـطينيين أمام اللجنة السـياسـية الخاصـة في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1959 وهذانص خطاب الأستاذ الشقيري أمام اللجنة).

ســـيكون اليوم الثلاثون من حزيران عام 1960، من الأيام البارزة الأخرى في تاريخ القضـــية الفلســـطينية، فمن المقرر أن تنتهي في ذلك اليوم مهمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسـطينيين. ويبدو لأول وهلة، أن انتهاء أية وكالة من وكالات الأمم المتحدة من أعمالها، يعتبر نبا سارا، إذ انه يعني أداء مهمة دولية بشـكل مرض. وهكذا فبقدر ما يكون تأسـيس أية وكالة دولية، نبأ سيئاً، يكون انتهاؤها خبراً ساراً. وهذا الشعور ينجم عن الافتراض بأن الوكالة قد أتمت مهمتها، وحققت أهدافها. وأن الأمم المتحدة، بعد أن

رأت هذا النجاح، قررت إنهاء أعمال الوكالة، فاحتفلت بتصفيتها، ومحت من جداولها تلك المشكلة التي أنشئت الوكالة بسببها.

لكن الموضـــوع، بالنســـبة إلى قضـــية اللاجئين الفلســـطينيين الراهنة، يختلف كل الاختلاف: فالافتراض معكوس بصـــــورة فطرية. فمع اقترابنا من النهاية، لم تصل وكالة الأمم المتحدة بالمأساة إلى نهايتها، ولا حتى إلى بداية نهايتها، وإنما قد يكون ما وصـــلت إليه هو البداية الجديدة، هذا إذا قدر للأمم المتحدة أن تتخلى عن واجباتها، وأن تستمر في عزلتها، وبعدها عن المشكلة الحقيقية.

وهكذا فعوضا عن رؤية المشكلة وقد حلت، نراها تحتل مكانها المعهود في جدول أعمالنا، وهي على ما هي عليه من تعقيد، وأبعد ما تكون عن المحو والزوال، بل زادت انطباعاتها المحزنة حدة وشـدة، وبدلاً من أن نجتمع اليوم للاحتفال بانتهاء هذه المشـــكلة بالنجاح، نلتقي لنحتفل بذكراها الســـنوية الحادية عشرة، في جو قاتم من الفشل والفزع واليأس.

وإني لواثق، أيها الســـادة، أنكم لن تحملوا هذا البيان، على انه قطعة من البلاغة، يزخرف فيها بريق النثر، أو خيال الشعر. فالمشكلة اكثر أسى، وأكبر نكبة، من أن يحيط بها، نثر مرسـل، وهي أشـد كارثة من ان تخضـع لقيود الشـعر وأوزانه. وليس في وسـع أي مجهود إنسـانيي، ان يسـتوعب هذه المشـكلة لضـــخامتها، وان يســـبر غور أعماقها التي لا نهاية لها، وان يحيط بالآلام البشرية التي تنطوي عليها. إذ في وسع منْ أن يسبر الآلام شعب بأسره،

وهو يحن للعودة إلى وطنه. وأية عبقرية إنسانية، يمكن لها ان تصور حياة المنفى، بما فيها من عواطف لاهبة، وأحاسيس صاعقة، فالمشكلة ليست بمشكلة لاجئين فحسب، بسيطة، وصافية. وهي ليست من القضايا الدولية التي تمر وتمضي في حياتنا العادية المألوفة. بل إنها مشكلة شعب كامل اقتلع من جذوره، في وطنه المتوارث، شعب يدخل الآن الحقبة الثانية من حياته في المنفى، بكل ما في هذه الحياة من كآبة، وفشل وشقاء.

وهكذا فإن هذه المشكلة، بدلا من أن تختفي من سجلاتنا، وجدول أعمالنا، تشق طريقها إلى مسرح الأمم المتحدة، كأكثر قصة أسى، وألماً في سجلات التاريخ وقصصه.

وعلى هذا، تواجهنا من جديد، الحقيقة المثيرة، وهي أننا نجد المشكلة معنا ثانية، ونجد أنفسنا معها، وقد دونت هذه المشكلة للمرة الأولى على جدول أعمالنا في الأيام المبكرة من حياة الأمم المتحدة, ونأتي الآن لنجد هذه المشكلة ومازالت على جدول الأعمال، ينبعث منها الظلم والإجحاف، ويشع منها العدم والفاقة. ونرى أنفسنا وقد اجتمعنا في الدورة الرابعة عشرة، لنعالج أوضاع اللاجئين في المرحلة الثانية من آلامهم وعذابهم وتيههم.

وهذه الحقيقة، في حد ذاتها، مأساة، تضرب بمعاولها جذور الأمم المتحدة، وتزلزل أركانها، وتوهن من إيماننا بهذه المنظمة. فلا بدع والحالة هذه إذا كانت هذه المشكلة ثقيلة الوطء على قلوبنا. وما يتعرض للخطر، ليس بالنزاع السياسي، أو الخلاف على حدود، أو الصراع على عقائد، أو

الاصطدام على قضايا اقتصادية أو اجتماعية. إنها اكثر من كل هذا، وأعمق منه، واكثر إيغالا. إنها الوجود في الوطن أو العدم. فالمشـــكلة تقوم في: هل نوجد أو لا نوجد، وهل نعود أو نطرد.

وعلى الرغم مما في هذه المشكلة من أسـى، فإنها لا تقف وحيدة دون عون أو مساعدة ,. فمازال ثمة إحساس بالعدالة، في هذا العالم. ولم يتقاعس الرأي العام العالمي عن دعم قضـــية اللاجئين وحملها. وقد أعرب الكثيرون من ذوي الشـــخصـــيات البارزة، والمدنيين، ورجال الدين، عم ســـخطهم، على اسـتمرار هذا الإجحاف. واسـتنكر رجال الفكر والأدب، في كل زاوية من زوايا المعمورة، إنكار هذه الحقوق الإنسانية على اللاجئين، وأعرب الناس في أوروبا والأمريكتين، واســـيا وافريقيا، عن قلقهم الزائد والعميق من هذه المأســـاة التي يعانيها اللاجئون. وليس أمام الأمم المتحدة، إلا أن تعمل ؛ لا إخلاصـــا منها لميثاقها فحســـب، بل اســـتجابة منها أيضـــا، لنداءات جميع محبي الســـلام، وعشاق الحرية، والمولعين بأوطانهم وبيوتهم، في كل ناحية من نواحي العالم.

وأعتقد أن المشـكلة، بعد هذه السـنوات الطوال، قد أصـبحت معروفة وواضـحة بحيث لا تحتاج إلى شرح وتفصـيل. وقد أوضـحت في الخطاب الذي ألقيته في العام الماضـــي أصـــول المشـــكلة، ومســـؤولية إســـرائيل عن خلقها واستمرارها. ويكفيني أن أقول في هذا الوقت، إن المشكلة قد غدت من مشاكل الأمم المتحدة، في ربيع عام 1948، في اللحظة نفســـها التي وضـــع الكونت فولكه برنادوت، أقدامه في الشـــرق الأوســـط ليتولى مهمته الجديدة. وقد تأثر الكونت اعمق التأثر بالموجات المتعاقبة من اللاجئين الذين سيطر عليهم الفزع،

وهم يخرجون من فلســـطين إلى البلاد المجاورة، فاخذ يبعث بالنداء تلو النداء إلى إسـرائيل مناشـدا إياها ان تعيد اللاجئين إلى بلادهم. وكانت هذه النداءات بالنسـبة إلى اللاجئين، محنة، وسـخرية، فليس أقسـى من القدر الذي يحمل صاحب الملك على نشدان رحمة الدخيل المتطفل.

لكن هذه النداءات جميعها ذهبت أدراج الرياح. وأصـــدرت الجمعية العامة بعد تسلمها تقرير وسيطها، قرارها المعروف رقم (194(3). الذي اصبح يدعي (بقرار العودة). وقد نص هذا القرار في فقرته الثانية على وجوب عودة اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى بيوتهم في أســـرع وقت عملي ممكن، والتعويض على أولئك الذين يؤثرون عدم العودة. ولم تكتف الجمعية العامة، باعلان هذا الحق، بل أقامت وكالة لها، دعتها بلجنة التوفيق، تتولى تذليل العقبات في طريق العودة. وأقامت الجمعية في الدورة نفســـها، وإلى ان تتم العودة، وكالة منفصـــلة للأمم المتحدة بموجب قرارها رقم 212(3) تتولى تزويد اللاجئين بالإغاثة لفترة مدتها تســـعة أشـــهر. وهكذا تكون الجمعية العامة في دورتها الثالثة قد اتخذت قراراتها بصدد ثلاث قضايا:

1- عودة اللاجئين.

2- خلق لجنة لتنفيذ قرار العودة.

3- خلق برنامج للإغاثة يطبق انتظاراً للعودة.

وفي الدورة الرابعة، تقرر أن تخلف وكالة الغوث، هيئة أخرى تسمى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم، وهي الوكالة عينها التي كانت تصطرع مع مشكلتهم حتى يومنا هذا.

والمشكلة البارزة التي تواجهنا في الوقت الحاضر، هي من اختصاص وكالة الأمم المتحدة. وقد أوصى الأمين العام، في تقريره عن القضية باستمرار مساعدات الأمم المتحدة للاجئين. ومن أوصى مدير الوكالة العام بدوره، كما يتضح من استهلال تقريره أيضا، بتمديد فترة الوكالة أجلاً آخر. والسؤال الذي يراود أذهاننا الآن، هو: أين نقف، بعد هذه الرحلة الشاقة، والمتعبة بعد أحد عشر عاما طويلة. وإذا أردنا الدقة في التعبير، قلنا ان هذه المشكلة، لا تثير سؤالا واحداً فحسب، بل مجموعة من الأسئلة المذهلة، وهي : ما هي هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة، وما هي مهامها، ولماذا فشلت، ولماذا يجب أن تستمر، وأخيراً ما هي النهاية لهذه المشكلة.

ولا نثير هذه الأسئلة، لمجرد متعة أكاديمية، أو إهتمام تاريخي. بل إنها، سدى الموقف الذي يواجه الأمم المتحدة في الوقت الحاضر ولحمته. وإذا أجبنا عليها بشجاعة وصدق، كانت ردودنا نصف حل المشكلة. وإذا ما عملنا وفقاً لما فيها، بعزيمة وحيوية، توصلنا إلى النصف الثاني من الحل للمشكلة برمتها. فعن طريق العمل وحده، تستطيع الأمم المتحدة، أن تسمو إلى مسؤولياتها.وهذه هي الطريقة الوحيدة الخليقة بالأمم المتحدة. وأود إن أقول إن هذا هو الطريق المعبد للأمم المتحدة، لتفي بالتزاماتها التي يفرضها الميثاق، ولتصمد للأهداف التي يتضمنها هذا الميثاق.

ولكن يجب أن يتضـــح، من البداية، أننا، هنا في الأمم المتحدة، لا نعقد جلســاتنا في جمعية خطابية أو ندوة للمناقشــة. كما أننا لســنا بمؤســســة للمحفوظات تتولى الحفاظ على الســـجلات والوثائق. فقد شـــبعت القضـــية الفلسطينية عامة، ومشكلة اللاجئين خاصة، مناقشات، ولجاناً وقرارات. ففي هذا العام الذي هو موضـع بحثنا تدخل الوكالة سنتها العاشرة. أما بالنسبة إلى اللاجئين فهذه هي السنة الثانية عشرة لهم، يقضونها في المنفى. وقد تصدقون أو لا تصدقون، أن اللاجئين، قد جعلوا من سنة الهجرة، التاريخ الذي يؤرخون به. فهم يؤرخون حوادثهم بسنوات ما قبل الهجرة أو ما بعدها، تماماً كما تفعلون أنتم بالنســبة إلى التقويم الغريغوري. وهم يعودون بها، إلى أواســط عام 1947 عندما فروا من بيوتهم، أثناء الإنتداب البريطاني، وقبل أن تنشـــب الحرب في فلسطين.

وقد أكد مدير الوكالة العام، هذه الحقيقة في تقريره الذي رفعه إلى الدورة السادسة، شارحاً بداية المشكلة، وقال، ما أعتقد بجدوى تلاوته عليكم:

(فمنذ ســـنة قبل إنتهاء الإنتداب في أيار عام 1948... وإلى ما بعد إنتهاء الحركات الحربية في فلســطين، تحرك مئات الألوف من العرب في موجات إجتازت حدود الدول المجاورة).

وقد حان الوقت لكي تهب الأمم المتحدة من دهاليز المحفوظات إلى ميادين العمل، دفاعاً عن الكرامة الإنسانية، وذوداً عن قيمة الإنسان ووجوده.

ولم يتعد ما عملته الأمم المتحدة حتى الآن إطعام اللاجئين وإيواءهم، بأقل ما يمكن من المطعم والمأوى. ولكن اللاجئ، شـــأنه في ذلك كشـــأن أي إنسـان آخر، لا يعيش على مجرد الخبز. إن حنينه يتجه إلى وطنه الذي ورثه، ومسـقط رأسـه. ولو لم يكن للأمم المتحدة ميثاقها ورسـالتها، لكان في ما تقدمه من غذاء ومأوى الكفاية. وكان من المنطق أيضـاً، وإن كان منطقا لا ضـمير فيه، لو أقيمت وكالة الأمم المتحدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947، ولم تتأخر في قيامها حتى عام 1948. وكان هذا الوضـــع أكثر اتفاقاً مع الســياســـة التي تعهدت بها الأمم المتحدة في قرارها الصـــادر في التاســـع والعشــرين من تشــرين الثاني عام 1947. فقد قضــت الجمعية العامة في ذلك القرار بتقسيم فلسطين، رغما عن مشيئة أهلها، وأوصت بخلق دولة على أرض لا تملكها ولا تحوزها بأية صورة مشروعة.

وكان من الواضح تبعا لذلك، بل كان مما لا مفر منه، أن ثمة مشكلة للاجئين، تقوم في قلب قرار الجمعية العامة. أجل لقد زرعت المأســـاة في ذلك القرار بالذات. وكان نتيجة لا مفر منها، وثمرة لا يمكن تجنبها. فعندما تجزأ البلاد –أي بلاد– ضـــد رغبة أهلها، وعلى الرغم من احتجاجهم واســـتنكارهم، وتقام في وطنهم دولة غريبة، فإن النتيجة ســـتكون حتماً وبصـــورة آلية، أن يتحول أهلها إلى لاجئين. وهكذا كان من الطبيعي، أن يتضـــمن قرار التقســـيم قرارا واقعيا آخر، بطرد عرب فلســـطين من ديارهم. فقيام إســـرائيل، وهجرة العرب، كانا حلقة واحدة من الســـبب والنتيجة، وكان الأول منهما مؤدياً إلى الآخر. وإذا قدر لكم، أن تقيموا، تحت قوة الســـلاح، دولة يهودية في مدينة

نيويورك، على الرغم من إدارة أهلها المسيحيين، فإن النتيجة النهائية، ستكون، في هجرة السكان المسيحيين وفرارهم إلى أي مكان يجدون المأوى فيه. وهذا ما وقع بالفعل في فلسطين نفسها. ولهذا كان من مقتضيات أية ذرة من الرحمة في هذا التيه من الظلم والإجحاف، أن تقوم الأمم المتحدة، في قرارها الذي قضى بالتقسيم، بإيجاد وكالة لها، تتولى العناية بضحايا هذا الظلم الصارخ.

ومع ذلك، يجب أن نؤكد، وهذا مما يعتبر من حسنات الجمعية العامة، أن وكالة الغوث الأولى، التي أقامتها في 1948، حددت فترتها بتسعة أشهر ليس إلا. وأعتقد أن لهذه الحقيقة أهمية بالغة للغاية. فقد إفترضت الجمعية العامة، أن محاولات وسيط الأمم المتحدة ستكلل بالنجاح في فترة قصيرة، وأن إسرائيل ستستجيب لنداءات الكونت برناودت بإعادة اللاجئين إلى وطنهم. هذه هي الفكرة التي كانت قابعة وراء فترة الشهور التسعة.

وقد أشار مدير الوكالة العام، في التقرير الذي قدمه إلى الدورة الخامسة، إلى هذه النقطة بالذات، عندما تحدث عن المراحل الأولى من غوث الأمم المتحدة، وقال:((وعندما أقيمت وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بقرار من الجمعية العامة، كان من المفروض أن المشكلة ستحل في غضون بضعة أشهر)).

وكان الكثيرون في تلك الأيام، واقعين تحت تأثير الأضاليل الصهيونية، ولم يكن المجتمع الدولي المتحضر، قد عرف إسرائيل، على

حقيقتها بعد. وكان الشـــعور الســـائد، أن إســـرائيل مدينة بوجودها إلى الأمم المتحدة، وأنها تعبير عن إشـفاق العالم وعطفه، ولذا فلا يمكن أن يعقل، أن تتحدى إســـرائيل إرادة المجتمع الدولي. ولهذا فقد كانت الآمال كبيرة، في أن تســـلك إســـرائيل ســـلوكاً نبيلاً، ولذا فقد حددت الجمعية لوكالة غوثها مدة لا تتجاوز التسعة شهور، وهي فترة قصيرة من الوقت تكفي للسماح للوسيط بتنفيذ قرار عودة اللاجئين.

ولكن هذا الافتراض برهن على بطلانه وزيفه، وثبت أن الآمال العريضة لم تكن إلا مجرد سراب خادع. فقد أداردت إسرائيل ظهرها للأمم المتحدة، واغتيل الكونت برنادوت وحبطت جميع جهوده ومحاولاته، ورفضـــت إســـرائيل إعادة اللاجئين، واضـطرت الأمم المتحدة إلى تقديم غوث آخر للاجئين وهكذا كانت إسـرائيل منذ البداية هي السـبب في إسـتمرار مسـاعدات الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين.

وعلى ضـــوء هذا الأســـاس، أقامت الجمعية العامة بموجب قرارها رقم 303(4)، وكالة الأمم المتحدة لتشـــغيل اللاجئين وإغاثتهم، وهي الوكالة التي نتعامل معها في الوقت الحاضـر. وهنا يجب أن نشـير ثانية، إلى نقطة هامة أخرى: وهي أن الجمعية العامة قد حددت أمد الوكالة، في الفقرة السـادسـة من القرار المذكور، فذكرت أن أعمال الإغاثة ســـتتوقف في نهاية كانون الأول عام1950. وكان هذا القرار من جانب الجمعية مرتكزاً على إفتراضـــها بأن إسـرائيل، سـتذعن لقرار الأمم المتحدة القاضـي بعودة اللاجئين، ويصـبح في

إمكان الأمم المتحدة آنذاك، أن تنهي أعمال الإغاثة. وبمثل هذا الإفتراض، أختتمت أعمال الدورة الرابعة.

وعندما التأم شمل الدورة الخامسة، ووجهت الجمعية العامة بالموقف نفسه من تحدي إسرائيل، فقد رفضت هذه عودة اللاجئين واضطرت الجمعية إلى الاستمرار في أعمال الإغاثة، واتخذت قرارها رقم 393(5)، الذي يقضي بتجديد أعمال الوكالة سنة أخرى تنتهي في حزيران عام 1952. ولم يكن أمام الجمعية سبيل آخر إلا تمديد غوث اللاجئين، مع استمرار الأمل، في أن تثوب إسرائيل إلى رشدها، وأن تسمح للاجئين بالعودة إلى بيوتهم.

وواجهت الجمعية العامة في دورتها السادسة من جديد، نفس الموقف، من رفض إسرائيل إعادة اللاجئين، فقررت هذه المرة في قرارها رقم 513(6)، تمديد أعمال الوكالة ثلاث سنوات أخرى تبدأ من أول تموز عام 1951، مع الأمل أيضاً في أن تذعن إسرائيل لقرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين.

ولكن عندما اجتمعت الدورة الثامنة للبحث في المشكلة، وجدت الجمعية العامة أن إسرائيل مازالت ماضية في عصيانها للأمم المتحدة، وسادرة في غيها. ومددت الجمعية في قرارها رقم 720(7)، أعمال الوكالة حتى اليوم الثلاثين من حزيران عام 1955.

ونقل مدير الوكالة العام، إلى الدورة التاسعة، عدم تنفيذ إسرائيل لقرار العودة، واتخذت الجمعية العامة آنذاك قرارها رقم 818(9) الذي يقضي بتمديد

أعمال الوكالة حتى حزيران من عام 1960، وهذا هو الموعد الدقيق، الذي نهتم ببحثه في دورتنا الحالية.

وتقببت الجمعية العامة في دوراتها العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشـــرة، بالكثير من الفزع، تقارير مدير الوكالة العام، التي تشـــير جميعها إلى استمرار إسرائيل في عدم الإذعان لقرار العودة. ووضعت الجمعية هذه الحقيقة نصـــب عينيها وهي تتخذ قراراتها 916(10) و 1018(11) و1191(12) و 1315(13)، في الدورات الأربع المتعاقبة، صـــائغة هذه القرارات في صيغتين تتشابهان في كلماتهما ومدلولهما. وسأكون ظالماً للمشكلة نفسها، إذا ما حاولت إختصارهما ولذا سأنقلهما إليكم بنصهما. تقول الفقرة الأولى ما نصه:

(تلاحظ الجمعية العامة أن قضـــيتي العودة والتعويض على اللاجئين كما نصـــت عليهما الفقرة الثانية من القرار 194(3)، لم يتم تنفيذهما، وأن وضع اللاجئين، مازال موضع القلق الشديد).

وليس في وســـعنا أن نمر بهذا الإيعاز الصـــادر عن الجمعية العامة والذي يقع في العبارات نفسها التي وردت في القرارات الأربعة –دون أن نلاحظه بسهولة، أنه يضع المشكلة في وضعها الصحيح، وبعكس موقف إسرائيل، على أنه موقف المتحدي بإستمرار لقرارات الأمم المتحدة. أما الفقرة الثانية فهذا نصها:

(تطلب الجمعية العامة إلى وكالتها الإستمرار في مشاوراتها مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، بصدد موضوع اللاجئين الفلسطينيين وفقا للأهداف المتوخاة من المهام الملقاة على عاتقيهما، مع الإشارة بصورة خاصة إلى الفقرة الثانية من القرار 194(3)).

وقد جعلت الجمعية العامة، في هذا النص من الفقرة الثانية للقرار، المهمة الرئيسة الملقاة على عاتق لجنة التوفيق لفلسطين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم، وطلبت إلى هاتين الهيئتين الدوليتين، أن تواصلا التشاور، أملاً في الوصول إلى الهدف النهائي.

ويمكننا أن نستخلص من هذا التحليل لجميع قرارات الجمعية العامة، حول مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، حقيقة أساسية واحدة نعرضها للعيان دون أن يتطرق إليها أي شك، وهي أن موقف إسرائيل وحده، هو الذي قرر أمد عمل الوكالة. ففي غضون عشر سنوات، جددت الجمعية العامة عمر الوكالة مرتين، كل مرة لسنة واحدة، ومرتين أخريين لأمد أطول، فبلغ المجموع عشر سنوات. وقد يثار السؤال الآن، من هو المسؤول عن هذه التمديدات والرد على ذلك واحد ليس إلا، إنها إسرائيل، ولا غير إسرائيل.

ولو نفذت إسرائيل قرار العودة، كما اتخذته الأمم المتحدة، لما تمدد عمر الوكالة مرة بعد أخرى، ولاستراحت الدول المتبرعة، من استمرار العبء المالي، ولتوفرت على اللاجئين، وهذا هو الأهم، آلام المنفى، وتمكنوا من التنعم بأعظم النعم، وهي نعمة الوطن الحبيب.

ومع ذلك فهناك المغالطة إسرائيلية شائعة، تمكنت من الانتشار حتى بين الهيئات الرسمية. وتستغل مغالطات إسرائيل وتشويهاتها جهل الناس وبراءتهم، أو جهلهم وبراءتهم معاً. وتدور هذه المغالطات، حول التهمة الشريرة القائلة بأن الدول العربية واللاجئين أنفسهم، قد رفضوا معاً، المشاريع التي أعدتها وكالة الأمم المتحدة. وكذيل لهذه التهمة، فقد زعمت إسرائيل أن إدماج اللاجئين في حياة الشرق الأوسط الإقتصادية لم يتحقق، بسبب موقف الدول العربية واللاجئين.

ولا ريب في أن جميع هذه التهم الأسطورية تستند إلى التشويه المتعمد للحقائق. أما أن تقوم إسرائيل بدور البطل في التشويه فهذا ليس بالأمر الجديد، ذلك لأنها أستاذة في هذا الفن. أما أن يصدق البعض في الأمم المتحدة هذه التشويهات، وأن يعملوا على ضوئها، فهنا مصدر الدهشة والقلق. فالتهمة الصهيونية المزعومة ليست صحيحة، والحقائق المزعومة، تنبو عن الصواب والصدق، والنتائج التي يتم الوصول إليها، بعيدة عن الحقيقة. والموضوع كله مزيف من بدايته حتى نهايته. ويكفي أن يقال إن هذا تأكيد إسرائيلي حتى يحكم عليه بأن لا صحة له، ولا قاعدة.

وفي دحض هذه التهمة، يجب أن نوضح تماماً منذ البداية، أن قضية اللاجئين من الناحية الرئيسة، ليست بالقضية السياسية. فلهذه القضية دون شك نواحيها الإنسانية والنفسية. وهي متأصلة تماماً، في تكوين الحقوق الأساسية ولا ريب.

ولكن إذا اســـتعملنا المصـــطلحات الحياتية قلنا إن لحمها، وعظمها، وأعصـــابها وجبلتها الأولى (البروتوبلازم)، كلها موجودة في النواحي القومية والسياسية.فليس للقضية في جوهرها أية نواح اقتصادية والاعتبارات الاقتصادية بالإضافة إلى كونها منفصلة وبعيدة كل البعد عن المشكلة نفسها، هي عوامل إضافية ليس إلا. فهي لا تشكل الحل مطلقاً. وإنما هي عناصر صقل وتشحيم، في عملية حل سياسي. ولهذا فإن مشكلة اللاجئين، لا تقبل إلا طريقة واحدة، لمحاولة حلها، وهي الطريقة السياسية. أما الحل الإقتصادي للمشكلة فلا يعدو أن يكون أسطورة من أساطير الأمم المتحدة، هذا إذا سمحنا للمنظمة الدولية بالتحول من الحقائق إلى الأساطير.

وليس الحديث عن طريقة إقتصادية لحل المشكلة، إلا وسيلة للتهرب من القضية الأساسية. ولعل الخطأ الأكبر يقوم في النظر إلى المشكلة من زاويتها الإقتصادية. فالتفكير في هذه الطريقة، والعمل ضمن هذا الإطار تشويه لمظاهر المشكلة الرئيسة، أو إستعاضة عن مظهرها الحقيقي، بالهوامش والذيول.

وقد حاولت الجمعية العامة في قرارها 194(3)، الذي يعتبر، القانون الأساسي، إذا رغبنا في هذه التسمية، بالنسبة لمشكلة اللاجئين، البحث عن الحل في المحتوى السياسي. وقد تحدثت الفقرة الثانية بعبارات واضحة صريحة عن العودة، وعن تنفيذها في أســـرع وقت ممكن. ولم تتحدث هذه الفقرة عن (إعادة إدماجهم في حياة الشرق الأوسط الإقتصادية). وكان هذا الإصطلاح في البداية، من صياغة إسرائيل، وصكها. وقد وجد هذا النقد الذي صكته إسرائيل

ســوقاً للتداول، إلى حد ما، إما عن براءة، أو تعمد. ولكن بإســتثناء تركيبها المادي، فإن الفكرة بكاملها هرطقة ســياســية. ولو كان في نية الجمعية العامة في عام 1948، أو في أي وقت لاحق، أن تعمل على إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشــرق الأوســط الإقتصــادية، لأعربت عن نيتها هذه في عبارات واضحة صريحة. وليس أسهل على الجمعية العامة، من أن تعلن ما تريد وفق ما تهوى وتشاء. ولكن الجمعية العامة قد سلكت الطريق المعاكس تماماً. فمنذ نشــوء مشــكلة اللاجئين المؤلمة، والجمعية العامة، تعلن في كل دورة من دوراتها، تأييدها لمبدأ العودة. ومن الخطأ أن يقال، إن الجمعية لم تتخذ أي قرار بتأييد العودة إلا في عام 1948. ففي جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة عن فلسطين، كانت العودة، هي السياسة التي أعلنتها الأمم المتحدة.

وفي وسعكم أن تنظروا إلى القرارات التالية لتروا صحة ما أقول:

212 (3)، 302 (4)، 393 (5)، 394 (5)، 512 (6)، 513 (6)، 614 (7)، 720 (8)، 818 (9)، 916 (10)، 1018 (11)، 1191 (12)، 1315 (13).

وجميع هذه القرارات، تضــاف إلى القرار الأصــلي 194(3) الصــادر عام 1948 – وفي جميع هذه القرارات المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ذكرت العودة في أشــكال مختلفة، أما بالتذكير بالقرارات الســابقة، أو بتأكيد العودة، أو بملاحظة عدم تنفيذها، أو بإستخدام العبارة (دون المساس بحقوق اللاجئين)، أو بذكرها بصــورة خاصــة عند ترديد الفقرة الثانية من قرار عام

1948. وقد أدرجت مثل هذه العبارات في كل قرار من القرارات التي أصـــدرتها الجمعية العامة حتى يومنا هذا.

ومع ذلك، فقد ألصـق الشـعار، الذي يدعى، بالإدماج الاقتصـادي، عن طريق إسرائيل، ببعض التعابير البريئة، في قرار عام 1948، التي تتعلق ببعض القضـايا الاقتصـادية المعينة. لكن هذه التعابير الاقتصـادية، إذا شـئنا تسـميتها على هذا الشـكل، لم يقصـد منها قط، أن تعني إعادة دمج اللاجئين اقتصـاديا، بل قصد منها أن تكون تسـهيلاً إقتصـاديا لضـمان تنفيذ العودة، لا أن تعطي الأسنان والقوة لسياسة الإدماج، التي لم تؤيدها الأمم المتحدة قط.

ولإزالة أي لبس أو إبهام أود أن أشـــير إلى الفقرتين العاشـــرة والحادية عشـــرة من القرار رقم (194) لعام 1948. وقد أمرت الجمعية العامة في الفقرة العاشـــرة لجنـة التوفيق الـدولية بـأن (تقوم بـالترتيبـات التي تســـهل التطور الاقتصـادي في المنطقة، بما في ضـمنها الترتيبات اللازمة لحرية الوصـول إلى الموانئ والمطارات واسـتخدام وسـائل النقل وتسـهيلات المواصـلات المختلفة). وأصـدرت الجمعية في الفقرة الحادية عشـرة أوامرها إلى لجنة التوفيق (بتسـهيل إعادة اعتبار اللاجئين من النواحي الاقتصـــادية والاجتماعية). وكانت هذه العبارات االإقتصـادية، هي الدعائم التي أقامت إسـرائيل قضـيتها عليها منذ أمد بعيد. ولنر الآن، كيف يمكن لهذا الموقف الإسـرائيلي أن يصـمد أمام المنطق الصريح الكريم.

من الواضح تماماً وفي الدرجة الأولى، أن هذه العبارات، لا علاقة لها مطلقاً بالإنماء الإقتصـــادي للدول العربية، ســـواء أكانت من الدول المضـــيفة للاجئين أم لم تكن، فالإصـلاح المستعمل وهو (المنطقة)، لا يشير إلى الدول العربية وإنما إلى فلسطين وحدها. وكان عنوان القرار : (فلسطين: تقرير وسيط الأمم المتحدة عن تقدم أعماله). فالإشـــارات إلى الموانئ والمطارات، وطرق المواصـــلات والنقل، إنما تتعلق بفلســـطين ليس إلا. ولم تكن الجمعية العامة، توجه حديثها إلى الحكومات العربية. وليس في وســـع أية جمعية عامة عاقلة، عند معالجتها للقضـــية الفلســـطينية، أن تجرؤ فتتدخل في الإنماء الاقتصـــادي لأي من الدول الأعضـــاء وتتدخل في شـــؤون موانئها، ومطاراتها وطرق مواصـلاتها، ونقلها. فالإشارة هنا إلى فلسطين دون سواها. ولذا فإن أي إنماء اقتصادي، يجب أن يكون مقصوراً وموجهاً، ومرسوماً، لفلسطين دون غيرها. وهذا ما تؤيدنا فيه نصـــوص الفقرة الحادية عشـــرة من القرار نفســـه. فهذه الفقرة تعهد إلى لجنة التوفيق، بمهمة تذليل الصـــعاب أمام رد الاعتبار الاقتصـــادي للاجئين. ومن هذا يتضـح أن الإنماء الاقتصـادي، متعلق بفلسـطين واللاجئين. وليس في وســـع الأمم المتحدة أو أي من هيئـاتهـا، أن تقوم ببحـث الأمور المتعلقة بالدول العربية وأراضـــيها وشـــعبها واقتصـــادها. ومن هذا يبدو أن أية إشارة للأوضـاع الاقتصـادية في الدول العربية، هو تجاوز في صـلاحيات الأمم المتحدة، لم يطلب إليها، أن تقول رأيها فيه. إنه تدخل في غير موضـــعه؛ لا يمكن قبولـه. فقضـــيـة اللاجئين أمر يختلف تمـام الاختلاف عن الإنمـاء الاقتصـــادي في البلاد العربية. والاقتصـــاد العربي، أمر يهم الدول العربية وحدها، فهي التي تضـع مشـاريعها للإنماء الاقتصـادي، وفي وسـعها، في أي

وقت تشـاء، أن تنشـد عون الأمم المتحدة عن طريق الوسـائل المناسـبة التي تختارها. ولكنها لا تتسـامح في أي تدخل في شـؤونها، سـواء أكان التدخل اقتصـاديا أم سـياسـياً أم غير ذلك. وليس لمشـكلة اللاجئين أية علاقة مهما كان نوعها، بالدراسـات للشـؤون الاقتصـادية في الدول العربية، ودخلها القومي، ورأسـمالها، واليد العاملة فيها، ومواردها الطبيعية وما شـابه ذلك من المواضـيع. فجميع هذه القضـايا، لا تدخل ضـمن نطاق صـلاحيات الأمم المتحدة. وعلينا تبعاً لذلك، أن نحذر الجمعية العامة، بكل جد وحزم واحترام، لا من التدخل في القضـايا العربية فحسـب، بل من أية محاولة للربط بين موضـوع اللاجئين وبين الإنماء الاقتصادي العربي.

وتؤيدنا في إنذارنا هذا وجهات نظر وكالة الأمم المتحدة، وهي نظريات لم تتشـكل هنا في أبراج الأمم المتحدة العاجية، وإنما بنتها الوكالة في غضـون سـنوات من التجارب مع اللاجئين.ولنتوقف قليلاً، لندرس موقف المدير العام للوكالة من هذه الناحية من نواحي المشكلة.

فقد قال المدير في تقريره إلى الدورة الحادية عشـرة، عن مشـكلة اللاجئين ما نصه:

(أنها ليست مجرد مشكلة اقتصادية تتأثر بالحلول الاقتصادية).

ولا ريب في أن هذه الكلمات بالغة الأهمية، وعلى أولئك الذين يفكرون بالحلول الاقتصـــادية، أن يفكروا طويلاً بما تعنيه كلمات المدير هذه، إذ أنها كلمات تنبعث من تجارب السنوات الطوال، في الاصطراع مع مشكلة رهيبة.

وقال المدير في جزء آخر من تقريره، وهو يوضـــح أســـباب فشـــل المشاريع الواسعة النطاق ما نصه:

(ويتضـــح تبعاً لذلك، أنه نتيجة لعدم وجود قرارات ســـياســـية جريئة، وواسـعة النطاق، حول قضـية اللاجئين بكاملها، فمن المتعذر أن يسـود هناك شعور بالتفاؤل، في حلها).

وهذا بيان واضـح من مدير الوكالة، يؤكد مرة ثانية أن الحل السـياسـي لا الاقتصـادي، هو الذي يقرر نتيجة المشـكلة. أنه بيان جريء ينشـد اتخاذ قرار ســـياســـي جريء أيضـــا. فأي قرار لا يمكن أن يكون، إلا عن طريق الإجراءات الجريئة لإرغام إسرائيل على الإذعان للأمم المتحدة.

وقال مدير الوكالة في تقريره إلى الدورة الثانية عشـرة، ملخصـاً النتائج التي توصل إليها ما نصه:

(علينـا أن ننظر إلى عمـل وكـالـة الأمم المتحـدة، لغوث اللاجئين الفلســطينيين وتشــغيلهم، وفقا لطبيعة الأمور الحقيقية على ضــوء الأســس السياسية لقضية فلسطين التي ترتبط بها مشكلة اللاجئين، ارتباطاً وثيقاً).

لا ريب في أن هذا البيان يطلب إلى الكثيرين التروي والتفكير، ولا سيما، بالنسبة إلى أولئك ن الذين يعتقدون أن المبادرة الاقتصادية، يجب أن تسبق كل شيء. فمن واجبنا أن لا يستهوينا ما في الإنماء الاقتصادي، من سحر أخاذ. فها هي الوكالة المخولة بمعالجة المشكلة، لا تتردد لحظة واحدة، في أن تبين بصورة قاطعة، أن المشكلة، يجب أن تعتبر، وأن تدرس على ضوء أسسها السياسية. وهكذا تظهر المشكلة من طبيعة الطريقة التي تعالج بها القضية. والمشكلة هي: هل تحل المعضلة، وفقا لرغبات إسرائيل، أو طبقاً لرغبات الأمم المتحدة وما العبقرية التي نبحث عنها، لإيجاد طريقة معينة لعلاج المشكلة، إلا محاولة للفرار من مواجهة الواقع. وعندما ترغم إسرائيل على الركوع أمام الأمم المتحدة يمكن لرغبات المجتمع الدولي أن تتحقق، وأن تجل وتحترم. وليس في إمكان قوة المنطق، أو الضغط الأخلاقي أن يرغما إسرائيل، على التسليم بالعدالة. ووكالة الأمم المتحدة، تفتقر إلى القوة، لأداء مهمتها. أما إسرائيل، فقد أثبتت سلوكها، على أنها لا تذعن لميثاق الأمم المتحدة، ولا للأمم المتحدة نفسها، بل للقوة، ولا شيء غير القوة. وهكذا عندما نتعامل، في مشكلة من مشاكل الأمم المتحدة، علينا أن لا نكون كثيري النسيان. وعلينا بالفعل، أن لا نتنكر لما نقلته وكالة الغوث الدولية، إلى هذه المنظمة.

لكن هذه المقدمة، لم تكن الوحيدة التي توقفت إسرائيل عندها. فهناك حجة واهية أخرى، لا أساس لها، تقدمها إسرائيل، لإسكان اللاجئين في البلاد العربية، التي يقيمون فيها الآن. وإنني أشير في هذا الصدد إلى إصطلاح

(إعادة الإدماج) الذي استخدمته الجمعية العامة، بصدد أعمال وكالة الإغاثة الدولية.

وأبدأ فأقول، إن إصطلاح (إعادة الإدماج)، موجود فعلاً في آخر ستة قرارات إتخدتها الجمعية العامة، بالإشارة إلى مهام وكالة الإغاثة الدولية، ووضعت إسرائيل هذه الإشارات نصب عينيها، واهتبلت الفرصة، وصاغت الشعار الذي تريده من إعادة الإدماج، ليقف في مواجهة شعار العودة. بينما وقع البعض ضحايا لهذا الشعار، فإن البعض الآخر، عن إدراك منهم، أو بدون إدراك، قبلوا بالعملة المزيفة التي صكتها إسرائيل، على اعتبار أنها عملة صحيحة وإنني لأؤكد كلمة مزيفة، لأن الجمعية العامة، لم تقرر قط، إعادة إدماج اللاجئين خارج بلادهم. وقد لا تكون في حاجة للرجوع إلى أي معجم من المعاجم لتعرف ما تعنيه كلمة (إعادة إدماج)، إذ أن معناها واضح كل الوضوح. أنها ليست إدماجا، بل إعادة إدماج. إنها إعادة إدماج الجزء في الكيان الأصلي، لإعادة الكيان. وهي ليست بالبناء الجديد، وإنما هي عمل من أعمال الترميم ولكنني لن أضنيكم بالبحث في التعقيدات اللغوية. فنحن لا نشتغل هنا في درس لغوي. فإعادة الإدماج، هو إصطلاح استخدمته الجمعية العامة، ومن واجبنا ن أن نبحث عن تفسيره، عند الأمم المتحدة ذاتها. وعلينا أن نقرأ إعادة الإدماج، في المفهوم نفسه الذي وضعته فيه الجمعية العامة. وقد استخدم هذا الاصطلاح لأول مرة، في الفقرة الرابعة من القرار 393 (5)، الذي اتخذته الجمعية العامة وهذا نصه:

(إن الجمعية العامة...

(تعتبر، دون المســـاس بنصـــوص الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة 194 (3) الصـــادر في اليوم الحادي عشـــر من كانون الأول عام 1948، أن إعادة إدماج اللاجئين، في الحياة الإقتصـــادية للشـــرق الأدنى إما عن طريق العودة، أو عن طريق إعادة الإسكان، أمر حيوي، كتمهيد للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية غير متوافرة، ولتحقيق أوضاع من السلام والإستقرار في المنطقة).

وهكذا فإن إعادة الإدماج لا تقف وحيدة في خواء، كما أنها لم تستعمل كشـــيء مطلق. وإنما ارتبط تحقيقها بالعودة أو إعادة الإســـكان : العودة لمن يختارها، والإســـكان لمن لا يختار العودة. وأود في هذه المناســـبة أن ألفت انتباهكم إلى حقيقة مهمة واحدة. ففي جميع القرارات التي وردت بعد هذا القرار الذي نص على إعادة الإدماج، لم يذكر الإدماج أبدا، خارج نطاق هذا المحتوى. وفي جميع هذه القرارات، وحتى الدورة الأخيرة كان هذا التعبير يستخدم على الشكل التالي (الإدماج بالعودة أو بالإسكان).

ولم يحدث قد أن ذكرت كلمة إعادة الإدماج وحدها، كما لم يحدث قط أن وردت دون الإشـــتراط المعهود وهو : (دون المســـاس بحقوق اللاجئين التي تنص عليها الفقرة الثانية من القرار 194 (3)). ولم يقتصـــر هذا التحفظ على ذلك لحفظ حقوق اللاجئين بل ظهر بوضـــوح، في كل قرار اتخذته الجمعية العامة في موضوع اللاجئين.

ويتضـــح من هذا كله، أن موقف الجمعية، كان دائما موقف المؤيد لحق العودة، منذ أرغم اللاجئون على الخروج في رحلتهم المضنية. وقد أشار الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة، عند اقتباسه لقرارات الأمم المتحدة، إلى (إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشـرق الأدنى الاقتصـادية إما عن طريق العودة أو عن طريق إعادة الإسكان)، ومضـى الأمين العام بعد ذلك فوراً (وفي الوقت الحاضـــر، فإن إعادة الإدماج هذه، تبدو ممكنة في القرارات الأخرى الناجمة عن اختيار اللاجئين أنفســـهم) وتحدث الأمين العام مرة ثانية في الفقرة الرابعة عشـرة من تقريره، يقول بعد أن سـرد نص (العودة) في قرارا رقم 194 (3) ما نصه:

(وهكذا يكون الموقف الذي يتحتم على الجمعية العامة أن تقفه منطويا على إعادة إدماج اللاجئين في حياة إســـرائيل الإنتاجية كما في حياة البلاد العربية تنفيذاً لحق الخيار المعطى للاجئين أنفسهم).

وليس هذا بالتفسـير الصـحيح لإعادة الإدماج فحسـب، بل أنه التأويل الدقيق لقرارات الجمعية العامة أيضـا. ومن حق اللاجئين أن يختاروا بين العودة والتعويض، ومن الواجب إعادة إدماج أولئك الذين يختارون العودة في حياة المنطقة التي تقع تحت سـيطرة إســرائيل. هذه هي زبدة قرار الجمعية العامة، وهذه هي المهمة الموكولة إلى وكالة آلام المتحدة، كما قررتها الجمعية. ومن هذا يبدو أن إعادة إدماج اللاجئين، في المناطق الواقعة الآن تحت ســـيطرة إسـرائيل، إنما هي مرحلة ثانية بالنسـبة إلى اللاجئين أنفسـهم. فهم سـيعودون أولاً، ثم يجري إدماجهم اقتصـــاديا ثانياً. وليس ما أقوله بالجدل الفقهي أو

القانوني بل إنه قرار الجمعية العامة. ولتنفيذ إعادة الإدماج، وفقا لهذه الخطوط، فقط أصـدرت الجمعية العامة لوكالتها منذ إنشـائها في عام 1949، التوجهات التالية:

(إن الجمعية العامة

(توجه وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين وتشـغيلهم في الشـرق الأدنى، للتشـــاور مع لجنة التوفيق الدولية لفلســـطين، تحقيقاً للأهداف المتوخاة من مهمتيهما، مع الإشارة بصورة خاصـة إلى الفقرة الثانية من قرار الجمعية العام 194(3) الصادر في الحادي عشر من كانون الأول عام 1949).

وليس في مكنة إســـرائيل أن تخفي حقيقة نوايا الجمعية. فعلى لجنة التوفيق ان تســـهل أمر العودة، وعلى الوكالـة أن تقوم بأمر الإدمـاج. إذن فالعودة أولا، والإدماج ثانياً. وهذا هو الســـبب الذي حمل الجمعية على توجيه الوكالتين للتشـاور معاً وتنسـيق جهودهما. فعندما تشـرع لجنة التوفيق في إعادة اللاجئين تبدأ الوكالة في إدماجهم. وإذا لم تسـتطع اللجنة بالنظر إلى عصـيان إسرائيل، تحقيق العودة، يصبح من الواضـح أن ليس في مكنة الوكالة ان تنفذ الإدماج. هذه هي العملية كلها كما تصـورتها الجمعية العامة، وهي عملية من الوضـوح والجلاء بحيث لا تقبل أي تشـويه أو تزييف ن حتى ولو اسـتخدمت إسرائيل جماع عبقريتها وكل عبقريتها.

ومن هذا يتضح أيضا أن الفضل في إدماج اللاجئين ليس ناجماً عن خطأ في الوكالة نفسها، ولا عن افتقار إلى الحماس من جانبها، فاللوم لا يقع عليها. وبالطريقة نفسها، يجب أن لا يعزى تجديد عمر الوكالة، إلى اللاجئين أنفسهم أو إلى الدول المضيفة لهم. وهنا لا تلام الوكالة أيضا، فإسرائيل هي الملومة، وعليها وحدها يقع التثريب، وعلى أكتافها تقوم المسؤولية. وأنا لا أقول إن اللوم يجب أن يوضع على أبواب ملك إسرائيل إذ أن هذه الأبواب للعرب. وقد كانت كذلك منذ فجر التاريخ. أما وقد درست حقيقة مفهوم إعادة الإدماج، فإنني، أعود الآن إلى السؤال الدقيق، وهو : لماذا فشلت جميع مشاريع الوكالة في هذا الميدان حتى الآن.

ولنبدأ فنقول، أن ليس مما يعيب الأمم المتحدة، أن تعترف بفشلها فمثل هذا الاعتراف، هو نقطة البدء بالسير في الطريق الصحيح. ولا يليق بالأمم المتحدة، أن تمضي في السير قدماً في طريق، أثبت أنه ينتهي إلى نهاية فاشلة. وإذا كان لنا أن نتجنب الفشل في المستقبل، فعلينا أن نعرف الأسباب التي تقوم وراء فشل الماضي، وفشل الحاضر.

ولن أعرض آرائي في هذا الصدد. فلدينا معلومات دقيقة عنه متوافرة في تقرير وكالة الأمم المتحدة، وهي تقارير تتحدث عن نفسها. ولن أرهقكم تبعاً لذلك بالإشارة إلى الثلاثة عشر تقريراً، التي تقدم بها المدير العام إلى الجمعية العامة حتى الآن، ففي التقارير الأربعة الأخيرة منها، المعلومات الكافية والوافية.

أشـــار المدير العام في تقريره إلى الدورة التاســـعة إلى موضـــوع إعادة الإدماج على الشكل التالي:

(أما بالنســـبة إلى العقبات التي تقوم في طريق تحقيق الأهداف التي تصـــورتها الجمعية العامة، فإن من أهمها، عدم وجود حل يقوم على خطوط قرار الجمعية المتعلق بالعودة والتعويض).

ولم نقل نحن هذه الكلمات، وإنما هي الكلمات الموزونة التي صـــدرت عن المدير العام بعد حساب دقيق، ودراسة وافية. فماذا يعني هذا البيان يا ترى ؟ إنه من الوضوح على حد كبير، بحيث يتحدث عن نفسه. انه يبرهن على أن مشـــاريع الوكالة لم تتحقق، لأن العودة لم تتحقق بدورها. وإذا كانت إســـرائيل تعارض العودة، فإن المعادلة الهندسية تصبح واضحة، اذ أن تحقيق الشرط الأول من المعادلة، هو الذي يؤدي إلى تنفيذ الشق الثاني منها. ويتضح أيضا أن إسرائيل، يجب أن تعتبر المسؤولة وحدها عن فشل وكالة الأمم المتحدة في تنفيذ برامجها.

وأشار المدير العام للوكالة، في تقريره إلى الدورة العاشرة إلى الموضوع نفسه ولكن في صورة مغايرة، وبتأكيد مختلف فقال:

(يجب أن يؤكد بقوة، أنه ما لم يعط اللاجئون الفرصـــة، للاختيار بين العودة والتعويض، فإن نداء العودة القوي، سيظل العقبة، في طريق تنفيذ الأهداف المتوخاة من إعادة الإدماج).

فهل هناك من وضـوح أكثر من هذا الذي يبدو في هذا البيان الصـريح لمدير الوكالة. فهو يقول في عبارات بسـيطة أن إعادة الإدماج قد فشـلت حتى الآن، لأن العودة لم تتحقق، ولأن اللاجئين لم يعطوا فرصـــة الاختيار بين العودة والتعويض. وعلى الرغم من عدم ورود اسـم إسـرائيل في البيان، إلا أنه يصل حد إدانتها إدانة اجرؤ فأسميها بأنها تستحقها كل استحقاق.

ولم يقتصر المدير، على إيضاح العقبات التي تقف في طريق الوكالة، بل مضـى يشـير إلى السـبل التي تؤدي إلى إزالة هذه العقبات التي تقف كأداء في طريق إعادة الإدماج. وهذا ما يقوله في تقريره بالحرف الواحد:

(مـا لم تعط الفرصـــة للاجئين للاختيـار بين العودة والتعويض.... فسـيكون من المسـتحيل، تنفيذ إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشـرق الأدنى الاقتصادية).

ويتضـح من بيان مدير الوكالة، أنه قد جعل إعادة الإدماج مشـروطة بالعودة وأعلن في عبارات صـــريحة، أنه ما لم يتم تنفيذ العودة، فإن إعادة الإدماج، تصبح أمراً مستحيل التنفيذ. ولا ريب في أن مثل هذا الإعلان يعتبر مدمراً لقضـية إسـرائيل ودعاواها، وهي قضـية تخلو من كل شـيء يسـتحق التدمير.

وأكد المدير العام في الدورة الحادية عشـــرة، في تقريره إلى الجمعية العامة، الفكرة نفسـها أيضـا. وأشـار إلى إعادة الإدماج، بالنسـبة إلى علاقته بحنين اللاجئين إلى العودة إلى بيوتهم، فقال:

(ومـا دمنـا... لا نقوم بـأي عمـل، يهـدئ من حنين اللاجئين إلى وطنهم... بـإعطـائهم حق الخيـار والتعويض... فـإن المهمـة الطويلـة الأمـد الموكولة إلى الوكالة ستبرهن عن إخفاق، وإفتقار إلى الواقعية).

ويبدو من منطق المدير العام، أن إعادة الإدماج، دون العودة، أمر لا يعتبر واقعياً. وقد أصـــدر حكمه على مهمة الوكالة بأنها (غير واقعية). ويحق لنا أن نتســـاءل، من هو الذي يصـــدر هذا الحكم. إنه المدير العام للوكالة، التي عهد إليها بأداء هذه المهمة.

ويمضي المدير العام في تقريره إلى الدورة الثانية عشرة للجمعية العامة، فيتوســع في هذه النقطة بالذات، أكثر فأكثر. ولكنه يتجه في حديثه هذه المرة إلى الجمعية العامة، فيخاطبها بخشونه قائلاً:

(ما لم يعط للاجئين، حق الاختيار، بين العودة والتعويض... فسـيكون ممـا يجـافي الواقعيـة، أن تعتقد الجمعيـة العـامـة بـإمكـانيـة إنجـاز أي تقدم حاســم...في طريق إعادة إدماج اللاجئين في حياة الشــرق الأدنى الإقتصــادية سواء بطريق العودة أو بطريق الإسكان).

وقد وجه المدير العام هذا الإنذار، بما فيه من معان وأغراض إلى الجمعية العامة، في عام 1957 أي بعد ثماني سنوات من قيام الوكالة. وتلقى كلمات المدير العام في الموضـــع الذي يجب أن تكون فيه. إنها ليســـت جزيرة اللاجئين ولا جريرة الدول العربية، وإنما هي جريرة إســـرائيل، فهي برفضـــها عودة اللاجئين، قد عرضت مهمة الوكالة للفشل، وهو فشل لا تحتاج الوكالة في تجنبه إلى سحر أو معجزة. إذ انه ثمرة حتمية لتحدي إسرائيل، وغلوائها.

وأشـــار المدير العام في تقريره إلى الدورة الثالثة عشـرة للجمعية العامة، من جديد، إلى فشل الإدماج فقال:

سـتظل العراقيل قائمة في طريق الجهود التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وإغاثتهم في تنفيذ المهمة الموكولة إليها في تحقيق إدماج اللاجئين في حياة الشـــرق الأدنى الاقتصـــادية عن طريق العودة أو الإسكان، وذلك بسبب الافتقار إلى حل لهذه المشكلة السياسية).

هذه هي الكلمة الأخيرة ن في هذه الناحية من المشـــكلة، وإنني اترك للجنة الموقرة، اســـتخلاص النتائج التي تشـــاؤها. أجل، إنني ســـأمتنع عن إصـدار أي حكم، فقد حسـر المدير بكلماته النقاب عن موقف إسـرائيل، وعن تحـديهـا للميثـاق وعن تنكرهـا لحق اللاجئين، وعن مقـاومتهـا لقرارات الأمم المتحدة.

وقد اتجه اهتمامنا عند معالجة هذه الناحية إلى موضـــوع حق الخيار للاجئين، وإني لواثق من أن ليسـت لدى اللجنة الموقرة، أية شـكوك، في هذه القضية. ومن الحق أن يقال، إن القرار 194 (3) لعام 1948، قد حدد الخيار بين العودة والتعويض، ولكن الحقيقة الماثلة تظل قائمة، وهي أن اللاجئين يختارون العودة، إذ أن هذا أمر يتفق مع الطبيعة الإنسانية. ولا أريد أن أضيع وقت اللجنة في عرض مســـهب لهذه المســـالة، فحنين اللاجئين إلى وطنهم وبيوتهم، أمر طبيعي. إنه حنين ســـرمدي دائم، يخضـــر بالأمل، ولا أرى حاجة لنا في إيضـــاح ذلك، إذ أن حق الإنســـان في وطنه الأب، حق فطري مبدئي، لا يحتاج إلى إيضـاح. إذ أن الإيضـاح في مثل هذه الحالة يعتبر إهانة للإنســـانية. فمن حق شـــعب فلســـطين أن يكون وأن يعيش ويموت في بلاده، تماماً كحق أي شـــعب آخر ممثل هنا في هذه اللجنة الموقرة. ففي المراحل الأولى من مشكلة فلسطين، سمح، لممثلي عرب فلسطين، بالدخول إلى الأمم المتحدة كمراقبين. وقد قبلت الحكومة المؤقتة المزعومة لإســـرائيل، على هذا المستوى أيضا أي مستوى المراقب. وإنها لسخرية، بل مفارقة محزنة أن تصبح إسـرائيل الآن عضـواً في الأمم المتحدة، بينما يغدو سـكان البلاد الشـرعيون، لاجئين مشـردين عن وطنهم ومسـقط رأسـهم ينشـدون عون الأمم المتحدة. وقد أصـر اللاجئون طيلة سـنوات شـقائهم على حقهم المقدس في العودة إلى ديارهم. وليس في وســع أية تعاســة، أو خيبة، أو وقت مهما طال، أن يضــعف من تصـميمهم أو يوهنه. ولقد فشـلت جميع المحاولات لإسـكانهم بصـورة دائمة خارج فلسـطين، وسـتمنى مثل هذه المحاولات بالفشـل، إلى أبد الآبدين. وعلى الرغم من آلام التشـــريد، الســـاحقة، فقد ظلت معنوياتهم على ما هي عليه من قوة.

فهذه من فضائل العرب التي تصمد للمصائب بكل ما فيها من شدة وبأس. ولا ريب في أن كل من قام بزيارة اللاجئين، في مخيماتهم، وجد شعباً يرتبط ارتباطاً عميقاً ببلاده، ووجد قوماً، صمم أفراده دائماً على العودة إلى مدنهم وقراهم ومزارعهم وتربتهم العزيزة التي رووها بعرقهم ودمائهم وبحبهم وحماسهم. وأعتقد أن اللجنة لن يخيل إليها بأن حديثي ينبع عن العواطف ويصدر عن التأثر. فأسمى ما في ميثاقكم من مثل، هي انعكاس للعواطف الإنسانية والتأثر. ودعوني أسال ما هي الحريات الأساسية، والسيادة، والحرية، والحقوق الإنسانية والكرامة البشرية، إذا لم تكن جميعها عواطف سامية. وماذا في وسعها أن تغدو، إذا لم تكن بالفعل أحاسيس غالية. ولو لم تكن العواطف لأضحت هذه المثل أفكارا ميتة، تستحق أن تدفن في القبور.

أما إذا كان ثمة شكوك تساوركم عن حقيقة رغبات اللاجئين، فكل ما يطلب إليكم، هو أن تستشيروا وتسألوا، أولئك الذين يتصلون باللاجئين اتصالا مباشراً. ولعل من حسن حظنا في هذه المصيبة، أن في حوزتنا مجموعة من شهادات الأمم المتحدة ووثائقها.

فقد قدمت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين في نيسان عام 1949، تقريراً إلى الجمعية العامة، ضمنته رغبات اللاجئين في العودة، كما أعرب عنها ممثلوهم إلى اللجنة.

وقامت اللجنة الفنية، التي عهدت إليها لجنة التوفيق عام 1949، بالاستعلام عن رغبات اللاجئين، بالطواف في مخيماتهم ورفعت في تقريرها ما يلي:

(كانت وجهة نظر اللاجئين، كما أعرب عنها، من وقت إلى آخر، إلى اللجنة، مؤيدة بشكل هائل، للعودة إلى ديارهم. وكان اللاجئون، في مخيماتهم عندما يوجه إليهم السؤال عما إذا كانوا يرغبون في الإعراب عن أية آراء للجنة، يتدفقون في عرض رغبة جامحة، بشكل عاطفي مؤثر، في العودة إلى ديارهم السابقة , وقد جمعنا هذه الآراء من اللاجئين أنفسهم. وأعرب المخاتير، والوجوه أيضا عن الآراء نفسها التي صدرت عن اللاجئين).

وقدمت لجنة للاستقصاء الاقتصادي منبثقة عن الأمم المتحدة عرفت تحت اسم (لجنة كلاب) في كانون الأول عام 1950، تقريراً إلى الجمعية العامة، بعد أن عهد إليها بدراسة وسائل إعادة كيان اللاجئين الاقتصادي، جاء فيه:

(يعتقد اللاجئون، أن مقتضيات الحق والعدالة، أن يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم، ومزارعهم وقراهم، والى المدن الساحلية كحيفا ويافا، التي جاء الكثيرون منها... إنهم يحنون إلى ديارهم ويريدون العودة إليها حتى ولو قيل لهم، إن الأوضاع قد تبدلت في غيابهم، وإنهم لن يكونوا سعداء إذا ما عادوا. وحتى لو قيل لهم، إن دورهم قد دمرت، أجابوا، لا بأس فالأرض باقية...)

وقدم مدير الوكالة في عام 1951 تقريراً قال فيه:

(من الغريب أن معنويات اللاجئين العامة، أرفع مما كان متوقعاً، لاسيما وقد قضوا أكثر من عامين في حياة النفي والتشريد، وفي ظل أقسى الأوضاع وأشقها...فاللاجئ يريد قبل كل شيء، أن يعود إلى بيته السابق...وهو يعتبر الأمم المتحدة مسؤولة عن الأوضاع التي تردى إليها...).

وتقدم المدير العام في عام 1953 إلى الجمعية بتقرير جاء فيه...

(إن رغبة اللاجئين في العودة إلى بيوتهم عامة تشمل جميع الطبقات وهي الصرخة الداوية، التي تنبعث في كل اجتماع وكل تظاهرة منظمة. وقد احتفظ اللاجئ، بكرامته الفطرية إلى حد معقول...)

ورفع المدير العام في عام 1954 إلى الجمعية تقريراً قال فيه:

(لقد مضى على اللاجئين في حياة المنفى. ..ست سنوات، لكن عامل الزمن لم يوهن من مرارة الفراق التي يشعرون بها... والشعور السائد. .. هو الحنين إلى الديار... وسيظل هذا الشعور مسيطراً على موقف اللاجئين كمجموع. ..، وسيكون من الخطل الفادح، أن نقلل من قيمة هذا الشعور...).

وجاء في تقرير المدير العام في عام 1955، ما يلي:

(ستظل رغبة اللاجئين العارمة في العودة إلى وطنهم العامل البارز في تكييف مواقفهم، وفي التأثير على سياسات حكومات الشرق الأدنى تجاه هذه

القضية، ولم يضعف هذا الشعور خلال هذا العام، وعلينا أن لا نقلل من قيمة ما فيه من قوة. فنداء العودة ينبع بصورة رئيسة من حنين الشعب الطبيعي إلى دياره القديمة).

وقال المدير العام في تقريره لعام 1956 ما نصه :

(يجب أن نؤكد من جديد، أن رغبة اللاجئين في العودة إلى وطنهم لم تضعف ولم تهن... وهم يؤكدون أن الحل الوحيد الذي يقبلونه، هو العودة إلى ديارهم).

ورفع المدير العام في عام 1957 تقريراً إلى الجمعية العامة جاء فيه:

(تعتقد جماهير اللاجئين الغفيرة حتى الآن، إن إجحافا عظيما قد لحق بهم، وهم يواصلون الإعراب عن رغبتهم في العودة إلى وطنهم. وهم يطلبون بصورة خاصة، تنفيذ الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة 194(3)، الصادر في 11 كانون الأول عام 1948).

ورفع المدير العام في عام 1958، إلى الجمعية العامة تقريراً قال فيه:

(لم تقع تطورات تستحق الذكر هذا العام... ولم تبد أية إشارات عن وقوع أي تبدل... ولا سيما بالنسبة إلى حنين اللاجئين للعودة إلى ديارهم السابقة).

ورفع المدير العام في عام 1959، أي في هذا العام، تقريراً إلى الجمعية العامة جاء فيه:

(...مازال الأمل، الذي يساور نفوس اللاجئين، بالإختيار بين العودة إلى ديارهم السابقة وبين التعويض وفقا للفقرة الثانية من القرار 194(3)، غير منفذ، على الرغم من مضي أحد عشر عاما من المآسي، وتثبيط العزائم. .. ويرى المدير، إن تنفيذ هذه الفقرة، سيظل في رأي اللاجئين، الحل الجوهري المقبول، والطويل الأمد).

هذا هو موقف اللاجئين، طيلة أحد عشر عاما من المآسي وتثبيط العزائم، على حد قول مدير الوكالة العام. وإذا كان لهذا العرض من تقارير مدير الوكالة أن يخدم أي غرض، فمن الواجب أن يثير إهتمامنا إلى حراجة الموضوع، وأن يحملنا على تفهم الطريق الصحيح، الذي يجب أن تتبعه الأمم المتحدة في مداهمة المشكلة. وقد إستخدمت كلمة (المداهمة)، لأن تحدي إسرائيل المستمر قد وصل بالمشكلة إلى نقطة تدعو إلى هجوم جماعي تقوم به الأمم المتحدة.

ولم تتعد قرارات الأمم المتحدة، حتى الآن، أن تكون بالنسبة إلى إسرائيل مجرد قصاصات من الورق، فمع استمرار خرقها لهذه القرارات، أضحت إسرائيل، تشعر بالحصانة تجاه الضغط المعنوي، فلن تستجيب إسرائيل لقراراتكم ولا لصوت الإنسانية وندائها. فهي قد اغتصبت البلاد، وطردت أهلها، وجردتهم من أملاكهم، ومن ثمرات جهود آبائهم وأجدادهم، منذ أقدم الأزمنة. وبعد أن إقترفت جميع هذه الأعمال المتعارضة مع القانون، ألقت على كواهلكم، بعبء اللاجئين في إطعامهم ومأواهم.

ولكن ما هي النهاية ؟ وأين المفر منها؟ وأنى لنا أن ننطلق من أســـار هذه الورطة ؟ ثمة جواب واحد لجميع هذه الأسئلة. فمضـي وكالة الأمم المتحدة في مهمتها ليس بالحل، لأنه يعني الإســتمرار في حياة الكارثة والتشــريد. إن رغبة اللاجئين الأولى، كما بدا لكم في تقارير المدير العام، هي العودة. إنها حقهم، لا لأن الجمعيـة العـامـة قد أقرتـه، بـل لأنـه حقهم الفطري الطبيعي. والعودة هي حقهم الذي لا يمكن التنازل عنه والذي لا يبطل أبداً، ولا تســتطيع أيـة قوة في الأرض أن تنكره عليهم أو تنتزعـه منهم. وبهـذا يغـدو دور الأمم المتحدة بســـيطاً وواضـــحاً. فعليكم إما أن تفوا بالتزاماتكم أو تتخلوا عنها وتنســحبوا. وواجبكم يحتم عليكم أن تنفذوا القرارات نفســها التي اتخذتموها. أما إذا آثرتم التخلي، فإنكم بحكم القانون والعدالة، تمنعون أنفســكم عن أي تدخل في المستقبل، حتى ولو تطلب الوضع تدخلكم.

أما إذا آثرتم تحمل مســـؤولياتكم فهناك مجهود أخير، يجوز أن تبذلوه لحل هذه المشــكلة بالوســائل الســلمية. ولدينا بعض الإقتراحات التي نود أن نعرضـــها. ولكننا لا نرى في هذه المرحلة أية جدوى من عرضـــها كإقتراحات رسـمية. وما لم تبدل دول معينة في هذه اللجنة من موقفها، وتصـبح مسـتعدة قلباً وروحاً، للانتقال من الكلام إلى الفعل ومن الجمود إلى الحركة، فإن من العبث أن تحل هذه المشكلة ضـمن نطاق الأمم المتحدة. على أية حال، فنحن رغبة منا في محاولة أخيرة لتجنب صراع لا مناص منه، نتقدم، مخلصين بهذه الإقتراحات.

وأود قبل كل شيء أن أؤكد أن الأمم المتحدة لا تفتقر لا إلى الحل، ولا إلى الجهاز لتنفيذ هذا الحل. فقد نص قرار الأمم المتحدة رقم 194(3)، على كلا الأمرين بوضـــوح وجلاء. ولا أرى ثمة من حاجة إلى تلاوة الفقرات اللازمة، فلم يســبق لأي قرار من قرارات الأمم المتحدة، أن أقتبس أو تلي، مرات عدة، كما وقع للقرار المشـــار إليه والمتعلق بالعودة. ولكنني أقول إن الأمم المتحدة قد قررت أن يكون هـذا الحـل في العودة، وعهـدت إلى لجنـة التوفيق الـدوليـة لفلسطين بأن تكون الجهاز لتنفيذ هذا القرار. وكل ما نحتاجه الآن هو أن نبعث تلك اللجنة، وأن نوجهها إلى إســـتئناف العمل، فمهمتها ما زالت قائمة، وهي على إســـتعداد للعمل، إذا طلب إليها ذلك. ونحن نرجو أن تؤمر اللجنة، بإستئناف رسالتها، دون أن يثنيها عن عملها، تحدي إسرائيل. وقد يكون من الخير أن توســع اللجنة وأن يضــم إليها دم جديد على أن يراعى في التوســيع، تمثيل التوزيع الجغرافي في الواســع. ولكن الشــيء المهم أن يطلب إلى اللجنة التوصــية بالإجراءات الفعالة اللازمة التي تضــمن التنفيذ الكامل ولا شــيء أقل منه.

وفي وســـع اللجنة، أن تلجأ في مســـتهل أعمالها إلى إجراءات مؤقتة يمكن لها أن تسفر عن نتائج فورية. وهذه الإجراءات المؤقتة هي كما يلي:

1- إحياء المكتب الذي تأسس في عام 1950، لتنفيذ الفقرة الثانية من القرار 194، ولا ســيما لحماية حقوق اللاجئين، وأملاكهم ومصـــالحهم. وقد أقيم هـذا المكتـب بـأمر من لجنـة التوفيق تنفيـذاً لقرار الجمعيـة العموميـة رقم 394(5).

2- السماح لسكان القرى الأمامية في الأردن، بزراعة أراضيهم الواقعة على الجانب الآخر، من خطوط الهدنة, وكانت لجنة التوفيق قد بحثت في هذا الموضوع لأول مرة في عام 1949. ويقول تقرير خاص قدم إلى الدورة العاشرة للجمعية العامة، وفقاً لتحليل مفصل للمشكلة، قام به المدير العام للوكالة، أن نحواً من (181.800) فلسطيني، يعيشون في (111) مدينة وقرية سيصبحون قادرين على إعالة أنفسهم إذا سمح لهم بالعمل في أراضيهم التي تقع في الجانب الآخر من خط الهدنة.

3- السماح للسكان واللاجئين في منطقة غزة، بزراعة أراضيهم الواقعة على الطرف الآخر من خطوط الهدنة. وكانت لجنة كلاب، في تقريرها إلى الجمعية العامة، قد تناولت هذه المشكلة بالذات وأكدت (أن مشكلة اللاجئين في منطقة غزة، لا يمكن أن تحل، إلا بالسماح لهم، بزراعة أراضيهم القريبة التي لا يفصلهم عنها في الوقت الحاضر، إلا خط الهدنة...)

4- إعادة البدو إلى منطقتهم في القسم الجنوبي من فلسطين، وكانت إسرائيل قد طردت قسماً كبيراً من هؤلاء البدو بعد توقيع الهدنة. وكمثال على ذلك. في وسعنا أن نسرد قضية عشيرة العزازمة التي بحثتها لجنة الهدنة المصرية- الإسرائيلية المشتركة، فقررت (وجوب عودة هؤلاء العرب إلى المنطقة التي تحتلها إسرائيل...).

إن هذه المواضـــيع المحددة لا تمت إلى الماضـــي، بل إنها ما زالت مشـاكل بارزة تشـغل أفكار وكالة الإغاثة حتى يومنا هذا. وقد قال المدير العام للوكالة، في تقريره الذي قدمه إلى الدورة الحالية ما نصه:

(تقول الأنباء، إن نحواً من ســبعة آلاف من أفراد عشــيرة العزازمة في الأردن، الذين طردتهم إسرائيل في عام 1950، يعيشون في أوضاع تقرب من المجاعة؛ ويعيش نحو من (165) ألفاً من أبناء القرى الأمامية في الأردن في أوضـــاع مماثلة تقريباً... بينما لا تكاد المؤن التي توزعها حكومة الجمهورية العربية المتحدة، على نحو من ســتين ألفاً من الفقراء من ســكان منطقة غزة، تبلغ، ما توزعه الوكالة على أمثالهم من اللاجئين).

وقد أثرت هذه المواضيع، بصورة خاصة، أملاً في أن تتخذ الإجراءات الضرورية، التي تؤمن لهم، عيشا كريماً، في أراضيهم، بدلاً من البحث عن إحسان المجتمع الدولي، ومضاعفة سجلات الأمم المتحدة.

وفي وسـعنا، ضـمن هذا الإطار، أن نرى تباشـير حل سـلمي، يقوم على قرارات الأمم المتحدة. وقد لا يكون هذا الحل، هو الحل النهائي، ولكنه خطوة في الإتجاه الصـــحيح، الذي نأمل، في أن يخلق أوضـــاعاً مواتية في النهاية، يسـتطيع عن طريقها سـكان فلسـطين، وأعني بهم سـكانها الشـرعيين، أن يقرروا مســـتقبلهم، وفقا لرغباتهم ومشـــيئتهم.وأرى لزاما علي في النهاية، تعريفكم، بالناحية الأخرى من الصـورة. وقد يكون إحجامنا عن تصـوير الحالة

الذهنية التي تسيطر على شعب فلسطين الآن، تقاعساً عن خدمة السلام، بل خيانة لقضية العدالة.

وعلينا أن لا ننسى أولاً أن مشكلة فلسطين تخص شعب فلسطين قبل غيره. وأخيراً أن أهل فلسطين هم وحدهم، أصحاب الحق، في أن يقبلوا ما يشاؤون قبوله، وأن يرفضوا ما يريدون رفضه. أما الدول العربية فتتلقى التوجيه في سياستها تجاه هذه القضية من رغبات أهل فلسطين، وهي تقبل ما يقبلونه وترفض ما يرفضونه.

ويتلخص الوضع القائم في أن الأمم المتحدة، بعد إثنى عشر عاماً، قد فشلت لسبب أو لآخر، في إعادة اللاجئين إلى بلادهم. وكان في الإمكان اللجوء إلى مختلف الإجراءات العملية للحفاظ على حقوقهم الفطرية. وكان في الوسع اللجوء إلى العقوبات الإقتصادية لإلانة مقاومة إسرائيل وعنادها. ولا ريب في أن نصوص المادة السادسة من الميثاق تصلح كإجراء آخر، يستخدم ضد كل من يصر على خرق بنود الميثاق، ولا أعتقد أن ثمة من هو أحق من إسرائيل في تطبيق هذه المادة ضدها. وقد طلبنا إلى الأمم المتحدة في أكثر من مرة، أن تستخدم هذه الإجراءات وأن تستفيد من الصلاحيات التي يخولها إياها الميثاق، ولكن ذهبت مطالبنا أدراج الرياح.

ولكن إذا لم تقم الأمم المتحدة بأي عمل في هذه الدورة، فإن وضعاً خطيراً سينشأ حتماً. فاليأس سيدرك شعب فلسطين، وله الحق، كل الحق في أن ييأس. وقد نسأل عن الإجراء الأخير الذي قد يلجأ إليه. إن الجواب هو

الثورة، وحمل السلاح. وعليكم أن لا تفزعوا من هذه الفكرة.فاللجوء إلى السلاح، كإجراء أخير، أمر طبيعي ومفهوم. وفي وسعي أن أقول، والطبيعة البشرية على ما هي عليه، إن هذا الأمر له كل ما يبرره. فمن حقك الطبيعي أن تثور على الطغيان. إنه حق، يختفي وراء أسس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد ورد في الفقرة الثالثة من ديباجة تلك الوثيقة الدولية ما نصه:-

(لما كان...)

(من الأمور الحيوية، إذا أريد تجنب إرغام الإنسان على اللجوء، كإجراء أخير إلى العصيان ضد الظلم، أن تصان حقوق الإنسان عن طريق حكم القانون...).

وهكذا إذا لم تصن حقوق الإنسان، ينشأ كإجراء أخير، الحق في الثورة على الطغيان والظلم. ونحن نرى أن شعب فلسطين قد وصل إلى تلك المرحلة من الملجأ الأخير. وإذا ظل هذا الشعب في موضع التجاهل، وحقوقه في موضع النكران، فإن أفراده سيجدون أنفسهم مرغمين على حمل السلاح لاستعادة ديارهم وأراضيهم وبساتينهم، وكرومهم، وكل ما هو عزيز عليهم، من كنائس ومساجد، كانوا يقيمون فيها صلواتهم، ويتجهون إليها بالحب والتقديس.

وإني لأنتهز هذه الفرصة لأذكر اللجنة الموقرة، بأن شعب فلسطين قاتل الدولة البريطانية المنتدبة مدة ثلاثين عاماً، محاولا عن طريق نضاله

الحصـول على الاسـتقلال. وهذا الشـعب باسـل كل البسـالة، وشـجاع غاية الشـجاعة. إنه من الجبلة نفسـها التي ظهر منها شـعب الجزائر الذي لا يزال يقاتل منذ ست سنوات لتحرير بلاده، ومن الأكرم بالنسبة لشعب فلسطين، ان يموت أبناؤه دفاعا عن بلادهم، على أن يموتوا من المجاعة في المنفى. وليس ما أقوله مجرد عواطف ثائرة، بل حقائق ثابتة مجردة، وسـتحاول بعض الصـحف المعينة، للتقليل من قوة هذه الحقائق، أن تقول غداً، كما جرت عادتها على القول، إن (الأسـتاذ الشـقيري لاجئ فلسـطيني)، محاولين بذلك الاسـتدلال على أن بياني قد لا يكون ذا وزن ثقيل. ولكن هذا الاسـتدلال بالإضافة إلى ما فيه من سوء نية يعتبر تضليلاً. وفي وسعكم أن تثقوا أنني عند حديثي عن مشكلة فلسطين، لا انطق بما أراه، ولا بما يراه اللاجئون، بل باسم الشـعب العربي قاطبة، إنني ارجع صـدى صـوته، وأنقل خفقان أفئدة أبنائه، وأعكس تصـميمهم القاطع الجازم. فأنا أعرف شـعبنا، لأنني نبعت من صـفوفه، وأنا هنا، أتحدث بما يراه وقد تأتي الحكومات وتمضـي ولكن موقف العرب، اليوم، مازال على ما كان عليه في عام 1947، وسـيظل كذلك إلى أبد الآبدين. فهذه قضـية قومية بالنسـبة إلى الشـعب العربي في مجموعه. وهناك ثمانون مليون عربي ينتشـرون من المحيط إلى الخليج، كلهم شـوق وتصـميم على إغتنام الفرصة الأولى لدعم حق إخوانهم الفلسطينيين في وطنهم. وسيتحمل الشـعب العربي التجارب والمحن والمتاعب من داخلية وخارجية، ولكن جميع هـذه التجـارب والمحن لن توهن من عزيمتـه على تحرير فلسـطين لأهلهـا الشرعيين، من مسلمين ومسيحيين ويهود. وإني لأرجو أن لا يخطئ إنسان في تقدير هذه الحقيقة أو يشك فيها.

ولكننا لن نأتي هنا لنشن حربا، فإننا لا نرغب في الحرب قط، وليست الحرب من تقاليدنا. إن هدفنا هو السلام، ولا سيما إذا كان في أرض السلام، الأرض التي بعثت للعالم برسالة للسلام، لا عن طريق رسول واحد بل عن طريق الرسل العظام الثلاثة الذين يعرفهم العالم. وإننا لنبتهل إلى الله، أن لا تقذف الأمم المتحدة بشعب فلسطين إلى هاوية اليأس، بل تبعث في نفسه الأمل، والتعلق بالعدالة.

وإننا لنضرع إليه تعالى أن تقوم الأمم المتحدة ببذل الجهود للوصول إلى السلام عن طريق الأعمال والأفعال والتصميم، ونحن نعد ببذل كل عون ممكن لهذه الجهود في أعمالنا وأفعالنا وتصميمنا.

دفاعاً عن فلسطين

(اضطر رئيس الوفد العربي السعودي إلى التدخل من جديد، في مناقشات اللجنة السياسية الخاصة، دفاعاً عن اللاجئين الفلسطينيين. وفيما يلي، نص البيان الذي ألقاه في الثاني عشر من شهر تشرين الثاني عام 1959).

شكراً، يا سيدي الرئيس، على تكرمك، بإعطائي الحق في الكلام ثانية في هذا الموضوع. وقلت في سماحك، إنك تخرج على الأصول، في حالة شاذة، في سماحك لي بالرد على الجواب الذي صدر عن السيد الإسرائيلي. وأنا أشكرك يا سيدي على هذا الاستثناء، الذي اعتبره حقاً استثناء، ولكنني طلبت الرد في حالة استثنائية لأننا استمعنا في هذا الصباح إلى بيان إسرائيل، المشحون بالمغالطات ذات الطبيعة الاستثنائية الفائقة، ورغبة مني في دحض هذه التشويه الاستثنائي جداً للحقائق، الصادر عن إسرائيل، طلبت الكلمة للرد، في حالة استثنائية. ولتبرير هذا الاستثناء، علينا أن نذكر أنني أدافع عن قضية شعب كامل، اقتلع من جذوره في وطنه، وأخذ يعيش منذ أحد عشر عاماً حياة الشقاء في المنفى. ومن العدالة لهذه القضية، لا أن نجد مبرراً لهذا الاستثناء فحسب، بل أن نأخذه على محمل القاعدة نفسها.

لقد زعم السيد الإسرائيلي في استهلال بيانه، تهمة كاذبة، وقال إن البيان الذي ألقيته بالأمس، كان تشويهاً للحقائق. وإنني أترك للجنة الموقرة أن تقرر ما إذا كان بياني حقاً تشويهاً للحقائق، أو عرضاً لها مدعوماً بالأدلة. ولا ريب في أن هذه التهمة الإسرائيلية، يتطلب تصديقها من اللجنة تدنياً كلياً في ذكائها وتفكيرها. ولم تقتنع إسرائيل، بنشر الإرهاب وسفك الدماء في البلاد المقدسة، مما أدى إلى فرار اللاجئين العرب، بل مضت تشن حملة من التضليل، تغطي عن طريقها القضايا الحقيقية المتعلقة بالموضوع. ولا ريب في أن من تشويه الحقائق، أن تزعم إسرائيل أن بياني كان تشويهاً. هذه هي طريقة إسرائيل التي تخلو من كل لباقة وحصافة. فهم يشوهون الحقائق، ويلقون بمسؤولية التشويه على أعتاب الآخرين. ولكن كيف يمكن للسيد الإسرائيلي أن يزعم أن البيان الذي ألقيته بالأمس، كان تشويهاً. لقد كانت الحقائق التي أوردتها مدعومة بالمقتطفات التي أخذتها من تقارير وكالة الأمم المتحدة في غضون السنوات العشر الماضية، كما استندت فيها إلى القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ نشوء هذه المشكلة. وإذا كان السيد الإسرائيلي، يزعم أن قرارات الجمعية العامة، تحريف وأن تقارير وكالة الأمم المتحدة، تحريف أيضاً، فإن بياني بالأمس تحريف، حقاً، ولا يبقى أمامي، ما أرد به على هذا السيد الإسرائيلي.

أما إذا كان ثمة من تحريف حقاً، ألقي بكرم لا مزيد عليه أمام هذه اللجنة الموقرة، فهو قائم في البيان الإسرائيلي الذي استمعنا إليه قبل هنيهة. لقد شوه هذا السيد القادم من إسرائيل تصريحاً لي في عام 1948، كما شوه

تصريحاً لعزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، وآخر للهيئة العربية العليا. وليس البيان الإسرائيلي إلا تحريفاً من بدايته حتى نهايته. ولا شك أن مجرد كون البيان إسرائيلياً، يكفي لو صمه بالتحريف. فالقضية الصهيونية، وقيام إسرائيل، هما نتاج تحريف، أحسن إعداده، وبولغ في الإنفاق عليه. ولا تكتفي إسرائيل بإحتزاء ما تريد من مقتطفات من أصولها، ممزقة إياها، بل تعمد إلى خلق الأصول نفسها. ولقد برعت إسرائيل في فن التحريف هذا، وأضحت أستاذة فيه. ولن أطيل في إيضاح هذه النقطة بالذات، وإنما سأكتفي بشهادة واحدة لأظهر أن اختصاص إسرائيل في التحريف، قد اكتسب شهرة عالمية، وأضحى حقيقة معروفة. إن هذه الشهادة ترد على لسان صحفي يهودي. أنه جون كيمشي، الصحفي البريطاني المعروف. ولقد قام المستر كيمشي بزيارة فلسطين عدة مرات، وتجول أثناء الصراع في عام 1948 في جميع المناطق، التي فرض اليهود عليها إرهابهم. وهذا ما قاله المستر كيمشي في كتابه (الأعمدة السبعة المنهارة). .. بالحرف الواحد :

(بوصفي صحفياً، ورئيس تحرير صحيفة. توصلت إلى نتيجة واحدة، وهي أن أية معلومات صادرة عن مقر القيادة الصهيونية، يجب أن لا تقبل على علاتها، قبل التأكد من صحتها ووثوقها بصفة خاصة).

لقد بدأ المستر كيمشي استنتاجه قائلاً (بوصفي صحفياً)، ذلك لأن الصحفيين يقعون عادة ضحايا للتحريف والتشويه. ولا ريب في أن استنتاجه هذا مدمر لإسرائيل، فهو يعني بكل بساطة، أن البيانات الإسرائيلية غير جديرة بالثقة، ولا يمكن تصديقها. إنها شهادة واحدة أيها الزملاء. وسجل

الشـهادات في هذا الصـدد أطول من أن يسـرد في هذه المناسـبة. وقد عرضـت عليكم فقط، ما قاله صـحفي يهودي، عن تحريف إسـرائيل، وما جربه يهودي من سجل إسرائيل. وأعتقد أن في هذه الشهادة الكفاية. ومع ذلك فهذا الموضوع ثانوي. فقد ألفنا تحريف إســرائيل، وأصــبحنا تبعاً لذلك، نتمتع بالمناعة تجاه تشويهاتها وأضاليلها. ولنتناول الآن نقاط البحث، التي أثارها قبل قليل، السيد القادم من إسرائيل، لنرى ما فيها من جوهر حقيقي.

لقد تناول السيد الإسرائيلي بالبحث المسـهب موضـوع حرب عام 1948 في فلســطين، وزعم أن المســؤولية عنها تقع على عاتق الدولة العربية. إنها قصـة قديمة، وقد غدت من أساليب إسرائيل العفنة. وكان المندوب الإسرائيلي يثير هذه النقطـة في كل دورة من الدورات، وكنـا ندحض هذا الزعم الذي لا أسـاس له مطلقاً. وقد دحضـت في العام الماضـي هذه التهمة المزورة دحضـاً تدعمه الوثائق والتفاصــيل، وخيل إلي أن إســرائيل لن تعود إلى إثارة هذا الموضــوع مطلقاً. لكنها، كما يبدو لي، لا تمل من التحريف والزيف. وقد ذكر السيد الإسرائيلي قبل قليل، أننا قد مللنا من هذه المشكلة. ولكن إسرائيل لســوء الحظ، لا تكل قط، من الاســتمرار في حملاتها التحريفية. وقد واجهنا الآن أكواماً من أكاذيب المندوب الإسرائيلي، وهو يوجه هذه التهمة إلى العرب، محملاً إياهم مسؤولية الحرب في فلسطين. لكن هذه التهمة كاذبة، ولا صلة لها بالموضوع مطلقاً.

وإني لأقول إنها خارجة على الموضــوع، إذ أنها لا تتصــل بالقضــية المعروضـة علينا الآن. فالقضية هي حقوق اللاجئين، ولا شأن لها بالمسؤولية

عن الحرب. ونحن هنا لسنا بمجلس أمن يعالج قضية حرب، ومسؤولياتها. ولكننا لجنة خاصة تدرس مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة، إلى ممتلكاتهم وإلى كنائسهم ومساجدهم، بعد أن جردتهم إسرائيل منها. هذه هي القضية، وليس ثمة قضية سواها. ولكن السيد الإسرائيلي يرغب في تجنب الخوض في هذه القضية، وإسرائيل بالنسبة إلى قضية اللاجئين لا تستطيع أن تقدم رداً صحيحاً وكريماً ونبيلاً. ولما كانت لا تملك رداً صحيحاً، فهي تحاول إغراق القضية في محيط من الجدل والحوار. وأي موضوع يمكن أن يكون أكثر إثارة للجدال والنقاش في تاريخ العلاقات الإنسانية، من موضوع المسؤولية في الحرب، أي حرب. ولهذا السبب فإن إسرائيل تواصل إثارة هذه التهمة، عند بحث قضية اللاجئين.

لكن هذا الجدل الإسرائيلي سخيف كل السخافة. فمشكلة اللاجئين عادة هي ثمرة من ثمار الحرب، أية حرب. وهناك في كل حرب فريقان، أحدهما يكون في موقف المهاجم، بينما يكون الآخر في موقف الدفاع. وقد يكون الفريقان في بعض الأحوال مخطئين. ولكن مهما كانت نتيجة الحرب، ومهما كانت الصفة التي نضفيها على الفريقين المتحاربين، فإن قيام مشكلة اللاجئين هي الثمرة الطبيعية. ولا يمكن ظهور اللاجئين إلا نتيجة للحرب والنزاع والصراع. أما السلام، فلا يولد مشكلة لاجئين، إلا في مخيلة إسرائيل، وطبقاً لمغالطتها.

ولكن مهما تكن الظروف، فإن للاجئين الحق في العودة، أياً كان المهاجم، وأياً كان المدافع. ولا أعلم قاعدة في فقه القانون الدولي، تنص على أن حق

العودة محصـــور في اللاجئين الذين ينتمون إلى الدولة التي تكون في موقف الدفاع، ولا أعرف قاعدة فقهية أخرى تقضـــي بحرمان اللاجئين الذين ينتمون إلى الدولة المهاجمة من حق العودة. ومع ذلك علينا أن نتذكر أن اللاجئين لم يكونوا يحملون رعوية أية دولة. فقد كانوا يعيشون في ظل الانتداب البريطاني، وقد انتقلت المسؤولية، كما افترض، إلى الأمم المتحدة. أما بالنسبة إلى الأمم المتحدة، فقد أعلنت الجمعية العامة تأييدها لحق اللاجئين في قرارها الذي أصدرته عام 1948. كان ذلك إثر حرب فلسطين. وقد أيدت الجمعية العامة حق العودة هذا، في جميع القرارات التي اتخذتها منذ ذلك الحين حتى الدورة الأخيرة. ولا ريب في أن الجمعية العامة، كانت على علم بوجود الحرب في فلسطين، وكانت عالمة بمزاعم إسرائيل عن أن مسؤولية الحرب تقع على عاتق العرب، ومع ذلك، فقد رفضـــت الأمم المتحدة الحجج الإســـرائيلية، واعترفت بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم.

ولو افترضنا أن الادعاء الإسرائيلي، عن مسؤولية العرب عن الحرب، يحمل أية ذرة من الصـــدق، فإن مجلس الأمن، هو الهيئة الوحيدة ذات الصـلاحية التي يجب أن تستشـار في الوضـع. فالمجلس هو الجهاز الأعلى للأمم المتحدة لعلاج مشـاكل الحروب ومسـؤولياتها. وقد اسـتمر الصـراع في فلسطين في عام 1948 عدة أسابيع.

وكانت الدول العربية قد أبلغت مجلس الأمن رســـمياً بعزمها التدخل المســلح. وهكذا فإن الســلطة الوحيدة التي يجوز لها إصــدار مثل هذا الحكم، على هذه الحرب، هي مجلس الأمن. وكان من المعقول لو صـــحت مزاعم

الإسـرائيليين، أن يدين مجلس الأمن الجيوش العربية بالعدوان، ولكنه لم يدنها قط، كما لم يصدر مطلقاً أية إدانة لها على تدخلها في فلسطين. ولا يخلو هذا الافتقار إلى الإدانـة من أهميـة، إذ أنـه يعني أن الجيوش العربيـة لم تكن هي المعتدية.

وليس من المعقول، أو من المنطق، أن يســـكت مجلس الأمن على التدخل العربي، لو لم يكن لهذا التدخل ما يبرره، ذلك لأن الجيوش العربية قد تدخلت، وهذا ما أعلنته الدول العربية، لإنقاذ الأرواح البشـرية والممتلكات من الإبادة الشاملة، والقضاء المبرم. وقد أنقذ التدخل العربي أرواح اللاجئين الذين تقوم الأمم المتحدة الآن بإغاثتهم، وتأمين المأوى لهم. وقد أنقذ التدخل العربي ما تبقى الآن من فلسـطين العربية، وما تبقى من أماكنها المقدسـة وأضـرحتها ومساجدها وكنائسها التي يقدسها العالم بأسره.

أما إذا حكمنا على الوضـــع من حقائقه، أجل من حقائقه الصـــحيحة، دون أن نتأثر بتحريف إسرائيل وأضاليلها، فإن حقيقة رئيسة واحدة، تمثل أمام أعيننا ولا يتطرق إليها أية ذرة من الشك، هي أن إسرائيل مسؤولة عن الحرب، وأن الحرب، من مسؤولية إسرائيل. ولقد بدأت إسرائيل حربها في الحقيقة قبل أمد طويل من التدخل العربي وحتى قبل قرار التقســيم الذي صـــدر عن الأمم المتحدة عام 1947 وهو القرار الذي زعم السـيد الإسـرائيلي أن الجيوش العربية قد تدخلت لمقاومته، بقوة الســـلاح. أجل لقد بدأت إســـرائيل حربها منذ عام 1939 تقريباً، وكانت حرباً شـــاملة لجميع الجبهات. ففي فلســـطين، شـــنت القوات الصـهيونية حملة من الإرهاب وسـفك الدماء. في كل زاوية من زواياها،

فنسفت الجسور والمؤسسات العامة، وهاجمت القرى، وذبحت المدنيين، وقلبت القطارات، وأحرقت المستشفيات، واختطفت الموظفين. وقصة الإرهاب اليهودي الذي سيطر على فلسطين منذ عام 1939 وحتى عام 1948 عندما تدخلت الجيوش العربية، قصة طويلة، مسجلة. وقد بدأ الصهيونيون حربهم بعد أن أصدر البريطانيون مطبوعتهم عن مستقبل فلسطين، التي عرفت باسم الكتاب الأبيض لعام 1939. وقد أعلن المستر بن غوريون الحرب في تلك الأيام عندما قال : (سنحارب الكتاب الأبيض). (سنحارب)، هذه هي العبارة التي استخدمها بن غوريون في إعلانه الحرب. وكانت الحرب موجهة في البداية ضد الإنكليز، ثم تحولت فيما بعد إلى العرب. وقد أضحت البلاد بأسرها ميداناً للقتال. وعندما زارت اللجنة الأنكلو – أمريكية البلاد في عام 1946، للتحقيق في الأوضاع المضطربة التي تسود البلاد المقدسة، أعلنت اللجنة في تقريرها أن في فلسطين (ثورة – مسلحة)، وأن (الهجرة غير المشروعة قد تجددت منذ انتهاء الحرب). وقالت اللجنة في تقريرها عن القوات اليهودية غير الشرعية ما نصه : (من الظواهر المشؤومة في السنوات الأخيرة، تنمية قوات مسلحة غير مشروعة وضخمة. وتسمى المنظمة العامة بالهاغانا ... وهي منظمة خير تنظيم ولها قيادة مركزية موحدة، وقيادات إقليمية فرعية ... وكان إعدادها يجري منذ سنوات عدة ... إنها منظمة عسكرية تعد ستين ألفاً ... وكلهم، قد سلحوا تمام التسلح، وحسن نظامهم، ويشرفون على جهاز إرسال إذاعي سري). وليس ما سردته عليكم، بروايات صحفية، وإنما هي حقائق، توصلت إليها، اللجنة الأنكلو – أمريكية، بعد تحقيقها، في المنطقة ذاتها، وأدرجتها في تقريرها. وأود أن ألفت انتباهكم، حضرات الزملاء، إلى

أن هذا الجيش غير النظامي، بل هذه القوات غير المشـــروعة، التي وجدتها اللجنة الأنكلو – أمريكية، قادرة على السير في عمليات عسكرية، قد أعدت ودربت وجهزت في وقت كانت فيه الدولة البريطانية المنتدبة، لا تزال هي المسيطرة على البلاد.

وكانت هذه القوة العســكرية، يا حضـــرات الزملاء، هي التي تشـــن هجماتها الوحشية على المدن والقرى العربية المحصنة، قبل سنوات من التدخل العربي. وكان الإرهاب اليهودي، قبل خمس ســـنوات من التدخل اليهودي، يذبح في كل يوم الأبرياء من الرجال والنســاء، والشــبان والشــيوخ دون تمييز. وقد وقعت آلام بشرية كبيرة، كما حدث خراب واسع النطاق، وغدت البلاد في مجموعها، مسرحاً للنيران والدمار وسفك الدماء، وكل ذلك من عمل الإرهاب الصهيوني. وقد تحدث السيد الإسرائيلي مطولاً عن الجرائم النازية التي اقترفت ضد اليهود في ألمانيا، ولكنه نسي الجرائم التي ارتكبها الإرهابيون اليهود ضد العرب، والتي لا تقل في وحشـــيتها وفظاعتها، عما ارتكبه النازيون. وقد ارتعب المستر توينبي من هذه المفارقة، وقال مخاطباً السيد الإسرائيلي، ما اقتطفه من كلام المؤرخ البريطاني الكبير :

(كان عذر اليهود في عام 1948، في إخراج عرب فلســـطين من ديارهم، أقل من مبررات نبوخذ نصـــر، وتيتوس وهادريان ومحاكم التفتيش الأســبانية والبرتغالية. وكان اليهود في عام 1948، يعرفون بفضــل تجاربهم الخاصة، ماذا يفعلون. وكانت مأساتهم العظمى أن الدرس الذي تعلموه، من

اختباراتهم مع السـادة الألمان، لم يكن تتكب ما أوقعه النازيون باليهود من شرور، بل اقتفاء أثره، واحتذاء حذوه).

وعلى السـيد الإسـرائيلي أن لا يتحدث بعد الآن عن الفظائع الألمانية النازية، لأن قيام إسـرائيل، كان نتيجة أعظم الفظائع هولاً. وكان المسـتر توينبي أيضاً هو الذي أصدر حكم التاريخ على الصهيونية عندما قال :

(كانت الأعمال الشـريرة التي اقترفها اليهود الصـهيونيون ضـد عرب فلسـطين، والتشـبيه بالجرائم التي اقترفها النازيون ضـد اليهود تنطوي على ذبح الرجال والنساء والأطفال في دير ياسين في التاسع من نيسان عام 1948، مما أسـفر عن هروب السـكان العرب في أعداد كبيرة، من المناطق التي تقع في مرمى القوات اليهودية المسلحة).

ولقد وقعت قصـة دير ياسين، يا سيدي في التاسـع من نيسـان، وهذا التاريخ دقيق في حد ذاتـه، لأنـه يدل على أن القوات اليهوديـة، كـانـت تقوم بوحشـيتها، ضـد الأبرياء العرب، إبان عهد الانتداب البريطاني وقبل التدخل العربي، وكانت المذبحة مريعة، ترتعد لها الفرائص، ويقف لها شعر الإنسان. فقد ذبحت القوات اليهودية كل من في القرية من رجال ونسـاء، ثم شـوهت أجسـامهم، وقذفت ببقاياهم، في جب القرية، وقد أقدمت القوات اليهودية على ارتكاب العديد من مثل هذه المذابح، قبل تدخل الجيوش العربية، كما سبق لكم ورأيتم من تاريخ التاسع من نيسان الذي أورده المؤرخ البريطاني المشهور.

ولم يكن المؤرخ البريطاني، الوحيد الذي استنكر بشدة أعمال اليهود الإرهابية، بل شاركه صيحته هذه، سياسي بريطاني عظيم، لم يكن له مثيل في عصرنا، ولا في الكثير من العصور التي سبقته. وكان هذا السياسي من أقوى مؤيدي الصهيونية، بل لعله دعامة من دعائمها المؤسسة، إنه السير ونستون تشرشل. فعندما أغتيل اللورد موين وزير الدولة البريطاني في القاهرة، وجه المستر تشرشل إلى مجلس العموم الكلمات التالية :

(إذا قدر لأحلامنا في الصهيونية أن تنتهي في دخان بنادق القتلة، وإذا قدر لجهودنا لمستقبلها أن تسفر عن خلق زمرة جديدة من قطاع الطرق الذين يليقون بألمانيا النازية، فإن الكثير من أمثالي، سيجدون أنفسهم مضطرين إلى إعادة النظر في الموقف الذي اتخذوه منذ مدة طويلة، وتبنوه باستمرار. وإذا كان ثمة من أمل في مستقبل زاهر، وسامٍ للصهيونية فيجب أن تتوقف هذه الأعمال الشريرة فوراً، ويجب القضاء على المسؤولين عنها جميعاً، أصلاً وفرعاً).

هذه مجرد صورة مصغرة عما كان يدور في فلسطين في السنوات الخمس التي سبقت التدخل. وعلى ضوء هذا الأساس من الإرهاب اليهودي، علينا أن نزن المبررات للتدخل العربي. وقد أكد السير ونستون تشرشل أن الإرهابيين اليهود يجب أن يقضى عليهم (أصلاً وفرعاً) ولم يكن تدخل الجيوش العربية إلا لتحقيق هذا الهدف، الذي حملت مشروعيته، وصلاحه، مجلس الأمن، على عدم إصدار أية إدانة للتدخل العربي في فلسطين.

وليس سير الأحداث وحده، هو الذي يقيم الدليل على مسؤولية اليهود عن الحرب في فلسطين. فقيام إسرائيل نفسها، هو ذروة الحرب، لأن الحرب كانت الوسيلة الوحيدة لقيام إسرائيل. والحرب وإسرائيل كلمتان مترادفتان لا تفترقان، وليست الثانية منهما إلا نتيجة للأولى. فالحرب، هي طبيعة الوجود الإسرائيلي، ولم يكن من الممكن أن تنشأ إسرائيل، وأن تقوم دون حرب، إذ ان الحرب كانت بالنسبة إليها أمراً لا مفر منه، إذ كان من المستحيل على إسرائيل أن تقوم في حالة من السلام، وفي ظل أوضاع سلمية. فقد قضى قرار الأمم المتحدة، بإقامة إسرائيل في بلد أغلبية أهله من العرب، هم أصحاب الأرض فيه دون سواهم. ولم يتعد ما كان اليهود يملكونه فيها الستة في المائة. وكان قيام إسرائيل يقتضي طرد أهل فلسطين من بلادهم، وانتزاع ممتلكاتهم منهم. وليس في وسعك أن تقيم دولة، ضد مشيئة أهل البلاد إلا إذا سحقت تصميمهم وقضت عليه بقوة السلاح. وكما قلت بالأمس، أعود فأكرر اليوم موجهاً كلامي إلى السيد القادم من إسرائيل، أن ليس في وسعه إقامة دولة يهودية في نيويورك على الرغم من مشيئة أهالها المسيحيين إلا عن طريق الحرب. فالحرب إذن هي التي أدت إلى قيام إسرائيل، وليس من الغريب والحالة هذه أن نسمع، من السيد القادم من إسرائيل، المزاعم، أن الحرب، لم تكن من عمل إسرائيل ولا من خلقها.

هذا هو تسلسل المنطق، يا سادتي، في الموضوع. ولكن هذه القضية لا ترتكز على المنطق وحده. فسياسة إسرائيل كما أعلنها زعماؤها، لا تترك ذرة من الشك في مسؤولية إسرائيل عن الحرب. وقد سمعنا من السيد الإسرائيلي

قولـه إن العرب قـاوموا بقوة السـلاح قرار عـام 1947، لكن الحقيقـة هي أن إسرائيل هي التي نفذت القرار بقوة السلاح. وقد أعلن المستر بن غوريون، في خطاب ألقاه في اللجنة المركزية لحزب العمال الإسـرائيلي في الثامن من كانون الثاني عام 1948، ما نصه :

(إن قوة السـلاح، لا القرارات الشـكلية، التي سـتفصـل في القضـية). وهكذا فإن القول الفصل بالنسبة لإسرائيل، كان في قوة السلاح، وهذا ما قامت به إسـرائيل، وخلقت على أسـاسـه. وأود أن ألفت انتباهكم ثانية إلى بيان بن غوريون في شـهر شباط عام 1948، أي قبل ثلاثة أشـهر من التدخل العربي. وكل هذه الأدلة، أوردها، لأقول، للسيد القادم من إسرائيل، إن مزاعمه، عن معارضة العرب لقرار عام 1947 بالقوة، ليست إلا تضليلاً وتزويراً للحقائق.

وحتى الدكتور وايزمن، الذي كان يخيل إلى الكثيرين، يا سـادتي، أنه رجل حكيم عاقل، وسياسي متزن، كان يتبع سياسة ترمي إلى إيجاد أمر واقع، وهو ما لا يمكن خلقه إلا عن طريق الحرب. فقد أعلن الدكتور وايزمن ما نصه :

(وكانت فرصـتنا الوحيدة الآن كما في الماضـي، أن نخلق الحقائق، وأن نواجه العالم بها، وأن نشيد على أساسها).

وهكذا فقد أراد الدكتور وايزمن أن يواجه العالم بالحقائق، وهذه الحقائق لا يمكن لها أن تأتي عن طريق السـلام والوسـائل السـياسـية. فإقامة دولة، في

بلاد، على الرغم من مشيئة أهلها، الذين يملكون جذوراً عميقة في وطنهم تعود إلى أقصـــى ما يعيه الزمن، لا تتحقق إلا عن طريق الحرب، واســـتخدام قوة السلاح.

الرئيس، (مقاطعاً) – لمندوب إسـرائيل نقطة قانونية يود إثارتها، فله الكلمة.

المســـتر كومي (إســـرائيل) – أقول بكل إجلال، إنني لم أكن أعتزم مقاطعة الخطيب، ولكنني أشـــعر بواجبي في الاحتجاج على الإســـاءة لذكرى الرئيس الإسـرائيلي الراحل، الدكتور حاييم وايزمن، بهذه الطريقة الشـاذة. إن الدكتور وايزمن لم يقف إلى جانب الحرب قط، أو يدافع عنها، وكان يشـير في حديثه إلى موضوع المستعمرات الزراعية في البلاد.

الرئيس – اعتقد أن ســجل أعمال الدكتور وايزمن، عندما كان رئيســاً، يتحدث عن نفســـه، وآمل من ممثل العربية الســـعودية، أن يأخذ علماً بالاعتراضات التي أثارها ممثل إسرائيل، وأن يتقيد في ملاحظاته على القضية ضمن نطاق الحق في الرد.

الأستاذ الشقيري (العربية السعودية) – إنني لم أورد أية إنعكاسات عن ذكرى الدكتور وايزمن، كما آمل أن لا تكون ثمة إنعكاسات، عن ذكرى المئات والألوف من الأبرياء العرب، الذين هووا في فلسطين ضحايا للإرهاب اليهودي. إنني لم أورد أية إنعكاسات مطلقاً، وكل ما أوردته، مقتطفات من أقوال الدكتور

وايزمن، بكل ما تشـــتمل عليه هذه المقتطفات من معان. فقد أعلن الدكتور وايزمن، أن على إسـرائيل أن تخلق الحقائق، وأن تواجه العالم بها. ويوضـح السيد الإسـرائيلي الآن أن بيان الدكتور وايزمن، كان يشـير إلى الزراعة. وهذا يعني أن الـدكتور وايزمن أراد أن يواجـه العـالم بـالحقـائق عن (الزراعـة). أي ســـخف وهذر هذا ؟.. فحقائق الزراعة لا تكون من البروز والوضـــوح بحيث يواجهها العالم. وإذا كان الدكتور وايزمن يعني الزراعة حقاً، فإن ما عناه، هو أن (يزرع) إســـرائيل في تربة فلســـطين. فهذه هي الزراعة الوحيدة التي كانت شغل الدكتور وايزمن الشاغل.

وكان هدفي الوحيد من سرد هذه البيانات الصـادرة عن زعماء إسـرائيل، أن أظهر أن هؤلاء الزعماء قد تصـوروا خلق إسـرائيل، عن طريق الحرب ليس إلا. ولعلهم كانوا على حق في تصـورهم، إذ ليس في وسـعك أن تقترف عدواناً بدون حرب، ولا أن تطرد شعباً من بلاده بدون حرب أيضاً.

وكانت فكرة الحرب في عام 1946 أيضـاً هي الخطة الرسـمية المعلنة، لإقامة الدولة اليهودية في فلســطين، فعندما قامت اللجنة الانكلو أمريكية بزيارة فلســطين، لدراســة مســتقبلها، اجتمعت اللجنة إلى زعماء الهاغانا. وقد طلب هؤلاء إقامة دولة يهودية، دون أي اكتراث بمعارضـــة العرب. وجاء في مذكرة قدمتها الهاغانا إلى اللجنة ما أنقله في الحرف الواحد :

(لا ريب في أن القوة العســـكرية اليهودية متفوقة في تنظيمها وتدريبها وتخطيطها ومعداتها. وإذا كنتم تقبلون بالحل الصـــهيوني، ولكنكم تشـــعرون

بالعجز، أو تفتقرون إلى الرغبة في تنفيذه، فرجاؤنا أن لا تتدخلوا، فنحن قادرون بأنفسنا على تنفيذه).

وهكذا قبل أمد طويل، من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، أعلن الجيش اليهودي عن استعداده لإقامة الدولة اليهودية بقوة السلاح، وقد اتضحت سياسة الحرب هذه التي تبنتها الهاغانا، في مرحلة لاحقة في تطور القضية الفلسطينية. ولا ريب في أنكم تذكرون جميعاً، يا حضرات الزملاء، أن وفد الولايات المتحدة، وقد اعترف في ربيع عام 1948، بما ينطوي عليه التقسيم من أخطار، وما يفتقر إليه من عملية، قد تحول، عن التقسيم كحل، إلى حل آخر يقول بالوصاية على فلسطين كلها. وكانت الأمم المتحدة، منعقدة في ليك سكسس آنذاك، تماماً كما تجتمعون الآن في نيويورك. وقد ثارت الهاغانا على هذا الاقتراح القاضي بفرض الوصاية على فلسطين كلها بدلاً من التقسيم، ووجهت إنذاراً إلى الأمم المتحدة، المنعقدة في ليك سكسس، وهذا ما قالته الهاغانا في إنذارها الموجه إلى الأمم المتحدة وإلى المشروع الأمريكي :

(لا ريب في أن معركة حيفا، ستقدم دليلاً جديداً إلى الدبلوماسيين المجتمعين في ليك سكسس لدراسة المشروع الأمريكي، على أن الخطوة الفاصلة، ستكون في فلسطين).

وأود أن أقول، يا سيدي الرئيس، إن الهاغانا قد وجهت هذا الإنذار في نسيان عام 1948، وقبل التدخل العربي. وقد تحدثت الهاغانا في إنذارها عن (معركة حيفا)، وعن (الخطوة الفاصلة)، التي هي على استعداد لخطوها

في فلسطين. ولكن السيد القادم من إسرائيل، يريد أن يتسلى اليوم، فيضع أمام اللجنة المسؤولية عن الحرب، على عاتق العرب. وعليكم أن لا تدهشوا يا سادة، فإسرائيل لا تتردد مطلقاً في تحريف الحقائق وتشويهها، ولديها الجرأة الكافية على الاستمرار في هذا التشويه والتحريف. فقبل بضعة أسابيع، احتفلت إسرائيل بالذكرى السنوية الثالثة لحملة سيناء، وهي الحملة العدوانية الغادرة، التي أدانها العالم بأسره. لقد وجدت إسرائيل في نفسها الشجاعة الكافية للاعتزاز بالعدوان وتخليد ذكراه السنوية. وإذا كانت إسرائيل تقدم على هذا العمل، فلا تستغربوا يا سادتي، إذا كان مندوبها، يزعم أمامكم، أن مسؤولية حرب عام 1948، تقع على عاتق العرب.

ومن هذا يتضح لكم، يا سيدي الرئيس، كل الاتضاح، أن مسؤولية الحرب، تقع دون ريب على أكتاف إسرائيل، وأن الاتهامات التي وجهها السيد الإسرائيلي، لا تعدو أن تكون، سخافة مجردة. ولم يكن فرار اللاجئين العرب من فلسطين ثمرة طبيعية من ثمار الحرب بل نتيجة مباشرة، للسياسة التي خططتها إسرائيل فقد وضعت إسرائيل خطتها على أساس هجرة العرب الجماعية. ولتحقيق هذه الخطة، وضعت إسرائيل الخطط لإرهاب العرب وترويعهم. وليست مذبحة دير ياسين إلا مثلاً واحداً، لما وضعته إسرائيل نصب أعينها من نشر الفزع في البلاد، وإرغام أهلها على الفرار من ديارهم. وكانت إسرائيل تدرك منذ بداية الأمر متاعبها، فوضعت خطتها على هذا الأساس. وكانت مهمتها الأولى هي التخلص من العرب، إذ ليس في وسعها أن تدخل إلا إذا خرج العرب. وكانت المشكلة الكبرى التي تواجه إسرائيل بعد

قرار التقسـيم هي طريقة معالجة أمر السـكان العرب، الذين يؤلفون غالبية أهل البلاد. وكان الحل الذي وجدته هو الإرهاب، وتولت الهاغانا تنفيذ هذا الحل، بحد السـيف. ومن الخير للسـيد الإسـرائيلي أن لا يشـير إلى السـيف العربي، الذي زعم إشـــهاره لمقاومة قرار الجمعية العامة. وقد تمكنت الهاغانا من طرد العرب من مدنهم وقراهم بقوة السـلاح. ولقد قال قائد الهاغانا في منشـور ألقته الطائرات في شمال الجليل في السادس عشر من أيار عام 1948 ما نصه :

(وإني أعلن تبعاً لذلك، أن على كل من لا يرغبون في هذه الحرب أن يتركوا بيوتهم مع نسائهم وأطفالهم، ليكونوا آمنين. فهذه الحرب ستكون قاسية لا رحمة فيها ولا هوادة. وليس ثمة من داع يحملكم على تعريض أنفسكم للخطر).

ليسـت هذه الدعوة، أيها السـادة، للملجأ الأمين، وإنما هي جزء من حملة ترمي إلى إخلاء البلاد من أهلها، ليصـبح بالإمكان إقامة دولة غريبة فيها. إنها إنذار للأهلين، بأن لا ينتظروا رحمة أو إشـفاقاً وأن الخيار قائم لهم بين البقاء والموت، وبين الفرار والحياة. وكانت مكبرات الصـوت في القدس تحمل الصـوت الناطق باسـم الهاغانا وهو يذيع بالعربية، طالباً إلى الأهلين مغادرة المنطقة قبل السـاعة الخامسـة والربع من اليوم الخامس عشـر من أيار عام 1948 مستخدماً العبارات التالية :

(أشـفقوا على نسـائكم وأطفالكم، واخرجوا من هذا الحمام الدموي. أخرجوا عن طريق أريحا التي ما زالت مفتوحة أمامكم، أما إذا آثرتم البقاء، فإنكم تجلبون على أنفسكم الكوارث).

ولم تكن هذه الكلمات من الإشـــفاق والعطف، بدافع الرحمة والرأفة، وإنما كانت ترمي إلى إيقاع الفزع والرعب بين الناس. وكان الإنذار الموجه إليهم أن يختاروا بين البقاء في (حمام الدم) أو اللجوء، قبل أن تطلع شـــمس اليوم التالي حاملة الكوارث.

وبلغ الدمار، وأعمال النهب والخروج على القانون، الذروة في منطقة يافا، وأنا أترك المجال هنا لمستر جون كيمشي اليهودي ليشرح ماذا حدث في يافا، إذ قال :

(كان أفراد الأرغون ينهبون أولاً الملابس، وأدوات الزينة لصـــديقاتهم. ولكن هذا التمييز ســـرعان ما زال. وبدأت البيوت تنهب من كل ما فيها من أثاث وبسـط، وسـجاد، وصـور، وأوان خزفية وصـينية، ومجوهرات وأدوات فضـية، أما ما لم يمكن أخذه ونقله، فكانوا يحطمونه ويدمرونه، وهكذا دمرت النوافذ، وأجهزة البيانو، والستائر، والمصابيح الكهربائية).

وفي وسعي أن أمضي في شرح الأوضاع الباقية من فلسطين، لأحسر النقاب عن أعمال الإرهاب الإجرامية التي ارتكبتها القوات اليهودية، ولكن وقتكم قصير، ولا يسمح جدول الأعمال بأي خروج على الموضوع، وهو خروج توخاه الســيد الإســرائيلي، لإســدال ســتار على القضــية الراهنة المعروضــة على اللجنة.وأعتقد أن مما يكفينا أننا ألقينا نظرة على الأوضـــاع التي ســـادت في فلســـطين عام 1948، والظروف التي أدت إلى فرار اللاجئين. وكان عرب فلسطين يؤلفون مشكلة كبيرة لإسرائيل، وكانت هذه قد صممت على إخراجهم

من بلادهم. وقد تم تنفيذ المهمة، عن طريق الإرهاب والرعب، وأصبح شعب فلسطين، يعيش في المنفى. وتوضح هذه الصورة أقوال الدكتور وايزمن لأول سفير للولايات المتحدة في إسرائيل وهو المستر ماكدونالد، عندما أشار إلى مشكلة اللاجئين واصفاً إياها بأنها (تبسيط لمهمة إسرائيل). ولا أريد يا سادتي أن أعلق على هذا القول، أو أستنتج منه شيئاً، إنما أترك للجنة أن تعلق عليه، وأن تستخلص منه ما تريد من نتائج. وأعود الآن إلى قضية وهمية أثارها السيد الإسرائيلي، بصدد ما أسماه بموضوع التفاوض، فقد ألقى بقفازيه في وجه العرب متحدياً إياهم. وهذه يا سادتي قصة عفنة قديمة. وقد أضحت التورية التي تلجأ إليها إسرائيل، وإن كانت تفتقر إلى عنصر الكياسة الذي يجب أن يتوفر في كل تورية، وإلى روح التسلية التي توجد فيها. إنها مجرد سخرية من فكرة التفاوض كإجراء دولي. ففي كل دورة تتقدم إسرائيل بعرض للتفاوض. وفي كل اجتماع دولي تتحدث إسرائيل عن السلام عن طريق التفاوض. يا لإسرائيل من دولة مسالمة ومتواضعة، ومسكينة !. . إنها لا تترك فرصة، تمر، دون أن تمد يدها عارضة السلام. ولكن كل هذه الأقوال، أيها الزملاء، مجرد مادة دعائية رخيصة. إنها تشويه جلي، لا للأقوال الشفوية فحسب، بل للأهداف والمقاصد أيضاً. فإسرائيل تعرف أن العرب يرفضون الاجتماع إليها، والتحدث إليها. وهكذا، فالخدعة ميسورة لها. ويتبادر إلى ذهنها أن تهتبلها. (لماذا لا أحرج العرب، وأعرضهم لنقد الأمم المتحدة، لماذا لا أعرض المفاوضات). هذه هي الطريقة التي توصلت بها إسرائيل إلى بدعة المفاوضات، لا لأنها ترغب حقاً في هذه المفاوضات، بل لأنها تريد إظهار العرب، بمظهر الممتنع عنها الرافض لها. ولكن إسرائيل تعرف، ويعرف

العالم بأسره معها، أن هذه المشكلة لا مجال للتفاوض فيها. وقد تحدثت طويلاً عن هذه القضـية قبل ثلاثة أسـابيع في الجمعية العامة، عندما تحدانا المندوب الإسـرائيلي في موضـوع المفاوضـات، وأظهرت في حديثي ما في عرضـه من تضـليل. وسـألت آنذاك، عم يريدون منا أن نتفاوض. ولم أتلق حتى اليوم، أي رد على سـؤالي، ويقيني أنني لن أتلقى هـذا الرد قط. لأن العرض الإسـرائيلي لا يسـتند إلى واقع. إنه مجرد فقاعة في الهواء ليس إلا. وأعود فأسـأل، هنا ثانية، علام تريدون منا أن نتفاوض. ففي موضـوع اللاجئين، عارضت إسرائيل جميع محاولات لجنة التوفيق الدولية لإعادتهم. وفي موضوع التخطيطات الجغرافية، أعلنت إسـرائيل أكثر من مرة أنها لن تتنازل عن شـبر واحد من الأرض التي تقع الآن تحت سـيطرتها. وفي موضـوع تدويل القدس، أعلنت إسـرائيل أن القدس عاصـمتها الخالدة، وأنها سـتقاوم بقوة السـلاح، كل محاولة لتدويلها. وفي جميع هذه القضـايا تقف إسـرائيل موقف المتعنت المتصـلب، وهي تقاوم تنفيذ قرارات الجمعية العامة. إذن علام التفاوض ؟ إنني أضـع هذا السـؤال، وأنا واثق من أنه سـيظل بلا رد. لقد عرض السـادة الإسـرائيليون، أن نجتمع علناً أو سـراً في أي مكان وفي أي وقت، لنتفاوض على الخلافات العربية – الإسرائيلية. فمن الناحية الأولى، لسنا على الاستعداد للتفاوض على وطننا. ونحن من الناحية الثانية لا نسـتطيع أن نتفاوض على اسـس من السـلبية وإنكار الحقوق. وتؤكد إسـرائيل أنها تريد التفاوض، دون إشـتراط قرارات الأمم المتحدة، فهل هناك من عرض أكثر سـخرية، وخيالاً، وتناقضـاً، مع العقل. . (دعونا نتفاوض بعد أن نتجنب البحث في قرارات الجمعية العامة). هذا هو العرض الإسـرائيلي، أو هذا ما يفهم منه، وسـيأتي

يوم، وهذا اليوم ليس ببعيد، نسمع فيه من إسرائيل عرضاً بالتفاوض دون الرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة. وسنسمع إسرائيل تقول لنا، دعونا نتجنب الخوض في الميثاق، ونتفاوض. ولقد وصلنا يا سيدي الرئيس حقاً إلى هذه المرحلة الآن. فعندما تتحدى إسرائيل حق اللاجئين في العودة، فإنها تتحدى ميثاق الأمم المتحدة، وما ينطوي عليه من مبادئ أساسية.

ومع ذلك، فإن هذا الأسلوب في ادعاء الرغبة في المفاوضات يقصد منه أن يكون صندوقاً سياسياً احتياطياً، تلجأ إليه إسرائيل للسحب منه عندما تواجه مواقف دقيقة. ولكن عندما لا تفيد إسرائيل من المفاوضات، أو تعجز عن أن تجعل من فكرتها رأسمال لها، فإنها تصبح العدوة الأولى لها. وهنا تنعدم لديها الرغبة حتى في الاجتماع إلى العرب. فقد وضعت لجنة التوفيق ذات مرة، خطة ترمي إلى إقامة لجنة عربية –إسرائيلية مشتركة من الخبراء، لإعداد الإجراءات اللازمة لحماية ممتلكات العرب. وإني أترك للجنة التوفيق نفسها مجال التحدث إلى السيد الإسرائيلي عن موقف إسرائيل من هذه المحاولة، واقتطف الفقرة الرابعة والعشرين من تقريرها الذي رفعته إلى الجمعية العامة عام 1948، وهذا نصها :

(وبالنسبة إلى بيارات البرتقال العربية، الموجودة في الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، فقد قررت اللجنة العامة، بناء على طلب الوفود العربية وبموافقة اللجنة الفنية الفرعية، التي قامت بالتفتيش على هذه البيارات في مناطقها، ثم قدمت تقريراً إلى اللجنة عن حالتها التي تسير في طريق التدهور المستمر، أن تقترح إقامة هيئة عربية – إسرائيلية عاملة، تمضي إلى

الميدان، وتوصـــي بالإجراءات العملية لصـــيانة هذه البيارات. ويعهد إلى هذه الهيئة أيضـــاً بتذليل تنفيذ هذه الإجراءات وتقدير الأضـــرار التي لحقت بالبيارات نفســـــها. وقد أعربت الوفود العربية عن تأبيدها لهذه الصـــــلاحيات وموافقتها عليها. لكن الوفد الإســـرائيلي صـــرح بأن حكومته عاجزة عن قبول إيجاد مثل هذه الهيئة المقترحة مؤكداً بأن الحارس الإســـــرائيلي على أملاك العدو، يبذل جهده للعناية بالبيارات العربية. وهنا أكدت الوفود العربية أن مسؤولية ما يلحق بهذه البيارات من ضرر يقع على عاتق السلطات الإسرائيلية وحدها. ويؤسف اللجنة أن الجهود التي بذلتها للحفاظ على هذه الثروة الاقتصادية لم تؤد إلى أية نتيجة).

وهذا مثل واحد يظهر أن (المفاوضات) لا تعدو أن تكون شعاراً، عابثاً ترفعه إســرائيل. إذ لما كان تدهور البيارات العربية أمراً لا يثير إهتمام إســرائيل أو قلقها، بل قد يبعث في نفسـها الرضـا، فإن إسـرائيل رفضـت التفاوض حتى على مسـتوى الخبراء، ورفضـت أيضـاً أن تجتمع بهم. ولعل في هذه الحادثة الصـغيرة، ما يوضـح ما أعلنه بن غوريون للمستر ماكدونالد أول سفير للولايات المتحدة في إســرائيل من أنه غير مســتعد للتســليم حول مائدة المفاوضــات بما كسبه في ميادين القتال. وإذا ما أخذنا أقوال بن غوريون هذه. يا سيدي الرئيس، بعين الاعتبار، كان لنا كل ما يبرر لنا اعتبار عرض إسرائيل للتفاوض، على أنه مجرد مغالطة لا تستحق إلا كل سخرية وهزؤ.

واسـمحوا لي الآن، يا سـيدي الرئيس، أن أعالج نقطة أخرى، وأجرؤ فأسميها مغالطة أخرى، أثارها السيد الإسرائيلي، تتعلق، بمشروعية القرار رقم

(3)، الصادر في عام 1948. ولقد أسميتها بالمغالطة، لأن لا شيء هناك أكثر مغالطة، ولا تناقضاً مع العقل، من الزعم بأن قرار العودة، قد أصبح غير فعال، وغير نافذ أو مشروع. فقرار الجمعية العامة، لا يعالج وضعاً سياسياً قد يتغير من وقت إلى آخر، أو قد يتأثر بتبدل الظروف والأوضاع، وإنما تناول حقاً للاجئين في ديارهم، وهو حق أساسي وجوهري، لا يتبدل أو يتحول، بتبدل الظروف وتحولها. فثمة مجموعة من الحقوق خالدة في مفعولها، وفي عمليتها، كحق الحياة وحق العبادة، والحق في الحرية، والحق في أن يعيش الإنسان في بلاده، وما شابهها من الحقوق التي تمت إلى الفرد، لا إلى محيطه، لأنها لا تتغير بتغير الأوضاع، ولا يؤثر في مفعولها عامل الزمن. إنها حقوق، لا تبطل ولا يلحق بها تلف. ومن الجدير بنا أن نلاحظ أيضاً، أن مثل هذه الحقوق، وبضمنها الحق في العودة، ليست منحاً من الأمم المتحدة ولا من وضعها. وهي بالنسبة إلى المنظمة الدولية، قضايا لا للاعتراف ولا للابتكار والابتداع.

ومع ذلك، فإن الجمعية العامة في قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين بالذات، لم تلتزم جانب الصمت بعد قرار عام 1948. فقد حملت لواء هذا القرار وأكدته في كل دورة من دوراتها منذ ذلك الحين، وفي كل قرار من قراراتها. وكنا نسمع في جميع هذه الدورات الاعتراضات نفسها التي تقدم بها السيد الإسرائيلي قبل قليل. ولكنها في كل دورة، كانت تمنى بالفشل، وكانت الجمعية العامة ترفضها رافعة لواء العودة من جديد. وكان أحرى بالسيد الإسرائيلي أن لا يتحدث اليوم عن موت هذا القرار. فنحن لا نقبل بموت أي

قرار من قراراتنا في الأمم المتحدة. وليســـت لدينا المقبرة اللازمة لدفنها. وإذا وجدت هناك من مقبرة في الأمم المتحدة، فهي لدفن مثل هذه الحجج الميتة التي تقدم بها هذا الصباح السيد القادم من إسرائيل.

ومع ذلك، لا يستطيع السيد الإسرائيلي أن يزعم أن قرار عام 1948، قد مات، وليس في وسعه أيضاً أن ينكر عليه بقاءه بسبب حرب فلسطين. فالحرب قد وضـــعت قبل اتخاذ هذا القرار. وقد انتهت الحرب، والتأم شـــمل الجمعية العامة، في باريس آنذاك، واستمعت إلى جميع الحجج التي تقدم بها المستر شاريت وزير خارجية إسرائيل حينئذ. ولكنها، رفضت جميع هذه الحجج، ومضـــت تعلن تأييدها لحق اللاجئين في العودة. وها هو الســـيد الإسرائيلي، يطلب إلينا اليوم، أن نقبل بحججه، وأن نمضي في البحث عن اتفاق على جميع القضايا البارزة.

وقد تكون كلمة (اتفاق) في ظاهرها، جذابة وبريئة. ولكن الاتفاق على ماذا ؟ إننا لا نســـتطيع الموافقة على غزو وطننا، وطرد أهلنا من بلادهم. لقد كانت سياسة الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية تقضي بالاتفاق طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، بما في ضـــمنها القرار المتعلق باللاجئين. وقد اتخذت الجمعية في قرارها رقم 512 (6)، موقفاً واضحاً من القضية. وكانت إسرائيل، قد حشـــدت في ذلك الحين، كل ما يمكنها من حجج تحت الشـــمس، لإقناع الجمعية بأن قضية فلسطين، يمكن حلها، بطريق الاتفاق، الواضح السهل، دون أية شروط، تماماً كما يقترح السيد الإسرائيلي الآن. ولكن الجمعية رفضت

جميع الادعاءات الإسـرائيلية، ومضـت تتخذ قراراتها على ضـوء هذا الرفض. وقررت الجمعية في الفقرة الثالثة من ذلك القرار ما نصه :

(وتعتبر أن الحكومات المعنية، تتحمل المسؤولية الرئيسة، في وجوب الوصول إلى تسوية لجميع الخلافات البارزة، القائمة بينها، طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، بصدد فلسطين. .)

وقررت الجمعية في الفقرة الرابعة من القرار نفسه ما يلي :-

(وتحث الحكومات المعنية، على البحث عن اتفاق، يؤدي إلى تسوية عاجلة للخلافات القائمة بينها، طبقاً لقرارات الجمعية العامة حول فلسـطين، وأن تفيد من جميع التسهيلات التي توفرها الأمم المتحدة لهذه الغاية).

وقررت الجمعية في الفقرة الخامسة ما يلي :-

(وتعتبر أن على لجنة التوفيق مواصلة جهودها، لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة، حول القضـية الفلسـطينية، وأن تضـع تبعاً لذلك، جميع إمكانياتها، تحت تصـرف الفرقاء المعنيين، لمسـاعدتهم، في الوصـول إلى اتفاق حول القضايا البارزة. .)

وهكذا يا سـادتي، نرى أن الجمعية العامة تؤكد في قرار واحد اتخذته عام 1952 وبعد مرور أربع سنوات على الحرب في فلسطين، وفي ثلاث صيغ متوالية، وجوب الاتفاق على المشكلة الفلسطينية طبقاً لقرارات الجمعية العامة،

وأنها أمرت بتنفيذ هذه القرارات. وقد جئت بهذا الحديث لأوضـــح للســـيد الإســـرائيلي، أن قرار عام 1948، لم يمت، وأنه تثبت وتأيد في عام 1952 في عبارات تدعو إلى التنفيذ الفعال.

والمهم في هذا الصـدد أن إسـرائيل، بسـلوكها وسـيرها اللذين تحولا فيما بعد إلى سـوء سـلوك وسـوء سـير، قد امتنعت عن إنكار مشـروعية قرار عام 1948، ففي عام 1949، وبعد سـنة واحدة، من صـدور القرار، اعترفت به إســـرائيل. وأرفقت هذا الاعتراف بتوقيعها. وإني لأرجو أن لا تدين إســـرائيل توقيعها بالموت، وأن لا تزعم أن أوراق اعتماد أولئك الذين وقعوا بالنيابة عنها، قد ماتت أيضـــاً. واســـمحوا لي أن أعرض عليكم الآن هذا الاعتراف والتوقيع، الموجود عليه :

ففي الســـاعة العاشـــرة والنصـــف من صـــباح اليوم الثاني عشـــر من أيار عام 1949، عقدت لجنة التوفيق الدولية لفلســـطين اجتماعاً في لوزان مع الوفد الإسرائيلي، وكان الحاضرون هم :

المستر بواسانجيه (رئيس)	فرنسا
المستر يالشين	تركيا
المستر ايثريدج	الولايات المتحدة
المستر اسكاراتي	رئيس السكرتيرين
الدكتور وولترايتان	إسرائيل

وقـد تم التوقيع في هـذا الاجتمـاع على الملحق (البروتوكول) التـالي، باشتراك الوفد الإسرائيلي من ناحية وأعضاء لجنة التوفيق من الناحية الثانية:

ملحق (بروتوكول).

لما كانت لجنة التوفيق الدولية لفلسطين، راغبة أشد الرغبة، في تحقيق أهداف قرار الجمعية العامة الصـــادر في 11 كانون الأول عام 1948، حول موضوع اللاجئين في أسرع وقت ممكن، مما يتناول، احترام حقوقهم، والحفاظ على ممتلكاتهم، وكذلك بالنســبة إلى المســائل الإقليمية وغيرها، فقد اقترحت على الوفد الإسرائيلي، وعلى وفود الدول العربية، اعتبار الوثيقة العملية المرفقة أساساً للمناقشات مع اللجنة.

وقد وافقت الوفود المعنية، على هذا الاقتراح. مع معرفتها تماماً بأن تبادل الآراء، الذي ســـيجري بين اللجنة وبين الفريقين، ســـيكون له أثر في التعديلات الإقليمية الضرورية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

لوزان 12 أيار 1949

التواقيع :

كلود دي بواسانجيه (الرئيس) فرنسا

جاهد يالشين تركيا

مارك ايثريدج الولايات المتحدة توقيع

وولتر ايتان (إسرائيل)

تجدون هذه الوثيقة، يا حضـــرات الزملاء، في تقرير الأعمال، الذي رفعته لجنة التوفيق لفلســـطين، عن جهودها، في عام 1949. وقد اعترفت إســـرائيل، بتوقيعها على هذه الوثيقة وقبولها للملحق (البروتوكول)، بقرار عام 1948، وتعهدت باحترام حق اللاجئين في العودة، وبأن بحث التعديلات الإقليمية سيتم على ضوء الرغبة في تحقيق هذه الأهداف. وهكذا تصبح قضية العودة، لا تتمتع بتأييد قرارات الجمعية العامة فحسب، بل وبقبول إسرائيل لهذه القرارات أيضاً. وفي وسع السيد الإسرائيلي، أن يستريح الآن وأن يدرك أن حججه قد ماتت وانهارت، وأن في الوسع تشييعها إلى مقرها الأخير دون أي احتفال.

وقد أثار السيد الإسرائيلي، ضمن هذا المحتوى أيضاً، حجة أخرى ضد تنفيذ قرار عام 1948، فقد زعم أن العودة تهدد سلامة إسرائيل ونموها الاقتصادي. ياله من منطق سقيم واهن. أي سلامة، وأي نمو اقتصادي يمكن أن تهددهما عودة اللاجئين ؟ إن حقوق اللاجئين يجب أن تفضل كل ما عداها، وأن لا تكون خاضعة لمشيئة إسرائيل، بل على العكس، يجب أن تكون إســـرائيل هي الخاضـــعة لحقوق اللاجئون. فقد وجد اللاجئين قبل وجود إســـرائيل. وكان هؤلاء اللاجئون يعيشـــون في ديارهم، قبل أن تضـــع الألوف المؤلفة من اليهود، وبينهم هذا السيد القادم من إسرائيل، أقدامهم على أرض

فلســـطين. إن إســـرائيل قادمة حديثاً، بينما ورث الســـكان البلاد عن آبائهم وأجدادهم، ولهم حق الأولوية أو الشـــفعة، في أن يكونوا في وطنهم، مثل الألوف من المهاجرين اليهود الذين يمخرون عباب البحار إلى فلسـطين، تحت سـوط الصـهيونية وضـغطها. فلا يمكن بأي حال من الأحوال اسـتخدام هذه الذريعة من أمن إسـرائيل ضـد أهل البلاد. ففي وسـع الدولة، أية دولة، أن ترفض قبول الغرباء في بلادها لأسـباب تتعلق بالأمن. لكن هذه الأسـباب لا يمكن أن تثار مطلقاً في وجه عودة الأهلين إلى بلادهم. وقد تكون قضية الأمن ذريعة طيبة تسـتخدم ضـد قبول الغرباء. أما أن يسـتخدمها الغرباء، وإسـرائيل منهم، للحيلولة دون قبول الشـــعب في بلاده، فأمر لا يمكن قبوله. والدولة التي ترفض دخول أهلها إلى بلادهم، لاعتبارات تتعلق بالأمن، لا يمكن أن تعتبر دولة، ولا يستحق أمنها أن يحترم ويقدر. ولا يمكن أن نسميها دولة تلك التي تعمل على حفظ أمنها بطرد أهلها من بلادهم، ولا ريب في أن جميع الدول الممثلة في هذه اللجنة تواقة إلى الحفاظ على إنمائها الاقتصـــادي، وضـــمان أمنها وســـلامتها، فهذا حق طبيعي لكل دولة ؛ ولكن أية دولة من دولكم، لا يمكن أن تضـيق على رعاياها لأسـباب كهذه. وفي وسـع الولايات المتحدة مثلاً، أن تقرر وفقاً لما تشـــاء، من تســـمح بقبوله في بلادها، ومن تضـــن عليه بالدخول إليها، ولكن الولايات المتحدة لا يمكن أن تلجأ قط إلى طرد شعبها كتدبير من تدابير الأمن والسلامة. ولا يمكن للمملكة المتحدة أيضاً أن تطرد شـعبها لأسـباب تتعلق بالإنماء الاقتصـادي. والدولة التي لا تسـتطيع ضمان أمنها إلا باجتثاث سكان بلادهم من جذورهم في وطنهم، لا تستحق أن

تكون دولة، وليست جديرة بأن تنتمي إلى المجموعة الدولية أو يكون لها مقعد في الأمم المتحدة. فمثل هذه الدولة لا تملك أياً من صفات الدولة أو مقوماتها.

وأريد الآن أن أعود يا سيدي الرئيس إلى سيدة المغالطات التي أثارها السيد الإسرائيلي والمتعلقة بموضوع السيادة. فقد زعم أن إسرائيل بوصفها دولة ذات سيادة، لها كل الحق، أن تقرر من تريد قبوله في بلادها ومن لا تريد قبوله. حقاً إنه لهذر دولي. فليس لإسرائيل أية سيادة مهما كان نوعها في هذا الموضوع، فهي تستمد سيادتها من قرار عام 1947 الذي أخرجها إلى حيز الوجود. إن هذا القرار هو بمثابة شهادة ولادتها. وأود أن أؤكد، أن إسرائيل لم تخلق دولة كاملة الحرية وكاملة السيادة. فهي تختلف عن جميع الدول الممثلة في هذه اللجنة من حيث أن سيادتها مقيدة بالحدود والالتزامات. وإني لأعترف أن هذا الوضع فريد في نوعه، ولكن خلق إسرائيل نفسها كان فريداً، ولذا فإن جميع خصائصها يجب أن تكون بالتالي فريدة أيضاً. فدولكم قد نشأت بفضلكم وعلى بلادكم، ضامة شعوبكم، أما إسرائيل، فلم تنشأ كذلك. وقد قيدت سيادتها بالعديد من القيود التي وضعها قرار عام 1947، وهذه هي الصورة المصغرة للموضوع.

فقد تضمن قرار عام 1947 أربعة فصول، تشتمل على الشروط المفصلة عن حقوق شعب فلسطين الكثيرة، وهي الحقوق التي يجب أن يتمتع بها دون أية عرقلة أو عائق. إنها في كلمة أخرى حقوق إنسانية، تتضمن حرية العبادة، والعدالة في المعاملة وحرية التعليم الوطني والديني، واحترام الملكية وغير ذلك من الحقوق الأخرى وليست إسرائيل ملزمة فقط بموجب هذا

القرار باحترام هذه الحقوق، ولكنها ممنوعة أيضـــاً، من اتخاذ أي إجراء، قد يؤثر بأية حال من الأحوال على ممارســة هذه الحقوق. وقد نص القرار، الذي أصـــدرته الجمعية العامة في (الإعلان ج)، بالإضـــافة إلى ما نص عليه من أشياء أخرى، (على أن الاشتراطات الواردة في الإعلان، يجب أن يعترف بها كقوانين أســـاســـية للدولة، ويجب أن لا يتناقض أي قانون أو نظام أو إجراء رســـمي، من قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها، مع هذه الاشـــتراطات، أو يؤثر عليها، كما يجب أن لا يتغلب أي قانون أو نظام أو عمل رسمي عليها).

وهذا القول يحطم حجة الســـيادة التي أثارتها إســـرائيل. فقد نص قرار الجمعية العامة على فرض قيود محدودة على ســـيادة إســـرائيل برمتها. وبكلمة واضـحة بسـيطة، ليس في وسـع إسـرائيل أن تسـن قانوناً، أو تقوم بأي إجراء رســمي ضــد حقوق العرب، وإذا ما أقدمت على مثل ذلك، فإن ما تســنه من قوانين أو تضــعه من إجراءات يصــبح لاغياً باطلاً، هذا هو ما أعلنه قرار عام 1947، وهو القرار عينه الذي أدى إلى ولادة إسرائيل، والذي ضمنت سلطته لإسرائيل المقعد الذي تحتله بيننا في هذه اللجنة.

ولهذا فإن من الحجج الواهية، الجدباء، اعتماد إســـرائيل على هذا الادعاء من الحقوق السيادية. فثمة أمور عدة تحدد من سيادة إسرائيل، وهي سـيادة لا نقرها لا الآن ولا في المسـتقبل أيضـاً. ولم تترك إسـرائيل، حرة حتى في موضوع الهجرة. فقد نصت الفقرة الخامسة من القسم (ب) من القرار، على إعطاء الصـلاحية الكاملة إلى لجنة فلسطين، التي أشار إليها السيد الإسرائيلي إشارات مطولة، وذلك بالنسبة إلى (قضية الهجرة أثناء فترة الانتقال)، هو نص

تنكرت له إســـرائيل كل التنكر .أما بالنســـبة إلى منطقة القدس، فقد نص قرار الجمعية العامة في الفقرة الثامنة من القسم (ج)، البند الثالث، على أن (الهجرة إلى مدينة القدس والإقامة ضـــمن حدودها، تكون تحت إشـــراف حاكم المدينة تحت توجيه مجلس الوصـــاية). وقد اعتدت إســـرائيل على هذا النص أيضـــاً، اعتداء فاضـحاً. وتحدث القرار عن موضـوع نزع الملكية فنص في الفقرة الثامنة من الفصـــل الثاني على أن (ليس باســـتطاعة إســـرائيل أن تقوم بأية عملية من عمليات نزع الملكية، قبل دفع التعويض الكامل الشامل).

هذه جميعها قيود فرضت يا سيدي الرئيس على سيادة إسرائيل. فقد قيد القرار سلطاتها الثلاث من قضائية وتشريعية وإدارية، بالتزامات معينة، فصلتها الأمم المتحدة. فسيادتها، والحالة هذه، خاضـعة لواجبات معينة حددتها الأمم المتحـدة. وهي بعكس جميع الـدول الأخرى، لا تســـتطيع أن تعمـل بحريـة وانطلاق، ولا يتمتع بالســـيادة، التي تتمتع بها الجميع. فثمة أمور كثيرة، تســتطيع دولكم، أيها الزملاء، أن تقوم بها، بينما لا تســتطيع إســرائيل، أن تعملها، وهذه الأمور عددها قرار الجمعية العامة الصـــادر عام 1947. وقد أخذت الجمعية على عاتقها وضـع هذه الحقوق، في ضـمانة الأمم المتحدة، إذ نصت الفقرة الأولى من الفصل الرابع من القرار على ما يلي :

1- تضـــمن الأمم المتحدة نصـــوص الفصـــلين الأول والثاني من هذا الإعلان، ولا يمكن إجراء أي تعـديـل عليهـا إلا بموافقـة الجمعيـة العـامـة للأمم المتحدة. وفي وسـع أي من الدول الأعضـاء أن يلفت نظر الجمعية العامة، إلى أي خرق أو خطر خرق لهذه الشروط، وعلى الجمعية العامة

في مثل هذه الأحوال أن تضـــع من التوصـــيات ما تراه مناســـباً ومتفقاً مع الظروف.

وإذا كـان لهذه الفقرة، يـا ســـــيدي الرئيس، من معنى، وهي ملأى بالمعاني، فإن معناها، هو تذكير إســرائيل، الطفل الذي أنجبته الأمم المتحدة، بأن حقوق اللاجئين قد ضــمنتها الأمم المتحدة، وأنها لا تقع ضــمن صــلاحية حقوق إســـرائيل الســـيادية. ولا ريب في أن ضـــمانة الأمم المتحدة، تتخطى، مزاعم السيادة الإسرائيلية الواهنة. .

وأصــل أخيراً، يا ســيدي الرئيس، إلى النقطة الأخيرة، النقطة التي لا معنى لها، والتي أثارتها إســرائيل، حول موضـــوع تدمير إســـرائيل. وقد آثر الســـيد القادم من إســـرائيل اتهامي بأن جماع تفكيري ونقاشـــي يتجه إلى إزالة إســرائيل من الوجود. ولا أريد أن أطيل الحديث عن هذه النقطة، بالنســبة إلى تأخر الوقت، ولكن في وسـعي أن أشـير إلى نقطة واحدة على الأقل، وهي أن الأمم المتحدة تصــورت إمكانية خلق إســرائيل في جو من الســلام، وبالوســائل الســـلمية. وقد قال مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في دفاعه عن مشـــروع التقسيم عام 1947 ما نصه :

(سـتكون الحدود بين إسـرائيل والدول العربية هادئة ودودة كالحدود التي تمتد ثلاثة آلاف بين ميل كندا والولايات المتحدة...).

على أساس هذا الافتراض، خلقت إسرائيل، ولكن هذا الافتراض ثبت بطلانه. وقد برهن خلق إسرائيل على أنه خطر لا يهدد سلام المنطقة فحسب، بل سلام العالم بأسره، ولعل في قصة سيناء، خير دليل على ذلك، وقد برهنت أحداث الاثني عشر عاماً الماضية على بطلان هذه الافتراضات التي قامت إسرائيل على أساسها. ولم تكن خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، التي لم تكتسب صفة الحدود، على تلك الصورة من الهدنة والصداقة، التي تسود الثلاثة آلاف ميل من الحدود بين كندا والولايات المتحدة، فقد اعتدت إسرائيل على هذه الخطوط أكثر من ثلاثة آلاف مرة.

أما وقد أخذت على عاتقي الرد على هذا السيد القادم من إسرائيل على النقطة التي أثارها عن تدمير إسرائيل، فإنني أود أن أوضح، أننا معشر العرب، لا ندمر أحداً، بأي عمل عدواني من جانبنا، ولكننا مصممون، بكل ما لدينا من عزيمة وإصرار، على الدفاع عن شعبنا وحمايته من الدمار، وإنقاذه منه. ونحن في أدائنا لهذا الواجب لن نتوانى عن استخدام كل ما يقع تحت أيدينا وتصرفنا من وسائل. وضمن إمكانياتنا من موارد. فلقد دمرت إسرائيل إخواننا أهل فلسطين. وقد حطمت إسرائيل حياتهم القومية، وعلى إسرائيل تبعاً لذلك، أن تتحمل النتائج، وعليها أيضاً أن لا تحتج، إذا ما دفع لها بالنقد نفسه الذي استخدمته.

ونحن لا نحقد على اليهود كأفراد، حيثما وجدوا في أي مكان في العالم. ونحن لا نحقد أيضاً على اليهود في بلادنا، حيثما وجدوا كمواطنين شرعيين في أي جزء من الوطن العربي ولكن لا مجال لفكرة قيام دولة يهودية

بين ظهرانينا وفي قلب بلادنا. وســـواء أكان هذا تدميراً أو غير تدمير، فهو موقفنا الجلي الواضح الثابت، الآن، وفي المستقبل أيضاً. إنه موقف يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة في نصه وروحه.

وفي عهد الثورة الفرنســـية التي أغنت العالم بفيض من كنوز الحقوق الأســـاســـية، تجاوبت أرجاء الجمعية الوطنية الفرنســـية بأصـــداء العبارات التالية :

(إننا نضــن على اليهود كشــعب بكل شــيء. أما بالنســبة إلى اليهود كأفراد فنحن نمنحهم كل شيء ...).

ولا أجد عبارات أفضــل، للتعبير عن موقف العرب، من أن أكرر في الأمم المتحدة، ما سبق أن قيل في الجمعية الوطنية الفرنسية :

(إننا نضــن على اليهود كشــعب بكل شــيء. أما بالنســبة إلى اليهود كأفراد، فنحن نمنحهم كل شيء ...).

بيـان خـتامي

(ألقى الأستاذ الشقيري بيانه الختامي عن قضية اللاجئين الفلسطينيين في الجلسة التي عقدتها اللجنة السياسية الخاصة في الثلاثين من تشرين الثاني عام 1959. وهذا نص البيان..)

أثيرت أثناء المناقشة عدة حجج، حول القضية الفلسطينية عامة، ومشكلة اللاجئين بصورة خاصة. ولقد استعلمت كلمة (حجج) من قبيل الكياسة ليس إلا، إذ إنها في الحقيقة لا تحمل من المنطق إلا ظلالا خفيفة. وقد سبق لي أن عريتها على حقيقتها في أكثر من مناسبة، وبرهنت على أنها واهية لا أساس لها، وتفتقر إلى جميع الميزات التي تجعل منها حججاً في المعنى الصحيح. وقد أثيرت هذه النقاط في الدورات السابقة، ورددنا عليها في حينها، ولكنني أعتقد أنها ستثار ثانية في الدورات اللاحقة وسنتولى الرد عليها أيضاً. فهذا هو تمريننا السنوي المحتوم، ما دامت المشكلة قائمة تنتظر الحل. ولا ريب عندي في أن بعض هذه الحجج قائم على الجهل أو على البراءة أو على الحالتين معاً. ولكن البعض الآخر منها، يثار رغم المعرفة الكاملة، وبدافع من سوء النية القائم على التصميم. وقد استغل أحد المندوبين انشغال حكومته في أمورها الداخلية، ليعرب عن آراء، تتناقض مع سياسة حكومته الصريحة المعلنة. ولا ريب في أن مثل هذه الحالات كلها تتطلب منا الرد والدحض. فهذا واجب مفروض علينا أداؤه، أمانة منا للحقيقة التي نبحث عنها، ووفاء

منا للقضية النبيلة التي ندافع عنها وللتاريخ الذي نصنعه. وستظل جهودنا في هذا السبيل ثابتة لا يصل إليها كلال ولا ملال. وإذا كان هؤلاء الذين يدافعون عن الباطل لا يملون من التضليل والتحريف، فمن الأجدر بأولئك الذين يدافعون عن الحقيقة، أن لا يشعروا بكلال من قول الحقيقة وتكرارها. فواجبنا مقدس، في الكشف عن التضليل، واكتشاف الحقيقة.

والخطورة لا تقوم في تشويه الحقيقة، إذ أن من السهل العثور على الحقيقة، والتثبت منها. ولكن الخطورة تقوم في تزييف المفاهيم، لأن هذه المفاهيم تحمل طابع الصلاح والبقاء، وصورتهما، وتحت ستار هذا الصلاح، يتم تخطيط التضليل وإعداده. ولن أطيل الحديث، في الأمور المطلقة، إذ أن المثال الواضح، متوافر لدي وتحت تصرفي. وقد أقحم على سجلاتنا، ومن واجب سجلاتنا أن تكون خالية من مثل هذه المفاهيم المزيفة. وأنا أشير هنا إلى فكرة الحل القائم على الاتفاق.

إن الحل القائم على الاتفاق، يا سيدي الرئيس، إجراء سليم، ومقبول كوسيلة للوصول إلى تسويات سلمية للمنازعات الدولية. ولهذه الفكرة جميع مغريات التفكير الدولي. وليس في وسع إنسان أن ينكر أن الحل الذي يقوم على أساس الاتفاق يملك من مقومات الدوام والبقاء، أكثر مما يملك الحل المفروض. وهذا فرض صحيح بالنسبة إلى المبدأ نفسه، وطالما كانت الظروف عادية. ولكن هل في وسعنا أن نطبق هذا المبدأ على قضية اللاجئين وعلى قضية فلسطين بكاملها ؟

لا أريد يا سـيدي الرئيس، أن أبعث المشـكلة من جذورها، وأعود بها إلى الوضـــع الذي كانت عليه إبان عهد الانتداب الذي انتهى في عام 1948، وأعتقد أن من الكفاية لنا أن نتقيد بالحديث عنها في الفترة التي أضـــحت فيها مشكلة من مشاكل الأمم المتحدة. فكلكم تذكرون أنه في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947، وضعت الأمم المتحدة حلاً، عن طريق القرار لهذه القضـية. ولم يكن هذا الحل قائماً على أسـاس الاتفاق، وإنما كان ناجماً عن الضـغط والإرهاب، أجل الضـغط في ليك سـكسـس، والإرهاب في فلسـطين. فأين هو إذن الحل القائم على الاتفاق ؟ ولماذا لم نسـمع بهذا المفهوم في ذلك الحين ؟ ولماذا لم توص الأمم المتحدة، بحل يقوم على الاتفاق ؟ على النقيض من ذلك كله، قررت الأمم المتحدة حلاً لا يقوم على الاتفاق، وطلبت إلى مجلس الأمن، (اتخاذ الإجراءات اللازمة المنصـوص عليها في المشـروع، لتنفيذه). وأين كانت هذه الحكمة في الحل القائم على الاتفاق عندما اتخذ قرار التقسيم. والآن، وبعد أن حم البلاء، ووقعت الكارثة، نسمع النداء يتعالى بعد اثني عشـر عاماً من النوازل والكوارث مطالباً بحل للمشـكلة يقوم على أسـاس الاتفاق. ولكن، إذا كان هذا النداء مخلصاً وأصيلاً، فعلينا أن نبدأ من جديد. وأن نشـرع في البحث عن الحل، بدون إسـرائيل. علينا أن نرجع إلى البداية، وأن نفتح صفحة بيضاء. أجل، يجب أن نعود إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الكارثة. ولنقل إن نقطة البداية، يجب أن تكون التاسـع والعشـرين من تشـرين الثاني عام 1947، دون أن توجد أية قرارات. ودون أن نقر بما نجم عن هذه القرارات من أوضاع.

ولكنكم قد تقولون، إن الساعة لا تمكن إعادتها ثلاث عشرة سنة إلى الوراء، على الرغم من أنكم قد أعدتموها ثلاثة آلاف سنة. ومهما كانت الأوضاع فلا تستطيعون الآن، وأنتم في وسط الرحلة، أن تقفوا في منتصف النهر، وأن تطلبوا حلاً يقوم على الاتفاق. لقد سبق لكم أن قررتم الحل. وليس في وسعنا، في الأمم المتحدة، أن نكون ذا وجهين، فإما أن يقوم حلنا على الاتفاق، أو يقوم هذا الحل، على أساس من عدم الاتفاق. ولكن إذا اتخذنا قرارنا، فلن نستطيع التراجع، أو الانحراف أو الدوران. وقد اتخذت الجمعية العامة في موضوع فلسطين عدداً من القرارات التي تستند إلى قرار التقسيم. وعلينا إما أن ننفذ هذه القرارات كمجموع، أو نتخلى عنها كمجموع. وليس من العدالة، ولا من اللائق أن ننفذ بعض القرارات وأن نتجاهل بعضها الآخر. فإما أن تقبلوا بها جميعاً، أو ترفضوها جميعاً. وليس في وسعكم أن تطلبوا حلاً يقوم على الاتفاق بالنسبة لمشكلة اللاجئين، بينما لم يكن وجود إسرائيل وعضويتها في الأمم المتحدة، ناجمين عن حل اتفق عليه. وليس في وسعكم أن تستثنوا عامل (الاتفاق) من القضايا التي تخص إسرائيل، وأن تطلبوا، في الوقت نفسه، الاتفاق كشرط أساسي للقضايا التي تخص العرب. إنها محاباة صارخة، أنزه الأمم عنها، مهما كان هذا الشعار من (الاتفاق) زاهي الألوان أو حلو المذاق.

ولذريعة الاتفاق مع ذلك، ناحية سديدة أخرى، يجب أن لا تغيب عن بالنا. فالحل عن طريق الاتفاق، لا يمكن إثارة موضوعه، إذ كانت القضية قد بت فيها، واتخذ بصددها أي قرار، إذ تصبح القضية غير صالحة للنظر فيها

من جديد، واكتسب الحكم فيها صفة القطعية. أنا لا أكرر هذه الاصطلاحات رغبة مني في تزويق نثري أو زخرفته، بل لأنها تمثل الوضع الحقيقي لمشكلة اللاجئين، وهي المشكلة التي اتخذ القرار فيها، وتثبت هذا القرار في كل دورة تالية وليس في استطاعة أي قدر من تحريف أن يطمس معالم النتيجة.

وعلينا أن لا ننسى، أن الأمم المتحدة قد درست قضية اللاجئين منذ أوفد الكونت فولكيه برينادوت في مهمته كوسيط للأمم المتحدة. فقد أقرت الأمم المتحدة منذ عام 1948، عودة اللاجئين، وأقامت جهازاً خاصاً لضمان تنفيذ هذا القرار. وقد تأيد القرار رقم 194 (3)، في كل دورة لاحقة من دورات الجمعية العامة، كما تأكد في كل قرار تال صدر عن الجمعية حتى يومنا هذا. ومن هذا يتضح لكم أن الحل موجود، ولا حاجة بكم إلى البحث عن حل. ولكن الآن، بعد مضي أحد عشر عاماً، وفي الساعة الأخيرة للكارثة، يقوم مندوب أو مندوبان، فيتحدثان عن حل يقوم على أساس الاتفاق. ومع احترامي الزائد لهذين المندوبين، أقول إن اقتراحهما، لا يعدو أن يكون خيانة للأمم المتحدة وتنكراً لها. وكان من الأكرم والأنبل لهذين المندوبين، لو وجدا في نفسيهما الشجاعة الكافية، ليدعوا إلى إلغاء قرارات الأمم المتحدة، بدلاً من محاولة هذا التملص الغادر. فليقف هؤلاء الذين يدعون إلى مثل هذه الآراء، في وضح النهار، وليعلنوا تنكرهم للقيم الإنسانية والكرامة البشرية، ومبادئ العدالة.

وإني لأقول، إن هذا العمل تنكر للعدالة، لأن الدعوة إلى حل يتفق عليه، بالنسبة إلى قضية اللاجئين، هو بمثابة تنكر لحقهم في العودة.

والسـبب في ذلك بسـيط كل البسـاطة. فإسـرائيل لا تعترف بحق اللاجئين في العودة، إذن كيف يمكن لنا أن نصـــل معها الى حل عن طريق الاتفاق ؟ قد يكون من الرائع أن يحث الواحد منا على الوصـــول إلى حل متفق عليه، ولكن أنى يتيسـر لنا الوصـول إلى حل، أي حل، عندما نعرف أن إسـرائيل لا توافق ولن توافق على الاتفاق، إلا إذا كـان هذا الحـل المتفق عليـه الـذي يفكر بـه البعض لا ينطوي على العودة. دعونا يا ســـادة لا نتيه، في الفيافي والفلوات وراء مثل هذه الشعارات الماحلة. إن للاجئين حقهم في العودة. إنه حقهم الفطري المشروع، وليس في وسعكم، أن تجعلوا هذا الحق، خاضـعاً لموافقة إسـرائيل. وليس في وسع الأمم المتحدة نفسها، حتى ولو أجمعت، أن تنكر على شعب حقه الطبيعي الفطري، وإذا ما أنكرت، توقفت عن أن تكون أمما متحدة جديرة بميثاقها. ومن ثم فليس لإسـرائيل حق الفيتو، بالنسـبة لأهل فلسـطين، وحقهم في ديارهم وأملاكهم، وبالنسبة إلى وجودهم القومي في وطنهم.

وأنا واثق، يا سـيدي الرئيس، أن أيا منكم لن يرتعب، عندما أصـف موقف إسـرائيل، بموقف ذلك الذي يضـع (الفيتو) على حق فطري مقدس كحق العودة. وإن الوفود التي تتحدث عن الحل المتفق عليه تضـــفي على إســـرائيل حق الفيتو. وفي الوقت نفســه فإن هذه الوفود تحرم شـعب فلسـطين من حقوقه الإنسانية والأولية. وإني لأفهم أن يطلب إلي الدائن والمدين تسوية الدين بينهما عن طريق الاتفاق، ولكنك عندما تعرف أن الدين ينكر المدين، فإن طلبك التسوية عن طريق الاتفاق يكون بمثابة موافقة منك على إنكاره، فتصبح والحالة هذه شـــريكاً معـه، في هذا الموقف المريع. فليعلن هؤلاء الذين يودون أن

يصـبحوا شـركاء عن موقفهم بصـراحة، لينالوا ما يسـتحقونه من خزي وعار، وليقفوا أمام قضاء التاريخ ليتحملوا نتائج تحديهم للأمم المتحدة.

وإني لا أخشـى أي مناقضـة في هذا الرأي، فقد بذلت في الماضـي محاولات عدة قامت بها إسـرائيل وأنصـارها، لجعل قضـية اللاجئين وقضـية فلسـطين، متوقفتين على موافقة إسـرائيل. ولكن هذه المحاولات منيت بالفشـل الذريع، وسـتمنى بمثل هذا الفشـل في المسـتقبل إذا ما تكررت. والسـبب في فشلها هين، وسهل. ففي عام 1952، اتخذت الدورة السادسة للجمعية العامة، قراراً بارزاً بصـدد القضـية الفلسـطينية، بما في ضـمنها قضـية اللاجئين. إنه القرار رقم 512 (6). وإني لأرغب في تلاوة الفقرات الثلاث الرئيسـة، ولأذكر بها هؤلاء الذين هم على اسـتعداد للتذكر. وأنا لا أوجه حديثي إلى أولئك من ذوي العقول المغلقة والقلوب المقفلة. وهذا نص الفقرات المذكورة :

(إن الجمعية العامة :. ..

3- تعتبر أن الحكومات المعنية، تتحمل المسـؤولية الرئيسـة، في وجوب الوصـول إلى تسـوية لجميع الخلافات البارزة، القائمة بينها، طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد فلسطين.

4- تحث الحكومات المعنية، على البحث عن اتفاق، يؤدي إلى تسـوية عاجلة، للخلافات القائمة بينها، طبقاً لقرارات الجمعية العامة حول فلسطين، وإن تفيد من جميع التسهيلات التي توفرها الأمم المتحدة لهذه الغاية.

5- تعتبر أن على لجنة التوفيق، مواصلة جهودها، لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة حول القضية الفلسطينية، وأن تضع تبعاً لذلك جميع إمكانياتها، تحت تصرف الفرقاء المعنيين، لمساعتهم في الوصول إلى اتفاق حول القضايا البارزة. ..)

هذه النصوص، هي التوجيهات، التي أصدرتها الجامعية العامة إلى لجنة التوفيق وإلى الفرقاء المعنيين في البحث عن اتفاق – لا مجرد اتفاق في الهواء- بل اتفاق على تنفيذ قرارات الجمعية العامة. وأود هنا أن أدون في السجلات ملاحظة تدعو إلى الأسفل. فقد قرأ أحد المندوبين عند إشارته إلى هذا القرار، عبارة واحدة اجتزأها من الفقرة فجاءت متفقة مع موقف إسرائيل. فقد قرأ المندوب المذكور العبارة التالية :

(إن الحكومات المعنية، تتحمل المسؤولية الرئيسة في وجوب الوصول إلى تسوية لجميع الخلافات البارزة القائمة بينها).

وقد توقف المندوب، عند هذا الحد، ولم يتل ما تبقى من الفقرة وهو (طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بصدد فلسطين). لقد كان المندوب يؤيد فكرة الحل عن طريق الاتفاق، دون أية إشارة إلى قرارات الجمعية العامة. وهذا ما دفع إلى إسدال الستار على الجزء الثاني من الفقرة. وتقضي حرية الكلام، حتى لو خلا من المنطق أن يتخذ المندوب الموقف الذي يرغب فيه. ولكن لماذا التشويه في قراءة فقرة من قرارات الجمعية العامة. ؟ ولماذا يقرأ القسم الأول، الذي يتفق مع الحجة التي أتى فيها الخطيب، ويحذف، كلية، القسم

الثاني من القرار، الذي يصور سياسة الأمم المتحدة ؟ وأنا لا أرغب في تسمية ذلك المندوب باسمه. ذلك لأننا نحترم شعبه وحكومته، ولأن دولته، بوصفها من الدول التي دعت إلى مؤتمر باندونغ، قد ارتبطت تمام الارتباط، باحترام حقوق اللاجئين. ولا ريب في أن زميلنا الإندونيسي المحترم الذي أثار إعجابنا برئاسته لمناقشاتنا في اللجة السياسية لمؤتمر باندونغ، قد قرأ، بتمعن تام، قرار باندونغ الذي يعلن تأييد اللاجئين في حقهم في العودة دون أدنى تحفظ. ولما كنا واثقين من أن تلك البلاد المعنية لم تتنكر لمؤتمر باندونغ، فإننا نمتنع، عن إثارتها (عاصفة في فنجان) بسبب هذه القضية.

وسيثير مفهوم الحل عن طريق الاتفاق، مع ذلك، سؤالاً عن الأطراف المعنية بالمشكلة. وقد أشار المستر هانشر، ممثل الولايات المتحدة المحترم، في بيانه أمام اللجنة إلى (الفرقاء المعنيين بصورة رئيسة)، بينما أشار ممثل المملكة المتحدة المحترم إلى ما أسماه (بالفريقين). ولكن من هم هؤلاء الفرقاء المعنيون، ومن هما هذان الفريقان ؟ وأعتقد أن هذا السؤال على الرغم من غرابته، قد جاء في حينه فهناك كل ما يدعو إلى توجيهه، وكل ما يبرر الرد عليه. فقد وضعت إسرائيل في الحقبة الأخيرة ستاراً من الدخان على مشكلة فلسطين برمتها، وبالنظر إلى تقادم العهد أصبح من الضروري أن نعرف من هم الفرقاء المعنيون بصورة رئيسة بالمشكلة.

وقد أضحت الحاجة إلى مثل هذا التعريف أكثر مساساً وضرورة عندما يقال لنا أن الوقت قد أصبح صالحاً للشروع في بداية الحل.

وأود أن أقول في الدرجة الأولى، بكل تأكيد وحزم، أن الفريق الرئيس بل الفريق الوحيد المعني، هو الشعب الفلسطيني، أي السكان الشرعيون للبلاد. وقد ملك العرب البلاد، منذ الوقت الذي تعيه ذاكرة التاريخ. وفي الحقبة التي تلت عام 1920 فرض عليها الانتداب وجعلوا لديه كوديعة مقدسة، لمساعدتهم على تحقيق استقلالهم. وكانت الحكومة البريطانية المنتدبة، تتفاوض مع وفود رسمية تمثل عرب فلسطين. وبعد انتهاء الانتداب استمعت الأمم المتحدة، إلى وجهات نظر عرب فلسطين عن طريق ممثليهم المعتمدين. وقد ظهروا أمام الجمعية العامة، كما ظهروا أمام مجلس الأمن. وقد وجهت قرارات عديدة اتخذتها الجمعية والمجلس، الخطاب إلى عرب فلسطين بالفعل. واستقبلت لجنة التوفيق، في مشاوراتها الأولى عدداً من الممثلين من عرب فلسطين. وكل هذه الأمور تظهر أن عرب فلسطين، شكلاً وموضوعاً، هم الفريق الأول والرئيس في المشكلة، وهم يؤلفون أحد الشعوب التي عناها ميثاق الأمم المتحدة عندما تحدث عن حق تقرير المصير. وهكذا، فعرب فلسطين هم الفريق الرئيس المعني بالموضوع. وهكذا إذا تحدثتم عن حل يقوم على الاتفاق، فيجب أن تتذكروا، أن هذا الاتفاق، إن وجد، يجب أن يصدر عن عرب فلسطين. فالحق حقهم، وهم أصحابه الذين يرفضون ويقبلون. ولا أعني بهذا أن لا محل للدول العربية في الصورة. فالدول العربية معنية للغاية بهذه القضية لأن المشكلة في مجموعها، قضية عربية قومية، لكن عرب فلسطين هم الذين في وسعهم أن يقرروا مصيرهم، ولا ريب في أن قضية الجزائر تقف على المستوى نفسه.فعلى الرغم من تأييد الدول العربية القاطع للجزائر، إلا أن شعب الجزائر، هو الذي يقرر مصير قضيته، وينطبق هذا تمام الانطباق

على قضية فلسطين، فعرب فلسطين هم الذين يتخذون القرار، والدول العربية هي التي تمدهم بالتأييد والعون. ولا أقصد بقولي هذا، تحرير الدولة العربية من مسؤولياتها القومية، أو التشكيك في ولائها للقضية، ولكن على الأمم المتحدة عند معالجتها للمشكلة أن تعرف أننا عند دراستنا لأي ناحية من نواحي القضية الفلسطينية بما في ضمنها مشكلة اللاجئين، فإن عقولنا تتجه أول ما تتجه إلى عرب فلسطين. وإذا كان ثمة من بحث عن حل يقوم على الاتفاق، فإن عرب فلسطين هم وحدهم أصحاب الحق، في أن يقولوا نعم أو لا، وقولهم هذا هو الفصل في الموضوع. إنه أيضاً الكلمة الأخيرة بالنسبة للدول العربية. وإذا قدر للجنة التوفيق الدولية أن تبعث من جديد، وإن تستعيد نشاطها، فإن واجبها الأول يقضي عليها في أن تواصل الاتصال بعرب فلسطين، بوصفهم الفريق الرئيس، صاحب العلاقة في أي مسألة تمت إلى قضية فلسطين بصلة.

وقد أشير إلى إسرائيل في هذا الصدد، على اعتبار أنها الجانب الثاني في المشكلة. وأنا لا أريد الحديث طويلاً عن هذه القضية، فوجهات نظرنا معروفة ولا تحتاج إلى تكرار. ولكنني أود أن أعالج ناحية ثانية من الموضوع. ففي هذه الدورة، كما في الدورات السابقة تجدد الحديث عن إقتراح لحل يقوم على التفاوض. وإني أود أن أوجه سؤالاً إلى من يتقدمون بمثل هذا الاقتراح، عن الفريق الذي يجب أن نعمل على الاتفاق معه. فمن هو هذا الفريق ؟ لقد خلق قرار التقسيم لعام 1947، دولة يهودية لستمائة ألف يهودي. وهذه هي الدولة التي يشار إليها عادة (بالفريق الآخر)، ولكن نفوس إسرائيل يبلغون الآن

المليونين. وقد أصـــبح عدد الســـكان فيها خلال حقبة واحدة من الزمن ثلاثة أضـعاف ما كان عليه، لكن هذه الزيادة لم تأت عن طريقها الطبيعي، ولا عن طريق الهجرة الطبيعية. فما يقع في إسـرائيل، لا يعتبر هجرة، وإنما اسـتيراداً بالجملة للمخلوقات البشرية الذين اقتلعوا من أوطانهم، تحت ضغط الصهيونية، ووســـائل إغرائها وعروضـــها. فهل هذا هو الفريق الثاني الذي يطلب إلينا الوصـول إلى اتفاق معه ؟ وقد جعلت إسـرائيل في إعلان اسـتقلالها، من كل يهودي في العالم، مواطناً إسرائيلياً، في اللحظة التي يضع أقدامه على سواحل فلسطين. وقد أصبح هذا المفهوم مكتسباً للصفة القانونية بتشريع صدر، أسمي بقانون العودة. ويدل هذا الاسـم على أنه سـن ليسـهل عودة جميع اليهود إلى إســرائيل. إنها ليســت هجرة عادية، وإنما هي عملية تجميع بالجملة لليهودية العالمية. وقد سجل على بن غوريون قوله، بأنه يؤيد نقل ثلاثة ملايين يهودي من أوروبا الشـرقية إلى إسـرائيل. وقد سـن مؤخراً قانون جديد ينص على أن أرقام الهجرة إلى إسـرائيل تعتبر سـراً خطيراً من أسـرار الدولة، وإن تسـرب أي معومات عن هذا الموضوع يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون. حقاً إنها لسرية، توحي باعتبارها عملية عسكرية. وليس ما أقوله مجرد زخرف لفظي. فإسرائيل تحرض جميع اليهود، الأقوياء الأصـــحاء، من الذين يصـــلحون للخدمة العسـكرية، إلى الإسـراع في العودة. وقد أقامت إسـرائيل المكاتب لها في كل زاوية من زوايا العالم، وشـــنت الحملات في جميع البلاد، بجمع الأموال، وســـارت بتعبئة روحية، لليهود في جميع الأقطار والأمصـــار، للإســـراع في الهجرة اليهودية. فهل هذا هو الفريق الثاني الذي يطلب منا التفاوض معه ؟ ومع من يكون الاتفاق، وهل نتفق مع دولة تزعم ولاء كل يهودي لها، ســـواء

أوافق على هذا الولاء أم لم يوافق ؟ وهل نتفق مع دولة طردت العرب من فلسطين ؟ وهل يمكن لنا أن نتفق مع دولة تحاول أن تقضي على وجودهم القومي كشعب ؟ إن ما يطلب إلينا هو أن نوافق على تشريد إخواننا وأقربائنا والتفاوض على دمار شعبنا ؟ ولكننا لن نوافق قط على مثل هذه الخيانة لشعبنا. ومثل هذه التعابير البالغة الأهمية، يجب أن لا تختفي في عبارات مائلة منحرفة، بل يجب أن تقال صراحة. ولعل من الخير لقضية السلام والعدالة، أن تعرفوا حقيقة موقف العرب من هذه المشكلة، في عبارات جلية. إننا لن نوافق أبداً على إفناء عرب فلسطين كشعب، ولا على إغتصاب وطنهم. وعلى أولئك الذين يتشدقون بالحلول القائمة على الاتفاق والمفاوضات أن يوقفوا تشدقهم هذا الآن وإلى الأبد.

وأعود الآن، يا سيدي الرئيس، إلى حجة أخرى أثيرت، عن أن إسرائيل، حقيقة تاريخية , ويطلب إلى الدول العربية، تحت ستار هذه النقطة، أن تعترف بإسرائيل كحقيقة تاريخية. وقد استمعنا إلى هذا الشعار، يرتفع بصورة متواصلة منذ خلق إسرائيل، على الرغم من ظهوره أحيانا في عبارات مختلفة.

(خلقت إسرائيل لتبقى)

(إسرائيل حقيقة لا يمكن نكرانها)

وقد صيغت مثل هذه البيانات، للتعامل بها في السوق الدولية، داخل الأمم المتحدة وخارجها. وبالطبع إن من حق أولئك، الذين يرغبون في قبول هذه العملة على أنها حقيقية، أن يفعلوا ذلك، فهم أحرار في قبول النقد المزيف، ولكننا أحرار أيضا في رفضها ولا سيما إذا جاءت متسترة بستار الحقيقة التاريخية. ولا ريب في أن هذا التعبير، قد أسيء استعماله وشوه كثيراً. فالحديث عن إسرائيل كحقيقة تاريخية إساءة للتاريخ وتشويه له. وثمة الكثير من الحقائق التاريخية، ولكن هذه لحقائق، قد تكون خيرة، وقد تكون شريرة. فإضفاء صفة التاريخية على الحقيقة، لا يكسبها القداسة أو الطهارة. والتاريخ مشحون بالحقائق المعيبة والمخزية والمخالفة للقوانين، ومنها ما نفذ ومنها ما لم ينفذ. فغزوات البرابرة والمغول حقيقة تاريخية في حد ذاتها. واعتداءات النازية والفاشية، في التاريخ المعاصر، حقائق تاريخية ايضاً. ولذا فلا يمكن أن تستهوينا الحقائق التاريخية. والحقيقة التاريخية تكون مشروعة عندما يكون ظهورها مشروعا وعادلاً وقانونيا. وليس في وسعنا، هنا في الأمم المتحدة، التعرف إلا على الحقائق، ذات الأصل القانوني. ومن واجبنا أن نرفض الحقائق التي يخلقها العدوان والتطاول. هذه هي شرعة الأمم المتحدة. فنحن لا نكتفي باستنكار العدوان، بل ننكره ونقاومه، ونحاربه إذا تمكنا من حربه. وإذا كنا سنقبل، في الأمم المتحدة، جميع الحقائق على أنها مشروعة، لمجرد أنها تاريخية، فإننا نكون بذلك قد أزلنا الأمم المتحدة من الوجود. وسيكون ميثاقنا في هذه الحالة لا يبحث عن الأهداف النبيلة والمبادئ الرفيعة، بل يتطلع إلى الحقائق، على ما هي عليه، فيقبلها ويقرها، ويعمل على ضوئها. هذه هي فلسفة الحقيقة التاريخية.

ومع ذلـك دعونـا نرى كيف يمكن تطبيق هـذا المفهوم من الحقيقـة التاريخية على إســرائيل. فهي تحتل الآن عســكريا جزءاً من فلســطين، وقد وجدت هناك رمزاً للقوة، والقوة الوحشـــية. وقد أوصـــت الجمعية العامة، في قرارها لعام 1947، بخلق إسـرائيل بالوسـائل السـلمية للوصـول إلى السـلام. وكافتراض معلن لخلق إسرائيل ذكرت الجمعية العامة في عام 1947 ما نصه:

(تعتبر الجمعية العامة، أن الوضـع الراهن في فلسـطين، يهدد الرخاء العام والعلاقات الودية بين الشعوب).

والآن وبعد ثلاثة عشـــر عاما، وبعد أن تم خلق إســـرائيل، لا يهدد الوضـع في فلسطين العلاقات الودية بين الشعوب فحسب، كما ذكرت الجمعية العامة في عباراتها، بل يضـع العالم بأسـره على شـفير الحرب. فقد طرد أهل البلاد من بيوتهم، وسـلبت منهم ممتلكاتهم. وعلى أسـاس هذه الحقائق، غدت إســـرائيل حقيقة تاريخية. ولا يمكن لنا أن نقبل هذه الحقيقة التاريخية، ولا ان نعترف بها لا في الحاضـــر ولا في المســتقبل أيضـــا.وفي إمكانكم أن تســلكوا الطريق التي تريدون. ولكننا أحرار في ســـلوك ما نريد من طرق ايضـــاً. فالاعتراف عمل من أعمال السـيادة، ولا يمكن أن يطلب إلى دولة ذات سـيادة أن تعترف بما لا تريد الاعتراف بـه. هذا هو حقنا الذي لا يرقى إليه شـــك، والذي اعترف به الميثاق. وليس في وســعنا ان نعترف باغتصـــاب وطننا، أو أي جزء من وطننا، مهما طال أمد هذا الاغتصاب.

وعلى أولئك الذين يتسلون بالحديث عن الحقائق التاريخية، أن يحذروا، وان يعنوا بما يقولون. فالدول الصـــغيرة تكون اكثر أمنا، واطمئناناً في ظل الاحتفاظ بحكم القانون والعدالة والمســـاواة، لا في ظل الأمر الواقع. فقد تحل بهؤلاء الذين يتحدثون عن الحقائق التاريخية الآن، لا قدر الله، في يوم ما، حقائق تاريخية تدمر وجودهم القومي. ولذا إحذروا، وعوا ما تقولون !

وترتبط قضـية أمن إسـرائيل، بهذا الموضـوع، أوثق ارتباط. وقد أثار أحد الوفود هذه النقطة وأسـهب في الحديث عما أسـماه (الأهمية القصـوى لأمن إسرائيل).

وعلينا هنا من جديد، التمييز بين إسـرائيل من ناحية وبين أمن الدولة، كمفهوم، من الناحية الأخرى. والنقطة التي أرغب في تأكيدها سهلة على القول والإيضـاح. فمن حق الدولة التي تقوم بصـورة مشروعة، وتظهر بشكل عادي، في بلادها المشروعة، وعلى أساس شعبها الشرعي، أن تتمتع بالأمن الشامل، إذ أنـه يكون لمثل هذه الدولـة أمر بـالغ الأهميـة. وقد أقيمت جميع الـدول، باسـتثناء إسـرائيل، حديثها وقديمها، وهي الممثلة في هذه اللجنة، في أوضـاع عادية من الشرعية. وجميع هذه الدول، دون أي استثناء، أقيم وجودها الدولي على شرعية وطنها وشعبها. وحتى الدول التي ظهرت كنتيجة للتقسيم، كالهند والباكسـتان مثلاً، قد خلقها شـعبها على وطنها. ولم يسـبق أن أقيمت أية دولة من هذه الدول، على أرض لا تملكها وبشـعب اسـتورد من وراء البحار. وهكذا بالنسـبة إلى الوجود الدولي، الذي يقوم بصـورة طبيعية، يكون الحق في الأمن أمراً عادياً مألوفاً. أما بالنسـبة إلى إسـرائيل، فالوضـع مختلف تمام الاختلاف.

فوجود إسرائيل الدولي فريد في نوعه. ولذا فإن أمنها يجب أن يكون تبعاً لذلك، فريداً أيضاً، وذلك لعدة أسباب.

فمن الناحية الأولى، حذرت إسرائيل منذ البداية، من أن قيامها في قلب عالم معاد لها، وعلى الرغم من مشيئته، يجعلها دائماً لا تشعر بالطمأنينة. وقد صدر هذا التحذير علناً، وفي عبارات صريحة، في ندوة الأمم المتحدة بالذات. لكن إسرائيل لم تأبه بالتحذير، واختارت المضي قدماً في مغامرتها الخطرة.

وكانت إسرائيل من الناحية الثانية هي التي سببت لنفسها الافتقار إلى الأمن والطمأنينة. والصورة واضحة كل الوضوح، حتى ولو كانت مصغرة. فأنت تقتحم علي منزلي وتجردني منه بالقوة، ثم تغتصب حاجاتي، وتقذف بي إلى العراء، خالي الوفاض، حافي القدمين، عاري الرأس بعد ذلك كله، فتطلب الأمان والطمأنينة في بيتي. هذه هي قضية فلسطين بكاملها، في نطاق ضيق، وهي تشرح وجود إسرائيل كدولة، ومسألة أمنها. ويا له من وجود ويا له من أمن. ومع ذلك، علينا أن ندرس حجة الأمن في المحتوى العام للمنطقة كلها. وعلينا أن نفكر بسلامة المنطقة ككل، وأثر هذه السلامة على أمن العالم بأسره. فلا يمكن للأمن العالمي أن يكون خاضعاً لأمن إسرائيل المزعوم. وإذا كان لنا أن نختار، فإن أمن إسرائيل يجب أن يكون خاضعاً لأمن العالم وسلامته. وأقول هذا، لأنه في حادث واحد على الأقل، في عام 1956، كاد عدوان إسرائيل على سيناء، أن يلهب العالم بشرارة الحرب. ولو لم يقدر للعالم أن يبذل الرئيس ايزنهاور محاولاته، وأن يوجه رئيس الوزراء

خروشـــيف، إنذاراته، وأن تقف الأمم المتحدة، وقفتها الصـــامدة، فإن غدر إسرائيل آنذاك، كان كفيلاً، بأن يحيل العالم بأسره إلى أنقاض ورماد. أما إذا أردنا تركيز عدساتنا على المنطقة المحلية، فيجب أن لا ننسى أبداً أمن شعب فلسطين أيضا. إنه هو الضحية، وشعور أفراده بالافتقار إلى الأمن، يعيش معهم في مخيماتهم، لا تطفى جذوته إلا العودة.

وإذا نظرنا مع ذلك إلى الموضـــوع من زاوية أخرى، فإن لإســـرائيل ما يبرر شـــعورها بعدم الطمأنينة أكثر من أية مجموعة أخرى في العالم، ذلك لأن إســـرائيل تعيش في ســـرح غير أمين. فأنت بالطبع عندما تســـلب مني بيتي، تشـــــعر بعد الطمأنينة. وهذا أمر طبيعي، وما دمت تعيش في هذا البيت فلا تشـــعر بالطمأنينة أبداً ولن تحس بها إلا إذا غادرت بيتي. وهذا ليس بالمجاز، يا سيدي الرئيس، فقد طردت إسرائيل، شعب فلسطين، وسلبت أملاكه. وهذا الشعب يعيش بسببها الآن على صدقات الأمم المتحدة وإحسانها. تزعم إسرائيل أنها بالنســبة إلى مقتضــيات أمنها، لا تســتطيع الســماح للاجئين بإعادة بناء كيانهم في وطنهم. وهكذا فإن افتقار إســـرائيل إلى الأمن ناجم عن طردها للاجئين. وقد قيل إن اللاجئين إذا عادوا فسيشكلون رتلاً خامساً في إسرائيل، وهذا القول مهزلة في قلب مأساة. بل انه أكثر أسى من المأساة نفسها. فالمواطن لا يمكن أن يكون رتلا خامســـا في وطنه. والأجانب وحدهم هم الذين يشـــكلون الرتل الخامس، فإســـرائيل، بوصـــفها مجموعة من الغرباء، تؤلف في الحقيقة رتلا خامسا في الشرق الأوسط، وركيزة للاستعمار بين آسيا وإفريقيا. وعلى هذه

الوفود التي تتحدث عن أمن الدول كمفهوم، أن تهتف عاليا مطالبة بالضـــن على العدوان بالأمن، لأن العدوان يجب أن لا يشعر قط بالأمن.

ونصـــل بعد ذلك، يا سـيدي الرئيس، إلى موضـــوع اختيار اللاجئين، الذي أشـــير إليه كثيرا أثناء مناقشـــتنا الحالية. وينبع حق الاختيار هذا من نص الفقرة الحادية عشـــرة من قرار الجمعية العامة 194 (3) التي تعلن أن اللاجئين الذين يختارون العودة، يجب أن يســـمح لهم بها، وأن أولئك الذين يختارون عدم العودة، يجب أن يعوض عليهم. وها قد مضى على إعلان حقهم في حرية الاختيار أحد عشـــر عاما. وقد أكد المدير العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين وتشـــغيلهم، في تقاريره المتعاقبة، وجوب إعطاء اللاجئين الفرصـــة لممارسة حقهم في الاختيار بين العودة والتعويض. وقد أسهبت في الحديث عن هذه النقطة في بياني الاستهلالي، ولا أجد حاجة الآن للعودة إليه. ولكن النقطة التي أريد تأكيدها الآن أن هذا الخيار ينطبق على نصـــف اللاجئين تقريباً ولا ينطبق على من تبقى منهم. فـاللاجئون الـذين ينتمون إلى المنـاطق التي خصصتها الأمم المتحدة للعرب، بموجب مشروع التقسيم، يجب أن يعودوا إلى بيوتهم دون ســـؤال. فليس لهم من حق في الاختيار. فبيوتهم تقع في المنطقة العربية، وليس لديهم ما يختارونه. أما اللاجئون، الذين ينتمون من الناحية الأخرى إلى المناطق التي خصـــصـــتها الأمم المتحدة للاجئين، فمن حقهم أن يختاروا. والى هذه الفئة من اللاجئين، يجب أن يوجه الســـؤال التالي: هل تختارون العودة أو التعويض؟ وإذا أردنا التخصـيص في الحديث، قلنا أن نحوا من نصـــف مليون لاجئ، ينتمون إلى منطقة القدس، وعكا، والجليل الغربي،

واللد والرملة ويافا والمثلث والمناطق الوسطى والجنوبية. وهي جميعها مخصصة للعرب. وإذا ما عاد هؤلاء الى بيوتهم، حل نصف المشكلة، فموضوع التعويض، بالنسبة إلى هؤلاء، غير وارد إطلاقا. ولكن يجب أن يعطى للنصف الباقي الحق في ممارسة الخيار، وعندما يمارسونه نستطيع أن نعرف، من يريد العودة، ومن يريد التعويض. وهذا اشتراط أولي، في العملية كلها، كما تصورته الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة. وعندما يتم ذلك يصبح في إمكان الوكالة، أن تعرف مقدار التعويضات المطلوبة، والمبالغ اللازمة، لتمكين اللاجئين من إعالة أنفسهم، وغير ذلك من التقديرات المالية المطلوبة. وما لم يتم تنفيذ هذه العملية فان الوكالة تظل عاملة في الظلام. فالوكالة لا تعرف حتى الآن من يختار العودة، ولا تعرف المبالغ المطلوبة للتعويضات. وما لم تتوافر للوكالة هذه المعلومات فستظل مستمرة إلى ما لا نهاية في أعمال الغوث، مع ما في ذلك من أعباء تقع على الأمم المتحدة عامة، وعلى الدول المتبرعة، بصورة خاصة. ونحن نقترح، تبعاً لذلك، أن يعهد إلى لجنة التوفيق أولاً، وقبل كل شيء (بعملية الاختيار)على ضوء الخطوط التي أوضحناها. وستتناول هذه العملية بالطبع، نصف مليون لاجئ. أما نصف المليون الباقي، فيجب أن يعود إلى المنطقة العربية. ومثل هذه الخطوات سترمز إلى بداية الحل، وبدونها لن يكون هناك حل ابداً. وهذا ما أرجو أن يتأكد منه الجميع.

أما إذا عهد إلى لجنة التوفيق الدولية بعملية الاختيار، فإنني أجد من الضروري تذكير اللجنة الموقرة، بصلاحيات لجنة التوفيق. وهذا أمر بالغ

الضـــرورة، لأن عدداً من الوفود أثناء المناقشـــة قد اظهروا تفهما كاملاً لمهام اللجنة بينما اختار البعض الآخر، وعدده قليل لحســن الحظ، أن يســيء فهم قرار الجمعية العامة في هذا الصدد. وقد استعملت كلمة الاختيار لإساءة الفهم، لأن لا شـيء أوضـح من مهام لجنة التوفيق كما حددها قرار الجمعية العامة ولا سـيما بالنسـبة إلى مشـكلة اللاجئين. وحاول وفد أو وفدان، تحت ضـغط الكلمات والخيال، أن يزعما بان العودة مشـــكلة لا يمكن حلها إلا عن طريق التوفيق.وأخشـــى أن يكون هذا التفســـير تلاعباً- يخلو من النكتة- بالألفاظ. بالنسـبة إلى كلمة (التوفيق) فمهمة اللجنة ليس أمراً من أمور الأماني والأحلام. وإنما هي تعبير صـــريح واضـــح. وقد حددت الجمعية العامة في قراراها 194 (3) مهام لجنة التوفيق في عبارات واضحة خالية من الغموض، لا تترك مجالاً لأي وفد لإساءة فهم الموقف. فقد عهدت الجمعية العامة في الفقرة الثانية (ب) من القرار الصـــادر لعام 1948، إلى لجنة التوفيق الدولية (بأن تنفذ المهام المعنية والتوجيهات الصـادرة إليها بموجب هذا القرار...). ومن المهم أن نلاحظ العبارة المحدودة التي اسـتخدمتها الجمعية العامة، وهي أن على اللجنة التوفيق أن (تنفذ المهام المعينة. ..)، إذن فقد اسـتخدمت الجمعية العامة كلمة التنفيذ، بكل ما فيها من قوة وإصـرار. وقد عنيت بهذا الإيضـاح، لأحذر بعض الوفود من أن ليس في استطاعتها، أن تضعف من صلاحيات الوكالة الدولية، دون التنكر لقرارات الأمم المتحدة نفسها. فقد طلبت الجمعية العامة من لجنة التوفيق تنفيذ مهام معينة، وهنا يتراءى لنا ســـؤال عن هذه المهام المعينة، التي طلب إليها تنفيذها بالنســـبة إلى اللاجئين. وقد ورد الرد على هذا الســـؤال في الفقرة الحادية عشرة من القرار.

أيـدت الجمعيـة العـامـة في الجزء الأول من هـذه الفقرة حق العودة، وأمرت في جزئها الثاني لجنة التوفيق (بتســهيل العودة). وهكذا فإن دور اللجنة في موضـــوع اللاجئين لا يتناول التوفيق، بينما دور إســـرائيل هو الموافقة لا التفاوض. وهكذا فإن دور اللجنـة هو دور الآمر، لا دور الـذي يبحث عن ســـبيل. هذا هو ما قررته الجمعية العامة في عام 1948، إذا كنا نريد حقاً الالتزام بقراراتها. وقد طلبت الجمعية العامة أيضــاً إلى اللجنة بصــدد القضــية الفلســـطينية عامة، أن تحاول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. فقد أعلنت الجمعية في قرارها رقم 512 (6). الصـــادر في عام 1952، وفي فقرته الخامســـة بالذات، ما أنقله حرفياً (يجب على لجنة التوفيق لفلسطين، أن تواصل جهودها لضــمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلســطين..). ومن هذا يتضــح تماماً، لجميع من يتمتعون بالتفكير الواضح على الأقل، أن مهمة اللجنة، هو ضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلسطين، لا مخالفتها.

وقد قمت بهذا التحليل لمهام لجنة التوفيق، حتى اعرض عليكم موقف العرب من هذه القضـية بوضـوح، وتحديد، ودقة، وجزم. ولا أحتاج للقول انه إذا قدر للجنة التوفيق أن تبعث من جديد وان تنشـط وتوسـع عضـويتها، فان مهامها يجب أن تسـتمر في ضـمان تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بفلسطين.وموقفنا من هذا الأمر واضـح كل الوضـوح، ويجب أن لا يتطرق إليه الشـك، في نفس أي من أعضـاء هذه اللجنة الموقرة. ففي قضـية اللاجئين، وهي المعروضـة علينا الآن، سـيعود نصـف مليون لاجئ بصـورة إلية إلى المناطق المخصصة للعرب في فلسطين، والتي تكون تحت السيادة العربية. أما

الباقون، وهم نصـــف مليون ايضـــاً، فيعطى لهم حق الخيار بين العودة والتعويض. وهـذا الموقف في جوهره ليس بموقفنـا، وإنمـا هو موقف الأمم المتحدة، وعلى هذا الأسـاس وحده يجب أن يشـرع في التوفيق، إذا قدر له أن يبدأ.

وأشـعر، يا سـيدي الرئيس، في الختام أنني لا أسـتطيع أن انهي بياني دون تحديد موقف العرب بالنســـبة إلى الآراء التي أعرب عنها زميلنا المحترم، الممثل الأمريكي، ولا أريد أن انظر في جميع القضـــايا التي أثيرت في البيان الأميركي، ولكنني سأكتفي ببعض النواحي المعينة.

قال ممثل الولايات المتحدة المحترم إن (قضـــية اللاجئتين أنفســـهم، ســـتخدم أجل خدمة، إذا نظرنا إلى الأمام) وأعترف بصـــراحة، أنني وجدت بعض الصـعوبة في محاولة فهم ما عناه بتعبيره (النظر إلى الأمام). ولكنني أود أن أوضـــح، حتى ولو لم أفهم ما عناه المندوب الأمريكي في هذا التعبير، أن اللاجئين ســـيواصـــلون التطلع إلى الأمام دائماً نحو وطنهم وديارهم. هذه هي الطريقة المثلى لخدمة مصـالحهم، وهم أدرى من غيرهم بها، فعرب فلسـطين، كغيرهم من شـــعوب العالم، لهم الحق في بيوتهم ووطنهم، وهذا ما يتطلعون إلى الحصول عليه دائماً. وقد يجدون مشاق في طريقهم، وتعترضهم تضحيات ومحن، ولكن هذا أمر طبيعي على كل حال، إذ أي شعب لم يواجه المصاعب والتضـحيات والمحن؟ ولعل الشـعب الأمريكي هو خير مثل يثير الإعجاب على التضـــحيات النبيلة التي قدمها ببســـالة في الدفاع عن مثله ومصـــالحه. وكانت الثورة الأمريكية مشـعلا عالميا يضـيء، لجميع الشـعوب المصـممة على تقرير

مصـيرها، الطريق الصـحيح. أما إذا كان يطلب إلى أي شـعب من الشـعوب، أن يتطلع إلى الأمام، مع افتراض تخيله عن وجوده كشـــعب، فأي عالم هذا الذي نعيش فيه. إنه ســـيكون عالما من الطغيان خاليا من الحرية والتحرر، ومفتقرا حقا إلى الكرامة الإنسانية.

وأشـار زميلنا المحترم، ممثل الولايات المتحدة، مرة ثانية في بيانه إلى اللاجئين، فقال : "إن إهتمام حكومة الولايات المتحدة وشـــعبها، بمتاعب اللاجئين وسـعادتهم ورخائهم المقبلين، قد ظل على حاله لم ينقص قيد شـعره". هذا ما قاله زميلنا المحترم ممثل الولايات المتحدة. وأعتقد أن المســـتر هنشـــر، الزميل المحترم، حديث عهد بلجنتنا، بل وبالمشـكلة كلها. ولكن في وسـع كل إنسان أن يرى في بيانه روحا إنسانية نبيلة، يجب أن نقدرها له ونطريها، ومع ذلك أشـعر بالحاجة إلى قول كلمة صـريحة في هذا الموضـوع. ولا أقصـد أن أشـير في هذه اللحظة إلى الماضـــي، ولا إلى القوى التي خلقت هذه المأســاة. ولكن ثمة شـيئاً واحداً مؤكدا وقاطعاً. فالرئيس ايزنهاور، ســياســـي العصـــر العظيم، جاء إلى البيت الأبيض بعد أن كان الأذى الذي يشـــبه الكوارث قد أحاق بشـــعب فلســـطين. ولم يكن في مكنة الرئيس ايزنهاور، تبعاً لذلك، أن يبطل الإجحاف الذي كان قد لحق بالعرب. ولو كان الرئيس ايزنهاور، رئيســـا للسـلطة التنفيذية في تشـرين الثاني عام 1947، لما تم تقسـيم البلاد المقدسـة، ولما شـــرد أهلها. ولكننا لا نطلب من الولايات المتحدة في الحقيقة أن تعيد للعرب بيوتهم ووطنهم فقد يكون من المعيب والمخزي لنا أن نطلب إلى الاخرين

تحرير بلادنا. وإذا كان العرب عاجزين عن القيام بذلك بأنفسهم، فانهم لا يستحقون ديارهم، وليسوا جديرين بوطنهم.

أما وقد أكد الزميل المحترم ممثل الولايات المتحدة اهتمام حكومته وشعبها بسعادة اللاجئين الفلسطينيين، فقد اصبح من الضروري، أن نعرف لماذا حرموا من هذه السعادة في الماضي، وأين تقوم سعادتهم في المستقبل. فالحركة الصهيونية تجد مأواها، وأموالها هنا في الولايات المتحدة. وقد برهنت هذه الحركة على أنها عدوانية توسعية. وهكذا فان الصهيونية، وإسرائيل هي رمزها وشعارها، هي العامل الرئيس، الذي حرم عرب فلسطين من السعادة. ولا أريد أن انتكب طريق الصراحة والوضوح، عند حديثي بكل إجلال واحترام لممثل الولايات المتحدة المحترم. وأود أن أقول إن الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة تقوم بتخريب علاقاتنا مع الولايات المتحدة، ومع الغرب عامة. إنها تدمر العمل الطيب الذي يقوم به شعب الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ولا ريب في أن الحركة الصهيونية تفسد ثمار ما حققته الجامعات والمستشفيات والمؤسسات الخيرية والثقافية التي بدأتم بإقامتها في المنطقة منذ القرن التاسع عشر، وذلك بشرورها وآثامها. وإن السماح لهذه الحركة بالبقاء هنا في الولايات المتحدة، بعد ما رأيتم خطرها، لا يخدم مصالح الولايات المتحدة نفسها. فالصهيونية هي عدو الولايات المتحدة الأول، ومن واجبكم القضاء على هذا العدو وإبعاده. وإذا ما تحقق هذا، بزغ شعاع من الأمل، في.طريق إسعاد اللاجئين، وأمكن إصلاح ما وقع من أخطاء. وسيقع على عاتق اللاجئين بعد ذلك العبء الباقي في تحقيق سعادتهم وإرضاء أفئدتهم. ولذا

فمن الأجدى والأنفع أن نتطلع إلى الوراء، لنستأنف الصداقة والإعجاب اللذين كنا نكنهما للولايات المتحدة. وأنا اعني بالوراء. عام1920 عندما اقترعنا إلى جانب قيام انتداب أمريكي في سوريا، إذا لم يتحقق لنا الاستقلال. ولهذا، هل لي أن أرجو زميلنا المحترم مندوب الولايات المتحدة، أن لا يطلب إلينا التطلع إلى الأمام، بل إلى الوراء. والى أيام لجنة كينج كراين الأمريكية، التي حذرت العالم من أخطار الصهيونية ومطامحها العدوانية.

وأخيرا أود أن أقول، يا سيدي، إن في وسع كل إنسان أن يقدم النصائح بلا حساب وبسهولة. ومن السهولة أن يكون حكيما، وان يقدم المشورة الحكيمة، إذا لم يكن هو نفسه واقعاً في النار. فعندما يكون المرء في داره، آمناً مطمئناً، يستطيع أن يلتزم جانب الهدوء والرصانة، وأن يكون عاقلاً، كل العقل، وحكيماً كل الحكمة. ويكون في وسعه آنذاك، أن يتصرف بسهولة، وأن يفكر بانطلاق، وأن يتحدث بيسر. ولكن هذه ليست بالطريق المثلى في معالجة أي من القضايا الخطيرة في الأمم المتحدة.

فعليك أن تعيش مع المشكلة، بعقلك وأعصابك، لتستطيع تفهمها. ولتسبر غور هذه المشكلة بالذات، عليك، أن تنأى بفكرك، عن هذه المقاعد الوثيرة المريحة، وهذه القاعة المكيفة الهواء، وهذا الصرح الكامل التجهيز والمعدات، وأن تجلس إلى اللاجئين في مخيماتهم البالية القذرة، وتعيش معهم في حنينهم اللاهب إلى وطنهم، وفي حرقتهم على بيوتهم ومساجدهم وكنائسهم وفي لوعتهم على أضرحة أحبائهم، وفي تعشقهم لكل حفنة من تراب أرضهم. وإذا ما فعلت

ذلك كان في وسعك آنذاك، وآنذاك فقط، أن تفكر بهذه المشكلة وأن تتحدث عنها، وأن تعمل فيها بروح من العدالة والإنصاف.

ليست هذه بالعواطف الجوفاء، وإذا قدر لكم، لا سمح الله أن تصيروا إلى ما صرنا إليه، وأن تحسوا كما نحس، فإنكم ستقولون ما نقول، وتقفون الموقف عينه الذي نقف.

ولهذه الأسباب، دعونا نكون أكثر جدية، وأشد اهتماماً وتفكيراً، إذا كنا حقاً نعني الوصول الى السلام على أساس متين من الحق والعدالة والإنصاف.